الوسط والإخوان

القصة الكاملة.. الوثائق.. لأخطر صراع سياسى فى التسعينيات



طلعت رميح

مركز يافا للدراسات والأبحاث

«الوسط والإخوان»

الوثائق والقصة الكاملة لأخطر صراع سياسى فى التسعينيات

طلعت رميح

إهداء

إلى روح شقيقى معاذ، الذى لم تمهلنى الدنيا أن أرد إليه ما قدم إلىّ، إذ غادر الحياة إثر حادث أليم.. طلب قبله بأيام أن يدفن فى مكة المكرمة.. وقد نال ما أراد.

تحية إلى روحه الطاهرة المؤمنة الصابرة المحتسبة..

قبل ان تقرا

هذه قصة حزب الوسط

٩-١-١٩٩٦: تقدم المهندس أبو العلا ماضى وكيل المؤسسين إلى لجنة الأحزاب بمجلس الشورى المصرى بطلب إنشاء الحزب، غير أن «الموظف المختص» لم يتسلم الطلب!

١٠-١-١٩٩٦: تقدم المهندس أبو العلا ماضى، بالطلب لليوم الثانى، فتسلمه الموظف المختص.

١٩-١-١٩٩٦: قال المستشار المأمون الهضيبى المتحدث الرسمى باسم جماعة «الإخوان المسلمون»: «نحن لم نحجر على شباب الإخوان الذين أبدوا الرغبة فى خوض تلك التجربة»(..) ونفى أن يكون الإخوان خططوا لإنشاء الحزب بهذه الطريقة واستغلاله كواجهة لهم.. ..».

٢١-١-١٩٩٦: قال الأستاذ مصطفى مشهور المرشد العام الجديد لجماعة «الإخوان المسلمون» لوكالة الصحافة الفرنسية «إن بعض الشباب من الإخوان فكروا فى إنشاء حزب سيطلق عليه اسم «الوسط» حتى نتحرك بشكل قانونى، وهذه هى المرة الأولى التى تنوى فيها جماعة «الإخوان المسلمون» إنشاء حزب منذ تأسيسها فى عام ١٩٢٨».

٢٢-١-١٩٩٦: عقدت لجنة الأحزاب اجتماعها الأول لمناقشة البت فى طلب الترخيص للحزب بمزاولة نشاطه السياسى.

٢٣-١-١٩٩٦: نشر رئيس مجلس الشورى ورئيس لجنة الأحزاب، أسماء المؤسسين فى جريدتى الأخبار والجمهورية، حسب نص القانون، طالبا ممن له اعتراض على الأسماء، أن يتقدم إليه باعتراضه والمستندات المؤيدة، خلال شهر من تاريخ النشر.

٢-٤-١٩٩٦: اعتقل أبو العلا ماضى وكيل المؤسسين واثنين من المؤسسين هما: مجدى الفاروق (كان مقبوضاً عليه من قبل) ود. عصام حشيش، ضمن ١٣ ممن اتهمتهم أجهزة الدولة بالانتماء لجماعة «الإخوان المسلمون»، والتحايل لإنشاء حزب شرعى كواجهة للجماعة.

١٤-٤-١٩٩٦: صدر قرار من نيابة أمن الدولة بتمديد حبس المتهمين.

٨-٥-١٩٩٦: صدر قرار الرئيس حسنى مبارك بصفته حاكماً عسكرياً، بتحويل المتهمين إلى المحاكمة العسكرية.

١٢-٥-١٩٩٦: نشر قرار الرئيس مبارك فى الصحف وأجهزة الإعلام.

١٣-٥-١٩٩٦: أصدرت لجنة الأحزاب بمجلس الشورى قراراً برفض قيام حزب الوسط.

٢٦-٥-١٩٩٦: قدم الدكتور محمد سليم العوا، بصفته المحامى الأصلى لوكيل مؤسسى الوسط، طعناً فى قرار لجنة الأحزاب أمام محكمة الأحزاب.

٢٩-٥-١٩٩٦: قال المستشار المأمون الهضيبى (نائب المرشد العام) «الإخوان لم يطلبوا إنشاء حزب وهؤلاء تصرفوا من أنفسهم، وربما رأوا العدول عن موقفهم بعدما اقتنعوا بأن الخطوة كانت خاطئة، وعموماً كل امرىء مسئول عن نفسه وعليه أن يحدد: ينتمى إلى ماذا، ويشارك فى ماذا؟».

٨-٦-١٩٩٦: استقال أحد مؤسسى الوسط من جماعة الإخوان.

١٦-٦-١٩٩٦: عقدت المحكمة العسكرية أولى جلساتها، وأعلن المتهمون الـ١٣ رفضهم المثول أمام المحاكم العسكرية، التى قررت تأجيل جلستها إلى ٢٥-٦-١٩٩٦.

٢٤-٦-١٩٩٦: قال الأستاذ مصطفى مشهور «الموضوع باختصار يتلخص فى أن بعض شباب الإخوان كانوا قد فهموا خطأ، موافقة الجماعة على تأسيس حزب أو تصرفوا من تلقاء أنفسهم دون استشارة الجماعة، وأعدوا برنامجاً وجمعوا توكيلات من خلف القيادة وقدموا الأوراق إلى لجنة شئون الأحزاب، وكان ذلك بمثابة مفاجأة للإخوان، فكان القرار ألا شأن لنا بهذا الحزب».

١٥-٨-١٩٩٦: أصدرت المحكمة العسكرية حكماً ببراءة مؤسسى الوسط من تهمة الانتماء لـ«الإخوان المسلمون» واثنين آخرين، هما د. رشاد البيومى (كان متهماً بعضوية مكتب الإرشاد وسبق سجنه أيام جمال عبد الناصر «١٧ سنة») والدكتور جمال عبدالهادى، وقررت سجن الـ٨ الآخرين.

١٢-٩-١٩٩٦: أعلن عن تقديم وكيل المؤسسين استقالة من الإخوان.

١٠-١١-١٩٩٦: أعلن عن تقديم كل من د. محمد عبداللطيف، ود. صلاح عبدالكريم ود. إبراهيم البيومى غانم لاستقالاتهم من الإخوان.

٧-١٢-١٩٩٦: عقدت محكمة الأحزاب جلستها الأولى للنظر فى طعن حزب الوسط وقررت التأجيل لجلسة ١٢-٤-١٩٩٧.

٢٨-١٢-١٩٩٦: عقدت هيئة مفوضية الدولة جلسة قدم خلالها مختار نوح ومأمون ميسر المحاميان توكيلات من ٤٦ من المؤسسين، طالبين إنهاء الخصومة مع لجنة الأحزاب والانسحاب من الطعن المقدم إليها، وقررت التأجيل إلى جلسة ١٦/٢/١٩٩٧.

مقدمات خمس . . لا مقدمه واحدة!

المقدمة الأولى: أين الحقيقة؟!

مثل كل الظواهر التاريخية، التى ما إن تنضج عوامل ظهورها، وتتكامل مكوناتها، ويتوافر القادرون على إشعال شرارتها الأولى، حتى تندفع بقوة.. تهز ما حولها، تحركه وتغيره، وتطيح بما آن أوان انتهائه تاريخيا ليحل محله جديد، أو تتواجد إلى جانبه تصارعه ليصير الظاهرة الأضعف مقارنة بهذا الجديد، وتغير حتى الذين أطلقوا شرارتها الأولى، وربما تكتفى للبعض منهم بدور مطلق الشرارة.. هكذا كانت ظاهرة انطلاق.. وإعلان تأسيس حزب «للوسط».. أو «لتيار الوسطية».. ويصبح أيضا حزب يعبر عن جيل الوسط.. شخوصه وأفكاره.. خبرته ومفاهيمه.. وآفاق مستقبله فى مواجهة هذا التكلس المسيطر على الحياة السياسية فى مصر.

❊ ❊ ❊

هز انطلاق تيار الوسطية أركان الحياة السياسية الراكدة فتنادت بكل أركانها -إلا قليلا وقف إلى جانبه يسانده ويعضد قواه- تقف فى وجهه وتحاول قمع تحركه، بمجرد أن أعلن عن نفسه:

□ فمع أن كل ما حدث، لم يتعد «إعداد برنامج سياسى وتقديمه، وأسماء المؤسسين واللائحة الداخلية التى اختاروها لتنظيم العلاقات فيما بينهم».. إلى لجنة شئون الأحزاب بمجلس الشورى، إلا أن أجهزة الدولة، رأت فى ذلك مؤامرة تستوجب القبض على ثلاثة منهم، وإيداعهم السجون، واتهامهم بأغرب تهمة عرفها التاريخ السياسى المصرى.. تهمة إنشاء حزب سياسى شرعى، بحجة أنه ستار لجماعة «الإخوان المسلمون»، أكبر الحركات السياسية فى البلاد.. بل ولم تجد ما يخجل فى أن تحولهم -وآخرين- إلى محكمة عسكرية!

□ومع أنها لم تكن المرة الأولى التى يشكل فيها بعض المرتبطين بـ«الإخوان المسلمون» حزبا سياسيا، ويتقدمون بأوراق تأسيسه إلى نفس لجنة الأحزاب بمجلس الشورى، دون موافقة قيادة جماعة الإخوان (كما حدث فى حالة حزب الأمل- سيأتى ذكره تفصيلا).. ومع أن قيادة الجماعة ممثلة فى المرشد العام، والمتحدث الرسمى باسم

الجماعة -نائب المرشد- أعلنا فى البداية أن «هؤلاء الشباب» من الإخوان، وأنهم حصلوا على إذن مسبق- نفس الرواية الحكومية- بإنشاء هذا الحزب، إلا أنهما عادا فأعلنا أنهم خارجون على نظام الجماعة، وأنهم لم يحصلوا على إذن بتأسيس الحزب، فانفجر الصراع علنيا بين قيادة الجماعة وبعض مؤسسى الوسط.. تصريحا بتصريح وقرارا بقرار، فى أول سابقة من هذا النوع فى تاريخ الجماعة المعاصر.. ودخل فى أتون هذه المعركة الإعلامية والسياسية -باتجاه حلها- إخوان قدامى أو قيادات لحركات إسلامية من الخارج، وكذلك رموز فكرية، من أمثال الدكتور يوسف القرضاوى، والدكتور محمد سليم العوا والدكتور توفيق الشاوى، والدكتور محمد عمارة، والدكتور سيد دسوقى، وكمال الهلباوى (لندن)، وفيصل مولوى (مراقب الإخوان المسلمون فى لبنان) والدكتور أحمد العسال (نائب رئيس الجامعة الإسلامية فى باكستان)، إذ رأوا فى «الوسط» تياراً فكرياً جديداً ومجدداً، يجب دعمه وإتاحة الفرصة له، ولم تفلح وساطتهم، منفردة أو مجتمعة، فأخذ معظمهم مواقف معارضة ومنتقدة لقيادة الإخوان.. فتقدم بعض مؤسسى الوسط فى نهاية المطاف باستقالاتهم من الجماعة وانضم إليهم آخرون، واتهمتهم الجماعة بإثارة الفتن والفوضى فى تقارير داخلية (ننشر نص أحد هذه التقارير فى قسم الوثائق تحت عنوان فوائد من الشدائد)، دون أن يتوقف التفاعل داخل الجماعة حول هذه القضية عند حد.

□ ومع أن مؤسسو الوسط، أعلنوا فى برنامجهم، وفى تصريحاتهم، وخلال صراعهم الممتد مع قيادة الإخوان من جانب.. وأجهزة الدولة من جانب آخر، أنهم ليسوا حزبا دينيا، بل هم حزب مدنى، ينضوى تحت أفكار الإسلام الحضارى، كما انضم لصفوفهم اثنان من أقباط مصر، أحدهما د. رفيق حبيب الذى هو واحد من أبرز المثقفين الأقباط، جرأة وفكرا ونشاطا وبحثا، والذى أصبح متحدثا رسميا باسم الحزب، إلا أن بعض رموز اليسار.. وآخرين من العلمانيين، سياسيين وكتابا، انهالوا هجوما وتمزيقا فى الحزب ومؤسسيه، وبشكل خاص على د. رفيق حبيب الذى اتهم بأنه ليس إلا «ديكور» و«تمويه» و«محلل» لحزب دينى يتبع الإخوان.. حتى أن من مدحوه فى السابق بسخاء، لم يجدوا غضاضة فى أن يعودوا ليهاجموه ويصفوه بتبرير «الإرهاب المتأسلم»!

□ ومع أن الحزب لم يصبح حزبا رسميا، ومازال مصيره معلقا برقبة محكمة الأحزاب

-وحبالها طويلة قد تمتد لسنوات- إلا أن انقسامات داخل الأحزاب جرت فى شأن التعامل معه (حدث ذلك بشكل خاص داخل حزب التجمع كما سيرد تفصيلا).. كما طرحت تساؤلات حول مصير التحالف الإسلامى بين «العمل والإخوان» بعد ظهوره، ومصير شباب جيل الوسط المتمرد داخل بقية الأحزاب.

وهكذا، وإذ لم يمض عام على التقدم لتأسيس حزب الوسط، الذى لم يتعد عدد مؤسسيه الـ٧٤ مواطنا (انسحب منهم ٦٣ تحت ضغط قيادة الإخوان (ننشر صورة من نموذج التنازلات الذى وزع على المؤسسين ضمن الوثائق)، فانضم آخرون أكثر ارتباطا بفكرة الوسطية) حتى أصبحوا مواجهين بجبهة* ذات أطراف أربع، التقت مصالحها على مقاومة الوسط، رغم اختلاف منطلقاتها، التى تصل إلى حد التناقض.

وهكذا أصبح رموز الوسط، نجوم الساحة السياسية، وأصبح الوسط هو الحدث الأبرز فى ساحة العمل السياسى فى مصر، بل ووسط الحركة الإسلامية فى الدول العربية، والجاليات الإسلامية فى الدول الغربية.

***

عندما تقدم دعاة الوسط بأوراق تأسيس الحزب إلى لجنة شئون الأحزاب بمجلس الشورى فى ١٠ من يناير ١٩٩٦ (ننشر فى قسم الوثائق نصوص وصور الخطابات المتبادلة بين المؤسسين ولجنة الأحزاب ومحكمة الأحزاب)، لم تكن الساحة السياسية المصرية خالية من الأحداث، حتى يقال إن الركود السياسى كان سببا فى أن يصبح الوسط قضية الساعة، بل كان الوضع السياسى ساخنا إلى درجة غير معهودة.

كانت البلاد خارجة لتوها من أعنف معركة انتخابية عبر تاريخها البرلمانى، سقط خلالها ٥٣ قتيلا و٦٠١ جريحا (حسب أقل التقديرات)، وجرت خلالها أسوأ عملية تزوير

---

* كتب الأستاذ صلاح عيسى، الكاتب اليسارى المعروف، مقالا يمثل شهادة سياسية تحت عنوان: «هذه الجبهة المضحكة!».. قال فيه إنه يشعر بتعاطف كبير مع مؤسسى «حزب الوسط» لأنهم وقعوا فيما يمكن تسميته بـ«سوء فهم تاريخى» من النوع الذى لا يندر حدوثه ولا تحمد عادة عقباه، وأشار إلى «تكون جبهة مضحكة، ومليئة بالمتناقضات، التى تضم جناحا من الحكومة، وجناحا من حزب التجمع اليسارى، بالإضافة إلى الحرس الإخوانى القديم، والمنظمات الجهادية، يتعاونون جميعا فى سبيل هدف واحد، هو إفشال مشروع تاسيس حزب الوسط» (العالم اليوم- ٣/١٢/١٩٩٦).

لإرادة الناخبين، مما انعكس -خلال هذه الفترة التى تم التقدم فيها بطلب تأسيس الحزب- فى صراع سياسى وقانونى، لم يهدأ حتى كتابة هذا المؤلف.

وكانت جماعة «الإخوان المسلمون» نفسها، لا تزال فى إطار دائرة الهدف للحملة الأمنية التى شنتها عليها أجهزة الدولة، وألقى القبض خلالها على المئات من أعضاء جماعة الإخوان وكوادرها (٢٧ منهم فى ٢٢ من يناير ١٩٩٥ ارتفع عددهم إلى ٤٩، و٢٠٠ فى ٢٨ من يوليو «المخيم الكشفى فى منطقة العامرية»، و٥ فى ٢٨ من سبتمبر ١٩٩٥، و٢١ فى أكتوبر من نفس العام، و٦ فى نوفمبر و٩٥ فى ديسمبر).

وجرى تقديم ٨١ منهم للمحاكمة العسكرية فى القضيتين ٨ و١١ لسنة ١٩٩٥، فصدرت أحكام بحبس ٥٤ منهم لمددٌ تتراوح ما بين ٣ و٥ سنوات، والإفراج عن ٢٧ بعد تبرئتهم من الاتهامات الموجهة إليهم. كما قررت المحكمة إغلاق المقر شبه الرسمى للجماعة، الكائن بشارع التوفيقية وسط القاهرة.

ووقتها كانت الأحزاب السياسية بلا استثناء فى حالة اشتباك داخلى، ظهر منها إلى العلن وبطريقة لم تعهد أو تحدث من قبل، الخلافات العلنية داخل حزب الوفد (ياسين سراج الدين من جهة ود. نعمان جمعة من جهة أخرى) والاشتباكات داخل الحزب العربى الديمقراطى الناصرى (استقالة حمدين صباحى وأمين إسكندر من المكتب السياسى للحزب). ولعله مفيد أن نشير هنا إلى أن شهر يناير ١٩٩٦ قد شهد تغيير الوزارة المصرية (تعيين د. الجنزورى رئيسا للوزراء- ٣ من يناير)، والكشف عن قضية تجسس إسرائيلية (عامر سلمان- ٣ من يناير)، ووفاة المرشد العام للإخوان الأستاذ محمد حامد أبو النصر والإعلان عن المرشد الجديد الأستاذ مصطفى مشهور على مشهد قبر المرشد الراحل (٢٠-٢١ من يناير)، كما شهد شهر يناير على المستوى العربى بدء حملة الانتخابات الفلسطينية داخل مناطق الحكم الذاتى، وصدور قرار بتفويض الأمير عبدالله بن عبدالعزيز بإدارة شئون المملكة العربية السعودية بسبب مرض الملك فهد، وكذلك قيام الملك حسين بأول زيارة علنية له للكيان الصهيونى..... إلخ.

***

كانت الساحة مليئة بالأحداث المهمة والخطيرة إذن، ومع ذلك أصبحت قصة حزب الوسط، هى الحدث البارز على الساحة.

تضاربت الروايات واختلفت حول قصة تأسيس الحزب، وقيل الشيء ونقيضه، وعلا الصراخ والاتهامات المتبادلة، ووسط كل ذلك لم تعد هناك رواية معتمدة لهذا الحدث، الذى جرى أمام أعين الجميع.

لأجهزة الأمن رواية: حزب الوسط، حزب قررت جماعة «الإخوان المسلمون» تشكيله فى ١٩٩٥/١٢/١٤، وطلب أحد أعضاء مكتب الإرشاد- الذى حصل على موافقة المرشد العام على هذه الخطوة- إجازة من الجماعة لستة أشهر، يعلن خلالها اختلافه مع الجماعة، فرفض المرشد، وطلب منه أن يكلف آخرين بهذا العمل، وفق نفس سيناريو الخلاف مع الجماعة، حتى يحصل الحزب على الشرعية من لجنة الأحزاب، وبعدها يعلن عن أنه حزب للإخوان.

وهى رواية لم تأخذ بها «المحكمة العسكرية» التى برأت مؤسسى حزب الوسط -وآخرين- الذين ألقى القبض عليهم بهذه التهمة ضمن مجموعة الـ١٣ فى ١٩٩٦/٤/٢.

وللإخوان روايتان: الأولى كانت مع بداية تقدم مؤسسى الوسط للجنة الأحزاب وأقرت بأن «شباب الإخوان» حصلوا على إذن مسبق، لدرء الشبهات عنهم، حسب وصف المرشد العام الحالى الأستاذ مصطفى مشهور -سيأتى تفصيله فيما بعد- والثانية بعد فترة، وقيل فيها إن مجموعة الوسط خرجت على القواعد التنظيمية، وأن قيادة الإخوان لم تعطهم إذنا بذلك. وإذا كان أحد أعضاء مكتب الإرشاد قد اجتهد -أى الأستاذ محمد مهدى عاكف- فإن مكتب الإرشاد قرر أنه لم يقرر إنشاء الحزب لعدم ملاءمة الظروف، ومن ثم كان على مؤسسى حزب الوسط من الإخوان سحب توكيلاتهم التى منحوها لوكيل المؤسسين، بعد رفضه عدم الطعن فى قرار لجنة شئون الأحزاب برفض الحزب.

ولمؤسسى حزب الوسط رواية: قرار تأسيس حزب الوسط قرار مستقل، لا يخص إلا مؤسسيه، ولا علاقة للإخوان به، وأن قيادة الإخوان لم تعلم بتأسيس الحزب إلا بعد التقدم للجنة الأحزاب.

وبين هذه الروايات، أو بسبب تناقضها، ظهرت روايات جزئية متعددة وكثيرة، حول تشكيل الوسط، والخلافات التى جرت بشأنه.. فهناك من قال إن مجموعة الوسط قررت تشكيل الحزب خلال «لقاءات واجتماعات شارك فيها عدد من الرموز المعروفة فى الوسط

الإسلامى من بينها د. محمد سليم العوا والأستاذ فهمى هويدى»[1]، وهناك من قال «إن قرار تشكيل الوسط، اتخذ خلال اجتماع للتنظيم الدولى للإخوان عقد فى تركيا بتسهيلات من حزب الرفاه»[2].

وقيل إن قيادة الإخوان ضغطت على مؤسسى الوسط لسحب توكيلاتهم التى منحوها لوكيل المؤسسين.. وردت الجماعة بأنها لم تمارس ضغوطا ولم تطلب من أحد سحب توكيله، لكن ما حدث هو أن المؤسسين «كانوا فاهمين غلط» أن قيادة الجماعة موافقة على الحزب، فلما تبين عكس ذلك سحبوا توكيلاتهم (سيأتى ذكره تفصيلا)، وقيل إن أعضاء فى مكتب الإرشاد (موجودين خلف القضبان بعد صدور قرارات المحكمة العسكرية بحبسهم) أرسلوا رسالة موقعة إلى قيادة الإخوان احتجوا فيها على الحملة ضد الوسط، واستغربوا انفراد القيادة باتخاذ قرار فصل المشاركين فى تأسيس الحزب إذا لم يسحبوا توكيلاتهم لوكيل المؤسسين...... إلخ.

***

ووسط كل هذا الضجيج -وبسببه أيضا- تاهت معالم الحدث، ولم يتم التأكد من صحة أو خطأ أى من هذه الروايات، كما لم يتم التحقيق والتدقيق فيها جميعا، فقد كان الحدث مندفعا كالسيل. فمنذ أن أعلن عن تأسيس الحزب أصبح الصراع والخلاف هو الحدث.

وتلك هى الاشكالية الأولى للكتابة عن أحداث الوسط، التى يحاول الكتاب حلها من خلال التحقيق والتدقيق فيها، لدى أطرافها، لتقديم الصورة الحقيقية لما حدث.

ماذا حدث بالدقة فى قرار تشكيل الوسط؟!

---

(١) بدر محمد بدر -مجلة المجتمع- ١٩٩٦/١/٢٣.

(٢) الوسط اللندنية- ١٩٩٦/١/٢٢.

المقدمة الثانية: المنشور نصف الحقيقة ..
وقضيـــة الوســـط عــمرهــا ٤٥ عامــاً!

وبدلاً من أن يكون حزب الوسط، مجرد خبر، أصبح قصصاً وروايات ومعارك وبدلاً من أن يبدأ عند لجنة شئون الأحزاب، وينتهى عند محكمة الأحزاب، مثله مثل أى حزب، أصبح حدثاً يتفاعل داخل الأحزاب والجماعات السياسية لا بينها وبين بعضها البعض فقط، وبدلاً من أن تنشر أخباره وتطوراته فى صفحات الأحزاب، قفزت للصفحات الأولى، ولم تترك حتى صفحة الحوادث، التى نشرت فيها أخبار القبض علي ١٣ من قيادات الإخوان والوسط، اتهموا بتأسيس الحزب، وجمع تبرعات له!

لكن الصعوبة الأكبر، من جمع وترتيب الأحداث، وتدقيق الروايات، وهى أن المنشور عنه فى العلن، رغم كل هذا الصخب والضجيج والتناقض والتضخم، ليس إلا نصف الحقيقة!

❊❊❊

فما جرى فى أروقة جهاز الدولة بشأنه،لم يعرف منه إلا «القرارات».. قرار لجنة الأحزاب.وقرار أجهزة الأمن.. وقرارات نيابة أمن الدولة بحبس «المتهمين».. وقرار الحاكم العسكرى بتحويل الـ١٣ إلى المحاكمة العسكرية.

لم يذكر أحد شيئاً عن أية اتصالات جرت بين قيادة الإخوان وأجهزة الدولة، ولم يعرف أحد شيئاً عما جرى خلال إبلاغ وكيل المؤسسين لمباحث أمن الدولة بأنه تقدم بأوراق تأسيس الحزب إلى لجنة الأحزاب★، كما لم يعرف شىء عن الاتصالات التى أجرتها قيادة الإخوان بالأحزاب السياسية (تعاطف بعضها) بشأن التعامل مع مؤسسى الوسط..

أما ماجرى داخل صفوف الإخوان، الموجودين خارج السجون، والاتصالات التى جرت مع من يتواجد فى السجون الآن، فلم يرشح منه إلا القليل، أو لنقل لم يعلن منه إلا ما اضطرت ظروف الصراع كلا من طرفى القضية داخل الإخوان لإظهاره، أو تسريبه للصحف.. وهو قليل.

★ ذكر أبو العلا ماضى، خلال التحقيقات التى أجرتها نيابة أمن الدولة معه، أنه أبلغ مباحث أمن الدولة بنبأ التقدم إلى لجنة الأحزاب (بعد تقديم الطلب).

ونفس الأمر بشأن ماجرى لجمع شمل المؤسسين بعضهم البعض، ومن ساهم فى صياغة البرنامج، وحدود علاقاتهم بآخرين لايزالون داخل جماعة «الإخوان المسلمون» حتى الآن.

كما تثور تساؤلات حول آخرين من خارج الإخوان، ساهموا وشاركوا مجموعة الوسط فى الوصول إلى قرارهم، والدفاع عنه أمام قيادات الجماعة، وعن تفاصيل ومجريات اتصالات كثيرة جرت والوساطات التى قامت بها قيادات إسلامية.

وتلك هى الإشكالية الثانية فى الكتابة عن حزب الوسط.

***

وللكتابة عن حقيقة ماجرى، لم يكن أمام الكاتب إلا العمل كمحقق، يتحرى الروايات، ويدس أنفه داخل كل هذه الهيئات والتشكيلات، يبحث ويدقق.. يسأل ويتحرى، للوصول إلى الحقيقة التى يتهرب الكثيرون عن ذكرها صراحة.

لكن الذى لم يخطر على البال، أن الغوص إلى الجزء الآخر الغاطس من جبل الجليد، يتطلب العودة إلى ٤٥ عاماً مضت!

ففى محضر نقاش مع المفكر الإسلامى الكبير، د. كمال أبو المجد وزير الشباب الأسبق، قال: إن فكرة الوسطية التى يتحمس لها ويتبناها شباب الوسط، هى نفس الفكرة التى تحمسنا لها فى مطلع الخمسينيات.. وأضاف: ومن أسف أن ماحدث مع جماعة الوسطية (الحديثة) من قبل أجهزة الأمن، هو نفس ماحدث مع جماعة الوسط فى مطلع الخمسينيات.. تماماً، وهو أمر يؤكد خطورة سيطرة القرار الأمنى على القضايا السياسية.

قال: «كانت جماعة الإخوان حركة معلنة.. مستقبلية.. شعبية.. عملية التوجه، وكان لها توهج كبير، فأقبل عليها آلاف الشباب. ولم يكن القسم الأكبر منهم يعلم بوجود تنظيم آخر غير معلن، ولذلك فعندما بدأت أحداث الفتن وما عرف خلالها، فإن بعضاً من الشباب -على عكس غيرهم من المنتمين للإخوان- فجرت هذه الظواهر فى نفسه وعقله رؤية ويقظة

جديدة، فمارس النقد الذاتى، وبدأ إعادة تقييم، وانتهى بعضهم إلى أنهم لم يكونوا فيما كانوا عليه، أصحاب فكر ناضج، ورؤية عميقة ومتسعة.

وتشكلت فى تلك الفترة «لجنة الشباب المسلم»، التى كان لى صلة بها، وإن لم تكن صلة تنظيمية محددة، وقد كنت فى ذلك الوقت منشغلاً بالفكر الإسلامى داخل الجماعات.

وكان من هذه الجماعة، كل من المرحوم محمد رشاد رفيق سالم أستاذ الفلسفة الإسلامية بجامعة القاهرة، والمرحوم عبد الحليم أبو شقة، والمرحوم أحمد البساطى، وعبد النافع السباعى من سوريا، وكان على صلة فكرية قوية بهم د. عز الدين إبراهيم المستشار الثقافى للشيخ زايد، وكنت أنا أحضر معهم بعض الاجتماعات.

وكان المطروح على عقولهم هو التأمل فى الإطار الفكرى الذى يطرح به الإسلام وكانت إشكاليتهم أنهم أصحاب التزام تنظيمى، ومن ثم جرى التساؤل:

١- هل المنابع الفكرية للإخوان.. منابع كافية؟

٢- هل يمكن الاكتفاء برسائل المرشد العام؟

وكان الجواب: لا.

وكان الحل هو محاولة اكتشاف مصادر الثقافة الإسلامية، فبدأوا يسمعون عن تفسير ابن كثير، وعلم الحديث.. إلخ، وأذكر أننا شعرنا فى ذلك الوقت، بحاجة إلى فهم علم الحديث، فذهبنا إلى العلامة محيى الدين الخطيب، صاحب المكتبة السلفية، الذى درس لنا كتاب التقريب للنووى.

كانت هذه أول محاولة، والكلام لا يزال للدكتور كمال أبو المجد، لتجاوز الإطار العام لجماعة الإخوان، وتطويرها من داخلها، وها نحن نرى جيلاً جديداً الرابطة الفكرية لديه صارت أعلى من الحركية.. وهم أكثر وعياً بحال الأمة.. وحال العالم.. ولديهم من الملكات الاجتماعية مايمكنهم من التواصل مع الآخرين، وهم بطبيعة الحال، لا عوج أخلاقيا فيهم يخيف منهم، أو يشكك فى نواياهم.

لكن الكارثة -يقول د. كمال- إنهم بين شقى رحى؛ ولا يدرون أى المصيبتين أكبر:

- الذين ينخلعون منهم.

- ومن يرون أن مايفعلونه ليس إلا عملية تكتيكية لقلب نظام الحكم.

لكن مسئولية الحكومة أكبر.

***

وهكذا لم يجرنى البحث إلى ماهو ليس معلناً فقط فى قضية تشكيل حزب الوسط، لكنه قادنى إلى قدم الظاهرة، وفى هذا الطريق الطويل القديم وجدت نفسى مكتشفاً لوقائع لم تنشر بعد، بعضها يتعلق بواقعة اغتيال أحد أعضاء الجهاز الخاص بطرد ملغوم فى مناسبة المولد النبوى الشريف فى الخمسينيات، وبعضها يرتبط بمطاردات لشباب من جيل الوسط فى الخمسينيات، وصلت بهم حتى الحدود الليبية.. قامت بها أجهزة الأمن قبل الثورة.. وروايات ووقائع سأعود إليها فى كتاب قادم بإذن الله.

وبقيت الإشكالية الثانية فى هذا الكتاب، هى ما الذى لم يعلن من اتصالات ولقاءات وأحداث فى شأن تشكيل حزب الوسط؟!

المقدمة الثالثة: الأسئلة الجوهرية .. لم تطرح بعد!

بعيداً عن قصص وأسرار ووقائع تشكيل الوسط، يفاجأ من يتابع القضية من أولها إلى آخرها، بأن الأسئلة الجوهرية فى تلك القضية لم تطرح بعد!

لقد دار الصراع والحوار «والخناقة» الإعلامية إما حول قرار تشكيل الوسط، أو نوايا القائمين عليه.. لكن أحداً لم يتساءل: وماهو الوسط؟

أسئلة جوهرية كثيرة، لم تطرح، منها ما يتعلق بظهور «الوسط» من جماعة الإخوان، لا من غيرها، ولم هؤلاء المؤسسين بالذات وليس غيرهم، وماهى سيرتهم التى أوصلتهم لهذا الطرح؟ وهل مايطرحون هو رؤية جديدة لتطوير الإخوان، أو رؤية مابعد الإخوان؟ ولماذا لم يطرحوا رؤيتهم داخل جماعة الإخوان التى ضمتهم كوعاء سياسى وتنظيمى وتربوى لأكثر من ١٠ سنوات عند أكثرهم جدة؟ لما اختاروا طرحها خارج إطار الإخوان؟ وهل هناك من يطرح هذه الرؤية -وعلى صلة بهم- داخل الإخوان؟ وإلى من يرتكنون فى رؤيتهم من مفكرين ومثقفين إسلاميين، وهل هناك من خارج دائرة التفكير الإسلامى (الإخوانى-الحديث أو القديم) من أثر فيهم؟ ومن هم؟ وفى ماذا تحديداً؟!. هل لتجربة الأحزاب الراهنة تأثير فى تشكيل هذه الظاهرة؟ وهل من تأثير لحالة الإخوان التى هى علنية وليست شرعية -فى آن واحد- فى تبلور هذا التيار؟ وماهو مستقبل هذا التيار؟ وما هو تأثيره على جماعة الإخوان؟ وهل يعود هؤلاء إلى تنظيم الإخوان إذا ما فشلت محاولتهم؟ وإذا لم يذهبوا للإخوان، فأين يذهبون؟ وهل إذا رفض قادتهم العودة للإخوان، تنفصل عنهم قواعدهم وتعود هى؟

هل نحن أمام خلاف أجيال.. أم خلاف فى الرؤى؟

هل نحن أمام انشقاق تنظيمى.. أم خلاف سياسى؟ وفى أى الجوانب؟

وهل من تاريخ لهذا الخلاف فى داخل الجماعة؟!

هل مايحدث فى مصر، هو استجابة لما حدث فى فروع الإخوان فى بلدان أخرى.

***

أسئلة جوهرية لم تطرح، وإذا ماطرح شىء منها هنا أو هناك فليس إلا شعاعاً، سرعان ما يطفأ ليعود المتصارعون إلى الخلاف التنظيمى حول تشكيل الوسط.

وتلك هى الإشكالية الثالثة التى يتعرض لها هذا الكتاب.

وتأتى أهمية وضرورة التعرض لها، من أنها جوهر الظاهرة المبحوثة، وهى التعامل العلمى معها، فالتعامل مع هذا التيار وفهمه لا يمكن أن يتم على نحو صحيح بالتفتيش فى النوايا، أو الارتباطات التنظيمية السابقة، كما أن الإجابة على هذه التساؤلات هى التى تنير الطريق أمام الإجابة عن الأسئلة التى شغلت الأذهان حول قرار تشكيل الوسط: فإذا عرفنا حجم الخلافات والصراعات والاحتكاكات التى خاضها هذا التيار الجديد داخل الإخوان، والقضايا الخلافية التى طرحها لفهمنا، لم تم تشكيل حزب الوسط، بهذه الطريقة لا بغيرها. وكذلك فإن فهم الظاهرة على هذا النحو يشكل أساساً لتحديد المواقف السياسية منها، إضافة إلى أنه يقدم قراءة حقيقية للتحولات السياسية داخل الحركة الإسلامية، ويخرج الحركة السياسية المصرية من مرضها الأشهر، مرض التعامل مع بعضها البعض كظواهر مصمتة لا تتأثر ولا تتغير، وقد ظهرت هذه الحالة بصورة جلية فى التعامل مع ظاهرة الوسط، إذ رفض الكثيرون تصديق أن تغيرات فى أوساط حركة «الإخوان المسلمون» قد حدثت.. رغم أنهم شاركوا فى صنع هذه التغيرات بأنفسهم!

المقدمة الرابعة: عودة الجيل «المهاجر»!

وللكتابة عن تيار يظهر بين أبناء جيل الوسط، يضطر الباحث أن يعرف برموزه.. فلا دراسة لطارحى فكر لا ترتبط بظروف تشكيلهم.. وتلك إشكالية.. كيف؟

لأن الطبيعى، أن يكونوا معروفين، أو أن لا تسبب محاولة الحصول على بياناتهم أى إحراج لهم، لكن الحاصل، أن جيل الوسط يعانى من قمع مزدوج.. قمع من «أعلى» تمارسه أجهزة الدولة تجاه كل قيادات هذا الجيل -الذى أسميه جيل الأزمة- وقمع من «أسفل» يمارسه ضدهم كل قيادات الجيل السابق إلا قليلاً!

والحاصل أيضاً، أن بعض من حاولت الحصول على سيرتهم الذاتية، وبعضاً من صور، قابلوا الأمر بريبة!

منهم من قال.. ربما يظن أنى مسئول عما ستكتب!

ومنهم من قال.. ليس لدى سوى كتب وأبحاث.. فلا أحتل موقعا!

ومنهم من قال.. لا شىء عندى يكتب، فلما قدمت له مالدى، قابله بدهشة حقيقية: «كل ده عنى»!

***

جيل الوسط الراهن فى مصر.. جيل «الأزمة».

***

فى ديمومة الحياة الدنيا وصيرورتها إلى أن يأذن المولى بنهايتها، لا يمكن لنا أن نضع خطاً تحت عام من الأعوام لنقول هنا يتوقف جيل.. ويبدأ جيل آخر، فسنة الله فى خلقه أن تتداخل المواليد والوفيات فى كل يوم ودقيقة وثانية.. بالآلاف.

إلا أن ثمة ظواهر وأحداثاً تاريخية تغير الحياة الإنسانية بعدها، عما كان قبلها، بما يمكننا تجاوزاً من القول.. هنا بدأ جيل.. وانتهى جيل.

ومن هذه الظواهر التاريخية، ثورة يوليو ١٩٥٢،التى اختلف مابعدها عما كان قبلها، بما يمكننا أن نقول من هنا يبدأ جيل جديد.. يختلف عن الجيل السابق على ثوة يوليو.

***

كان الجيل السابق على يوليو.. وصانعها.. جيلاً مستقراً.. متنامياً في اتجاه واحد.. واضح.

العدو.. عدو الوطن.. المستعمر.. يسير في الشوارع مدججاً بالسلاح (جنود الاحتلال).. أهداف واضحة لا تخطؤها عين الجمهور العادى، فما بالنا بعين طلائعه.

والملكية.. هدف التغيير.

والأبعاد الاجتماعية، خطوطها فاصلة، يضع الإنسان العادى تحتها خطاء بقلم لا يكتب ومع ذلك يراها.. الأبعاديات والباشوية والبكوية وحاشية الملك في جانب.. والفقراء بلا «أرض».. تلامس أقدامهم «الأرض» بلا وسيط. والخط واضح بين المعسكرين حتى في أماكن السكنى.

كانت الأهداف واضحة.

والبرامج معلنة..

ومن ثم، لم يكن تجاوزاً أو افتئاتاً على الحقيقة ما قاله كل تيار فكرى أو سياسى على حدة، من أنه صانع ثورة يوليو.. وأن تنظيم الضباط الأحرار نشأ في كنفه.. وأنه كان على علم بما يفعل.. يساعده ويسانده.. وأن أبرز رموزه كانوا أعضاء في تنظيماته.

***

كانت ثورة يوليو..الأهداف والقيادات والفعل، امتداداً للتاريخ النضالى والجهادى.. وللحلم الذى مهد له الجميع، وضحى من أجله الجميع، ومن ثم فإن ماحدث من خلاف واختلاف بعد نجاح الثورة، كان خلاف «الذات» مع «الذات».. من قدم التضحيات ومن حكم، وماذا حقق من البرامج السياسية والاتفاقات التى عقدت.. وكيف حقق ما حقق، ولِمَ لمْ يحقق كل ما كان ممكناً أو يجب تحقيقه.. ولما انفرد بالحكم، واستولى عليه لنفسه، مطيحاً بالآخرين.. شخوصاً.. وفكراً، ومصفياً لهم في السجون والمعتقلات، وبأحكام الإعدام.

***

جيل مابعد الثورة.. مختلف.

ماقبل الثورة بالنسبة له «تاريخ وطن».. لا «تاريخ ذات»

ومابعد الثورة بالنسبة له «تاريخ ذات».. لا «تاريخ وطن» فحسب.

جيل رضع فى المنازل والمدارس والشوارع.. فى الراديو والتليفزيون.. فى المقاهى، صوت عبد الناصر.. وصورته.. ومعاركه الوطنية.. وهتف له فى الشوارع من قلبه.. قبل عقله.

جيل شاهدُ: على بناء السد.. وآلاف المصانع.. وتوزيع الأرض على الفلاحين، وتأميم قناة السويس، وحرب ١٩٥٦ ومؤتمرات عدم الانحياز..

جيل مدين: فى التحاقه بالتعليم، لانجازات ثورة يوليو.. بل هو جيل الانفجار التعليمى الذى جاءت به الثورة.. بكل إيجابيات وسلبيات التعليم المجانى.

جيل لم يسمع رأياآخر: منذ تفتحت عيونه على الحياة فى مصر.. لم يسمع لأحد آخر.. بل هو لم يعرف بوجود أحد آخر، مخالف للحكم.. إلا من أشار إليه الحاكم، هذا ضد المسيرة.

جيل.. سار بلا عقل.. فى ٩ و١٠ من يونيو.. يرفض أن يصدق أن ما عاشه ولمسه بأيديه كان «حلماً».. سار يرفض الواقع.. متمسكاً بالخيال.. يرفض أن يكسر ما فى «داخله».. فى أيام معدودات هى أيام حرب يونيو ١٩٦٧.

***

كانت الصدمة الأولى، التى زلزلت مافى داخله -فرفضها- هزيمة يونيو ١٩٦٧، رفض أن يصدقها.

وكانت الصدمة الثانية، يوم أن عاجله السادات بإعلان «ثورة ١٥ مايو» -كما أسماها- التى قامت بتعرية ماكان قائماً.. وأطلقت يد معاول الهدم.. تهدم وتكسر فى «الحلم». أصبح السد العالى عنواناً لضياع خصوبة الأرض، ومصدراً للزلازل، بدلاً من كونه «حكاية شعب».. ورمزاً للتصدى لقوة أمريكا العاتية.. وأصبحت قناة السويس سلعة معروضةللبيع.. بدلاً مما كانت عليه.. عنواناً للإرادة وفخاراً للعلماء المصريين الذين أداروها بعد انسحاب المرشدين الأجانب.. إلخ.

وكانت الصدمة الثالثة: إن دماء هذا الجيل، لم تكد تجف فى حرب أكتوبر -رمضان- المجيدة، ليجد رموزاً من الجيل السابق، تنتقل من أجواء النصر على الأعداء إلى الإعلان عن السلام مع الأعداء. كانت حرب أكتوبر جزءًا من «ذات» هذا الجيل، الذى أفنى زهرة

سنوات من عمره تحت السلاح (من عام ١٩٦٧ وحتى عام ١٩٧٣)، يتدرب ويستعد لحرب الأعداء.. فإذا بهم «أصدقاء»، حسبما تعود الرئيس السادات وصف بعض قادتهم العسكريين.

وكانت الصدمة الرابعة: أن الرخاء الذى وعد السادات به -وكان ذلك مبرره المعلن لإنهاء الحرب وإعلان سياسة الانفتاح- لم يأت، وأن البلاد تعيش سنوات غلاء.. خرج أبناء هذا الجيل فى ١٨ و١٩ من يناير ١٩٧٧ يرفضون.. فقمعهم السادات بقوة.. إذ نزل الجيش إلى الشوارع بعد أقل من ٤ سنوات على انتهاء حرب ١٩٧٣، ولأول مرة منذ ثورة يوليو.

وكانت الصدمة الخامسة: أن زار السادات القدس.. وعقد اتفاقيات كامب ديفيد، وبدأ مسلسل سب العرب. أصبح «الأخ عدو».. و«العدو صديق».

***

فقد الحلم.. والثقة فى الحكم.. والذات.

أصبح الجيل.. بلا ذات!

جيل بلا ماض.. يعتز به ويملؤه فخاراً..

ذهب الجميع يفتش عن الحقيقة.. يسأل ويتساءل غير مصدق: ما الذى حدث.. لمَ تغير عالمنا.. وحلمنا الجميل الذى انقلب إلى كابوس؟!

لم يعد لديه «ثابت».

لم يعد لديه «يقين».

***

والحال هكذا.. عاد من تخاصموا مع ثورة يوليو.. أو من قاتلتهم.

عادوا للنشاط والحركة.. إذ لم يثبت بطلان التجربة -تصديقاً لما قالوا فى السابق- فقط، بل ظهرت كوارثها.. وفقدت مشروعيتها فى أعين الناس، عادوا.. وتحركوا.. وكان أبناء هذا الجيل «مادة» النشاط.

عادوا ليورثوا أبناء الجيل الجديد مرارة عداوات جيلهم.

عادوا ومعهم بضاعة سياسية.. لم تتغير –للأسف– عما عاشوه فى الأربعينيات والخمسينيات.. بعضهم بسبب انقطاع صلته بالعالم خلف أسوار السجون والمعتقلات.. وبعضهم لأنهم عاشوا داخل أسوار عقلية.. وبعضهم لأنهم عزلوا عن العالم بسبب تصاعد الدعاية الناصرية وعنفوانها الطاغى: توزع أبناء الجيل.

منهم من ذهب إلى جماعة «الإخوان المسلمون» (التى استوعبت تمرده).

ومنهم من توزع على «تنظيمات» الحركة الشيوعية (فاستوعبت غربته).

ومنهم من ظل متمسكاً بحلم تجربة عبد الناصر.. ذهب إلى الذين أطاح بهم السادات وشكل تنظيمات الناصريين (فأبقت على حلمه).

البعض ذهب إلى طريق نحته بأيديه.. أمسك بالمدفع يشفى نار ثورته.. وانكساره.. (فقتل تمرده).

والبعض ذهب إلى «طائفته» طالباً «الأمان العقلى» (فاستوعبت حيرته).

والبعض ذهب إلى عالم المخدرات (فانتهى تمرده).

والبعض ذهب فى حالة غيبوبة وتغرب داخل الوطن فى حالات الديسكو لابساً الملابس المزركشة (فشلت فاعليته).

والبعض ذهب إلى خارج الوطن.. إما متسولاً فى دول العالم.. أوعالماً بارزاً (فانتهى تمرده)

❋❋❋

«هاجر» الجميع!

الذين ذهبوا إلى جماعة الإخوان.. هاجروا إلى عالم بعيد.. قديم، ورضوا بما عرفوه.. فتعالوا على قومهم الذين لا يفقهون ما يفقهون.

والذين تمسكوا بحلم الناصرية..هاجروا إلى عالم قريب، لم يعد موجوداً، فتقوقعوا على حلم يحاولون استعادته فى حياة دارت بلا رجعة.

و الذين ذهبوا إلى عالم الماركسيين.. هاجروا إلى عالم بعيد.. فتقوقعوا على ذاتهم الجديدة.. المغتربة، يذوقون حلاوة التعالى على ما يعيشه الآخرون!

الذين لجأوا إلى ملاذهم الطائفى.. تقوقعوا داخل التقوقع.. محتمين بأهداب الجماعة الأصغر، حيث انفرط عقد الجماعة الأكبر.

والذين هاجروا إلى عالم العنف.. ذهبوا إلى عالم بعيد.. حيث الحياة والموت يجتمعان.. ويستويان.

والذين دخلوا إلى غيبوبة التغرب داخل الوطن انفصلوا عقلاً عن أهل الوطن.

الذين هاجروا إلى عالم بعيد.. نجحوا هناك.. لكنهم ظلوا مهاجرين.

الذين ذهبوا إلى عالم المخدرات.. انغلقوا على عالم المتعة.. ففقدوا اتزان عقولهم.

أصبح الجيل كله «مهاجراً».. إلى داخل «ذاته» التى تحطمت.. ليخرج منها مايخرج بعد.

***

وبعد رحلة طويلة مع الهجرة.. والانكفاء على الذات.. عاد.

الذين هاجروا إلى عالم «الاغتراب» وسط صفوف الحركة الماركسية.. إما عادوا لأصولهم.. أو انفضوا.

والذين هاجروا إلى عالم الحلم القريب.. إلى صفوف الحركة الناصرية.. إما عادوا للواقع.. أو توقفوا واستوعبوا.

والذين هاجروا إلى عالم الطوائف.. عادوا فتمردوا.

والذين ذهبوا إلى تيارات العنف.. عادوا أو قتلوا.. ومن استمر يقتل ولو بعد حين.

والذين هاجروا إلى الخارج.. إما استوعبوا هناك.. أو عادوا

....

لم يكن قد بقى.. إلا من ذهبوا إلى جماعة «الإخوان المسلمون».

وقد حان الآن.. ميعاد عودتهم التى تأخرت كثيراً.. وهم الأكثر عدداً.

***

جيل الأزمة.. نضج.. عاد.. أصبح جاهزاً للفعل الإيجابى.. بعد أن أنهى مرحلة التمرد السلبى.

القادم هو جيل الوسط.. بفكر الوسط.. بفكر وسطى.. حتى إن اختلفت عوالم هجرته.

«ولكل فكر.. وسط».

□ و«حزب الوسط» هو رمزية الجيل العائد من الهجرة إلى داخل الإخوان.

***

المقدمة الخامسة: هذا الكتاب

هذا الكتاب مكون من ثلاثة أقسام، القسم الثانى منها كان الأصعب فى جمع مادته، إذ إنها فى معظمها مادة غير منشورة، أو مكتوبة، ويحيطها الغموض من كل جانب. فى هذا القسم نتعرض للمحطات الرئيسية التى تشكل من خلالها «تيار الوسط» داخل الإخوان، ونكشف عن أسرار لم تنشر من قبل فى مسيرة هذا التيار، فيه ننشر رؤية جيل الوسط لما أصاب الحرس القديم من «الإخوان المسلمون» من جراء احتجازهم خلف أسوار السجون، وعن العمل العام لسنوات طوال، وكيف تطورت الخلافات داخل الجماعة بين جيل الحرس القديم والتيار التحديثى الجديد، والأسباب السياسية والتنظيمية التى جعلت هذا التيار يرى أنه لا محالة من الخروج من داخل الجماعة إلى خارجها معلنا آرائه، وعلى الجانب الآخر ننشر حوارا مستفيضا مع نائب المرشد العام للإخوان المسلمين، بعد أن طرحنا عليه ما تجمع لدينا من مشكلات وروايات وقصص، نثبتها ونمحص فيها، ونحققها وندققها معه.

فى هذا القسم نتعرف أيضا على أسلوب إدارة الخلاف داخل الجماعة، والمشكلات التى أثيرت بين المتخاصمين من الجماعة داخل النقابات المهنية، وكيف جرى التعامل معها تنظيميا داخل جماعة الإخوان، كما نكشف كيف كانت تدار العلاقة بين «من يقودون النقابات من الإخوان»، وبين قيادة الإخوان.. ومن كان صاحب القرار، والخلافات التى جرت حول أحقية كلا الطرفين فى إدارة النقابات.

ونجيب فى هذا القسم عن تساؤلات مهمة، أبرزها لِمَ نقول أن حزب الوسط، يمثل تيارا جديدا، وفى ماذا يختلف مع التيار القديم فكرياً، كما نحدد التيارات الفكرية والرموز التى تأثر بها هذا التيار الجديد.

***

فى القسم الثالث من الكتاب نقدم رؤية حول احتمالات المستقبل المنظور لـ«تيار الوسط» ولجماعة «الإخوان المسلمون»، فى ضوء الصراع الراهن بين الفريقين وفى ضوء التطور السياسى فى مصر، ولهذا القسم أهمية خاصة من عدة زوايا، أهمها أن «الإخوان

المسلمون» يتعرضون لحملة أمنية مكثفة منذ بداية عام ١٩٩٥، دخل من جرائها الكثير من كوادرهم الرئيسية إلى السجون، وكذلك بسبب نمو النزعات الاستقلالية -بعد تراكم الخلافات- من قبل «جماعات الإخوان» فى البلدان العربية الأخرى، وأيضا بسبب اختلاف طبيعة الظروف السياسية فى الفترة الراهنة عما عهده قيادات الإخوان القدامى طوال تاريخهم الجهادى.

فإذا أضيف إلى ذلك هذا النمو المتسارع فى «تيار الوسط»، واتساع حركة استقالات رموز هذا التيار من الجماعة، يصبح التساؤل مهما وضروريا.

***

أما القسم الأول من الكتاب فقد خصصناه لقضية «حزب الوسط»، كيف نشأ والخلافات التى جرت داخل الإخوان بشأنه، وتصاعدها، وإلى أين وصلت بعد تحديد مسارها، الذى تعرج وتغير وتبدل.

كما نعرض لقرار لجنة شئون الأحزاب بشأن الحزب، وردود المؤسسين، والمخالفات الصارخة التى احتواها تقرير اللجنة الذى انتهى إلى رفض قيام الحزب، كما نتابع من خلاله ما جرى فى محكمة الأحزاب.

وفى هذا القسم أيضا، نقدم وقائع ومفارقات محاكمة ثلاثة من المؤسسين -بينهم وكيل المؤسسين- بتهمة تأسيس حزب شرعى!

نقدم ما جرى خلال التحقيقات التى أجرتها نيابة أمن الدولة، ثم إسقاط المحكمة العسكرية لاتهام النيابة للمؤسسين بالتحايل لإقامة حزب شرعى، وهو الاتهام الذى لا سابقه له فى تاريخ الحياة السياسية المصرية، كما نكشف تأثيرات صدور قرار من المحكمة العسكرية بتبرئة مؤسسى الوسط من تهمة الانتماء للإخوان، على هذا التيار الجديد وحزب الوسط.

وفى هذا القسم كذلك، نتابع أغرب محاكمة يتعرض لها مثقف قبطى مصرى، هو د. رفيق حبيب -المتحدث الرسمى باسم حزب الوسط- ونكشف كيف أنها محاكمة لتيار الوسط، وجيل الوسط، وهى محاكمة مثل الادعاء والحكم فيها ضده، من سبق لهم أن مدحوه وبشدة!

ونوضح أبعاد هذه الظاهرة الفريدة التى لم تحدث من قبل، فهى أول محاكمة علنية لمفكر قبطى على يد أقباط ويساريين، اكتفت فيها الدولة بدور المحرض، كما أنها شهدت اتهاما هو الأول من نوعه.. اتهام لقبطى مثقف بالعمل «كديكور» و«تمويه» لحزب إسلامى.

وينتهى القسم الأول بإثارة تساؤل مهم، هو لماذا كل هذا الهجوم -ومن كل هذه القوى- على مؤسسى حزب كان يمكن أن يبدأ وينتهى بين لجنة الأحزاب ومحكمة الأحزاب، لمَ هذه الحرب الضارية ضده وماذا تعكس، وكيف وصل الأمر إلى أن أصبحت قيادة الإخوان والحكومة وبعض اليساريين والعلمانيين أصحاب هدف واحد، هو ضرب هذه التجربة، ولماذا؟ وما هى خطورة هذا الحزب الوليد، وبالتالى ما مصدر قوة مؤسسيه؟

ويبقى أننا ألحقنا فى نهاية الكتاب قسما خاصا بالوثائق التى رأيناها ضرورية- فى حدود عدم زيادة تكلفة الكتاب -لمتابعة أشمل لما ورد مختصرا من أفكار فى هذا الكتاب، إضافة إلى قيمتها البحثية والتاريخية لدى المهتمين من الباحثين فى شئون التطور السياسى والجماعات الناشطة فى الحقل السياسى.

وهو الآن بين يدك عزيزى القارىء.

والله من وراء القصد.

طلعت رميح

١٠ من يناير ١٩٩٦

القسم الأول

قصة تأسيس حزب الوسط

الفصل الأول:

وانفجر الصراع علنيا بين الوسط والإخوان.. ووصل للمحاكم؟!

- في البداية: اتفقت الحكومة وقيادة الإخوان وتضامن معهما دعاة الوسط.. أن الحزب مرتبط بالجماعة!
- لماذا عاد المرشد وغير موقفه من حزب الوسط؟
- ماذا جاء في البيان الداخلي للإخوان ضد الوسط؟
- وماذا جاء في استقالة أحد مؤسسي الوسط عن المرشد العام للإخوان؟
- متى تقدم وكيل المؤسسين باستقالته.. ومتى علم المرشد العام بنبأ الحزب؟!

منذ اللحظة الأولى، التى تقدم فيها وكيل مؤسسى الوسط إلى لجنة الأحزاب، فى مجلس الشورى، بطلب تأسيس الحزب، والقضية الأبرز التى تطارد الوسط هى قضية العلاقة بين الحزب وجماعة «الإخوان المسلمون».

وتظهر المراجعة الدقيقة لكل ماجرى خلال الفترة الأولى لإعلان تأسيس الوسط، أن مختلف الأطراف قد ساهمت بدرجة أو بأخرى فى تثبيت الفكرة القائلة بأن مايجرى هو تقسيم أدوار بين الجماعة والحزب، وأن الحزب هو واجهة للجماعة.

الرواية الرسمية التى تعززت بعد القبض على ثلاثة من المؤسسين وتقديمهم للمحاكمة، ذكرت أن قرار تأسيس الوسط أصدرته قيادة الجماعة، وأن الحزب ليس إلا ستار لها يحاول منحها شرعية العمل العلنى، وأن مايجرى من خلاف ظاهر ومعلن بين الجماعة ومؤسسى الوسط، ليس إلا سيناريو وتقسيم للأدوار اتفق عليه قبل إعلان تأسيس الحزب*.

غير أن المتابع والمدقق لتصريحات قيادة الإخوان، ووكيل مؤسسى الوسط، خلال الفترة نفسها، يكتشف تأكيداً لنفس الفكرة بطريقة أو بأخرى؛ رغم كل ماقيل عن نفى علاقة الجماعة بالحزب!

فقد غلب على تصريحات قيادة الجماعة القول بأن القيادة لم تحظر على هؤلاء الشباب -شبابها- تأسيس هذا الحزب، بما أكد العلاقة بين الحزب والإخوان، وفتح الطريق إلى إثبات الرواية القائلة بأن مايجرى هو تقسيم أدوار، ومن ناحية أخرى فإن مراجعة تصريحات وكيل المؤسسين خلال نفس الفترة، تؤكد أن بعضاً من أفراد قيادة الجماعة قد علموا بفكرة الحزب قبل تأسيسه، كما وضح من خلال هذه التصريحات والأحاديث تفادى تقديم رؤية انتقادية للإخوان على أى مستوى، ومن ثم لم يفد ترديده المستمر لمقولة إن الوسط ليس إخوانيا.

المرشد العام لجماعة الإخوان الأستاذ مصطفى مشهور كان قاطعاً.. فقد أعلن «فى تصريح لوكالة الصحافة الفرنسية، أن بعض الشباب من الإخوان فكروا فى إنشاء حزب حتى نتحرك بشكل قانونى، وهذه هى المرة الأولى التى تنوى فيها جماعة «الإخوان المسلمون» إنشاء حزب منذ تأسيسها فى العام ١٩٢٨»(١)

وقد نقلت صحيفة الوفد القاهرية جانباً آخر من هذه التصريحات ورد فيه ذكر اسم

حزب الوسط تحديداً، إذ قال مشهور «الجماعة تعتزم إنشاء حزب سياسى.. وأن بعض الشباب من الإخوان فكروا فى إنشاء حزب سيطلق عليه اسم «الوسط» للتحرك بشكل قانونى، وأشار مشهور إلى أن الأمر لايعنى إنشاء منظمة بديلة عن الجماعة، بل مجرد واجهة سياسية تسمح بامتلاك صحيفة ومقر»[٢]

وعلى الجانب الآخر، فإن تصريحات أبو العلا ماضى وكيل المؤسسين، لم تشر إلى خلاف مع الإخوان أو بينهم حول فكرة تأسيس الحزب، كما لم تشر إلى أية رؤية انتقادية للجماعة، بل إنه أشار فى بعضها إلى تمسكه بنفس الشعار الذى خاض الإخوان كل الانتخابات البرلمانية والنقابية من خلاله.. شعار «الإسلام هو الحل»، وذلك فى نفس الوقت الذى كان يردد فيه باستمرار أن الحزب لا علاقة له بالإخوان!

فقد (نفى أبو العلا ماضى أن يكون الحزب تابعاً للجماعة. وأضاف ماضى: لكننا لن نرفض طلبات انضمام الإخوان للحزب.. وأكد أنه لم يتم التخطيط للخطوة من قبل مكتب الإرشاد ووصف حزبه بأنه حزب «مدنى» لا «دينى»)[٣] وقال فى تصريحات لاحقة «نحن لم نفقد الثقة أبداً فى شعار الإسلام هو الحل لأنه اعتقاد راسخ لدينا، وقد عاب علينا الكثيرون أننا لم نترجم الشعار إلى برنامج وهو مافعلناه أخيراً فى النسخة التى بين يديك-البرنامج»[٤].. وواصل فى تصريحات أخرى مشيراً إلى علم قيادات من الإخوان بتوجهه وقراره بإنشاء الحزب، وذلك عندما سئل هل استشرتم أحداً من شيوخ الإخوان فى شأن الحزب الجديد؟ فأجاب: «البعض علم بموضوع الحزب قبل تقديم أوراق التأسيس إلى لجنة شئون الأحزاب، والبعض الآخر علم بعد أن انتهى كل شىء، مثلهم مثل كثير من الأصدقاء»[٥]

كانت الصورة العامة التى استقرت فى الأذهان -وبمساهمة من جميع الأطراف- خلال الفترة التالية مباشرة للتقدم إلى لجنة شئون الأحزاب، هى أن حزب الوسط حزب للإخوان، أو مرتبط بها بهذه الدرجة أو تلك، أو هو واجهة لها.

وزاد من استقرار هذه الفكرة أن الغالبية العظمى من المؤسسين -عرف الأمر بطريقة أو بأخرى، كما سيأتى ذكره- منتمون للإخوان، وأن ١٢ منهم سبق لهم الترشيح على قوائم جماعة الإخوان فى الانتخابات البرلمانية التى لم يكن قد مضى على إجرائها أكثر من شهر!

ولذلك كان طبيعياً -أو مبرراً- عندما انفجر صراع علنى بين أقطاب جماعة الإخوان ومؤسسى الوسط، أن يستقبل هذا الصراع بالدهشة من قبل الأوساط السياسية والصحفية، وبعدم التصديق، إذ راح الجميع يفتشون عن مناورات ومؤامرات وتقسيم أدوار.

وهنا يطرح السؤال نفسه: لم جرى الأمر على هذا النحو الغريب، إذا كان حزب الوسط ليس إخوانياً، بل يمثل تياراً جديداً على الإخوان، والساحة السياسية المصرية؟

وقبل توضيح هذا التناقض البادى، الذى سيقودنا بطبيعة الحال إلى ذكر الحقيقة فى قصة تشكيل الوسط، نشير أولاً إلى ماهو أكثر دهشة من استقبال أنباء الخلاف العلنى بين الجماعة والحزب، ألا وهو أن الصراع والخلاف بين مؤسسى الوسط (ومن حولهم وخلفهم داخل جماعة الإخوان) وقيادة الجماعة هو صراع معلن ومنشور دون أن يلتفت إليه أحد، كما أن بعضاً من ملامح تبلور هذا التيار داخل الإخوان كانت واضحة وبعضها منشور أيضاً!

والحق أن المواقف الخلافية المعلنة بين الطرفين متعددة، ونشير هنا إلى اثنين منها.

أولها: ماهو منشور فى كتابات لبعض رموز الوسط، وبشكل خاص ماكتبه د. م. صلاح عبد الكريم وكيل نقابة المهندسين ورئيس تحرير مجلة «المهندسين»، فى يومياته التى واظب على كتابتها* وحوت بطريقة غير مباشرة الانتقادات التى كان يسوقها تيار الوسط لقيادة الإخوان، بل وللمرشد العام للإخوان نفسه!.

ونشير هنا بشكل خاص إلى مقال نشره تحت عنوان (الهوى الخفى)، نشر فى عدد يناير ١٩٩٥.. أى مع بداية التدهور الواضح فى صحة الأستاذ محمد حامد أبو النصر المرشد العام السابق للإخوان رحمه الله، ومع بدء الحديث عن تولى الأستاذ مصطفى مشهور، نائب المرشد العام وقتها، إدارة الجماعة.

ومما ورد فيه -نص المقال منشور فى قسم الوثائق- أن الإنسان مهما ارتفعت كفاءته وزادت مهارته لا يصلح لكل المهام ولكل مستويات الأعمال. وكثيراً ما يخطىء القادة والمسئولون بإسناد مهام مختلفة لمن ثبتت لديهم مهارته وكفاءته فى الماضى فى مهام أخرى، ظناً منهم أن أداءه فى المهام الجديدة سوف يكون كما عهدوه، مع أن هذا قد

يتوقف على مهارات وقدرات قد لا تكون فيه.. ولهذا فإن علماء الإدارة أفردوا لهذه المشكلة قانوناً اسمه «قانون باركنسون» وهو يقول: «إنه هناك ميل إلى أن يرقى الإنسان الكفء إلى المستوى الذى يصبح فيه غير كفء».

ويضيف د. صلاح فى توضيح أكثر لما يقصده، وعن من يقصده «كما أن الإنسان مهما ارتفعت كفاءته ودرجة إخلاصه، فإنه لا يمكنه الاحتفاظ بمستوى أدائه المرتفع طيلة حياته. فهناك دورة لحيوية الإنسان ونشاطه وأخرى لعلمه، ويشرح مراحل حياة القائد ويصل إلى مرحلة الاستشارة والنصح، وفيها «تضمحل قدرته وحيويته ويتقادم علمه وخبرته، وقد تزداد حكمته ويصبح أصلح للمشورة وإبداء الرأى وليس للإدارة والحركة والقيادة».

ويوضح أكثر أن خبرة القيادات القديمة مرتبطة بمعارف زمانهم «بل إن العلوم والمعارف المتاحة لأفراد المجتمع تختلف مع مرور الأيام، فمعارف وعلوم أهل النصف الثانى من هذا القرن من المصريين تختلف عن معارف وعلوم أهل النصف الأول منه» (لاحظ التفرقة بين جيلين).. ويضيف «وهناك مشكلة أخرى هى أنه مع تقدم عمر الإنسان وازدياد خبرته تتكون فيه آراء محددة فى كل القضايا الحادثة والمحتملة يصعب عليه تغييرها، بل تصبح جزءاً من شخصيته».. ويقول فى موضع آخر «إن بعض النصائح الذهبية يمكن أن تكون مثلاً: أن نضع الرجل المناسب فى المكان المناسب فى الوقت المناسب، وأن نعتزل العمل فى الوقت المناسب، أو بمعنى آخر نعتزل العمل غير المناسب فى الوقت المناسب»

وثانيها: الواقعة التى حدثت أمام أعين القيادات السياسية من مختلف الأحزاب والتيارات الفكرية والسياسية فى مصر، خلال محاولة إصدار وثيقة الوفاق الوطنى، خاصة فى جلستها الأخيرة. كانت فكرة إصدار الوثيقة، قد اقترحها رموز تيار الوسط فى الإخوان خلال انعقاد مؤتمر الحريات والمجتمع المدنى بنقابة المهندسين (١٥-١٦ أكتوبر ١٩٩٤)، الذى حضره أكثر من ٥٠٠ شخصية من رؤساء الأحزاب والقوى السياسية وأعضاء مجالس النقابات العامة المهنية وممثلى النقابات الفرعية ونوادى أعضاء هيئات التدريس بالجامعات والأزهر الشريف والاتحاد العام للعمال والمنظمات والمراكز المعنية

بحقوق الإنسان والباحثين والجمعيات الأهلية واتحادات البنوك والناشرين ورجال الأعمال (وجهت الدعوة أيضاً لرئيس مجلسى الشعب والشورى والكنيسة المصرية ووزارتى الداخلية والعدل ونادى القضاة).

ففى أثناء انعقاد المؤتمر طرح رموز تيار الوسط فى الإخوان فكرة إعلان وثيقة للوفاق الوطنى على الرموز الرئيسية للتيارات الفكرية والحزبية وعلى الشخصيات القومية العامة، فلاقت قبولاً فورياً، وتم تضمينها فى التوصيات الختامية للمؤتمر (بند ٥)، ونصت على أن المؤتمر «يناشد كافة القوى والتيارات السياسية والفكرية فى مصر ضرورة الدعوة إلى إعلان وثيقة وفاق وطنى يحقق الإجماع الوطنى بين كافة القوى المحبة للحرية والمساواة والعدل والخير»[٦].

وافق على الفكرة كل من السادة: إبراهيم الدسوقى أباظة (الوفد)-المستشار المأمون الهضيبى (الإخوان) د. محمد حلمى مراد (العمل) حسين عبد الرازق (التجمع)، ومن المستقلين وافق المستشار يحيى الرفاعى والدكتور محمد سليم العوا، والدكتور سعيد النجار ونبيل الهلالى.

وعرض الأمر فيما بعد على حزب الأحرار، فوافق الأستاذ مصطفى كامل مراد، وعلى د. ميلاد حنا فوافق.

وإزاء هذه الموافقة الإجماعية من كل الأحزاب والتيارات والرموز الوطنية تشكلت لجنة لصياغة مسودة لوثيقة الوفاق من كل من الأساتذة: المستشار يحيى الرفاعى، د.محمد حلمى مراد، د. إبراهيم الدسوقى أباظة، د. سعيد النجار، إذ تقدم كل منهم بمشروع مستقل وجرى دمجها فى وثيقة واحدة -تأثرت أكثر بما طرحه د. النجار- ليبدأ الحوار الموسع حولها. وعقدت اللجنة التى أعدت الوثيقة لقاءات مع الرموز السياسية فى نقابة المهندسين (جلسة) وفى نقابة الصحفيين (جلستين) وفى جمعية النداء الجديد (عدة جلسات) وفى حزب مصر العربى (عدة جلسات).

وخلال هذه الجلسات كانت اللجنة قد حصلت على موافقة على كل الوثيقة ماعدا ورقة واحدة، تابعت اللجنة مناقشتها وفق القاعدة التى أرساها د. محمد سليم العوا منذ البداية (الاتفاق بالإجماع.. وإذا اختلف واحد تحذف الفقرة التى يعترض عليها)، حتى كانت

الجلسة الأخيرة، التى فاجأ فيها المستشار الهضيبى الحاضرين بوثيقة كاملة جديدة يطلب مناقشتها.. وجرى الخلاف حول فكرة تضمين الوثيقة بنداً حول الشريعة.. فغادر الهضيبى رافضاً، وواصلت اللجنة عملها.. ووقع أبو العلا ماضى على الوثيقة ضمن من وقعوا رغم رفض الهضيبى للوثيقة.

***

كانت الأولى رؤية انتقادية والثانية قضية خلافية، جرى التعبير عنهما بشكل علنى (نشراً أو أمام حضور من رموز سياسية مهمة فى المجتمع)، لكن الإشكالية التى تعانيها الحركة السياسية أعاقتها عن متابعة مايجرى من تغيرات. «فالحركة السياسية المصرية تعانى من أزمة علاقة الذات الفكرية والسياسية لكل «تيار الآخر»، سجالية، إذ الكل لا يعرف الآخر، سجالات انطباعية لا إلى حوار عميق، فكل تيار يختزل غيره فى مجموعة من المقولات العامة -البالغة العمومية- والعلاقات الجزئية، ويسيدها ويشيعها، ويصبح بعد ذلك أسيراً لها فى معرفة الآخر وفى صراعه اليومى معه. ومن خلال آلية التعميم والتجزئة وانتشارها وإعادة إنتاجها يرى كل طرف الآخر عبر صورة نمطية»(٧).

ومن ثم فعندما انفجر الصراع علنيا بين الوسط وقيادة الإخوان، فإن استقباله بالدهشة وعدم التصديق لم يكن راجعاً لعدم حدوث خلافات علنية سابقة،وإنما تضافر مع ذلك عاملان، أحدهما يخص العلاقات السياسية بين التيارات الفكرية، والآخر يرتبط بالطريقة التى عالج بها طرفا الصراع (قيادة الإخوان-ومؤسسى الوسط) الخلاف.

لكن الملاحظ، أن الخلاف هذه المرة -على خلاف الخلافات السابقة- قد جرى حصره من قبل الطرفين فى أغلب الأحيان فى القضية التنظيمية المتعلقة بقرار الوسط، مع استبعاد واضح للخلاف السياسى.

***

كانت القضية البارزة فى الخلاف هى ما إذا كان مؤسسو الوسط قد حصلوا على موافقة قيادة الجماعة (مكتب الإرشاد) أم لم يحصلوا، وتتابعت كل التصريحات والتصريحات المضادة فى هذا الاتجاه، وكذا القرارات والنشرات والتعميمات الداخلية فى الإخوان، والتى وصلت إلى حد اتهام مجموعة الوسط بإثارة الاضطراب والفتن داخل صفوف الجماعة.

والمتابع لسيل التصريحات التى جرت خلال المرحلة التى تلت إعلان تأسيس الوسط، يلحظ تركيزاً ظاهراً فى تصريحات المرشد العام للإخوان الأستاذ مصطفى مشهور، والمتحدث الرسمى باسم الإخوان المسئول السياسى للإخوان، حول الجانب التنظيمى للقضية.

فبالإضافة إلى ما أشرنا إليه سابقاً من تأكيد المرشد على حرية الشباب فى تأسيس الحزب وحصولهم على موافقة قيادة الجماعة وأن القيادة لا تحجر عليهم اجتهادهم، قال أيضاً: إن الفكرة قابلة للتكرار، فحينما سئل «تردد أنكم غير مرحبين بمبادرة شباب الإخوان فى تقديم أوراق حزب الوسط.. هل هذا صحيح؟» أجاب: «هم شباب وجدوا الحكومة مستمرة فى الضغط عليهم فقالوا: لنقم حزباً قانونياً يستطيعون من خلاله العمل، ولكن ليس معنى ذلك أن هذا الحزب هو الإخوان المسلمون، أو واجهة سياسية لنا. ونحن لم نحظر عليهم تأسيس حزب، وهم أحرار فى أن يجتهدوا وإذا وفقوا يمكننا تكرار العملية»[٨].

وهو.. قال ما أهو أشد وضوحاً، إذ اتهم محاولة المؤسسين نفى صلاتهم بالجماعة، بأنها محاولة لدرء الشبهات عنهم، فحينما سئل «ماقولك فيما أعلنه إخوان حزب الوسط من أنهم لا ينتمون تنظيمياً لجماعة الإخوان؟ قال: هذا كلام يقولونه لدرء الشبهات لأن الحكومة تعلن أن جماعة الإخوان جماعة غير شرعية، وتقول: إنه لايوجد مايسمى بتنظيم «الإخوان المسلمون» فى مصر، وهؤلاء الشباب يريدون أن يدفعوا عن أنفسهم كونهم فى تنظيم غير شرعى حتى يحظى حزبهم بالقبول، ولكنهم لم ينسلخوا عنا ومازالوا أعضاء فى تنظيم الإخوان المسلمين»[٩].

وقال مشهور أيضاً «نحن لم نحظر على الشباب أن يتحرك، وهم قالوا نؤسس حزباً لأن الحكومة لا تعترف بشرعية الجماعة. ونحن كشيوخ داخل الجماعة لم نحظر عليهم تلك الخطوة» وقال أيضاً «التزام هؤلاء الشباب بالجماعة أصل وتصرفاتهم مجرد اجتهاد، وهم لا ينوون الانعزال عن الجماعة أو الانشقاق عنها، ورأوا أنها قد تكون وسيلة للعمل لكنها لا تعنى الانفصال عن الجماعة»[١٠].

ورغم التحفظ البادى فى تصريحات المستشار المأمون الهضيبى المتحدث الرسمى

باسم الجماعة، فى شأن علاقة الوسط بالإخوان -على عكس المرشد العام- خلال هذه الفترة، إلا أنه هو أيضاً قال بفكرة المرشد حول إعطاء الإذن لهؤلاء الشباب، وشدد أيضاً على الفكرة التنظيمية فى الأمر دون السياسية، حتى قال: «إن حزب الوسط ليس حزباً للإخوان، وإنه ليس حزباً لشباب الإخوان، وإنما بعض منهم لم يحظر عليهم السعى مع آخرين من غير الإخوان لتشكيل حزب، هى مبادرة شخصية لم يحظر على أصحابها القيام بها بل تم لهم الإذن بذلك»(١١).

هكذا توالت تصريحات قيادة الإخوان التى تؤكد العلاقة التنظيمية بالحزب (الموافقة الرسمية للشباب وانتمائهم للإخوان) سابقاً ولاحقاً.

ورغم أن وكيل المؤسسين، كان يقول كلاماً آخر، إلا أنه سار فى نفس الاتجاه والنظرة التنظيمية للعلاقة بين الإخوان والوسط، ورغم أنه كان ينفى صلة الإخوان بالحزب، إلا أن نفيه لم يكن قاطع الدلالة، فحينما سئل [«تحديداً هل حصلت على موافقة قادة الجماعة قبل إعداد برنامج الحزب؟!» أجاب: «لا لم يكن لديهم علم بالموضوع»، وأوضح سبب عدم عرضه الفكرة عليهم قائلاً: «عادة الإنسان يتحدث مع أكثر الناس استعداداً لتقبل الفكرة، وحتى لا يسبب حرجاً لأحد فإنه يعرض الفكرة على من يظن أنهم يقبلون التعايش مع الفكرة والتعامل معها».. وحينما سئل: «لماذا تصورت أن شيوخ الجماعة سيرفضون الفكرة؟» قال: «فى بعض الأحيان تكون هناك أطر غير مناسبة لشخصيات وبالتالى لايجوز العرض عليهم. وبالتالى إذا كان هناك رموز لحركة لا تستطيع أن تقوقعهم أو تحصرهم داخل إطار ضيق محدود، وبالتالى من غير الوارد أن يعرض عليهم الأمر من الأساس. هذا لا يعنى أنهم ضد الفكرة أو معترضين عليها»](١٢).

كانت ملامح تلك الفترة الأولى من الخلاف، تتلخص فى التالى:

١- تأكيد من قيادة الإخوان على أن القيادة لا تقف ضد تشكيل الحزب، وأن شباب الوسط حصلوا على موافقة بتأسيس الحزب.

٢- «نفى من قيادة الإخوان» ومن وكيل مؤسسى الوسط أن يكون «الوسط» حزبا للإخوان.

٣- عدم التطرق إلى خلافات أو انتقادات إلا فيما ندر، وإن حدث فالحديث يأتى تلميحاً (لاحظ أن وكيل المؤسسين أشار إلى أن بعض الأطر تكون غير مناسبة لبعض الأشخاص).

مرحلة الصراع . . والاتهامات المتبادلة

أعقب تلك المرحلة بداية مؤشرات لمواجهة، بدلاً من هذا التلطيف الذى سيظهر حالاً أنه كان مقصوداً من كلا الطرفين لمراهنات فى حسابات الصراع بينهما.

بدأت المؤشرات لهذا الصراع، قبل إلقاء القبض على وكيل المؤسسين، ثم هدأت خلال فترة اعتقاله بعض الشىء، لكنها تصاعدت فيما بعد وبشدة، ووصلت إلى حد تقديم الاستقالات المسببة وإصدار البيانات داخل الإخوان ضد الوسط. ثم انتقل الخلاف إلى المحاكم حيث وقف محامون من الإخوان، ضد مؤسسى الوسط وطالبوا بسحب اعتراض مؤسسين (٦٣ من أصل ٧٤) على قرار لجنة الأحزاب برفض تأسيس حزب الوسط.

بدأت قيادة الجماعة فى التلويح بأن مؤسسى الوسط لم يستشيروا قيادة الإخوان قبل تأسيس الحزب، وأن القيادة ترفض تأسيس الحزب، لأن الظروف غير مناسبة، وأن بعض المؤسسين اكتشفوا أن القيادة لم توافق على تأسيس الحزب، ومن ثم بدأوا فى سحب توكيلاتهم التى سبق أن قدموها لمؤسسى الوسط، وتناثرت الأخبار والتصريحات عن طلب قيادة الإخوان من مؤسسى الوسط، عدم الطعن أمام محكمة الأحزاب فى قرار لجنة شئون الأحزاب.

ومن جانبهم.. بدأ مؤسسو الوسط فى شن حملة مضادة، تتهم الإخوان بالتخلى عن سياستهم، وبأنهم يمارسون ضغوطا على المؤسسين، ويحولونهم إلى لجان تنظيمية للتحقيق معهم وعقابهم، وتقدم بعض منهم باستقالات مسببة.

ودار الحديث العلنى عن أن مجموعة الوسط هم أخطر تحد يواجه جماعة الإخوان فى تاريخهم المعاصر، وأن عناصر مهمة فى تنظيم الإخوان ترفض ممارسات القيادة.

وكانت وقائع هذا السجال العلنى كالتالى:

تحولات فى موقف مشهور:

بدلا مما قاله الأستاذ مصطفى مشهور فى بداية تأسيس الحزب –السابق ذكره– عاد وغير من لهجة تصريحاته وبشكل متصاعد.. بدأت بقوله: «بأن من سعوا لتأسيس الوسط ونهضوا بالتزامات ومتطلبات التأسيس أجابوا على ذلك –أى على علاقة الحزب بالإخوان– بأن أعلنوا مع جميع المؤسسين استقلالية الحزب عن الجماعة، وأنه يعبر عن نفسه وأنه لا

يربطهم بالجماعة صلة تنظيمية»[١٣].. إلى قوله: «إن هؤلاء الشباب أخطأوا عندما أقدموا على فكرة تأسيس الوسط دون الرجوع لشيوخ الجماعة، لكن هذا لن يترتب عليه فصلهم من الجماعة (الإخوان) أو تجميد عضويتهم، كل ما حدث أنه تم توجيه إنذار لهم بعدم تكرار ذلك فى المستقبل دون الرجوع لمكتب الإرشاد، حتى لا تظهر الجماعة بمظهر المنقسم على نفسه ووجود تيارات متصارعة»[١٤].. إلى قوله: «هناك تحقيق تم فى هذا الشأن، ووجهت إنذارات لهؤلاء الشباب لعدم تكرار ذلك مستقبلا، واصفا الخطأ بأنه بسيط»[١٥].. إلى قوله: «إن استقالة أبو العلا ماضى أمر يخضع لوجهة نظره وحريته فى اتخاذ القرار المناسب له.. والجماعة رغم حزنها على استقالة أحد أبنائها الشباب إلا أنها لا تكره أحدا على الانضمام إليها.. وهو ليس أول من يستقيل من الجماعة فقد سبقه أحمد السكرى الذى كان يشغل منصب وكيل الجماعة.. إضافة إلى انفصال أحد مؤسسى حزب الوسط منذ فترة (إشارة إلى استقالة الأستاذ عصام سلطان***، وباب الجماعة مفتوح لأبو العلا إذا أراد العودة إليها فى أى وقت شريطة أن يعترف بخطئه فى إنشاء الحزب.. ويلغى هذه الفكرة نهائيا»[١٦].

وتغير فى موقف الهضيبى:

وإذا كان موقف المستشار المأمون الهضيبى منذ البداية كان أكثر تشددا فى الموقف من الوسط، إذ قلما تحدث عن وجود علاقة للإخوان بالوسط، إلا أنه ومع التغير المشار إليه فى موقف المرشد، قلل من تشدده، خلال الفترة التالية التى نحن بصددها!

ودارت تصريحات الهضيبى حول عدة معانى أهمها «أن الحزب ليس إخوانيا» و«أن الجماعة ليست فى مأزق» و«أن الظروف لا تلائم إنشاء حزب، وأن الحكومة لن تسمح بحزب للإخوان وتعتبر ذلك مواجهة ساخنة وخطيرة» و«استطيع أن أقول أنهم تسرعوا فى تنفيذ الأمر، وربما فهموا أنه مادامت المسألة مقبولة وغير محظورة فإنهم أقدموا على هذا الأمر من دون أن يعرضوه على قادة الجماعة».. و«الذين سحبوا توكيلاتهم كانوا يعتقدون خطأ أن الحزب واجهة للإخوان ثم تبين لهم خطأ اعتقادهم فسحبوا التوكيلات»[١٧]..

وكيل المؤسسين: استمرار سياسة التوازنات

خلال فترة هدوء الأزمة قليلا، كان أبو العلا ماضى خلف الأسوار، فماذا قال بعد الإفراج عنه، وفى أى اتجاه سار فى هذه الأزمة.

بعد فترة من الصمت، تحدث أبو العلا للصحف وقال فى أول حديث له: «ليس فى نيتى أن استخدم أنا أو أى من المؤسسين فى ضرب حركة الإخوان أو شقها. مشروعنا إضافة وليس بديلا»[١٨].. وقال: «أنا أحسب فكريا على الإخوان، ولكن تنظيميا لا أنتمى إليهم، ومن المعروف أن تنظيم الإخوان يعتمد على الفكر والتنظيم» وعندما سئل.. وما هو موقف جماعة الإخوان منك أثناء وبعد المحاكمة؟ أجاب: «أفضل عدم التعليق على هذا السؤال مكتفيا بالصمت الذى يكون فى بعض الأحيان أبلغ من أى ردود»[١٩].

وحينما سئل عن العناوين السياسية التى يتفق فيها ويختلف مع الإخوان؟ أجاب: «نحن نطرح أنفسنا ليس فى شكل المختلف أو المنشق، وإنما على أساس أننا أصحاب فكرة، وستجد شريحة كبيرة تقف معنا حولها، وقد يختلف بعض الناس فى بعض تفاصيلها .. من يقبل هذا الطرح نتعاون معه، ومن يتحفظ عليه نتعامل معه وفق القاعدة الذهبية المشهورة التى قالها الإمام محمد عبده ثم كررها الإمام حسن البنا وهى: نتعاون فيما نتفق فيه ويعذر بعضنا بعضا» فيما نختلف حوله. وهذا هو مفهومنا للتعامل مع كل الناس، سواء كانوا من التيار الإسلامى أم من غيره».. وعندما سئل حول الإجراءات العقابية ضد مؤسسى الوسط أجاب: «أعتقد أن النظرة المحايدة تقول إن من حق أى تنظيم أن يتخذ الإجراءات التى يراها محافظة على لوائحه، وبالتالى لن أناقش ما تم فى «الإخوان» نحو أفراد فى مشروع الوسط..»[٢٠].

وهكذا فإن تصريحات ماضى -السابقة وغيرها- تشير إلى استمراره فى سياسة الموازنة بين التأكيد على استقلاليته عن الإخوان، دون انتقاد الجماعة، وإن كان ثمة انتقاد حدث فهو فى إطار التوضيح، كما أنه استمر فى التأكيد على عدم وجود خلاف فكرى مع الجماعة.

وهنا يقفز التساؤل: ما الذى يفسر كل هذه المواقف، التى يبدو بعضها غير منطقى، والبعض الآخر غير مفهوم لتناقضه بين مرحلة وأخرى.

والإجابة عن هذا التساؤل تقتضى أولا، التوقف عند ثلاث قضايا.

الأولــى: ما هو الرأى الداخلى المعلن داخل الإخوان بشأن الوسط؟

والثانية: ماذا حوت استقالات المستقيلين من الإخوان على ذمة أحداث الوسط؟

والثالثة: كيف تم اتخاذ قرار تأسيس الوسط؟

***

أولا: الرأى الداخلى المعلن داخل الإخوان بشأن الوسط:

تحت عنوان فوائد من الشدائد، أصدرت قيادة الإخوان وثيقة ضمنت فيها رأيها فى الوسط ومؤسسيه (الوثيقة منشورة ضمن القسم الخاص بالوثائق).

تبدأ الوثيقة بإظهار الحاجة «بين الفينة والفينة، لأن يراجع الواحد منا -من الإخوان- أصوله الثابتة وأهدافه المحددة وطريقته المرسومة، ليرى هل لا يزال على الصراط المستقيم (لاحظ الخلط بين الصراط المستقيم يوم الحساب والصراط المستقيم لخط الجماعة).. أم أن أمواج الحياة ودوامة الأحداث وحدة الصراع قد جرفته عن السبيل، وأبعدته عن الغايات وخلخلت أصوله الثابتة».. وأشارت الوثيقة إلى أن الابتلاءات هى ضرورة لازمة من لوازم الدعوات وقالت: «وهذا أمر معلوم بالضرورة لكل من ارتضى هذا الطريق وقرر أن يسير فيه، سواء استظل بغطاء قانونى أم لا» (لاحظ هنا فكرة الغطاء القانونى) و«لا يحسبن أحد أن الغطاء القانونى سيحمى الدعاة، فالخصوم يستحيل عليهم أن يسمحوا بذلك الغطاء» (فكرة أن الحكومة لن تسمح أبدا لحزب أن ينشأ).. وواصلت الوثيقة مشيرة إلى فكرة الحزب ودورها، فأشارت إلى أن أصول عقيدة الإخوان «أن الإسلام دين شامل لكل جوانب الحياة ومظاهرها وتمثل العقيدة والعبادة والأخلاق الأصل منه، وتمثل باقى الجوانب والأنشطة الفروع -ومنها السياسية- وبدهى أن الفرع لا يمكن أن يقوم مقام الأصل أو يغنى عنه. ومن ثم لا يجوز اختزال الدعوة فى حزب سياسى يحكمه قانون الأحزاب الذى يحظر قيام الحزب على أساس دينى.... ولذلك لا يصلح مطلقا أن يوضع الحزب فى مواجهة الدعوة، بالإضافة إلى أن يقوم عليها عند التعارض»..

وهكذا أوضحت الوثيقة موقف الجماعة القاطع من فكرة الحزب السياسى بأنه لن يسمح بقيام حزب للإخوان (وفق منهجها)، وأن أى حزب أخر ينشأ وفق الظروف الراهنة سيكون فى فرع من الفروع وليس حزبا يمكنه تبنى كل فكر الأصل فى العقيدة.

وبعد ذلك اتجهت الوثيقة للهجوم على من يتبنى الفهم الخاص بإنشاء حزب والإصرار عليه فأشارت إلى «أن من أخطر أدواء القلوب داء الكبر والعجب -عافانا الله وإياكم-

وحقيقة هذين المرضين أن يرى المرء نفسه أكبر من الناس (...) وأن ينتقدهم.... ويطلب لنفسه الصدارة عليهم... ويرفض النصيحة منهم والانصياع للحق (لاحظ كلمة الحق التى يتسمى بها المولى سبحانه وتعالى: والمقصود بها هنا رأى القيادة، ولاحظ أيضا كلمة الانصياع). وواصلت الوثيقة فيما بعد هجومها على مؤسسى الوسط (دون تسميتهم) فاتهمتهم بالكبر والاستبداد بالرأى وعبادة الهوى وبعدم السمع والطاعة، وحذرت أعضاءها من تلقى «التكليفات من خارج القنوات الرسمية مهما كانت أواصر المحبة والثقة الشخصية، لأن هذا من شأنه أن ينشر الفتن والفوضى كما رأينا». (وهى إشارة مهمة هنا إلى الحالة التى وصلت إليها الجماعة فى صراعها ضد مجموعة الوسط).. وواصلت الوثيقة اتهاماتها لمجموعة الوسط -دون تسمية- فأشارت إلى أن العمل السياسى عند أهل الدنيا وسيلة للاستعلاء على الناس وتسنم المناصب وتحقيق المنافع واجتذاب الأضواء والإطراء والهتاف والتصفيق، ومسلكهم لتحقيق ذلك يعتمد على المناورات والكذب والخداع والتلون والتملق.. إلى غير ذلك من الأساليب غير الأخلاقية (كل ما ورد ويرد هو نصوص- راجع الوثيقة).. واتهمتهم أيضا بارتكاب مخالفات تنظيمية (بالالتفاف من وراء المسئولين واتصال وتكليف عن غير المسار الطبيعى، ومحاولة فرض الأمر الواقع على الجميع).

وانتقلت الوثيقة فى مقطعها الثالث، إلى الإشارة إلى ضرورة «احترام الكبار» باعتبارها من «لوازم الإيمان» وبالشعور تجاههم «بالامتنان والفضل»، وتوجهت لجموع الأعضاء بعدم الانزعاج فى حال حدوث مشكلات، إذ كم من مشكلات ثارت فى تاريخ الدعوة، واعطتهم توجيها تنظيميا «بعدم التدخل جميعا من أجل حلها» وترك الأمر للقيادة، وطالبتهم بنزع الهوى -حبا وبغضا- أن يؤثر على مواقفهم، وعدم جعل الأحداث ومقولات الأطراف مادة للنقل والحكاية.

ثانيا: ماذا حوت استقالات المستقيلين من الإخوان من مؤسسى الوسط؟

ننشر ضمن وثائق الكتاب صورة ونصاً من أحد هذه الاستقالات، وهى موجهة للمرشد العام.

وتبدأ الوثيقة بقنبلة سياسية تحوى اتهاما للمرشد العام، بأن قراره بعدم الطعن ضد قرار لجنة الأحزاب، يعنى ترك د. رفيق حبيب يتقدم بالطعن وحده، وبعدها يتم سحب

توكيلات الإخوان.. قال كاتب الاستقالة: «أستاذنا الكريم/ فضيلة المرشد العام.. السلام عليكم ورحمة الله

أدعو الله لكم بدوام التوفيق والسداد والرشاد.. إنه سميع مجيب.. وبعد فقد فوجئت بخبر من الدكتور سليم العوا يفيد اتجاه نية فضيلتكم إلى سحب توكيلات الإخوان الصادرة للمهندس أبو العلا ماضى فى حال الطعن على قرار لجنة الأحزاب..!

وكنت فهمت بعد ما مر من أحداث عاصرت وأعقبت تقديم إخطار التأسيس للجنة الأحزاب فى يناير الماضى، ثم ما تلى ذلك من عملية القبض الأخيرة على أستاذنا الأستاذ عاكف وإخوانه، أن قرار عدم الطعن مقصور تنفيذه على الإخوان فقط دون تثريب على غيرهم من المؤسسين أمثال د. رفيق حبيب وغيره.. إلا أن ما أبلغتم به فضيلتكم الدكتور العوا -الذى من المحتمل أن يكون قد قدم الطعن بالفعل- إنما يعنى أن نترك الدكتور رفيق حبيب ليتقدم بالطعن هو.. ثم فى خطوة تالية نتوجه نحن لإلغاء التوكيلات..!!! وهذا هو مبعث المفاجأة..

وأشار كاتب الاستقالة إلى أنه طلب وضع اسمه على طعن الوسط بجوار اسم الدكتور رفيق حتى لا يكون «رفيق حبيب القبطى هو وحده المطعون فى ظهره وإنما أكون أنا بجواره.. وهذا ما تمليه على أخلاقى».

واتهم المرشد بأن قراره إنما يأتى تلبية لرغبة حميمة مختزنة فى صدر الأستاذ مأمون الهضيبى... الذى قال أمام جمع الإخوان -حسب نص الاستقالة- «دا الصحافة هتتركنا وتذهب لأبو العلا»، وأن الأستاذ مأمون أرسل عتابات ولوما لجميع الصحفيين الإخوان بلا استثناء لمجرد ذكرهم اسم الوسط فى كتاباتهم، وأنه طلب من الصحف عدم ترديد كلمة الوسط.

وتساءل كاتب الاستقالة بعد سرد بعض الأمور عم إذا كانت جماعة الإخوان «شركة اقتصادية أم جماعة ربانية».

وطرح قضية الإعلان عن تعيين مشهور مرشدا عاما، فأشار كاتب الاستقالة إلى عدم اتباع أية نظم أو لوائح فيما أعلنه الأستاذ الهضيبى، وتساءل: هل تمت محاسبته على ما فعل، مشيرا إلى حوار جرى بينه والمرشد شخصيا ذكر فيه المرشد أنه فوجىء هو أيضا بما فعل الأستاذ مأمون.

ثالثا: قصة تأسيس الوسط:

من خلال قراءة رواية الأمن لقصة تأسيس الوسط (راجع الفصل الثالث)، ومتابعة روايات «الإخوان» و«مؤسسى الوسط»، يمكن الاستقرار على رواية تشكيل «الوسط» وما أحاط بها كالتالى:

أولا: أن بعض شباب الإخوان (منهم من هم فى الوسط ومنهم من مازالوا داخل الإخوان) هم أصحاب الفكرة والقرار، يساندهم من داخل مكتب الإرشاد الأستاذ محمد مهدى عاكف بصفة أساسية ويساندهم من خارج الإخوان د. محمد سليم العوا والأستاذ فهمى هويدى وآخرون.

ثانيا: أن معظم أعضاء مكتب الإرشاد علموا بالفكرة والقرار بطريقة أو بأخرى، ما عدا أربعة هم الأساتذة (مصطفى مشهور- المأمون الهضيبى- أحمد حسنين- إبراهيم شرف)، وأن عدم إبلاغهم كان لأسباب مختلفة، منها عدم الوصول بالأمر إلى حد الصدام (بعض أعضاء مكتب الإرشاد) لتأكدهم من الرفض الكامل من الأربعة للفكرة، ومنها تفويت الفرصة عليهم لمنع بعض المؤسسين من إعطاء توكيلات للمهندس أبو العلا ماضى (المؤسسون بصفة أساسية)، أو منعهم من التحرك وإصدار قرار بعدم تأسيس الحزب فى غيبة بعض مؤيدى الفكرة من مكتب الإرشاد بسبب صدور أحكام قضائية ضدهم.

ثالثا: أن قرار تأسيس الحزب لم يتخذ فى الموعد الذى أشارت إليه مذكرة مباحث أمن الدولة (١٩٩٥/١٢/١٤) بل اتخذ فى (١٩٩٥/١٢/٢٣) من قبل مجموعة الشباب.. وخلال السبعة عشر يوما التى تلته (حتى التقدم إلى لجنة الأحزاب) كان قد تم الانتهاء من البرنامج وقائمة المؤسسين، وأن التوكيلات تم البدء فى جمعها فى ١٩٩٥/١٢/٢٥، وأن أبو العلا ماضى قام بتوكيل المحامين للدفاع عن الحزب فى ١٩٩٦/١/٤.

رابعا: أن وكيل المؤسسين أبلغ المرشد بخبر التقدم بالحزب بعد تقديم الطلب فعلا، كما أنه وإبراء للذمة، ولعدم حدوث تصدى فورى للمحاولة، قام بإبلاغ أجهزة الأمن بالتقدم بالحزب بعد تقديم الأوراق بساعات، وأنه أعد نفسه تماما للقبض عليه قبل تقديم الأوراق إلى لجنة الأحزاب.

خامسا: أن هدف المجموعة المؤسسة والمتعاطفة معها داخل الإخوان، لم يكن فى أية

لحظة هدفا انشقاقيا رغم كل الخلافات (التى سيأتى ذكرها)، وأن هدفها لم يتخط فرض الأمر الواقع على الجماعة وتفادى صدور قرار بمنع قيام الحزب، معتمدين على فكرة أن الجماعة لن تلجأ لشق الصفوف فى العلن، وأن ما برر الأمر أمامهم هو أن الأغلبية موافقة على الفكرة لكنها لن تقف ضد الثلاثة الكبار (مشهور- حسنين- المأمون)، وأن الثلاثة سبق أن رفضوا بطريقة أو بأخرى، وأفشلوا، أية محاولة لطرح التقدم لتأسيس حزب.

سادسا: أن ظروف التقدم بالحزب، فرضتها توقعات وفاة المرشد العام السابق، إذ بات مؤكدا لدى الجميع أن الأستاذ مصطفى مشهور، لنا يسمح بصدور قرار بتأسيس الحزب.

سابعا: جرت محاولات للتوفيق قام بها بعض من تركوا صفوف الإخوان (راجع مقدمة١)، الذين أيدوا وجهة نظر مؤسسى الوسط فى تقديم الطعن.

ثامنا: أن المستقيلين من الإخوان بسبب هذه الأزمة كثيرون، منهم د. محمد عبداللطيف** د. صلاح عبدالكريم، أبو العلا ماضى، عصام سلطان*، وأن الاستقالات جاءت فى ختام حوارات ومشاورات واجتماعات انتهت جميعها دون نتيجة، وأن استقالتين منهما قدمتا خلال اجتماع مع المرشد العام للجماعة.

***

مرحلة جديدة من الصراع:

باصرار المؤسسين على الاستمرار فى طعنهم أمام محكمة الأحزاب، وبحدوث الاستقالات من الإخوان، وصدور وثيقة «فوائد من الشدائد» وفشل كل الوساطات، بدأت مرحلة جديدة من الصراع، إذ أصبح الطرفان وجهاً لوجه أمام محكمة الأحزاب. ففى ٢٨ من ديسمبر ١٩٩٦، عقدت هيئة مفوضى الدولة جلسة لبحث الطعن -تمهيداً لجلسة محكمة الأحزاب- وفى الجلسة وقف مختار نوح ومأمون ميسر المحاميان، يطلبان إنهاء خصومة ٤٦ من مؤسسى الوسط، وإسقاط اعتراضهم على قرار لجنة الأحزاب، ومطالبين بمهلة من الوقت لتقديم توكيلات صادرة من ١٧ آخرين منهم، ليطلبوا باسمهم نفس الطلبات، الأمر الذى تعين وقوفهم والحكومة نفس الموقف، وهو ما دفع د. محمد سليم العوا، لمهاجمة الإخوان -دون ذكرهم بالاسم- إذ قال فى تصريحات صحفية «إن الذين يقومون بدور

الانمام إلى الجهات المناوئة للحريات التى تعارض نشوء الأحزاب السياسية (...) يضعون فى تاريخهم بقعاً سوداء وسوف يحتفظ لهم التاريخ بهذه المواقف ليحاسبوا عليها»[٢١].

هنا نعود للإجابة على التساؤل الذى طرحناه، بماذا نفسر كل هذه المواقف التى يبدو بعضها غير منطقى، والبعض الأخر غير مفهوم؟!

وواقع الحال أن العوامل التى تحكمت فى إصدار هذه التصريحات هى ما يلى:

(١) أن المرشد العام للإخوان، الأستاذ مصطفى مشهور، كان لا يزال فى بداية توليه مهمة المرشد العام، والتى تمت إعلان بيعتها فى ظل ظروف ليست مرتبة بصفة عامة، مما أنتج بعضا من ردود الفعل تجاهها، وهى أمور عكست نفسها على تصريحات الرجل خلال الفترة الأولى. وهناك من يفسر هذه التصريحات بأنها كانت محاولة «لحرق» مجموعة الوسط بإثبات صلتهم التنظيمية بالإخوان، لتجد الدولة مبررا جاهزا قاطعا بأن الحزب مرتبط بالإخوان.

وفى المقابل فإن المتحدث الرسمى باسم الإخوان، المستشار الهضيبى، لم تكن لديه تلك الحساسيات (المرحلة الأولى)، كما أنه راعى فى (المرحلة الثانية) أن قدرا كبيرا من الهجوم والانتقاد قد ناله شخصيا، وأن علاقته بمجموعة الوسط ليست طيبة من قبل (وصلت العلاقة إلى الصدام فى فترات كثيرة حتى أن قيادات نقابة المهندسين اتخذت قرارا بعدم دعوته إلى ندوات ومؤتمرات النقابة)، كما أنه هو صاحب الرؤية (السياسية- القانونية) باستحالة السماح بتأسيس حزب.

(٢) أن حرص وكيل المؤسسين الدائم على عدم مهاجمة الإخوان، يعود إلى عدة أمور:

أ- أنه يدرك أن الجمهور الأساسى للحزب هو جمهور الإخوان.

ب- أن بعضا من قيادات الإخوان، وهم أصحاب ثقل كبير، وسط جيل الوسط الإخوانى، يؤيدون فكرة الحزب من منظور أنه حزب يطور أسلوب نشاط الإخوان، لا يهدم الجماعة، وأن موقفهم يمكن أن يتغير إذا هاجم أبو العلا الإخوان.

جـ- أن كثيرا من المؤسسين (أثبتت التجربة صحة ذلك) يمكن أن ينسحب من الحزب، ويهاجم قيادته حال اشتداد الصراع وانتقاله إلى مستوى «كسر الرقبة» أو «كسر العمود الفقرى»، بين الإخوان والوسط.

د- أنه كان يراهن على تسوية تضمن له استمرار مشروع الحزب، دون قطيعة واسعة مع قيادات الإخوان، بمرور الوقت.

هـ- أن أكبر الأخطار التى كانت تهدد «حزب الوسط»، خلال تلك الفترة، هو قيام المؤسسين من الإخوان بسحب توكيلاتهم من الحزب خلال الفترة التى تم فيها نشر أسماء المؤسسين فى الصحف، إذ فى هذه الحالة يمكن للجنة الأحزاب أن ترفض قيام الحزب لهذا السبب.. ببساطة متناهية.

***

وهكذا جرت أول فصول الصراع ضد الوسط، وفى الفصل التالى نتابع فصلاً جديداً من فصول الصراع التى فرضت على الوسط قبل أن يبدأ.

أما الإجابة عن سؤال: كيف تبلور تيار الوسطية فى الإخوان، وتفاصيل الصراعات التنظيمية لهذا التيار، وكيف ينظر للقيادة الحالية للإخوان، فذلك ما نتعرض له فى القسم الثانى من الكتاب.

هوامش الفصل الأول

★ راجع الفصل الثالث–أوردنا نصوصاً مطولة من مذكرات مباحث أمن الدولة الواردة ضمن قضية الـ١٣ الذين اتهموا بتنفيذ قرار الجماعة بتأسيس الحزب.

(١) تصريحات مصطفى مشهور –الشرق الأوسط اللندنية– ١٩٩٦/١/٢١.

(٢) الوفد القاهرية–١٩٩٦/١/٢٢

(٣) العربى القاهرية–١٩٩٦/١/١٥.

(٤) الأهالى القاهرية–١٩٩٦/١/١٧.

(٥) الحياة اللندنية–١٩٩٦/١/١٨.

★ أصدرت نقابة المهندسين كتاباً يحمل نفس عنوان الافتتاحية التى كان يكتبها د. صلاح فى المجلة (نبضات)، جمعت فيه مانشره خلال الفترة من سبتمبر ١٩٨٨ وحتى يناير ١٩٩٣، نشير هنا إلى ثلاث مقالات مهمة أخرى، فى نفس السياق: (الرئيس «المعلم» المطلوب، ويتحدث فيها حول فكرة الرياسة والمسئولية والأتباع، ص٢٦، نشرت فى مارس ١٩٩٠) و(أقباط ومسلمون، ويطرح فيها رؤية مجددة للموقف من الأقباط، ص٦٠، نشرت فى أغسطس ١٩٩١) و(أمة الوسط، ويتحدث فيها عن فكر الوسطية، نشرت فى مايو ١٩٩٥).. والدكتور صلاح عبد الكريم ولد فى ١٩٥٠/١/١، ومتزوج وله أربعة أبناء، وحاصل على بكالوريوس هندسة الطيران جامعة القاهرة فى عام ١٩٧٢ ودبلوم الكلية الإمبراطورية فى لندن عام ١٩٧٤، وماجستير هندسة الطيران من جامعة لندن عام ١٩٧٤، ودرجة الدكتوراه فى هندسة الطيران من نفس الجامعة عام ١٩٧٨ وعضواً منتخباً بالمجلس الأعلى لنقابة المهندسين (٨٧–١٩٨٩) وعمل رئيسا لتحرير مجلة المهندسين (٨٧–١٩٩٥) وعضوا بمجلس إدارة شركة المهندس للتأمين (٨٧–١٩٩٤)، ووكيلاً لنقابة المهندسين (٨٩–١٩٩٥)، وعضوا باللجنة التنفيذية لاتحاد المنظمات الهندسية فى الدول الإسلامية (٩١–١٩٩٥)، وترأس وشارك فى عضوية العديد من لجان النقابة العامة للمهندسين، وكان ضمن هيئة التدريس بقسم الطيران بجامعة القاهرة خلال الفترة من عام ٨٠–١٩٩٤، وتفرغ لأعماله الخاصة بعد ذلك. وهو واحد من ألمع العقول المصرية المثقفة والمبدعة.

(٦) النقابات المهنية وقضايا المجتمع المصرى–نقابة المهندسين ولجنة التنسيق بين النقابات المهنية–ص٢٧٨.

(٧) نبيل عبد الفتاح –تجديد فكر «الإسلام السياسى»: الخروج من دوائر الأوهام المغلقة– الحياة اللندنية ١٩٩٦/٢/١٧.

(٨) مصطفى مشهور–حديث لمجلة المجلة– العدد (٨٣٣) فى ١٩٩٦/٢/٣.

(٩) مصطفى مشهور–الأهالى القاهرية فى ١٩٩٦/٢/٧.

(١٠) المختار الإسلامى فى ١٩٩٦/٣/٥.

(١١) اليسار المصرى–العدد (٧٢) فبراير ١٩٩٦.

(١٢) المقتطفات السابقة من حديث نشرته الحياة اللندنية فى ١٩٩٦/١/١٨.

(١٣) مصطفى مشهور –حديث– الحوادث اللبنانية فى ١٩٩٦/٣/٨.

(١٤، ١٥) تصريحات–جريدة العالم اليوم فى ١٩٩٦/٤/٤.

(١٦) مصطفى مشهور –تصريح– الأحرار فى ١٩٩٦/٩/٣٠.

(١٧) مأمون الهضيبى –تصريحات– الدستور القاهرية ٢٦–٦–١٩٩٦.

(١٨) أبو العلا ماضى –حديث– الحياة اللندنية فى ١٩٩٦/٩/١٥.

(١٩) أبو العلا ماضى –حديث– النداء العربى فى ١٩٩٦/٩/١٥.

(٢٠) أبو العلا ماضى –حديث– مجلة الوسط اللندنية فى ١٩٩٦/٩/٢٣.

** الدكتور محمد عبد اللطيف طلعت، ولد فى ١٩٥٣/٥/٣١، ومتزوج وله أربعة أبناء، حاصل على بكالوريوس الطب من كلية طب القصر العينى (ديسمبر ١٩٧٧) ومارس مهنة الطب ٥ سنوات، انتقل بعدها لنشاط النشر. وخلال دراسته انتخب نائباً لرئيس اتحاد طلاب كلية الطب، وهو مدير عام شركة سفير، والتى أسسها فى عام ١٩٨٢، وهى ذات إنتاج ثقافي متميز، منه:

– إنتاج المئات من كتب الأطفال فى المجالات التعليمية والتربوية والتثقيفية والدينية.

– إنتاج دائرة سفير للمعارف الإسلامية، وهو عمل ثقافى ضخم بدأ العمل فيه منذ سنة ١٩٨٦ وينتظر أن يتم الانتهاء منه بعد خمس سنوات من الآن، ويشارك فيه العشرات من الأساتذة والخبراء والباحثين.

- إنتاج موسوعة سفير للتاريخ الإسلامي وهى موسوعة مصورة فى ٩ مجلدات.
- أول دار نشر فى مصر تنتج بالكتاب الالكترونى أو الـCD ram.
- إنتاج العشرات من شرائط الكاسيت وإنتاج بعض برامج التليفزيون-الفيديو.
- حائز على جائزة سوزان مبارك فى نشر كتب الأطفال.
- حائز على الجائزة الذهبية لأغنية الطفل الإذاعية فى مهرجان القاهرة للإذاعة والتليفزيون عام ١٩٩٦.
- اعتقل عدة مرات فى سنوات ٨٩ و٩١.
- حبس على ذمة قضيةسلسبيل لمدة ستة أشهر عام ٩٢ و١٩٩٣.
- كما تم تقديمه للمحاكمة العسكرية فى قضية الإخوان المسلمون الأولى عام ٩٥ القضية رقم ٨ لسنة ١٩٩٥ وقضت المحكمة ببراءته.

★ عصام سلطان ولد فى ١٩٦٤/٢/١٢، وحصل على ليسانس الحقوق فى عام ١٩٨٦، وخلال دراسته انتخب رئيساً لاتحاد طلاب جامعة القاهرة، وهو من مؤسسى حزب الوسط، وضمن هيئة الدفاع عن الحزب أمام محكمة الأحزاب، وكان أول من أعلنت الصحف نبأ استقالته من الإخوان.

(٢١) د. محمد سليم العوا -تصريحات- الشعب القاهرية فى ٣١ من ديسمبر ١٩٩٦.

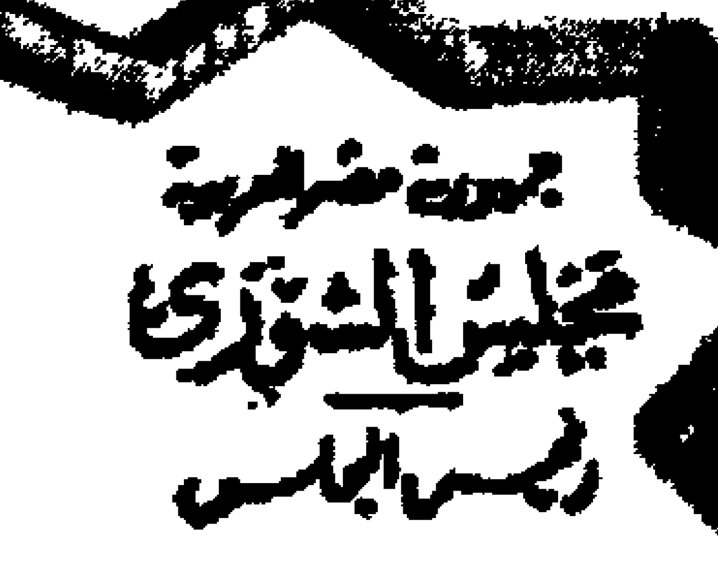
الفصل الثانى:

اللعب على المكشوف بين المؤسسين.. والحكومة

■ قرار ملاحقة مؤسسى «حزب للإخوان» ورفض قيامه اتخذ قبل شهر من تقديم طلب تأسيس حزب الوسط للجنة شئون الأحزاب!

■ بعد يومين من تقديم أوراق تأسيس الوسط.. وكيل المؤسسين يحدد السبب الذى ارتكنت إليه لجنة شئون الأحزاب بعد «أربعة أشهر» فى رفض قيام الحزب!

■ المسكين فى كل ماجرى.. هو من أعد تقرير لجنة الأحزاب برفض تأسيس الحزب.. دون أن يذكر السبب الحقيقى للرفض!



السيد/الاستاذ أبو العلا ماضى أبو العلا

وكيل طالبى تأسيس "حزب الوسط"

القاهرة - ٣٦ شارع القصر العينى - الدور الخامس

تحية طيبة ... وبعد ،

فبالاشارة الى الطلب المقدم منكم بصفتكم وكيلا عن طالبى تأسيس حزب الوسط

أتشرف بأن أرسل لسيادتكم قرار لجنة شئون الأحزاب السياسية بجلستها المعقودة بتاريخ ١٣ مايو ١٩٩٦ بالاعتراض على تأسيس هذا الحزب مرفقا به الأسباب التى بنى عليها.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ...

١٩٩٦/٥/١٣

رئيس مجلس الشورى
ورئيس لجنة شئون الأحزاب السياسية

دكتور مصطفى كمال حلمى



فى قضية تأسيس حزب الوسط، كانت كل الأوراق مكشوفة.. وكان اللعب على المكشوف.. تماماً.

□ قبل شهر من تقديم المهندس أبو العلا أوراق تأسيس الحزب، إلى لجنة الأحزاب، كانت مباحث أمن الدولة قد تقدمت بمذكرة إلى نيابة أمن الدولة تتهم فيها الإخوان بتأسيس «حزب للإخوان» وتطلب الإذن بمتابعة من يسعون لتأسيس الحزب باعتباره جريمة تهدد استقرار البلاد!

□ وقبل ستة أيام من تقديمه طلب تأسيس حزب الوسط إلى لجنة شئون الأحزاب، قام أبو العلا ماضى وكيل مؤسسى حزب الوسط بتوكيل ٨ محامين، ستة منهم يمثلون رمزية وطنية سياسية، وهم الأساتذة: المستشار يحيى الرفاعى، والدكتور محمد سليم العوا، والدكتور عاطف البنا، وأحمد نبيل الهلالى، وعادل عيد، وفريد عبد الكريم، وإثنين منهم من مؤسسى الوسط، واللافت للنظر لم يكن فقط هذا التنوع فى الموقف السياسى للمحامين الذين مثلوا كل ألوان الطيف السياسى المصرى، لكن الأهم هو ما أضافه أبو العلا على صيغة التوكيل المعتادة. كانت الإضافة هى «والتقدم نيابة عنى بأوراق حزب الوسط لدى لجنة شئون الأحزاب واستيفاء الأوراق والطعن أمام محكمة الأحزاب، وكافة أنواع الإجراءات والطعون المتعلقة بهذا الشأن وكل مايلزم عنى فى هذا الأمر».. وهو مايشير إلى توقع ماضى لاحتمالات القبض عليه قبل تقديم أوراق حزب الوسط!

□ وبعد يوم واحد من تقديمه لأوراق تأسيس الحزب إلى لجنة شئون الأحزاب بمجلس الشورى، حدد وكيل المؤسسين المهندس أبو العلا ماضى، السبب الذى ارتكزت عليه اللجنة بعد أربعة أشهر، فى رفض قيام الحزب!

□ وفى الفترة من تقديم أوراق الحزب (١٠-١-١٩٩٦) وحتى صدور قرار اللجنة برفض قيام الحزب (١٣-٥-١٩٩٦) تنبأ كل الذين كتبوا أو علقوا على تأسيس الحزب، برفض اللجنة قيام الحزب.. وكان السؤال البارز هو: لماذا تأخرت اللجنة فى إعلان قرارها بالرفض؟!

□ ويبقى أن المسكين الوحيد فى كل ماجرى، هو هذا الشخص الذى لم يعرف أحد من هو، الذى أوكلت إليه لجنة شئون الأحزاب كتابة تقريرها برفض قيام الحزب، -المرفوض

قبل أن يتم التفكير فيه- فجاء تقريره خالياً من السبب الحقيقى لرفض قيام الحزب، ولم يجد إلا نفس السبب الذى ارتكنت إليه لجنة شئون الأحزاب فى رفض قيام «حزب الأمل» -قبل عام- فجاء التقرير فاقداً لأى منطق.سياسى.. أو قانونى، وأوقع اللجنة فى مأزق لا تعد ولا تحصى، وإن كان أعطى فرصة ذهبية لحزب الوسط فى شرح برنامجه بأفضل مما صيغ به، ولهيئة الدفاع عن الحزب فى إظهار لجنة الأحزاب على حقيقتها.. منحازة للحكومة.. وغير قادرة على فهم الأفكار السياسية.

***

وكيل المؤسسين، قال منبهاً لجنة الأحزاب (!) وكاشفاً ما سيحدث منها بعد أربعة أشهر: «إن برنامج الحزب متميز عن برامج الأحزاب الأخرى» وأضاف «نحن نعلم أن لجنة شئون الأحزاب ترفض إشهار أى حزب، إذا لم يكن برنامجه متميزاً عن الأحزاب الموجودة، ولذلك فإن برنامجنا يحوى أفكارنا عن الإرهاب والأسرة ودعم المجتمع الأهلى، ويتضمن جانباً مهماً من مشكلة البطالة بشكل تفصيلى، لأننا متميزون فى هذا الجانب، كما يحوى البرنامج بنوداً عن الوحدة الوطنية وقضية الحريات، وقدمنا فيها طرحاً مختلفاً عن الطرح الذى قدمته الأحزاب الأخرى فى هذا الشأن»[1]

وإذا كان وكيل المؤسسين تحدث عن أن لجنة الأحزاب «ترفض إشهار أى حزب» لعدم تميز برنامجه من وجهة نظرها، فإن المرشد العام لـ«الإخوان المسلمون»، الأستاذ مصطفى مشهور، أعلن بوضوح ومباشرة أن «لجنة شئون الأحزاب لن توافق على إشهار الحزب، ولن تمنحه الترخيص لممارسة نشاط، ومؤسسو الحزب أول من يعرف هذه الحقيقة»[2]

وتوقع نبيل عبد الفتاح -الباحث بمركز الدراسات الإستراتيجية بالأهرام- بعد ٧ أيام فقط من تقديم أوراق تأسيس الحزب إلى لجنة شئون الأحزاب، أن ترفض اللجنة قيام الحزب «من المرجح أن لجنة الأحزاب سترفض (طلب الإخوان) إنشاء حزب سياسى جديد، وسيلجأ الإخوان للقضاء وربما يحصلون على حكم قضائى، وربما يطعنون على قانون الأحزاب السياسية بعدم الدستورية فى إطار إستراتيجية قانونية متعددة المستويات والإدارات والرؤى»[3]

كان المناخ العام، يشير إلى أن لجنة شئون الأحزاب سترفض تأسيس الحزب، دون ملل فى إثبات هذا الاحتمال حتى أصبح أمرا واقعاً، وكان السبب البارز والمعلن هو أن الحزب ليس إلا واجهةللإخوان ومحاولة منهم للحصول على منفذ شرعى للعمل الحزبى.

ويلاحظ المتابع لما نشر عن حزب الوسط، طوال شهرى فبراير ومارس ١٩٩٦، أن الحديث لم يعد يدور حول احتمالات رفض الحزب -باعتبارها حقيقة مؤكدة- وإنما تركز حول الخلافات داخل أوساط الإخوان حول تشكيل الحزب، إلا أن القبض على وكيل المؤسسين فى مطلع أبريل ١٩٩٦، أصاب جبهة الخلاف بين الإخوان والوسط بالهدوء، فيما تصاعدت الحملة الحكومية على حزب الوسط بوتيرة عالية، باعتبار أن حزب الوسط مؤامرة ومناورة إخوانية، حتى سادت موجة من القلق فى أوساط مؤسسى الوسط من أن يكون رفض الحزب قد تم سراً لحرمانهم من الطعن خلال المدة القانونية (شهر) من صدور قرار الرفض. وكان بطل هذه الحملة وزير الداخلية اللواء حسن الألفى، الذى أدلى بتصريحات (٣٠-٣-١٩٩٦) أكد فيها أن هناك مراقبة للتحركات والأنشطة السرية لجماعة الإخوان، ولم يمر يومان على هذه التصريحات، حتى عزز وزير الداخلية تصريحاته هذه بإلقاء القبض على وكيل مؤسسى حزب الوسط وإثنين آخرين من المؤسسين، بتهمة «تأسيس الحزب».

وبعد يومين آخرين قال الوزير بوضوح: «إن حزب الوسط مجرد تنظيم يعمل من خلال الجماعة الأم» فى إشارة واضحة إلى رفض السماح بقيام الحزب، وصدور قرار بذلك، فالوزير هو أحد أعضاء لجنة شئون الأحزاب فى مجلس الشورى، والإخوان كما هو معلوم لا ينشر اسمها فى الصحف الرسمية إلا مقرونا «بالمنحلة» أو غير الشرعية.

وواقع الحال، أن تصريحات وزير الداخلية، جاءت كتحصيل حاصل؛ إذ سبقتها بيوم واحد تصريحات للرئيس مبارك، حسمت الأمر تماماً، ففى حديث أدلى به لمجلة الحوادث اللبنانية ونشرته جريدة الأهرام[٤]، سئل الرئيس:

□ تقدمت مجموعة من السياسيين بطلب تشكيل حزب الوسط (الدينى) وفيه مسيحيون.. وقد تقدم رفيق حبيب بطلب الترخيص له للقضاء على الطائفية واعتبر أن طلبه هذا فى نطاق الدستور، ومستوحى من تعاليم الإسلام.. فهل رخصتم له؟

□ وأجاب الرئيس مبارك: الطلب قدم للجنة شئون الأحزاب، وإذا رفضت من حقهم اللجوء إلى المحكمة العليا، لكن وضع المسيحيين فى المواجهة «ديكور» و«تمويه».. إن الدوافع والحقائق معروفة لنا بالتفصيل. وعموماً فإن قيام أى حزب سياسى مسألة يحكمها القانون.

هكذا حسم الأمر، فى العلن، وأصبح بديهياً لدى الجميع، أن يصدر قرار من لجنة شئون الأحزاب برفض قيام الحزب، ولم يكن هناك مبرر لتأخير صدور القرار.

ولما تأخر صدور القرار «أبدى مؤسسو حزب الوسط مخاوف من إقدام الحكومة المصرية على رفض تأسيس الحزب دون إخطارهم، لتفويت الفرصة عليهم فى الطعن أمام محكمة القضاء الإدارى ضد القرار»(٥)

ولم يتوقف ما أبداه المؤسسون عند حدود القلق من صدور قرار سرى برفض الحزب، بما يحرمهم من حق الطعن ضد القرار فى موعد قانونى مناسب، لكنهم أعلنوا عن نية «تأسيس حزب جديد فى حال إصرار الحكومة على عدم الترخيص لحزب الوسط بممارسة نشاط رسمى».. واعتبر د. رفيق حبيب –المتحدث الرسمى باسم الحزب– «أن الحكومة أصدرت الحكم برفض تأسيس الحزب، وأن الصحف الحكومية تنشر أخبار حزب الوسط،فى صفحات الحوادث»(٦)

لم يكن قد بقى على انتهاء المهلة المحددة للجنة شئون الأحزاب سوى أيام لتصدر قرارها، أو يعتبر الحزب شرعياً، بعد اللجوء للمحكمة، لعدم صدور قرار بشأنه من اللجنة فى مهلة الأربعة أشهر التى حددها القانون.

ولم يكن هناك من يداعب خياله حلم –احتمال– أن تصدر اللجنة قراراً بالموافقة على الحزب، أو ألا تصدر قراراً.

كانت كل الأجواء مهيأة لاستقبال قرار الرفض.

إلا أن الدولة المصرية، كانت لاتزال ترى أنها بحاجة إلى ضغط جديد، قوى ضد فكرة الوسط، ولم يكفها حبس وكيل المؤسسين واثنين آخرين!

ففى ١٢ من مايو، وقبل يوم واحد من إعلان قرار لجنة شئون الأحزاب برفض الحزب، أعلن قرار جمهورى بتحويل مجموعة الـ١٣ التى تم القبض عليها –وضمنها ٣ من مؤسسى

الوسط- إلى المحاكمة العسكرية، وكأن الدولة لم تكتف بتجريم محاولة تأسيس حزب شرعى بالاستناد إلى قانون الطوارىء ونيابة أمن الدولة ومحاكم أمن الدولة، فقررت تجريمها أيضاً أمام القضاء العسكرى!

***

كان اللعب على المكشوف.

وإذا كان مؤسسو الوسط لم يكونوا بحاجة إلى جهد كبير، ليتأكدوا من أن لجنة الأحزاب سترفض قيام حزبهم، وقد رفضت من قبل كل طلبات تأسيس الأحزاب التى طلب مؤسسوها الترخيص لهم -وعددها ٣٢ طلبا منذ تأسيس اللجنة عام ١٩٧٩- حتى سميت لجنة رفض قيام الأحزاب، وبعضها أحزاب هامشية، فإن أجهزة الدولة لم تدخر وسعاً فى إظهار أنها لو وافقت لكل المصريين على تأسيس أحزاب، فإنها لن تسمح لهذا التيار بتأسيس حزب.

وهكذا فى ١٣ من مايو، وبعد مرور أربعة أشهر ويومين على تقديم طلب تأسيس الحزب، **وبعد يوم واحد** من الإعلان عن إحالة ثلاثة من المؤسسين إلى القضاء العسكرى (صدر القرار فى ١٩٩٦/٥/٨)، صَدَّر د. مصطفى كمال حلمى -رئيس مجلس الشورى ورئيس لجنة شئون الأحزاب السياسية- خطاباً إلى أبو العلا ماضى -المحبوس- بصفته وكيلاً للمؤسسين، وعلى العنوان الذى حدده المؤسسون فى أوراق تأسيس الحزب، يزف إليه نبأ رفض الطلب!

قال: «أتشرف أن أرسل لسيادتكم قرار لجنة شئون الأحزاب السياسية بجلستها المعقودة بتاريخ ١٣ من مايو -أى نفس يوم تصدير الخطاب- بالاعتراض على تأسيس هذا الحزب، مرفقاً به الأسباب التى بنى عليها»*.

فما هى يا ترى تلك الأسباب (واقع الحال أنها سبب واحد فقط لا غير) التى عكفت لجنة الأحزاب أربعة أشهر لإعدادها، لتبرير قرار صدر قبل أن يتقدم المؤسسون بطلب تقديم الحزب!

حسب ماورد فى مذكرة مجلس الشورى، بأسباب الاعتراض على تأسيس الحزب، فإن وكيل المؤسسين أرفق بطلب التأسيس ٧٤ توكيلاً لأعضاء الحزب المؤسسين (٣٦ منهم

فئات و٣٨ من العمال والفلاحين)، وأن رئيس اللجنة -رئيس مجلس الشورى- نشر أسماء المؤسسين فى صحيفتين صباحيتين يوميتين، وأبلغ رئيسى مجلسى الشعب والشورى (أبلغ نفسه) بأسماء المؤسسين، وأن لجنة شئون الأحزاب عرض عليها الأمر فى جلسة ١٩٩٦/١/٢٢، وجلسات متتالية (لم يذكر التقرير مواعيدها)، حتى أصدرت قرارها فى ١٩٩٦/٥/١٣».. الأمر الذى يعنى أن لجنة شئون الأحزاب أقرت أنه لا اعتراض لها على المؤسسين، ولا اعتراض لرئيس مجلس الشعب، ولا لأى من أفراد الشعب الذين قرأوا أسماء المؤسسين، كما يعنى إقرارها باستكمال الحزب للشروط الخاصة بالمؤسسين (العدد-نسبة العمال والفلاحين.. إلخ)، أن الاعتراض من قبلها سينصب على أشياء أخرى خلاف الإجراءات القانونية للتأسيس.

لكن السؤال هنا وبالمقابل، هل لجنة شئون الأحزاب نفسها لجنة مستوفية للشروط القانونية؟

واقع الحال، أن الأمر ليس مجرد سؤال عابر، بل هو طعن مقدم للقضاء فى شرعية هذه اللجنة، باعتبارها لجنة باطلة التشكيل، وباعتبار أن قانون الأحزاب (٤٠ لسنة ١٩٧٧ وتعديلاته) قانون غير دستورى.

«لقد أقام الفقيه الدستورى د. محمد عصفور دعوى قضائية أمام محكمة القضاء الإدارى، طعن فيها بعدم دستورية قانون الأحزاب، وبطلان تشكيل لجنة شئون الأحزاب، مشيراً إلى أن وجود قانون للأحزاب السياسية بدعة لا مثيل لها فى أى بلد ديمقراطى، وتحدى الحكومة فى دعواه أن تقدم نموذجاً واحداً لأى تشريع مماثل لقانون الأحزاب فى أية دولة ديمقراطية، مشيراً إلى أن القانون الحالى يقيد حرية تكوين الأحزاب السياسية، ويسلط جهة الإدارة على نشأة الحزب أو التدخل فى مسار حياته، كما طعن د. عصفور ببطلان لجنة شئون الأحزاب مشيراً إلى أن كل أعضائها منضمون للحزب الوطنى أو يعينهم رئيس الحزب، مما يفقدها حيادها الذى افترضه القانون»(٧)

والمفارقة هنا، أن الطعن الذى تقدم به د. عصفور للقضاء الإدارى ضد قانون الأحزاب ولجنة الأحزاب، جاء بسبب رفض اللجنة تأسيس حزب يحمل اسم الرئيس السادات (حزب السادات) الذى وقع على قانون الأحزاب فى عام ١٩٧٧، لحرمان التيارات السياسية المعارضة له من تشكيل أحزابها!

والحق أن لجنة شئون الأحزاب، ينتمى أغلبية أعضائها للحزب الحاكم، وتعكس فى تشكيلها رؤية هذا الحزب للأوضاع الديمقراطية فى مصر؛ وهى رؤية اكتوى الناس فى مصر بنارها فى كل الانتخابات البرلمانية والمحلية والطلابية والعمالية.

وتشكيل اللجنة التى (أصدرت قرارها) برفض تأسيس حزب الوسط، كان على النحو التالى:

- الدكتور مصطفى كمال حلمى رئيس مجلس الشورى رئيساً
- المستشار فاروق سيف النصر وزير العدل عضواً
- اللواء حسن الألفى وزيرالداخلية عضواً
- الأستاذ كمال الشاذلى وزير الدولة لشئون مجلسى الشعب والشورى عضواً
- المستشار رفعت عبد المنعم إبراهيم رئيس هيئة النيابة الإدارية (سابقا) عضوا
- المستشار محمد كمال أحمد حمدى رئيس محكمة استئناف القاهرة (سابقاً) عضواً
- المستشار يوسف شلبى زكى يوسف نائب رئيس مجلس الدولة (سابقاً) عضواً

وبالنظر إلى تشكيل اللجنة، على النحو السابق، نجد أن رئيس اللجنة هو رئيس مجلس الشورى، الذى «يعينه الحزب الوطنى» لهذا المنصب.

كما أن ثلاثة من أعضاء اللجنة هم وزراء، أحدهم وزير الداخلية (قدمت وزارته تحريات تطالب بالقبض على بعض المؤسسين، وجرمت عملية تأسيس الحزب قبل تقديم أوراقه)، وثانيهم وزير العدل (فى حكومة الحزب الوطنى) وثالثهم وزير مجلسى الشعب والشورى الذى هو فى نفس الوقت أمين التنظيم فى الحزب الوطنى!*

أى أن أغلبية اللجنة (أربعة من أصل سبعة) ينتمون للحزب الحاكم، وهى حالة غريبة لما بها من خلط شديد بين (جهاز الدولة والحزب الحاكم)، وتؤكد استمرار فكرة الشمولية والوصاية على الحركة السياسية، فالأحزاب فى مصر لا تتشكل بسبب التقاء مؤسسيها على فكر أو برنامج إلا إذا وافقت على تأسيسها الحكومة!

والأهم أن صاحب قرار تشكيل اللجنة، وفق القانون ٤٠ لسنة ١٩٧٧ (وتعديلاته) هو رئيس الجمهورية الذى هو فى نفس الوقت رئيس الحزب الوطنى!

وبالتالى فنحن أمام حالة غريبة للعلاقة بين الدولة (كإدارة)، والحزب الحاكم (إذا اعتبرناه حزباً) من ناحية، وحركة القوى المعارضة من ناحية أخرى.. فالدولة وحزبها، هم أصحاب القرار فى إعطاء الشرعية لمن يعارضهم!

ولما كانت الدولة لاتزال تسير على النهج الذى أرساه الرئيس الراحل محمد أنور السادات من أن القانون له أنياب ومخالب.. ولما كان اللعب على المكشوف يتطلب ستر عورات المواقف السياسية.. بغطاء قانونى.. جرى تفصيله على يد ترزية القوانين، فلم يكن أمام لجنة مجلس الشورى، سوى اختلاق سبب لرفض حزب الوسط، لتبدو أمام الناس وكأن الرفض لا يتعلق بالموقف المتسلط والمسبق للدولة والحزب الحاكم، ضد الحركة السياسية المعارضة. وكان الحل، هو فى أن تعلن اللجنة أن برنامج حزب الوسط لم يحمل جديداً بالنسبة لبرامج الأحزاب القائمة.

وهنا وقع من أوكلت إليه اللجنة عبء كتابة تقريرها حاملاً هذا السبب، فى مأزق لا يحسد عليه.

ففى الوقت الذى لا يملك فيه صلاحية ذكر السبب الحقيقى فى تقريره، فإن أركان الحكم يعلنون هذا السبب ليل نهار ويسجلونه لا فى الصحف فقط.. ولكن فى تحقيقات رسمية أيضاً (الحزب ستار لجماعة الإخوان).

وفى الوقت الذى يجد فيه نفسه أمام برنامج ليس متميزاً فقط، ولكنه مختلف -على الأقل من زاوية أنه يحوى مفاهيم لم يعرفها من قبل- وفى بعض البنود يطرح رؤية جديدة تماماً (الإسلام الحضارى -الأقباط مواطنون.. وليسوا أصحاب دين مخالف- أقلية دينية؛ وقضية الربا إلخ) يطلب منه أن يبرهن على أن البرنامج غير متميز!

وهو من ناحية ثالثة يقرأ اتهامات أجهزة الدولة (الشرطة والنيابة) بأن وكيل المؤسسين وبعض المؤسسين يطرحون فكرة التغيير الجذرى للحكم؛ فى ذات الوقت الذى يرى فيه أمامه برنامجا سياسيا يتماشى مع مبادىء الدستور والقانون*!

أسباب رفض برنامج الوسط

١- برنامج حزب الوسط.. يتماشى مع الدستور!

جاء تقرير اللجنة فى ٨٤ صفحة، للرد على برنامج الوسط الذى لم يتعد الـ٥٧ صفحة.

واستند فى مقدمته إلى المادة الرابعة (بند ٢) من القانون ٤٠ لسنة ١٩٧٧، وتعديلاته، والتى تقضى بوجوب تميز برنامج الحزب (الجديد) فى سياساته وأساليبه فى تحقيق هذا البرنامج تميزاً ظاهراً عن الأحزاب الأخرى.

غير أن المدقق فيما جاء فى التقرير، يلحظ أن الارتكان إلى هذه المادة وإن أتاح أسلوباً يبدو فى مظهره «قانونياً»، إلا أنه أوقع التقرير نفسه فى كل المآزق التى حاول تفاديها.. دون استثناء؛ وجاء تبريرياً غير مترابط ولو حتى فى منطق التعليل.

فإذا قرأ كاتبه أمراً –فى برنامج الوسط– ورآه لا يخرج على ماجاء فى الدستور (من الناحية العامة)، قال إن البرنامج متشابه مع ما جاء فى الدستور.. وأن ذلك يعنى أنه غير متميز، غير مدرك أنه ينفى فى الآن ذاته، عن هؤلاء السياسيين تهمة تهديد الاستقرار التى حبست الحكومة بعضهم على أساسها.

وإن وجد أن ماورد فى برنامج الوسط، متماشياً مع الدستور، لم يكن تكراراً، وإنما حمل رؤية تطويرية وتطبيقية لما ورد فيها، فلم يكن أمامه إلا أن يقصر التقرير على رؤية التشابه –بالشبه– دون رؤية الخلاف، أو الرؤية التطويرية.

وقد ظهر ذلك بصفة خاصة فيما يتعلق بالمادة الثانية من الدستور. فقد أوردت مذكرة لجنة شئون الأحزاب (ص٦) «أنه بالإطلاع على برنامج الحزب تبين أن المؤسسين قد استهلوا طلبهم بشرح التصور الذى دعاهم إلى طرح فكرة الوسط كرؤية حضارية وأنهم يقدمون برنامج الحزب كنموذج عملى لتطبيق هذه الرؤية.. وأن المؤسسين وإن كانوا يرون بعين الرضا كثيراً من الجهد المبذول فى ساحة العمل الوطنى سعياً إلى تغيير مايجب تغييره، إلا أنهم يرون كذلك أن هذا الجهد يحتاج إلى أن يبنى على مناهج صحيحة مستمدة من حضارتنا العربية الإسلامية، وذلك بالسعى إلى وضع المادة الثانية من الدستور الذى تضمن المرجعية العامة للدولة فحددها بالإسلام وللتشريع فحصرها فى مبادىء الشريعة الإسلامية، ومرجعية الإسلام العامة فى هذا الوطن محل احترام بنيه جميعاً –مسلمين ومسيحيين– مما يقتضى حمل المشروع بالوسائل الديمقراطية المتاحة على وضع الشريعة الإسلامية موضع التطبيق الصحيح، ليس عن طريق تخير صياغة الأحكام بلغة عصرية، ولكنها ستكون بالاجتهاد الذى لا يصيب حركة المجتمع بالشلل ولا

خطوات تطوره بالجمود.. وعلى هذه الأسس فقد صاغ المؤسسون الخطوط الرئيسية لبرنامج الوسط»..

وأضاف التقرير «ولم تستحدث فكرة الوسط التى بنى عليها برنامج الحزب جديدا، فالمادة الثانية من الدستور حسمت المرجعية العامة للدولة...» و«أن حزب الوسط ليس رائداً فى ذلك فقد سبقته أحزاب أخرى».. و«أنه لم يأت بجديد».

وهنا نلاحظ التالى:

١- أن تقرير اللجنة، أشار إلى أن حزب الوسط يعرف أن المادة الثانية للدستور حسمت المرجعية العامة.. وأثنى على ذلك.

٢- وأن الحديث هو عن كيفية تطبيق هذا النص بما لا يصيب حركة المجتمع؛ بالشلل.

٣- وأن الفكرة المضافة هنا هى مرجعية الإسلام كدين وكرؤية حضارية للمسلمين والمسيحيين.. فبماذا رد التقرير:

رد التقرير، بأن المادة الثانية حسمت المرجعية العامة للدولة (قال برنامج الوسط غير ذلك وأشار إلى أن هذه المادة مهملة)، ولكن ولما كانت قضية تطبيق الشريعة لاتزال فى طور النقاش والحوار، بل والصراع داخل المجتمع، فقد عاد التقرير ليشير إلى الجهود التى بذلت (ولا ضير فى ذلك).. وواصل فأشار إلى جهود لاتزال تبذل، حتى لا يقول إن كل شىء انتهى فيثير الناس. وواصل التقرير مشيراً إلى طريقة استكمال الجهود قائلاً: «بأن مشروعات هذه القوانين -التى لم تنسق بعد- ستكون موضع نقاش السياسيين ورجال الدين»، كما ردد نفس ماجاء فى برنامج الوسط بأن «ثمة حرص على ألا يكون التغيير فى صياغة القوانين صياغة عصرية، بل بالاجتهاد فى وضع أحكامها حتى لا تصيب المجتمع بالشلل والجمود (وردت فى برنامج الوسط فى المقدمة-وفى رد اللجنة فى ص٧ كما هى وبالنص)».

وبقى أن نقول إن الفقرة الناقصة فى رد لجنة الأحزاب، هى إضافة أن ذلك كله يمكن حدوثه، باستثناء مشاركة حزب الوسط فيه، ذلك أن التقرير لم يخرج عن ترديد نفس الأفكار التى طرحها حزب الوسط، لكن باعتبارها رداً على حزب الوسط!

٢- ويتشابه مع كل برامج الأحزاب الأخرى!

كانت تلك محاولة جديدة لإبراز فكرة التشابه وعدم التميز، لكنها انتهت إلى مأزق جديد لتقرير اللجنة.

فكاتب التقرير، ما إن قرأ أمراً له شبيه (بالشبه العام) فى برامج الأحزاب الأخرى، حتى انبرى يعدد كل ما رآه متشابهاً فى هذه البرامج، دون أن يدرك أنه يقول بهذا -وهو قول غير صحيح بصفة عامة- إن الأحزاب الأخرى متشابهة البرامج.

فقد ساوى فى وجهة النظر فى قضية الشريعة بين رؤى أحزاب الوطنى وحزب مصر الفتاة، وحزب مصر، وحزب الأحرار الاشتراكيين، وحزب التكافل، وحزب الوفد، وحزب الخضر.

وفى قضية الحريات ساوى بين ماجاء فى برامج أحزاب: مصر العربى والعدالة والوطنى والشعب الديمقراطى والتجمع ومصر الفتاة.

كما ساوى بين أحزاب الوفد، والخضر، والتجمع، والناصرى.

وهكذا سار التقرير، وبإحصاء عدد الاستشهادات التى وردت بالتقرير بين برامج الأحزاب نجد أن حزب الخضر ورد ذكره فى التشابه مع الوسط وغيره من الأحزاب (١٧ مرة)، يليه حزب التجمع (١٥ مرة) وحزب مصر (١٤ مرة) وحزب الشعب الديمقراطى (١٣ مرة) وحزب مصر الفتاة (١٢ مرة) «مع أن التقرير صدر فى ظل سريان قرار لجنة شئون الأحزاب بتجميد نشاط الحزب» وحزب الوفد (١١ مرة) والحزب الوطنى (١٠ مرات) والناصرى (١٠ مرات) وحزب العدالة (٩ مرات) والأحرار (٨ مرات) والأمة (٨ مرات) والتكافل (٧ مرات) والاتحادى الديمقراطى (٤ مرات) وحزب العمل (مرة واحدة).

ومن يقرأ تقرير لجنة الأحزاب فى هذا الجانب يقف أمام الملاحظات والمفارقات التالية:

١- أن حزب الوسط، الذى يعبر عن اتجاه ورؤية إسلامية، لم يتشابه برنامجه مع حزب العمل (المتهم بتغيير برنامجه نحو التوجه الإسلامى) سوى مرة واحدة، فى الوقت الذى تشابه برنامجه مع حزب التجمع (١٥ مرة) والناصرى (١٠ مرات) إلخ.

٢- أن حزب الوسط أقرب ما يكون لحزب الخضر.. وأبعد مايكون عن حزب العمل!

٣- أن الأحزاب المصرية مجمعة جميعها على قضايا رئيسية وتعتبرها قضايا مشتركة بما فى ذلك الحزب الوطنى، ويضاف إليها حزب الوسط بحكم ما جاء فى التقرير. ومع ذلك فإنها جميعاً تعارض الحزب الوطنى.. الذى يرفض بهذه الطريقة تطبيق ما أجمعت عليه كل الأحزاب، بما فيها نفسه!

٤- أن التقرير كشف عن السر الذى بحث الناس عنه طويلاً حول سبب سماح الدولة بتأسيس أحزاب لايعرف عنها أحد شيئاً ولا يعرف لها نشاطاً.. والسرالذى كشف عنه التقرير هو أنها أداة لتطبيق مادة عدم التميز على الأحزاب التى ترفض الدولة السماح لها بالعمل العلنى.

والاستنتاجات لا تنتهى.

وواقع الحال، أن الأحزاب الرئيسية لا تتشابه برامجها، وإن اشتركت فى تبنى قضايا مشتركة بعينها، ونقاط برنامجية لم يعد عليها خلاف (خاصة فى قضايا الديمقراطية)، لكنها تتميز عن بعضها البعض فى فلسفتها وأفكارها الرئيسية الجوهرية، وتدور بينها معارك حامية كما هو معروف، كما لم تنجح حتى الآن فى الوصول إلى برنامج مشترك لخوض الانتخابات أو لوثيقة إجماع وطنى.

ومما يؤكد أن واضع التقرير، لم يدرك -أو فهم وتغاضى- مثل هذه الخلافات، أنه لم يفهم الفارق بين برامج الأحزاب، وبعض الشروحات التى كتبها بعض قادة الأحزاب، فانكب يغترف منها، دون أن يدرك أنه يصيب التقرير فى مقتل بخروجه على نص المادة الوحيدة (أو بند فيها) التى استند إليها طوال التقرير.

ففى محاولة من التقرير لسلب حتى اسم الوسط من الحزب، أشار فى ص٨ إلى أن حزب مصر الاشتراكى هو حزب الوسط «وفى هذه النسبة خطآن.. بل خطيئتان، الخطيئة الأولى: أن (تقرير اللجنة) يحيل إلى حزب مصر فى ص٩٠ وص٩١ منه، وليس فى برنامج حزب مصر إلا (٣٧) صفحة فقط تنتهى فى الصفحة الأخيرة منها بتوقيع الرئيس المؤسس للحزب السيد ممدوح سالم رحمه الله. أما النقل الذى يشير إليه (التقرير) فى أسبابه فهو من كتاب عنوانه «أضواء على برنامج حزب مصر -لمؤلفه السيد جمال ربيع الرئيس الثالث للحزب- ولا حاجة بنا إلى بيان أن قانون الأحزاب السياسية والقضاء

المستقر للمحكمة الإدارية العليا (دوائر الأحزاب) وللمحكمة الدستورية العليا، لا يتطلب التمايز فى البرامج بين الأحزاب وفى الكتب والمقالات التى يضعها مؤلفون من السياسيين أو غيرهم..

والخطيئة الثانية:أن (التقرير) حذف من كلام السيد جمال ربيع عن الحزب الذى يرأسه أداة التعريف فى الكلمتين اللتين تكونان اسم حزب الوسط، فهو يقول عن حزبه.. حزب مصر: «أنه الحزب الوسط» بينما ينسب إليه التقرير أنه يسميه «حزب الوسط» وهى نسبةغير صحيحة ينهار بثبوت عدم صحتها كل ما بنته لجنة الأحزاب عليها»*.

٣- تصريحات الحكومة .. سند للرفض!

وفى بعض المواضع، لم يجد واضع التقرير فى برامج الأحزاب الأخرى أو كتابات قادتها ما يعينه على إثبات أن برنامج الحزب غير متميز عنها، ولم يجد أمامه سوى الاستعانة بتصريحات الحكومة، أو بتصريحات رئيس الجمهورية، أو بتقارير أصدرها مجلس الشورى، فجعلها جميعاً مستنداً لعدم تميز برنامج الحزب.. وبطبيعة الحال لم يكن أمامه إلا أن يضعها فى صيغة رد على برنامج حزب الوسط؛ مهدداً بذلك المنطق الذى حاول السير عليه للتوافق مع المادة التى ارتكن إليها فى قانون الأحزاب.

ويبدو أن ما سبب له هذا الحرج هو ما جاء فى برنامج حزب الوسط حول قضايا الإرهاب والإسكان والفساد والصحة والبيئة والمواصلات والأسرة، وهى قضايا «ساخنة» فى معظمها وبعضها جديد على ساحة البرامج الحزبية الصادر معظمها منذ فترة طويلة.

٤- الاستعانة بالظواهر العالمية لإثبات عدم تميز البرنامج!

ويبدو أن بعض القضايا، قد سببت لواضع التقرير حيرة شديدة، إذ لم يجد -ولعله لم يبحث بما فيه الكفاية- لها شبيها محلياً، فضرب فى بقاع الأرض يبحث عن ظواهر عالمية يرد بها على برنامج الوسط.

حدث ذلك فيما يتعلق بقضية البطالة (ص٢٨) وقد استشهد فيها ببيانات منظمة العمل الدولية والفساد (ص٣٦) الذى قال فيه الرد (وما تضمنه برنامج الوسط فى هذا الضوء مردود عليه بأن الفساد يشكل ظاهرة عالمية لا تقتصر على دولة أو دول بعينها، بل يشمل جميع بلدان العالم حتى العريق منها فى الديمقراطية).

***

انتهت لجنة شئون الأحزاب إلى قرارها برفض تأسيس الحزب فى ١٣ من مايو ١٩٩٦.
وإذا كان ذلك أمرا متوقعاً، وطريق التعامل معه معروف، إلا أن قيادة المؤسسين وجدت نفسها فى مأزق لا تحسد عليه.. إذ أصبحت بين شقى رحى فى محك عملى!

من ناحية، قيادة الإخوان تضغط على هذه القيادة ووكيلهم -الذى وصلت إليه رسائل ومن معه فى السجن- لعدم الطعن فى قرار لجنة الأحزاب، فإذا هم طعنوا فإن المؤسسين من الإخوان، كانوا قد اتخذوا قرارهم بالانسحاب من الحزب (سواء كان ذلك بضغط من الإخوان، أم لأنهم عرفوا أن قيادة الإخوان لا توافق على إنشاء الحزب.. لا فرق).

ومن ناحية ثانية، فإن لديهم ثلاثا من الرهائن داخل السجن، أبو العلا ماضى وكيل المؤسسين، ومجدى الفاروق أنور وعصام عبد الحليم حشيش!

وكان القرار هو التقدم بالطعن فى قرار لجنة الأحزاب.

وكان قرار الحكومة الاستمرار فى المحاكمة العسكرية.

وكان قرار الإخوان، الاستمرار فى سعيهم لإجهاض قيام الحزب.

ولكن، وحسب قاعدة إذا كثر الخصوم فإنهم يتقاتلون، فقد قامت محكمة الأحزاب فى ١٩٩٦/١١/٢٣*، باتخاذ قرار بتقديم موعد جلسة النظر فى طعن حزب الوسط، من جلسة ١٩٩٦/١٢/١٤، إلى جلسة ١٩٩٦/١٢/٧ لظروف تخص ارتباك العمل وكثرة القضايا المنظورة فى هذا اليوم.

ولما كان الإخوان طرفا غير رسمى فى الخصومة، فلم ترسل لهم خطاباً بتقديم الجلسة.

تكتم مؤسسو الوسط الأمر.

وكانت مفاجأة لقيادة الإخوان، أن تم تفويت الفرصة عليهم فى التقدم بطلبات سحب التوكيلات، للمرة الثانية (الأولى كانت قبل تقديم طعن الوسط للمحكمة).

لكن دورة الأحداث انعكست، حين تم انعقاد جلسة مفوضية الدولة فى ١٩٩٦/١٢/٢٨، إذ تقدم مختار نوح ومأمون ميسر المحاميان، وباسم ٤٦ من مؤسسى الوسط -خلال الجلسة- بطلب سحب الخصومة، والانسحاب من الطعن ضد قرار لجنة الأحزاب، وكان ذلك بمنزلة إعلان حرب علنية بين الوسط والإخوان، وضربة لمؤسسى الوسط الذين وجدوا أنفسهم فى مواجهة خصمين لا خصم واحد أمام المحكمة.

***

لكن ماذا جرى فى المحاكمات العسكرية، التى كانت الشق الثانى من الرحى التى وضع فيها حزب الوسط ومؤسسوه، وكيف تؤثر نتائج تلك المحاكمة على وضع طعن مؤسسى الوسط أمام محكمة الأحزاب؟ ذلك ما نتناوله فى الفصل القادم، أما بم يتميز برنامج حزب الوسط (غير المتميز فى نظر لجنة الأحزاب) فسنعود إليه فى القسم الثانى.

هوامش الفصل الثانى

(١) أبو العلا ماضى -الحياة اللندنية- ١٢ من يناير ١٩٩٦.

(٢) مصطفى مشهور -الحياة اللندنية- فى ٢٤-١-١٩٩٦.

(٣) نبيل عبد الفتاح -الإخوان والحكومة.. من سياسة تكسير العظام إلى المناورة السياسية- جريدة الوفد-١٨ من يناير ١٩٩٦.

(٤) الأهرام القاهرية- فى ٤-٤-١٩٩٦

(٥) تصريحات عصام سلطان -أحد مؤسسى الوسط- الحياة اللندنية- فى ٢٧-٤-١٩٩٦

(٦) تصريحات د. رفيق حبيب -الحياة اللندنية- فى ٣٠-٤-١٩٩٦.

★ صورة من قرار الحاكم العسكرى بتحويل الـ١٣ للمحاكمة العسكرية، ولخطاب مجلس الشورى، منشورة فى الملحق الخاص بالوثائق.

(٧) جريدة «الشعب» القاهرية- فى ١٦-٤-١٩٩٦.

★ ينص القانون (٤٠ لسنة ١٩٧٧ وتعديلاته) على بطلان انعقاد اللجنة فى حالة غياب أى عضو من هؤلاء الأعضاء الأربعة!

★ رأى تقرير اللجنة أن البرنامج يتماشى (يتشابه) مع ١٦ مادة فى الدستور، و١٦ مادة من القانون رقم ٤٣ لسنة ٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية.

★ انظر تقرير هيئة الدفاع -د. محمد سليم العوا- ص٤-٥ المنشور ضمن قسم الوثائق.

★ ننشر صورة من الخطاب فى قسم الوثائق.

الفصل الثالث:

قصة أغرب اتهام لا سابقة له فى التاريخ:

أنت متهم بتأسيس حزب شرعى.. فما قولك؟!

- نيابة أمن الدولة تتهم مؤسسى الوسط بالانتماء للإخوان.. والحزب ستار لجماعة «الإخوان المسلمون».
- والمحكمة العسكرية تسقط «تهمة تأسيس حزب شرعى».. وتبرىء مؤسسى الوسط وغيرهم من الانتماء للإخوان.
- بيان الداخلية يلصق تهمة الإرهاب بمجموعة الـ١٣.. ومباحث أمن الدولة لم تتهمهم ولا النيابة.

والثالث عشر/ حسن جودة عبد الحافظ بالحبس بالسجن لمدة ثلاث سنوات نظير ما نسب لكل منهم.

ثانياً: معاقبة المتهم الثاني عشر/ عبد العظيم عبد الحميد المغربي بالحبس لمدة سنة واحدة مع أمرت المحكمة بإيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم الذي يصبح فيه الحكم نهائياً على أن يكون الإيقاف شاملاً لكافة الآثار الجنائية ولجميع العقوبات التبعية المترتبة على الحكم.

ثالثاً: براءة كل من المتهمين الثالث/ عصام عبد الحليم إبراهيم حشيش، والرابع/ جمال عبد الأول محمد مسعود، والسادس/ رشاد محمد علي البيومي، والسابع/ [illegible] محمود، والعاشر/ أبو العلا ماضي أبو العلا مما نسب لكل منهم.

ومصادرة كافة المحررات والمطبوعات المضبوطة على ذمة الدعوى وأمرت المحكمة بغلق المقر الكائن ٢٢ شارع جمال [illegible] ومصادرة ما يتعلق به من منقولات.

وقررت المحكمة مبلغ ألف جنيه لكل من الدفاع المنتدب.

صدر هذا الحكم وتلي علناً بالجلسة المنعقدة يوم الخميس الموافق الخامس عشر من شهر أغسطس عام ألف وتسعمائة وستة وتسعين ميلادية

التوقيع/
لواء أحمد [illegible]
رئيس المحكمة العسكرية العليا
١٦/٨/٩٦

تصدق مع [illegible]
١٠/٩/١٩٩٦
لواء [illegible]
[illegible]

صورة طبق الأصل
رئيس النيابة

هذه القضية هى أغرب القضايا السياسية على الاطلاق، لما شهدته من مفارقات فى الاتهام، ولما صدر عنها من أحكام وما سجلته من نتائج سياسية تتعدى القضية وأهدافها المباشرة، بل إن بعضها جاء معاكسا تماما للأهداف التى قدمت من أجلها!

***

شهدت القضية أغرب اتهام عرفته المحاكم السياسية فى مصر.. والعالم.. فحسب مذكرات مباحث أمن الدولة، وتحقيقات نيابة أمن الدولة، فالتهمة الموجهة للمتهمين الثلاثة عشر، الذين ضمتهم القضية، هى تهمة تأسيس حزب شرعى!

ولم تكن المفارقة أن المحكمة العسكرية التى حول إليها المتهمون، لم تكتف فقط بإسقاط هذه التهمة فى قرار الاتهام الصادر عنها، مكتفية باتهامهم بإدارة جماعة غير مشروعة، ولكنها أيضا قررت عدم معاقبة وكيل مؤسسى حزب الوسط، المهندس أبو العلا ماضى، والاثنين الأخرين اللذين تضمنتهما القضية من قائمة المؤسسين (مجدى الفاروق- وعصام حشيش) وأثبتت براءتهم من تهمة الانتماء للإخوان المسلمون، أى أنها أسقطت التهمة الأولى قبل أن تبدأ، وبرأت المتهمين الثلاثة (ضمن آخرين) من تهمة الانتماء للإخوان.

وإذا كان لإسقاط تهمة تأسيس حزب شرعى، بعد سياسى عام ومهم، ألا وهو إبعاد المحاكمات العسكرية عن أن تطول التجربة الحزبية، وأن تتعرض لمن يقومون بتشكيل أحزاب سياسية مشروعة، وهو أمر يهم كل الأحزاب القائمة، فإن الأهم أنها أسقطت السبب الحقيقى الذى دفع لجنة الأحزاب إلى رفض تأسيس حزب الوسط، بل وأطاحت بالحجج التى قيلت حول أن حزب الوسط ما هو إلا ستار للإخوان المسلمون للنفاذ للعمل الحزبى الشرعى، بتبرئتها المؤسسين الثلاثة من تهمة الانتماء إلى جماعة الإخوان.. والمفارقة أن قرار المحكمة صدر فى الوقت الذى كان فيه المرشد العام لجماعة الإخوان قد أعلن انتماءهم وغيرهم من المؤسسين للإخوان المسلمين!

***

فى فجر ٢ من أبريل ١٩٩٦، وبينما الصحافة والأحزاب -وبطبيعة الحال المؤسسون- يترقبون قرب صدور قرار لجنة الأحزاب بشأن حزب الوسط أو برفض حزب الوسط، قامت

أجهزة الأمن بإلقاء القبض على ١٣ من قيادات العمل النقابى والسياسى، بتهمة التحايل على الشرعية بتأسيس حزب سياسى (حزب الوسط)، كغطاء شرعى لجماعة «الإخوان المسلمون»، وبطبيعة الحال الانتماء لجماعة «الإخوان المسلمون».

وصدرت الصحف الرسمية تؤكد أن حزب الوسط ليس إلا حزبا للإخوان المسلمون، وزادت على ذلك استنادا إلى بيان وزارة الداخلية -حيث لم يرد فى التحقيقات أمام نيابة أمن الدولة، ولا أمام القضاء العسكرى ولا حتى تحريات المباحث- أن عملية القبض عليهم أجهضت مخططا إرهابيا جديدا*.

وكانت مباحث أمن الدولة -كما ورد فى ملف القضية- قد تقدمت بتقرير من ٨ صفحات إلى نيابة أمن الدولة العليا فى ١٩٩٥/١٢/١٤، ذكرت فيه -ضمن ما ذكرت- أن الأستاذ محمد مهدى عثمان عاكف «تمكن من الحصول على موافقة مرشد عام التنظيم محمد حامد أبو النصر، ومكتب الإرشاد على وضع خطة لتأسيس حزب سياسى واتخاذه ستارا شرعيا لنشاط التنظيم، وذلك وفق الخطة التالية (والكلام لتقرير المباحث):

□ دفع عناصر التنظيم من أعضاء النقابات إلى التقدم بطلب تأسيس حزب سياسى تتماثل أهدافه وبرنامجه مع برنامج وأهداف الأحزاب السياسية القائمة، دون الإشارة إلى أهداف التنظيم ومبادئه واختيار مسمى له لا يحمل الصفة الإخوانية أو الدينية، على أن تضم قائمة مؤسسيه بعض عناصر التنظيم غير المرصودة أمنيا وعددا من المواطنين المسيحيين.

□ وعلى أن يواكب تنفيذ الخطوات السابقة قيام قيادات التنظيم بالإعلان عن اعتراضهم على تصرفات عناصرها التى تقدمت بطلب تأسيس الحزب، والإعلان عن عدم وجود صلة للتنظيم بهذا الحزب وإجراء تحقيق صورى معهم، وتسريب أخبار تفيد صدور قرار بفصلهم من التنظيم.. بهدف التأكيد أمام الأجهزة المسئولة بالدولة على انعدام صلتهم بالتنظيم.

□ اضطلاع العناصر المكلفين بتأسيس الحزب، بإقامة دعاوى قضائية فى حالة اعتراض لجنة الأحزاب على تأسيسه، واتخاذ جميع الوسائل المتاحة لهم للحصول على حكم قضائى بتأسيس الحزب.

□ في حالة نجاحهم في تأسيس الحزب يتم تكليف كوادر التنظيم بالانضمام إليه وافتتاح مقار له بمختلف المدن والمراكز.... والإعلان عن حقيقة هويته الإخوانية.

□ توفير الدعم المالي لتمويل تنفيذ هذه الخطة...

□ وقد طلب القيادي المذكور موافقة مرشد التنظيم على منحه إجازة لمدة ستة أشهر وإعلان اختلافه مع قيادات التنظيم وانشقاقه عنهم، يقوم خلالها بتنفيذ هذه الخطة والتقدم بطلب تأسيس الحزب باعتباره وكيلا عن مؤسسيه.. إلا أن المرشد رفض مطلب المذكور وكلفه باختيار بعض عناصر التنظيم الموثوق بهم للاضطلاع بتنفيذ تلك الخطة تحت إشراف المذكور شخصيا.

وقد قام المذكور عقب ذلك بتشكيل لجنة تضم بعض قيادات التنظيم وكوادره تضطلع بتنفيذ خطة التنظيم لتأسيس حزب سياسي، بعد الحصول على موافقة مكتب إرشاد ومجلس شورى التنظيم على أسماء أعضائه.. وقد عرف منهم كل من:

١- أبو العلا ماضي(...). ٢- عصام عبدالحليم إبراهيم حشيش(...).
٣- عبدالحميد حسن إبراهيم الغزالي(...). ٤- جمال عبدالهادي محمد مسعود(...).
٥- رشاد محمد علي محمد البيومي(...). ٦- مجدي الفاروق أنور محمود(...).
٧- مصطفى طاهر الغنيمي(...). ٨- محمد إبراهيم عبدالفتاح بدوي(...).
٩- محمود أحمد العريني(...). ١٠- محمود علي علي أبو رية(...).
١١- عبدالعظيم عبدالمجيد المغربي(...). ١٢- حسن جودة عبدالحافظ(...).

وطلبت المذكرة -في ختامها- الاذن من نيابة أمن الدولة بمتابعة نشاط العناصر الوارد ذكرهم بالأوراق وتسجيل لقاءاتهم التنظيمية»*.

وقد أصدر المحامي العام لنيابة أمن الدولة، الاذن الذي طلبته مباحث أمن الدولة، في الساعة الثانية والنصف من نفس يوم تاريخ مذكرة مباحث أمن الدولة.. أي في ١٩٩٦/١٢/١٤.

وبتاريخ ١٩٩٦/١/١٣، أرسلت مباحث أمن الدولة مذكرة جديدة، أشارت فيها إلى تحرك في الخارج تمثل في إصدار بيانات ومطبوعات (قدمت صورا منها)، وذكرت أن أبو العلا ماضي «تقدم في ١٩٩٦/١/١٠، إلى لجنة الأحزاب السياسية بطلب تأسيس الحزب

باعتباره وكيلا عن مؤسسيه تحت مسمى حزب الوسط.. وتضمنت قائمته عدد ٧٤ اسما من بينهم اثنان من المواطنين المسيحيين، بالإضافة إلى ثلاثة من عناصر التنظيم المأذون بمتابعتهم والذين شاركوا فى لجنة الإعداد لتشكيل هذا الحزب، وهم أبو العلا ماضى- عصام عبدالحليم حشيش- مجدى الفاروق».

وأشارت المذكرة إلى العمل على إخفاء صلة التنظيم بهذا الحزب.. من خلال إصدار تصريحات وأحاديث صحفية تؤكد أن هذا الحزب لا يعبر عن التنظيم، ونفى قيام مؤسسيه باستئذان قيادة التنظيم قبل السعى نحو تأسيسه.. وطلبت مباحث أمن الدولة، استمرار سريان الاذن. وفى نفس يوم ورود المذكرة، أصدر المحامى العام إذنا باستمرار المتابعة.

وفى ١٩٩٦/٢/١٢، بعثت مباحث أمن الدولة بمذكرة جديدة، كانت مقتضبة هذه المرة، وطلبت استمرار الإذن.

وفى نفس اليوم، صدر الإذن كما هو الحال فى السابق.

وفى ١٩٩٦/٣/١٣، بعثت مباحث أمن الدولة بمذكرة جديدة، تطلب فيها هذه المرة بضبط الواردة أسماؤهم فى مذكرة ١٩٩٦/١٢/١٤.

وهو ما تم تنفيذه فى ١٩٩٦/٤/٢.

وقبل الدخول فى تفاصيل ما جرى من تحقيقات وخلافه، نتوقف عند بعض الملاحظات على مذكرات مباحث أمن الدولة.

الملاحظة الأولى: أن المذكرات أشارت إلى اختيار عناصر الحزب من العناصر غير المعروفة أمنيا، بينما لم تقدم ما يفيد ذلك بالنسبة لمؤسسى الحزب، والسؤال هو: هل عناصر حزب الوسط من الإخوان المسلمين.. ما الدليل؟!

الملاحظة الثانية: أن المباحث اتهمت ثلاثة عشر متهما، بالإعداد لتأسيس الحزب، لكنها لم تقدم أى دليل على حدوث اجتماعات لهذه المجموعة لمناقشة هذا التشكيل، أو صياغة البرنامج، أو ترشيح المؤسسين وخلافه*؟!

الملاحظة الثالثة: أن قراءة أسماء الذين اتهمتهم المباحث بأنهم من الإخوان، وبقراءة أسماء المؤسسين، يتضح عدم التناسب الجغرافى بين المتهمين والمؤسسين.

وبالتقسيم الجغرافى نجد أن قائمة المؤسسين ضمت ١٩ عضواً (١١ عمالا و٨ فئات)

من القاهرة، وضمت من محافظة الجيزة ١٢ عضواً (٥ فئات و٧ عمالا) وضمت من محافظة المنوفية ٩ أعضاء (٤ فئات و٥ عمالا) ومن محافظة بورسعيد ٩ أعضاء (٥ فئات و٤ عمالا) ومن البحيرة ٦ أعضاء (٢ عمال و٤ فئات) ومن محافظة المنيا ٧ أعضاء (٣ فئات و٤ عمالا) ومن أسيوط عضو واحد (١ فئات)، ومن أسوان ٦ أعضاء (٣ فئات و٣ عمالا وفلاحين) ومن الفيوم ٤ أعضاء (٢ فئات و٢ عمال وفلاحين).

وبالنظر إلى أسماء من اتهمتهم مباحث أمن الدولة بإعداد خطة تأسيس الحزب، نجد أن بعضهم من محافظات لم ينضم منها «ولا واحد» إلى قائمة المؤسسين (عبد العظيم المغربى-السويس/حسن جودة- بنى سويف/محمود أبو رية- الدقهلية/طاهر الغنيمى-الغربيه... إلخ).

كما أن بعض المحافظات انضم منها أعضاء بينما لم يتهم أى أحد من هذه المحافظات بالإشراف على عملية تأسيس الحزب، كما لم يتهم أحدهم بقيادة قطاعات النشاط هناك (بورسعيد-البحيرة-المنوفية-أسوان.... إلخ).

الملاحظة الرابعة: أن المذكرات لم تقدم دلائل على مازعمت من نشاط، وإنما قدمت أوراق ومطبوعات علنية، كما لم يتم ضبط أيةمحررات خطية أو مطبوعة عن تأسيس حزب الوسط!

الملاحظة الخامسة: أن من يتابع ما جاء فى المذكرات، يلحظ أنها جرمت الإدلاء بأحاديث صحفية وتصريحات لوكالات الأنباء، وضمنت مذكراتها مانشر فى الداخل والخارج؛ وكرست هذا الاتهام بحق وكيل المؤسسين، الذى تحدث للصحافة بصفته هذه، وهو أمر لم يحظره القانون، كما يثير التباساً حول حدود العمل العلنى، وكانت أحد المفارقات أن اعتبر إدلاؤه بحديث لمجلة «الوسط» اللندنية -التى تطبع فى لندن وتوزع فى القاهرة- مستنداً على هذا الاتهام، حتى اختلط الأمر على البعض فقال: إن الاتهام موجه لمجلة «الوسط» باعتبارها لسان حال حزب «الوسط»، نظراً لعدم منطقية أن يتهم وكيل مؤسسى حزب بالتصريح للصحافة بتطورات قضية الحزب.

الملاحظة السادسة: أن المذكرة الثانية قالت إنه من خلال المتابعة، تبين أن: أبو العلا ماضى تقدم بطلب تأسيس الحزب وأسماه «حزب الوسط»، وهو أمر لا يحتاج لمتابعة

بالطبع، فقد نشر فى جميع الصحف، وكما ستلاحظ فإن وكيل المؤسسين نفسه ذكر فى التحقيقات أنه أبلغ مباحث أمن الدولة بالتقدم بتأسيس الحزب، درءاً لشبهة العمل السرى، وهو أمر لم يرد ذكره فى المذكرات، وكتب الأمر باعتباره «اكتشافاً».

الملاحظة السابعة: أن المذكرةالأولى أرخت فى ١٩٩٦/١٢/١٤، وتحدثت عن حصول الأستاذ مهدى عاكف على موافقة المرشد الأستاذ المرحوم محمد حامد أبو النصر، الذى كان كما هو معروف فى حالة مرضية -منذ ماقبل هذا التاريخ- لا تسمح له بمقابلة أحد، أو التحدث مع أحد (شبه غيبوبة).. هذا بالإضافة إلى أن قراراً كهذا لا يصدره المرشد نفسه، إضافة إلى أنها لم تشر إلى علم نائب المرشد (الأستاذ مصطفى مشهور وقتها) الذى كان يدير الجماعة فعلياً منذ مدة، هذا ولم تقدم أى تسجيل لهذا اللقاء أو أية محررات خطية بشأنه.. الأمر الذى يشكك فى معرفة الأمن من قبل بتأسيس الوسط، ويزكى رواية أبو العلا ماضى السابق الإشارة إليها.

الملاحظة الثامنة: أن المتهمين الـ١٣ لا يمثلون -عمرياً- جيل الوسط، وأن هذا الاتهام لو قدم فى القضايا السابقة عليه التى قدمت فيها قيادات الإخوان للمحاكمة العسكرية، لكان أكثر منطقية من هذه القضية.. فقائمة المتهمين تضم ٩ من أصل ١٣، تتعدى أعمارهم الـ٥٠ عاماً، بل إن منهم ٧ تعدى عمرهم الستين عاماً!

الملاحظة التاسعة: أن ربط هذه القضية بالقضايا السابقة، يؤكد أنها استكمال لها، وليست قضية طارئة تتعلق بحزب الوسط، إذ بينما تركز اتجاه الضربات الأمنية السابقة ناحية «العمود الفقرى للإخوان»، ممثلاً فى الجيل الذى انضم للجماعة خلال مرحلة السبعينيات، نجد أن قضية الـ١٣ كانت باتجاه «القدامى» فى الإخوان!

تحقيقات النيابة:

بالإضافة إلى اتهام الـ١٣ بتهمة المشاركة فى إدارة جماعة غير مشروعة، كان الاتهام الموجه للجميع -الذى سيتضح مصيره أكثر فيما بعد مع المحاكمة العسكرية- هو تأسيس حزب شرعى كستار لجماعة الإخوان المسلمون.

وتثبيت هذا الاتهام ضرورة، ذلك أن المحكمة العسكرية ستسقطه كلياً، مضيفة بعداً للفارق بين جهاز مباحث أمن الدولة والسلطات العسكرية، التى يفترض أنها أشد صرامة

بالحياة المدنية من محاكم أمن الدولة.

نعم حقق مع المتهمين الـ١٣ بتهمة العمل على تأسيس حزب شرعى!

وكانت الأسئلة.. والإجابات كالتالى:

١- الأستاذ محمد مهدى عاكف، سئل وأجاب كالتالى:

س: هل لك علاقة بحزب الوسط؟

جـ: أنا أشجعه وأحب رجاله لأنهم ناس وقوم يرفعون العمل السياسى إلى مستوى رفيع من الخدمة لشعب مصر فى حدود الدستور والقانون، وأنا ليس لى علاقة بهذا الحزب..

وفى موضع آخر سئل:

س: ما علاقتك بأبو العلا ماضى وعصام حشيش وعبد الحميد الغزالى وجمال عبد الهادى؟

جـ: كلهم نماذج كريمة جداً من أبناء هذه الأمة، والأمة تفخر بأن يكون فيها أمثالهم علما وخلقا وحباً لبلادهم.

٢- عصام حشيش.. وكانت الأسئلة الموجهة إليه بصدد حزب الوسط كالتالى:

س: أفادت المعلومات (فى) قيام أعضاء التنظيم الإخوانى بمحاولة إفساد الحياة السياسية والمناخ الديمقراطى بالبلاد، من خلال تأسيس حزب دينى بالمخالفة للدستور واتخاذه كغطاء لنشاطهم التنظيمى، وإصدار عدة بيانات ومطبوعات إثارية تضمنت انتقاد محاكمة قيادات التنظيم الإخوانى والتشكيك فى مصداقية المسئولين بالحكومة، فضلاً عن التقدم للجنة الأحزاب لتأسيس الحزب باعتبار أبو العلا ماضى وكيلاً عن مؤسسيه تحت مسمى الوسط، وإصدار تكليفات إلى قيادات التنظيم لإصدار تصريحات تؤكد أن هذا الحزب لا يعبر عن التنظيم. ماقولك؟

جـ: أنا لا صلة لى بالممارسات المذكورة التى يتضمنها السؤال، غير أنى أحد الأعضاء المؤسسين لحزب الوسط وهو ليس حزباً دينياً، ولا أعلم له صلة بهذه الجماعة المذكورة.. بالإضافة إلى أن العمل على إشهار الحزب قد تم بالطريقة القانونية التى نظمتها لجنة الأحزاب، وهو لا يكتسب بالطبع قانونية إلا بعد موافقة لجنة الأحزاب عليه..

٣- عبد الحميد الغزالى، وكانت الأسئلة الموجهة إليه بصدد حزب الوسط كالتالى:

س: (مارأيكم) أنكم استغللتم المناخ الديمقراطى الذى يسود البلاد فى إيجاد غطاء شرعى لنشاط التنظيم، يمكنكم من حرية التحرك للعمل على تحقيق أهدافه.

جـ: لا علم لى بذلك.

س: وأن المتهم محمد مهدى عاكف قد كلف بتأسيس حزب سياسى تتماثل أهدافه وبرنامجه مع أهداف الأحزاب السياسية القائمة، دون الإشارة إلى أهداف التنظيم ومبادئه.

جـ: لا علم لى بذلك إطلاقاً.

س: وأنه فى إطار تنفيذ ذلك التكليف قام بتشكيل لجنة من بعض قيادات التنظيم وكوادره تضطلع بتنفيذ خطة التنظيم وتأسيس حزب سياسى، وقد ضمت تلك اللجنة كلاً من (سمى جميع المتهمين الـ١٢).. ماقولك.

جـ: لا علم لى بذلك بالمرة.

س: وأن المذكور (محمد مهدى عاكف) قام بالانتهاء من إعداد برنامج الحزب السياسى بمعاونتك وأعضاء اللجنة السابق الإشارة إليها، واختيار اسم لا يحمل الصبغة الإخوانية وهو حزب الوسط، فما قولك.

جـ: لا علم لى على الإطلاق، والله على ما أقول شهيد بهذا.

٤- جمال عبد الهادى، وكانت الأسئلة الموجهة إليه بصدد حزب الوسط كالتالى:

س: هل اشتركت الآن أو تقدمت مع آخرين بطلب تأسيس حزب.

جـ: لا لم يحدث.

س: هل لديك ثمة معلومات عن الحزب الذى تقدم بعض الأفراد لتأسيسه وهو يسمى حزب الوسط؟

جـ: لا.

(....)

س: تضمنت مذكرة تحريات مباحث أمن الدولة أن أبو العلا ماضى وآخرين قد قاموا بتنفيذ خطة التنظيم الخاصة بتأسيس حزب سياسى بعد الحصول على موافقة مكتب الإرشاد ومكتب شورى التنظيم على أسماء المذكورين بمذكرة التحريات.

جـ: لا أعرف عن ذلك شيئا.

س: وقد تضمنت المذكرة أنك من بين هؤلاء القيادات التنظيمية لتأسيس حزب سياسى على نحو ما سلف؟

جـ: محصلش.

(....)

س: ماقولك وقد أكدت مذكرة تحريات مباحث أمن الدولة المؤرخة فى ١٩٩٦/١/١٣، أن القيادى محمد مهدى عاكف قد انتهى من إعداد برنامج حزب الوسط بمعاونتك وآخرين؟

جـ: لا أعرف عن ذلك شيئا.. وهذا الكلام غير صحيح.

س: وقد اختار محمد مهدى عاكف بعض المواطنين المسيحيين لتلافى اعتراض «الحكومة» على تأسيس الحزب، والإيمان بانعدام الصلة بينه وبين التنظيم الإخوانى؟

جـ: غير صحيح.

س: وأنه بتاريخ ١٩٩٦/١/١٠ قام أبو العلا ماضى بالتقدم إلى لجنة الأحزاب السياسية بطلب تأسيس الحزب، باعتباره وكيلاً عن مؤسسيه تحت مسمى حزب الوسط، وتضمنت القائمة أربعة وسبعين اسماً بالإضافة إلى المواطنين المسيحيين؟

جـ: غير صحيح.

س: وقد صدرت تكليفات إلى قيادات التنظيم بالإدلاء بتصريحات وأحاديث إلى مختلف وكالات الأنباء والصحف تؤكد أن الحزب لا يعبر عن التنظيم؟

جـ: غير صحيح.. ولو راجعت الأسماء لن تجد اسمى بين المؤسسين أو غيره، على فرض صحة وجود هذا الحزب.

٥- أبو العلا ماضى، وكانت الأسئلة الموجهة إليه بصدد حزب الوسط كالتالى:

س: هل سبق لك الانضمام إلى أى حزب من الأحزاب السياسية قبل ذلك؟

جـ: لا.

س: وما سبب تأسيسك لحزب الوسط.

جـ: المشاركة فى العمل العام من خلال إطار قانونى، ومن خلال مبادىء قد لا تكون متوافرة فى الأحزاب السياسية المطروحة على الساحة حالياً.

(....)

س: ما قولك فيما جاء بمذكرة معلومات مباحث أمن الدولة المؤرخة فى ١٩٩٥/١٢/١٤ بأنك والأسماء التى تليت عليك أعضاء بجماعة الإخوان المسلمين.

جـ: غير صحيح.

س: وما قولك فيما جاءت به هذه المذكرة من أنكم قمتم بالعمل على تنمية حجم التنظيم وانتشاره بمختلف المحافظات من خلال تدعيم حزب سياسى جديد.

جـ: غير صحيح.

س: وماقولك أن هذا الحزب هو حزب الوسط الذى تقدمت بطلب لتأسيسه؟

جـ: غير صحيح.. وهو قول مرسل لا يوجد دليل عليه.. وأنا حريص كل الحرص على الالتزام بالشرعية ولم نمارس أى نشاط حزبى انتظاراً لقرار لجنة الأحزاب.

س: وما قولك فيما جاء بمذكرة معلومات مباحث أمن الدولة المؤرخة فى ١٩٩٦/١/١٣ من أنك قمت بممارسة نشاطك التنظيمى من خلال جماعة الإخوان المسلمين، وقدمت طلبا بتأسيس حزب الوسط كتبت فيه أن هذا الحزب لا يعبر عن تنظيم الإخوان المسلمين، واتفقت مع قادة جماعة الإخوان المسلمين على ذلك.. وأن عناصر الحزب الجديدة تعتبر منشقة عن الجماعة؟

جـ: هذا الكلام لم يحدث بالقطع.. فالحزب الجديد حزب مستقل بذاته، فليس له علاقة بأى تنظيمات أخرى، فأنا نفسى أبلغت مباحث أمن الدولة وكافة الأجهزة المعنية بإنشاء هذا الحزب وبنسخ أوراق الحزب.

***

كانت تلك عينة من الأسئلة التى وجهتها النيابة للمتهمين المقبوض عليهم، وتتهمهم فيها بتأسيس حزب شرعى.. ونلاحظ عليها التالى:

١- أن الاتهام هو تأسيس حزب شرعى، للتحايل على وضع جماعة الإخوان غير الشرعى، وأن الحزب لم يحمل مبادىء الجماعة وتم ضم اثنين مسيحيين حتى لا تعترض عليه لجنة الأحزاب (أو الحكومة حسب نص أحد الأسئلة الموجهة من النيابة فى التحقيق مع الشيخ جمال عبد الهادى)، إلا أن النيابة لم تواجه المتهمين بأية محررات أو

تسجيلات للاجتماعات التى تمت من خلالها عملية تأسيس الحزب، كما لم تقدم أية مضبوطات تتعلق بحزب الوسط.

٢- أن الأسئلة المتكررة بشأن إعداد البرنامج، اتهمت -مستندة إلى تحريات المباحث- الأستاذ مهدى عاكف بإعداد برنامج الحزب، وضم اثنين مسيحيين، دون أن تقدم أية أوراق مضبوطة لدى الأستاذ مهدى حول الحزب أو برنامجه، كما لم تقدم أية اتصالات هاتفية بهذا الشأن.

٣- أن مذكرة المباحث تركت الباب مفتوحاً لاتهام آخرين، حيث أشارت إلى أن «ما عرف من المتهمين هم.. الـ١٣».

المحاكمة:

انتهت التحقيقات الأولى، وعرض المتهمون على النيابة، وقامت بسؤال كل منهم سؤالاً واحداً هو: ما قولك فيما سبق توجيه اتهام لك بشأنه (أى فى التحقيقات الأولى)، واختتمت المحاضر بالسؤال: هل لديك أقوال أخرى؟

وتم التأشير على المحاضر بتجديد أوامر الحبس.

وهكذا.. نجد أنه لم يمر وقت طويل، إذ صدر قرار رئيس الجمهورية بصفته الحاكم العسكرى، فى ١٩٩٦/٥/٨ (بعد شهر وستة أيام) بتحويل المتهمين للمحاكمة العسكرية، التى استغرقت ثلاثة أشهر فى تحقيقاتها وفى جلسات المحاكمة، حتى أصدرت حكمها فى القضية فى ١٩٩٦/٨/١٥.

وقد أسقط قرار الاتهام العسكرى تهمة تأسيس حزب شرعى من الاتهامات الموجهة للمتهمين.. وخلال المحاكمة، اتضح أن الدلائل التى قدمت هى شريط فيديو، سبق تقديمه فى القضيتين السابقتين، والتى حوكم فيها قيادات من «الإخوان المسلمون» من قبل (أثبت ذلك أن القضية لا علاقة لها بتأسيس حزب الوسط).

وقد رفض المتهمون توكيل محامين عنهم فى القضية لاعتراضهم على تحويل القضية للقضاء العسكرى باعتباره مخالفة دستورية، فانتدبت المحكمة محامين من قبلها.

وخلال المحاكمة طالب المتهمون كلاً من وزير الخارجية السيد عمرو موسى، ووزير الداخلية اللواء حسن الألفى بالإدلاء بشهاداتهم ولم يحضرا.

وكانت أغرب المفاجآت أنه أعلن في جلسة أن الحساب البنكي الخاص بالدكتور مصطفى الغنيمي، والذي قدمت طلبات لرفع سرية الحسابات عنه لم تتعد ٦٠٥ جنيهات وليس ٦٠٥ آلاف جنيه كما ادعت أجهزة الأمن.

انتهت المحاكمة، وصدر قرار هيئتها المؤلفة من كل من اللواء محمد وجدى الليثى رئيساً، والعميد فيصل هيبة عبد الكريم، والعقيد محمد محمود سلطان عضوين، بالسجن ٣ سنوات لكل من الأساتذة محمد مهدى عاكف ود. عبد الحميد الغزالى ود.مصطفى طاهر الغنيمي ومحمد إبراهيم بدوى ود. محمود عمر العرينى ومحمود على أبو رية وحسن جودة عبد الحافظ، والسجن سنة مع وقف التنفيذ للأستاذ عبد العظيم المغربى.. وبرأت المحكمة كلاً من الأساتذة: مهندس أبو العلا ماضى ود. عصام حشيش ود. جمال عبد الهادى ود. رشاد البيومى ومجدى الفاروق.

وبصدور قرار المحكمة، أصبح المؤسسون الثلاثة: أبو العلا ماضى ومجدى الفاروق وعصام حشيش، حاصلين على براءة تعنى براءة حزب الوسط من اتهامين.. أولهما أن الحزب ستار للإخوان، وثانيهما أن أبرز مؤسسيه منتمون للإخوان.

***

لكن ثمة محاكمة أخرى، أقسى وأصعب -بل وأشرس- كان يتعرض لها مؤسس رابع من مؤسسى الوسط.

محاكمة ليست فيها مذكرات مباحث أو تحقيقات نيابة أو محاكمة عسكرية، وإن كانت مرتبطة بمعلومات وردت خلالها.

من كان المتهم فيها؟ وماذا كان قرار اتهامه؟ ومن كان ممثل الاتهام؟ وما الحكم الصادر عنها؟ وماذا تمثل بالنسبة للوسط؟!

تلك هى قصة الفصل الرابع

هوامش الفصل الثالث

★ جاءت عناوين الموضوعات التى نشرتها الصحف كالتالى:

- «إجهاض مخطط إرهابى جديد لجماعة الإخوان المنحلة»، «القبض على ١٢ من قيادات الجماعة المنحلة فى ٧ محافظات»، «ضبط مستندات سرية تؤكد علاقة الجماعة فى مصر وأجنحتها الدولية» الأخبار ١٩٩٦/٤/٣.

- «أكبر ضربة يوجهها جهاز أمن الدولة لتنظيم الإخوان»، «كشف مخطط الجماعة المحظورة لتصفية أنشطتها المشبوهة وتهديد الأمن»، «مستندات وأوراق تنظيمية تكشف أبعاد العلاقة بين التنظيم المحظور وممثلى حزب الوسط تحت التأسيس» الأهرام ١٩٩٦/٤/٣.

- «بعد احباط مخطط تجميع فلول جماعة الإخوان المحظورة: المتهمون حاولوا ترويج الأفكار المتطرفة من خلال تنظيم نسائى» الأهرام المسائى ١٩٩٦/٤/٣.

- «اتهام قيادات الإخوان بالسعى لقلب نظام الحكم» الأحرار ١٩٩٦/٤/٤.

★ بمقارنة ما ورد فى مذكرة مباحث أمن الدولة هذه، وما تبعها من مذكرات أخرى، وكذا تحقيقات نيابة أمن الدولة والمحكمة العسكرية فيما بعد، مع ما ذكره بيان وزارة الداخلية حول عملية القبض على هذه المجموعة تلاحظ التالى:

(١) بينما لم يرد فى مذكرات المباحث ولا تحقيقات النيابة -إلخ- أية إشارة لوجود مخطط إرهابى، فإن بيان وزارة الداخلية بدأ بالإشارة إلى أن الضربة الأمنية (تأتى فى إطار العمليات الأمنية المتتابعة التى تستهدف تطوير الضربات الحاسمة ضد عناصر التطرف والإرهاب بمختلف انتماءاتها وأجهزتها السرية(...).

(٢) وبينما لم يرد فى مذكرات المباحث ولا تحقيقات النيابة... إلخ، أية إشارة إلى أية علاقة لهذه المجموعة مع «فصائل التطرف الإرهابى»، ذكر بيان وزارة الداخلية أن «أجهزة المعلومات تمكنت من رصد عمليات الاتصال الإخوانية المنسقة مع مختلف فصائل التطرف الإرهابى، خاصة التنظيم الذى يسمى الجماعة الإسلامية وتنظيم الجهاد باعتبارهما امتدادا للجناح العسكرى القديم للتنظيم الإخوانى».

(٣) أن البيان تحدث عن «تحديد أبعاد خطة التنظيم الخاصة بإقامة المعسكرات وتطوير برامج التدريب العملية والبدنية لكوادره الشبابية...» وهو أمر لم يرد فى المذكرات والتحقيقات.

★ فى هذا الصدد قال أبو العلا ماضى فى تصريحات له عقب الإفراج عنه «واضح أن مسلسل المحاكم العسكرية كان مستمراً بعد الحكم فى القضايا الثلاث الأولى التى سبقت قضية الوسط، والدليل على ذلك أن أول مذكرة لمباحث أمن الدولة فى القضية كانت بتاريخ ١٩٩٥/١٢/١٤، والتى صدر على أساسها ضبط وإحضار الأسماء التى وردت فى القضية، وكان أمر الضبط صالحاً لمدة شهر (يقصد أن إذن الضبط امتد إلى مابعد التقدم بأوراق الحزب فى ١٩٩٦/١/١٠) ولم يتضمن أية إشارة من قريب أو بعيد لحزب الوسط، ونحن تقدمنا بمشروع الحزب إلى لجنة شئون الأحزاب فى ١٩٩٦/١/١٠، وفوجىء به الجميع: أحزابا وقوى سياسية وإخواناً، وكذلك أجهزة الدولة المختلفة ومنها أجهزة الأمن، وفى ١٩٩٦/١/١٤ تم تجديد أمر الضبط بمذكرة تحريات جديدة، وأشير فيها إلى موضوع الحزب، واستمر هذا الأمر إلا أنه لم ينفذ (....)» قضايا دولية -العدد ٣٥٣- بتاريخ ٧ من أكتوبر ١٩٩٦».

★ فيما يتعلق بالتهم والمذكرات الخاصة بالأستاذ مهدى عاكف نشير إلى شيئين:

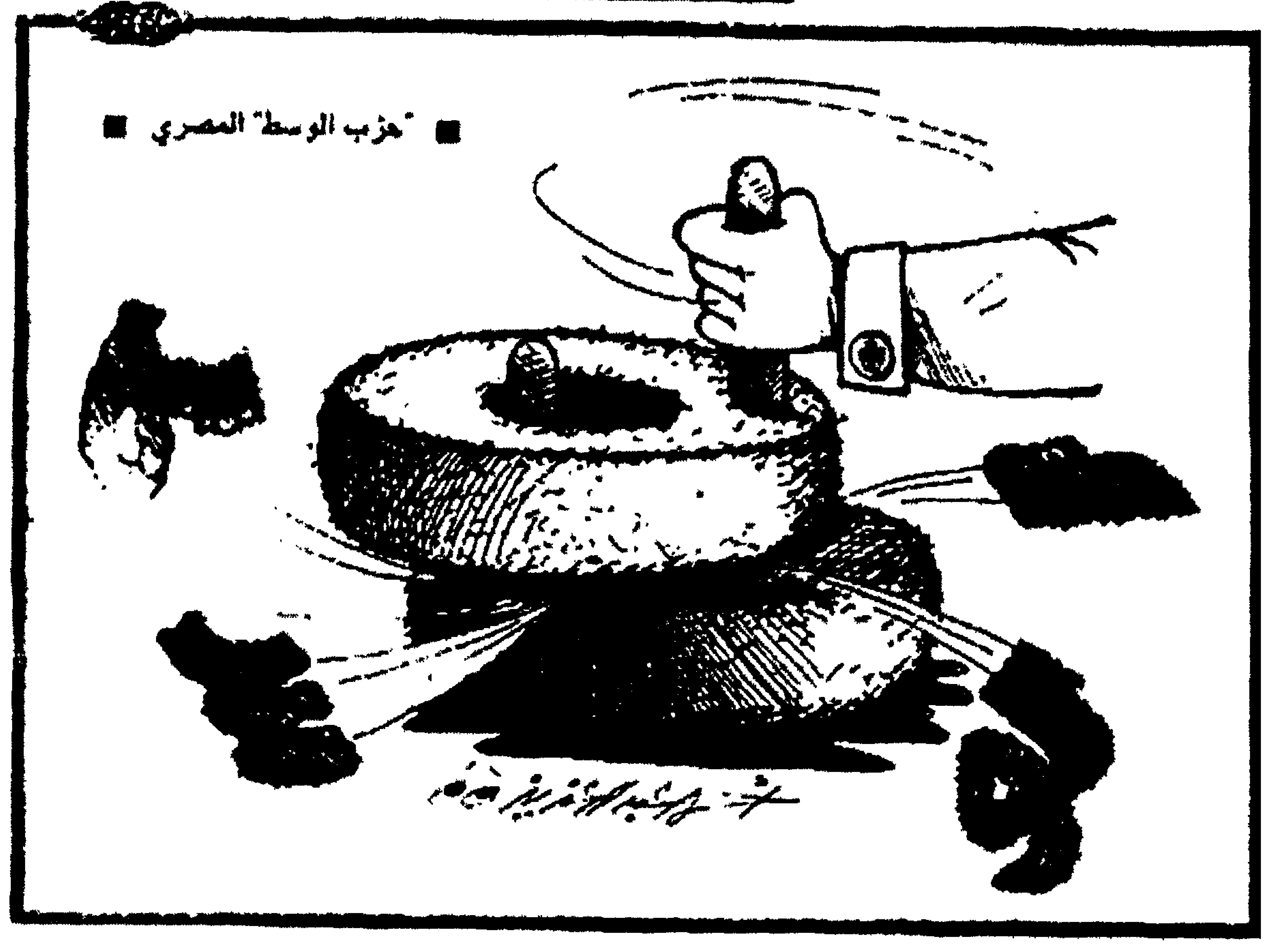
الأول: أن الأستاذ مهدى أرسلت بشأنه مذكرة بتاريخ ١٩٩٦/٦/٥، حول الأستاذ طاهر الغنيمى، وردت فيها معلومات عن الأستاذ مهدى، هى نفسها التى ذكرها الأستاذ مهدى فى تحقيقات النيابة عقب القبض عليه!

والثانى: أن محضر المضبوطات لدى الأستاذ مهدى، ورد ضمنها مظروف به ديسكات كمبيوتر، ويبدو أن الأمن اعتبرها صيدا ثمينا، غير أن محضر تفريغ الديسكات، أظهر أن ما عليها هو فقط ألعاب كمبيوتر.

الفصل الرابع:

محاكمة من نوع خاص.. لرفيق حبيب:
محكمة بلا نيابة.. أو سجون وعسكر!

- البابا شنودة يتهم حبيب بأنه بروتستانتي ثائر.. ود. رفعت السعيد يتهمه «بالتأسلم».
- لماذا مدح د. السعيد د. رفيق.. ثم عاد وهاجمه بعنف؟



■ "حزب الوسط" المصري ■

وقت أن كان ثلاثة من المؤسسين (أبو العلا ماضى-مجدى الفاروق-عصام حشيش) خاضعين لإجراءات التحقيق أمام نيابة أمن الدولة والمحاكمة أمام المحكمة العسكرية، كان د. رفيق حبيب المتحدث الرسمى باسم الحزب -تحت التأسيس- يتعرض لمحاكمة من نوع آخر.

وإذا كان المؤسسون الثلاثة، صدر لهم حكم قضائى بالبراءة من تهمة الانتماء للإخوان، كما سقط اتهامهم بتأسيس حزب شرعى(!) فإن د. رفيق حبيب مازالت محاكمته مستمرة، فمحاكمته لا يصدر فيها حكم ولا تسقط بالتقادم.. ولو أصبحت تاريخاً!

وإذا كان مؤسسو الوسط يحاكمون بتهمتين فى محاكمة واحدة، فقد كان هو يحاكم مرتين وبالعديد من التهم!

هو حوكم في قضيتين لا قضية واحدة!

الأولى: قضية تأليف كتابين(!) أولهما تحت عنوان «الاحتجاج الدينى والصراع الطبقى فى مصر»، وثانيهما تحت عنوان «المسيحية السياسية».

والثانية: قضية الانضمام إلى حزب الوسط تحت التأسيس.

وهكذا «ليس هناك حد أحسن من حد» فى هذا الجيل.. فكما كان تأسيس أبو العلا ماضى لحزب الوسط جريمة.. فإن انضمام د. رفيق حبيب لنفس الحزب جريمة أيضاً. وإذا كان خروج ماضى على ما يراه الحرس القديم فى قيادة الإخوان جريمة تستحق الفصل، فقد كان خروج د. حبيب على ما تراه قيادة الكنيسة، جريمة تستحق «الفصل أيضاً».. وربما التكفير!

غير أن أطراف محاكمة د. حبيب، ليسوا هم أطراف محاكمة أبو العلا ماضى.

د. حبيب لم تدع فى حقه النيابة، ولم يسجن أو يقف أمام هيئة محكمة: مدنية كانت أو عسكرية.. فأطراف محاكمته هى الكنيسة وبعض المثقفين الأقباط فى القضية الأولى، وبعض قيادات من الدولة واليسار والعلمانيين فى القضية الثانية، وهو كتب عن نوع محاكمته يقول «كان لابد للكاتب أن يقتل، وبدون سلاح، وما الحاجة للسلاح، فللقتل وسائل، منها النفسى والاجتماعى والمعنوى والدينى، والأخير أمضى من كل سلاح»[1]

أما الاتهامات فقد تراوحت بين أنه «شاب بروتستانتى ثائر» «يتعرض للقيادات

بالاسم».. «حصان طروادة المسيحى».. «يقدم حججا للإسلام السياسى بما يمنح الجماعات الإسلامية شرعية من المسيحيين أنفسهم».. «يضع الدولة فى حرج».. «يقول بأن هناك جماعات مسيحية لا تختلف عن الجماعات الإسلامية إلا فى كونها لا تحتكم للسلاح».. «يؤلب الفتن بين الطوائف المسيحية».. وذلك فى القضية الأولى. وفى القضية الثانية، كانت انه «ديكور» و«تمويه» و«محلل» لحزب «للإخوان المسلمون».. «يساند الإرهاب المتأسلم»، و«ينظر للفكر المتأسلم».. «يكتب كما يكتب مصطفى مشهور» (الأستاذ) وحتى المسكين «شكرى مصطفى».. إلخ.

والآن.. ماهى قصة محاكمتى د. رفيق حبيب.. الأولى والثانية، وهل من رابط بين الاتهامات فى القضيتين، وكيف تكشفان الحالة السياسية والفكرية الراهنة فى مصر، مثلها مثل محاكمة ٣ من مؤسسى الوسط.

***

د. رفيق حبيب باحث فى العلوم الاجتماعية، بدأ حياته العلمية بمعركة «سياسية.. وقضائية مهمة، ضد الفساد والمحسوبية.. ودفاعاً عن حق المواطنة. عندما حصل حبيب على درجة الليسانس كان ترتيبه الأول على دفعته، بتقدير عام جيد جداً فى سنة التخرج، ولم يعين معيداً على أساس أن هذا التقدير حصل عليه فى السنة الأخيرة فقط، إذ يقضى العرف واللوائح الجامعية بأن يحصل الطالب على هذا التقدير طيلة سنوات دراسته (الأربع)، لكنه فوجىء فى العام التالى لتخرجه بأحد زملائه يعين معيداً، دون أن تنطبق عليه هذه الشروط، فما كان منه إلا أن لجأ إلى القضاء، مطالباً بأحقيته فى التعيين كمعيد تطبيقاً لنفس القواعد التى تم الأخذ بها مع زميله الآخر. استمرت القضية مدة سبع سنوات كاملة، صدر فى نهايتها حكم لصالحه، قضى بأحقيته فى التعيين معيداً فى كلية الآداب جامعة القاهرة، لكنه كان قد حصل على درجة الدكتوراه فى خلال هذه الفترة (قبل صدور الحكم بعام) ولم يكن أمامه إلا أن يعتبر الحكم تسجيلاً لحقه، ودرساً لمن منعوا عنه هذا الحق، وأساساً يصلح لغيره، إذ رفض العمل كمعيد فى الجامعة، وهو حاصل على درجة الدكتوراه.

كانت تلك معركة قضائية.. لكن معركته الفكرية الأولى، كانت داخل الكنيسة المصرية، وهى معركة مستمرة منذ عام ١٩٨٥ وحتى تاريخ كتابة هذا المؤلف.

كانت «فكرته»، التى جرت عليه آلام لا توصف، هى ضرورة نقد الأوضاع المسيحية فى مصر من خلال دراسات أكاديمية.

وكان «هدفه»، هو محاولة إخراج المسيحيين فى مصر من حالة العزلة السياسية الراهنة، من خلال إظهار الأوضاع على حقيقتها وطرحها للحوار العلنى.

وكانت «طريقته»، هى إخراج المكتوم، والكتابة عما هو معاصر، بالأسماء والتوصيفات والوقائع، ليعرف المسلم عن المسيحى مايجب أن يعرفه، خروجاً من الحالة المعروفة وهى أن المسيحى يعلم عن المسلم كل شىء.. دون أن يعرف المسلم عن المسيحى أى شىء.

كانت البداية* «فكرة بسيطة، محورها أن البحث العلمى، يمكن أن يكون وسيلة لاكتشاف الواقع الكنسى بسلبياته وإيجابياته، بما يتيح للكنيسة أن تطور وتراجع نفسها».. «بدأت التجربة فى عام ١٩٨٢، تحت رعاية الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية، من خلال مشروع بحثى عن القيم الدينية، أعقبه مشروع بحثى آخر عن التدين والشخصية، بدأ فى عام ١٩٨٥.. وبدأ ظهور المرحلة الأولى من هذا العمل، بصدور كتاب «سيكولوجية التدين لدى الأقباط–الجزء الأول: القيم الدينية»، وعندها بدأت ردود الأفعال التى أعطت لكتابه، لا أهمية بحثية وعلمية فقط، بل أهمية واقعية عن البيئة المسيحية فى مصر، ومشكلاتها المؤسسية، التى تشكل خطراً على الأوضاع السياسية للمجتمع المصرى، كما كشفت عن المخاطر التى يتعرض لها الباحث الذى يطرح القضايا المسيحية أمام الرأى العام.. بصراحة ودقة ووضوح.

اعتبر الكتاب محاولة «بروتستانتية» للإساءة إلى «الأرثوذكس» و«الكاثوليك»، لما جاء فيه من مقارنة بين الطوائف المسيحية فى مجال القيم «وتفاقمت المشاكل، وتكتل بعض الأرثوذكس والكاثوليك ضد البروتستانت، وضد الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية، وكذلك ضد والده القس صموئيل حبيب رئيس الطائفة الإنجيلية فى مصر، ومدير عام الهيئة».

هناك من هدد بإبلاغ الفاتيكان.

وهناك من اعتبر والده مسئولاً عما يكتب، مستنداً فى ذلك إلى صدور الكتاب عن دار تابعة للهيئة التى يرأسها والده.

وانسحب الأمر على علاقة الهيئة الكنيسة الإنجيلية بالهيئات الكنسية للأرثوذكس والكاثوليك..

وهنا، وحتى لا تتطور الأمور إلى أكثر من ذلك، أصدر رئيس الطائفة الإنجيلية (والد د. رفيق) بياناً -نشر فى صحيفة الأهرام- ذكر فيه أنه لم يطلع على الكتاب من قبل، وأن مدير دار الثقافة (التابعة للهيئة الإنجيلية) لم يطلع على هذا الجزء «الجارح من الكتاب».. بل قرر الوالد جمع نسخ كتاب نجله من الأسواق ومنع بيعها!

وإذا كانت تلك «الأزمة» قد توقفت عند هذا الحد، فإن الأزمة الجديدة لن تقف عند حد، وستطرح فى العلن بشكل لم يسبق له مثيل، إذ تدخل فيها بالكتابة فى الصحف البابا شنودة الثالث، وبعض المثقفين من الأقباط، كما صدرت بشأنها قرارات كنسية بالمحاكمة لآرائه، والتلويح باتهامه بالكفر، والفصل من الكنيسة.

ففى عام ١٩٩٠، وبعد أن أصدر د. رفيق كتابين جديدين هما «الاحتجاج الدينى والصراع الطبقى فى مصر» و«المسيحية السياسية فى مصر»، وهذه المرة من دار نشر لا علاقة لها بالهيئة الإنجيلية، انقلبت الدنيا رأساً على عقب!

كانت البداية، أن كتب الأستاذ فهمى هويدى، مقالاً بجريدة الأهرام*.. «فكان المقال شرارة البدء لخروج الغضب وارتفاع الأصوات، وبداية حرب المؤسسات وأساليب الضغط والابتزاز، وكأن الأرض انفتحت عن بركان ظل حبيساً فى الصدور».

وفى نفس المكان الذى يكتب فيه الأستاذ هويدى مقاله الأسبوعى، وبعد أسبوع، نشر البابا شنودة الثالث مقالاً**، رد فيه على مقال هويدى، واصفاً د. حبيب بأنه «شاب بروتستانتى ثائر على كل الأوضاع»، «يلقى الاتهامات بلا حرص وبلا دليل»، و«يتعرض لكل القيادات بالاسم، ليس فى الكنيسة القبطية وحدها، بل حتى فى الكنيسة الإنجيلية، بل يتعرض للقيادات الإسلامية والوعاظ والشيوخ المسلمين، لما أسماه «الصراع بين المعممين والمطربشين».

وعلى نفس الخط، وفى نفس الاتجاه، كتب د. غالى شكرى سلسلة مقالات تحت عنوان «هجوم بروتستانتى على الكنيسة القبطية.. حصان طروادة المسيحى فى مصر»*، اتهم فيها د. حبيب بأنه «يقدم حجة للإسلام السياسى مفادها أن الكنيسة القبطية الأرثوذكسية

فى مصر تتبنى نوعاً من المسيحية السياسية» و«مفيش حد أحسن من حد»، الأمر الذى يمنح الجماعات الإسلامية شرعية من المسيحيين أنفسهم، ومن ثم فهو يضع الدولة ذاتها فى موقف حرج. هذا «السبب يقول إن هناك جماعات مسيحية لا تختلف عن الجماعات الإسلامية إلا فى كونها لا تحتكم للسلاح»، «وأن المؤلف (د. حبيب) يقيم العديد من المشابهات والمماثلات الإسلامية مثل التكفير والهجرةوالحاكمية».

واتهم غالى شكرى د. حبيب بإثارة الفتنة داخل الأقباط إذ قال «على أية حال فإن مؤلف «الاحتجاج الدينى، والمسيحية السياسية» بروتستانتى، وليس فى ذلك عيب أو ميزة، بل إن -من قبيل الصدف- أنه ابن رئيس الطائفة البروتستانتية فى مصر، القس صموئيل حبيب، وليس فى ذلك أيضاً -بطبيعة الحال- أى عيب.. ولكننا حين نلاحظ أن مجهود «الابن» قد انصب على اتهام ضمنى للأقباط الأرثوذكس وقيادتهم الدينية بإقامة «مسيحية سياسية» من شأنها تغذية الإسلام السياسى والعمل على انقسام طائفى للبلاد، فإن انتماء المؤلف إلى البروتستانت لا يعود مجرداً عن الهوى، وانتسابه العائلى بالبنوة المباشرة لرئيس الكنيسة البروتستانتية لا يعود منزهاً عن الغرض».[٢]

وهكذا أصبح د. حبيب متهما بتأليب الفتنة بين الطوائف المسيحية، ومتطاولاً على القيادات المسيحية والإسلامية أيضاً، وسبباً لوضع الدولة فى حرج فى جهودها لمقاومة الإرهاب، ومانحاً سلاحاً للإسلاميين.. إلخ.

وكان أن أصدر د. القس صموئيل حبيب، رئيس الطائفة الإنجيلية بمصر -والد د. رفيق- بياناً ثانياً قال فيه هذه المرة (بشأن كتابى «الاحتجاج الدينى».. و«المسيحية السياسية» للدكتور رفيق حبيب، أود أن أعلن أنه لا صلة للطائفة الإنجيلية بالكتابين، فالكاتب يعبر عن رأيه الشخصى وقد نشرهما فى دور نشر عامة، وقد قرأت الكتابين بعد ظهورهما فقط، ولى اعتراضات على بعض ماجاء فيهما. وأود أن أعلن أن العلاقة بين الكنيستين الأرثوذكسية والإنجيلية علاقة طبيعية، والكنيسة الإنجيلية تعتز بقداسة البابا شنودة الثالث، ودوره الرائد فى خدمة الكنيسة والوطن، ولا تقبل إطلاقاً المساس بهذه العلاقة)[٣]

ورغم هذه المحاولة من د. صموئيل حبيب، لنزع فتيل الموقف المتفجر، إلا أن

التداعيات تواصلت، إذ هددت المؤسسة الأرثوذكسية بقطع العلاقة مع المؤسسة البروتستانتية مؤقتاً لحين تغير الموقف جذرياً، كما وصل الأمر إلى حد التهديد بإبلاغ المؤسسات المسيحية الغربية ودفعها للضغط على د. صموئيل حبيب، وإثارة قضية استمراره فى العمل!

وفى إثر ما كتبه الأستاذ أحمد بهجت*، تعليقاً على كتاب جديد للدكتور حبيب (المسيحية والعرب) تكرر سيناريو أخطر.. فبالإضافة إلى الردود التى أرسلها بعض المثقفين الأقباط مهاجمين ماكتبه د. رفيق فى كتابه الجديد، اجتمع السنودس الإنجيلى (المجمع المقدس الأعلى للكنيسة الإنجيلية) وأصدر القرار ١٠١/١٦٦ «بتشكيل لجنة سنودسية لدراسة الكتاب والرد عليه (...) وإذا رأت اللجنة إدانة المؤلف فلها أن تتخذ أية إجراءات كنسية قانونية ضده».. وهو مايعنى التهديد بصدور قرار بتكفير الكاتب!

كانت تلك هى بعض وقائع تلك المحاكمة الطويلة الممتدة للدكتور رفيق حبيب بسبب ماكتب، وقد تجنبنا فى سرد وقائعها التعرض لوقائع الضغوط الشخصية والنفسية والدينية، وأهونها الضغوط التى طالبت بإقصائه عن عمله، فالأهم أنه برغم الإصابات العديدة التى لحقت بالدكتور حبيب، فهو قد نجح فى إخراج الحالة السياسية المسيحية فى مصر من الحالة الهلامية إلى حالة محددة، كاشفاً أمام الرأى العام (القبطى والإسلامى)، الأسباب الحقيقية خلف العزلة الراهنة، من زاوية الطرف القبطى، كاسراً الحاجز القائم حول الأقباط، ومحفزاً للحوار حول جذور المشكلات لا ظواهرها.

****

أما المحاكمة الثانية للدكتور حبيب، فكانت بسبب انتمائه لحزب الوسط.

وهى محاكمة، اكتفى فيها ممثلو الكنيسة المصرية وبعض المثقفين بالضغط مجدداً على والده، ووصل الأمر إلى أن قرر القس وقيادات الكنيسة أن يصدر هو بيانا -هو الثالث من نوعه- قال فيه «نشرت بعض الصحف والمجلات خبر انضمام الدكتور رفيق حبيب إلى مشروع مايسمى حزب الوسط، وأشارت إلى الدكتور رفيق باعتباره ابن رئيس الطائفة وممثلا للبروتستانت، ورئيس الطائفة يعلن أنه لا علاقة للطائفة بمشروع الحزب المذكور وأن انضمام د. رفيق للحزب يمثل شخصه فقط»[4]

ولم يكن الاكتفاء بالضغوط الداخلية*، بسبب ضعف الاعتراض على خطوة د. حبيب، ولكن لحساسية القضية، التى يحوط التدخل العلنى فيها شبهة تكريس الطائفية.

وفى هذه المعركة، اكتفت الدولة بدور المحرض، وأعلن الرئيس مبارك من جانبه (راجع الفصل الثانى)، أن وجود المسيحيين فى حزب الوسط هو «تمويه» و«ديكور».

أما من مثل دور الإدعاء.. وأمسك بميزان القضاء فى هذه القضية، فقد كان د.رفعت السعيد الأمين العام لحزب التجمع، صاحب الكتابات الواسعة ضد تيار الإسلام السياسى، والمتابع دائماً لقضايا الفتنة الطائفية.

والمدهش فى تبنى د. السعيد دور الاتهام فى هذه القضية، أنه هو نفسه من أبرز الذين أشادوا من قبل بالدكتور حبيب نفسه، قبل انضمامه للوسط. ففى تقديمه لكتاب مشترك للدكتور رفيق، ومحمد عفيفى، بعنوان «تاريخ الكنيسة المصرية» كتب يقول:

[لا يصلح الغمد لسيفين.. حكمة عربية طال الارتكان إليها، ولكن هاهى تتهاوى وتفقد قدرتها على الإيحاء، بصدور هذا الكتاب الغمد، ففى غمد واحد يتألق سيفان: د. رفيق حبيب ومحمد عفيفى (...) لقد قرأت للكاتبين كثيراً، وأعجبت بمنهجهما البحثى المتأنى والمدقق، فالكلمات تخرج متقنة كامرأة جميلة وقفت طويلاً أمام المرآة، وتزينت بحزق واتقان].**

والدكتور رفعت السعيد نفسه، كان ممن من وقفوا مع د. حبيب، ودافعوا عما كتب، وهوجم بسببه من الكنيسة وبعض المثقفين الأقباط.

وصف د. السعيد أسلوب د. رفيق فى كتابه (الإحياء الدينى- ملف اجتماعى للتيارات المسيحية فى مصر) بأن «كلماته مصاغة بدقة وتدقيق.. فتقرأ الكلمات وكأنك تسير على خيط رفيع مشدود بعناية.. ومدقق باتقان» (راجع ما قاله البابا شنودة حول د. رفيق).. واقتطف د. السعيد مما كتبه د. حبيب وقال «أرجوك عزيزى القارىء أن تعيد قراءة العبارةالسابقة مرات عديدة.. فهى بالغة الأهمية وبالغة الدلالة» وقال فى موضع آخر «ونمضى قدماً مع كتاب قيم، يثير جدلاً فى كل عبارة من عباراته المتقنة الصياغة الدقيقة التحديد.. ولا نملك إلا أن نكرر الإحساس بصعوبة الحديث الوافى -فى مساحة مهما اتسعت- عن كتاب يصعب تلخيصه، فكل عبارة لها مكانها ومكانتها، بحيث يصعب

تجاوزها واختصارها (...) ولا مفر من أن نقرأ الكتاب عزيزى القارىء.. فلا إمكانية لأى عرض موجز، ولا إمكانية لأى اختصار أو إيجاز.. ولعلها إحدى حسنات الأسلوب العلمى الذى عودنا عليه رفيق حبيب»[٥].

كان ذلك ما قاله د. السعيد.. عن د. رفيق.

وكان هذا هو رأيه فى أسلوب د. رفيق وما كتب ويكتب.

والآن لنقرأ ما كتب د. رفعت عنه، بعد أن أعلن أنه أحد مؤسسى حزب الوسط، وكان بمثابة الإدعاء فى قضية د. رفيق الثانية.

قال «ظهرت أقصوصة حزب الوسط كأحد التجليات الإخوانية. كان الأكثر إثارة فيها هو ورود اسم د. رفيق حبيب ضمن المؤسسين، وأعتقد أنه يستخدم من قبل المتأسلمين «كمحلل»، لتمرير أو تفويت أبغض الحلال أو بالدقة أبغض الحرام».. وقال «د. رفيق لعب دور «المحلل»، فها هو يتقدم إلى الناس ليس فقط كمشارك، أو حتى كمدافع، وإنما أيضاً كمنظر للفكر المتأسلم الذى تتقدم به جماعة الإخوان المحظورة فى ثياب تدعى ، وماهى بجديدة، وإن تسمت باسم جديد «حزب الوسط» (....).. وتماماً كما يحاول المتأسلمون المخضرمون يحاول د. رفيق خداعنا، وهو يتقدم إلينا وهو المسيحى الإنجيلى، وقد أطلق لحيته ولبس عمامة وجلباباً وتزيا بالزى الأفغانى المتأسلم، محاولاً إيهامنا بأنه محافظ على ديانته(!) ومؤيد للتأسلم فى آن واحد.. لكننى وقبل أن أبدأ النقاش حول مقدمة د. رفيق حبيب لـ«أوراق الوسط» أود أن ألاحظ بدهشة بالغة أننا لو محونا اسم د. رفيق عن المقدمة ووضعنا مكانه اسم الأستاذ مصطفى مشهور، أو حتى المسكين شكرى مصطفى، لما لاحظ أحد أى فارق.. أو أى اختلاف».

وتصل حدة د. السعيد فى وصفه للدكتور حبيب (بعد أن شكك فى استمراره على ديانته) إلى حد السب الشخصى إذ قال «ولأن د. رفيق حديث فى صفة ترويج الفكر المتأسلم، فإنه يخلط الأوراق بغير ذكاء، ويأتى بتركيبات لغوية مرتبكة، محاولاً أن يتبدى وكأنه بالفعل «وسط»، بينما هو لم يفعل أكثر من مجرد «هز الوسط» كى يرقص، وداعياً الغير أن يرقص على الأنغام النشاذ للتأسلم»[٦].

وقال أيضاً فى وصف د. حبيب أنه وصل «إلى قمة تبرير الإرهاب المتأسلم»... وأنه «فعل تماماً ما فعله عمر عبد الرحمن وأمثاله»[٧].

وهنا يبرز تساؤلان.. الأول: هل كان د. السعيد ناطقاً بلسان ورأى كل من هم فى حزب التجمع؟ والثانى: لم كانت كل هذه الحدة، وتغيير الموقف من د. رفيق.

والإجابة على السؤال الأول، أعلنها حسين عبد الرازق رئيس تحرير الأهالى الأسبق، ورئيس تحرير مجلة اليسار، حيث قال «نحن لا نرفض حزباً مرجعيته دينية، ولكن نرفض الدولة الدينية، ولا نرفض قيام حزب سياسى على أساس دينى.. إن الإسلام والمسيحية جزء أساسى من هوية الشعب، وجزء أساسى من خطأ اليسار هو تجاهل تلك المكونات، ولا يمكن أن نمارس ازدواجية المعايير.. نحن لا يمكن أن نرفض القتل عندما تمارسه الجماعات وأقبله عندما تفعل الحكومة هذه الجريمة».

أما الإجابة عن السؤال الثانى، فهى أن د. السعيد يشن حرباً بلا هوادة ضد ما يسميه التيار المتأسلم، مستنداً -كأهم ما يستند- إلى الممارسات الطائشة لجماعات العنف ضد الأقباط، فإذا جاء رفيق حبيب، وكشف النقاب عن وجه آخر للتطرف وسط الأقباط، بما يشير إلى «عمومية» ظاهرة التطرف وليس خصوصيتها وسط صفوف بعض الجماعات التى ترفع شعارات الإسلام، فذلك يفقد د. السعيد قدراً مهماً من مصداقية دعايته، خاصة فى أوساط الأقباط الذين يوجه السعيد خطابه لهم لكسبهم إلى صفوف حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى. والحق أن موقف د. رفيق هو موقف جديد ويحدث لأول مرة فى تاريخ حركة الأقباط السياسية، فالدكتور رفيق هو أول مسيحى إنجيلى يقتحم مجال النشاط السياسى منذ مطلع القرن.

****

لكن الأسئلة الأهم، لماذا أثارت كتابات د. رفيق، وموقفه بالدخول كمؤسس لحزب الوسط، كل هذا القدر الهائل من الهجوم؟! وهل هناك ارتباط بين المحاكمة الأولى والثانية اللتين تعرض لهما د. حبيب، وهل ثمة تناقض بين موقفه فى المحاكمة الثانية والأولى؟!

لقد ارتكب د. حبيب جريمتين:

الأولى: أنه حاول ضمن رؤية الوسط.. الجيل والفكر، التخلص من موروثات الأزمة التى خلفها الجيل المتحكم فى القرار فى مصر؛ بين عنصرى الأمة، وبشكل خاص نتائج المشكلات التى شهدتها العلاقة بين عنصرى الأمة المصرية مع نهاية عصر السادات وحتى اليوم، وحاول كشف حالة العزلة، وبحث عن أسبابها وكشفها بالأسماء والوقائع.

الثانية: أنه قدم النموذج العلمى، وقام بمبادرة شخصية تؤكد منهج الخروج من العزلة السياسية، وتعيد الروح إلى الوفاق داخل صفوف الأمة، من خلال رؤية فكرية ترتكن إلى الإسلام الحضارى، الذى ارتكنت إليه العلاقة بين عنصرى الأمة فى مطلع القرن حسب قولة مكرم عبيد (أنا مسلم وطناً.. مسيحى الديانة).

وهكذا ترتبط «الجريمة» الأولى بالجريمة «الثانية».. ففى الفترة الأولى لنشاطه -الذى كان بحثياً- قام د. رفيق بمحاولة جريئة للكشف عن الواقع السياسى وسط الأقباط، رافضاً ميراث الجيل القديم وممارساته.. وفى الفترة الثانية، مارس فى الواقع العملى نشاطاً سياسياً يتفق مع ما توصل له خلال بحثه وكتاباته، وكان قراره هو اتخاذ هذا القرار الجرىء بالانضمام إلى حزب الوسط، الذى يمثل رؤية إسلامية، وبطبيعة الحال رمزية من جيله.

فتنوعت الضغوط ضده.. فهناك جهات كنسية هددت.. وهناك جهات رسمية ساومت على مصالح الطائفة الإنجيلية.. وهدفها جميعا أن يسحب د. حبيب طلب انضمامه للوسط.

وبطبيعة الحال أيضاً كان طبيعياً أن يخاصمه المعارضون لهذا التوجه، خاصة أن وجوده هو وبسطا عجايبى خليل، فى حزب الوسط، عامل رئيسى فى إفشال الاصطياد القانونى والدعايةالسياسية الموجهة ضد الحزب باعتباره حزباً للإخوان المسلمون.

ومن المفيد هنا، أن نذكر بأن «جيل الوسط»، لم يهاجم هذه الخطوة، فالتقاليد التى بدأت تترسخ داخل أفراد هذا الجيل، تقاليد تراعى فكرة أنه لا أحد يملك الحقيقة وحده، وأن قرارات الماضى، جاءت من محاولة كل فصيل استبعاد الفصيل الآخر.

هوامش الفصل الرابع

(١) د. رفيق حبيب «اغتيال جيل الكنيسة وعودة محاكم التفتيش.. تجربة ذاتية» ص٢٣.

★ ما بين الأقواس، رواية د. حبيب -اغتيال جيل- ص٢٤ ومابعدها.

★★ فهمى هويدى -عن المسيحية السياسية- مقال -الأهرام القاهرية- فى ١٠/٤/١٩٩٠.

★ البابا شنودة الثالث -المسيحية والسياسة- مقال- الأهرام القاهرية- فى ١٧/٤/١٩٩٠.

(٢) د. غالى شكرى -مجلة الوطن العربى- فى ١١/٥/١٩٩٠.

(٣) بيان من رئاسة الطائفة الإنجيلية -الأهرام القاهرية- فى (٢٣ و٢٤/٥/١٩٩٠)

★ أحمد بهجت -صندوق الدنيا- الأهرام القاهرية فى (٢ و٣ و٢٣ و٢٤/١١/١٩٩١).

(٤) بيان من الطائفة الإنجيلية بمصر -الأهرام القاهرية- فى ٢٦/١/١٩٩٦.

★ تحت عنوان «خلافات حادة فى الكنيسة الإنجيلية بسبب انضمام رفيق حبيب إلى حزب الوسط» كتبت جريدة الأحرار تقول «أزمة حادة نشبت فى الكنيسة الإنجيليةفى مصر بين السنودس ورئيس الكنيسة القس . صموئيل حبيب بسبب انضمام د. رفيق حبيب ابن رئيس الكنيسة إلى حزب الوسط الذى أسسته مجموعة من شباب جماعة الإخوان المسلمين، حيث اتهم السنودس القس صموئيل بأنه يترك لابنه الحبل على الغارب ليسىء إلى الطائفة الإنجيلية، ويسبب لها مشاكل هى فى غنى عنها سواء مع الكنيسة الأرثوذكسية أو مع الدولة، باستخدام رفيق حبيب غطاء لجماعات الإسلام السياسى وذلك بانضمامه إلى حزب إخوانى يعلم الجميع أن تابع لجماعة الإخوان (....) وأنه تدخل ومنع صدور أى قرار يمكن أن ينال من ابنه (إلخ) ١٩/٢/١٩٩٦.

★ د. رفعت السعيد-تقديم لكتاب تاريخ الكنيسة المصرية -ص٧- ١٩٩٢.

(٥) د. رفعت السعيد -مقال- الأهالى القاهرية-فى ٢٢/١/١٩٩١.

(٦) د. رفعت السعيد -د. رفيق حبيب الرقص على أنغام التأسلم[١]- مقال الأهالى-فى ٢٠/٣/١٩٩٦.

(٧) د. رفعت السيد –د. رفيق حبيب الرقص على أنغام التأسلم(٢)– مقال الأهالى–فى ١٩٩٦/٣/٢٧.

[راجع أيضاً ما قاله د. السعيد فى المواجهة التى أجرتها جريدة الحقيقة بينه ود. حبيب (١٩٩٦/٤/٨)، وما كتبه د. السعيد فى يوميات جريدة الأهالى تحت عنوان «كفر دميان.. الجريمة والانتصار» فى ١٩٩٦/٥/٨، وتحت عنوان «التأسلم بين أربكان.. ورفيق خان» فى ١٩٩٦/٨/٢١.

(٨) حسين عبد الرازق –ندوة بمناسبة العيد العشرين للتجمع– الأهالى– فى ١٩٩٦/٥/١.

القسم الثاني:

تيار جديد

تقديم: «جيل قديم.. تيار قديم».. «جيل جديد.. تيار جديد».

الفصل الأول: طريق الإخوان: من البنا.. إلى مشهور.

الفصل الثاني: التيار الجديد:

أ- البداية: عفوية الانتماء للإسلام.. والجماعات الإسلامية بالجامعات.

ب- من الجامعات.. إلى النقابات.. ومجلس الشعب.

جـ- محطات سياسية وتنظيمية داخل الإخوان.

د- هؤلاء أثروا فى الجيل.

هـ- هذا الجيل.. تأخر ظهوره: فى تونس والسودان والأردن واليمن وفلسطين.. كان العكس.

الفصل الثالث: هذا هو رأى الإخوان.



■ فى اليوم الوطنى للبوسنة (من اليمين) الشاعرة عليه الجعار- د. صلاح عبد الكريم - أبو العلا ماضى - الفنان محى إسماعيل ■

تقديم: «جيل قديم.. تيار قديم».. «جيل جديد.. تيار جديد»

□ إذا كان عام ١٩٢٨، هو عام تشكيل جماعة «الإخوان المسلمون»، وعام ١٩٤٩ هو عام اغتيال مؤسس الجماعة الشهيد حسن البنا، وعام ١٩٥١ هو عام إعلان تولى الأستاذ حسن الهضيبى منصب أول مرشد عام بعد البنا، وعام ١٩٥٤ هو عام قرار حل الجماعة (بعد ثورة يوليو) وإعدام بعض قادتها، وعام ١٩٦٥ هو عام ظهور فكرة التكفير وإعدام سيد قطب، وعام ١٩٧٦ هو عام عودة الدعوة للصدور... وعام ١٩٩٥ هو عام الحملة الأمنية والمحاكمات العسكرية «لجيل الوسط» فى الإخوان، **فإن** عام ١٩٩٦ هو عام إعلان انطلاق «تيار الوسطية»، وتنظيمه فى إطار سياسى، سواء كان حزبا أم أشكالا جماهيرية أخرى.

□ **وإذا** كان تشكيل جماعة «الإخوان المسلمون»، هو رد الفعل الإيجابى المنظم والفاعل لمواجهة سلبيات الاحتكاك الحضارى مع الغرب، وللحفاظ على عقيدة الأمة وموروثها الحضارى، وفق ظروف وأوضاع مصر والعالم فى الثلث الأول من القرن العشرين، فإن تأسيس حزب الوسط، وانطلاق تيار الوسطية، هو الخطوة المبادرة، لطرح رؤية إسلامية إيجابية التعامل مع ظروف الاحتكاك الحضارى مع الغرب، ووفق ظروف وأوضاع مصر والعالم، على أعتاب القرن الحادى والعشرين.

□ **وإذا** كانت أفكار الشهيد البنا، جاءت تطويرا لدعوة الأفغانى ومحمد عبده ورشيد رضا، فى مواجهة الأفكار المطروحة فى تلك الفترة، **فإن** تيار الوسطية تطوير لفكر البنا «نفسه»، والتحام بالنهضة الفكرية التى أرسى أسسها مفكرون إسلاميون مجتهدون مجددون من أمثال الشيخ محمد الغزالى، ود. يوسف القرضاوى، وعادل حسين، ود. محمد سليم العوا، ود. محمد عمارة، ود. توفيق الشاوى، وفهمى هويدى، ود. كمال أبو المجد، ود. سيد دسوقى الذين قدموا إسهامات فكرية، تعاملت مع كتب التراث من زاوية نقدية، ففرزت الثمين من الغث، وأضافت اجتهادات يتطلبها الظرف الراهن من الصراع الداخلى والخارجى.

أفكار هؤلاء الرواد، المجددين، وجدت صداها فى تشكيل تيار الوسط.. الذى تأخر ظهوره، كما سبق أن تأخر ظهور جماعة الإخوان المسلمون.

□ **وإذا** كانت فروع «الإخوان المسلمون» فى الكثير من الدول العربية، قد خرجت من

أسوار الفكر التقليدى للإخوان، فظهرت من بينها رموز فكرية مجددة (الترابى- الغنوشى.. إلخ) كما شاركت فى حكومات لا تشكل فيها أغلبية، ولا تحقق برنامج الحد الأقصى للإخوان (السودان -فترة النميرى- ثم الأردن ثم اليمن)، وانفصل بعضها عن الإخوان وسار فى طريق مستقل (السودان)، أو تسبب اختلاف مواقف بعضها مع قيادة الإخوان فى اتخاذ قرارات بتجميد علاقتها مع قيادة الإخوان فى مصر (الكويت)، أو شهد بعضها عمليات تطوير داخلية واسعة (الأردن)، فإن حزب الوسط، وتيار الوسط، يخوض تجربة مشابهة بهذه الطريقة أو تلك، تأخرت عن مثيلاتها فى الدول العربية الأخرى، وهى بطبيعة الحال مصرية الطابع.

□ **وإذا** كان «الحرس القديم»، الذى يقود الجماعة الآن، ويسيطر على القرار فيها، قد حافظ على استمرارية الجماعة فى مواجهة المحن (الأزمات) التى تعرضت لها منذ عام ١٩٥٤ وحتى الآن، فتأسست أفكاره وتشكلت رؤاه ومسالكه فى التربية والتنظيم، وتحددت مواقفه فى العمل السياسى -ومن القوى السياسية- والجماهيرى والنقابى وفقا لظروف الأزمة، فإن الجيل الجديد هو الذى أعاد الجماعة للحياة والانتشار والتوسع، وتحقيق الانتصارات الجماهيرية والسياسية، وتأسست رؤاه وتشكلت مسالكه فى التربية والتنظيم، وتحددت مواقفه فى العمل السياسى -ومن القوى السياسية- والجماهيرى والنقابى، بل ومن تجربة الإخوان، على نحو مختلف.

★ لقد تشكل الحرس القديم -القيادة الحالية للإخوان- سياسيا وعقليا وتنظيميا وجماهيريا ونفسيا، من خلال الأزمة (١٩٥٤- ١٩٦٥)، إذ دخل هؤلاء السجون وهم فى ريعان الشباب، ووقتها كانت خلفيتهم الفكرية والسياسية وقدراتهم التنظيمية هى ما يتوافر للشعب المصرى خلال تلك الفترة، وخرجوا وهم فى سن الكهولة، إذ أمضى الكثيرون منهم أكثر من ١٥ عاما خلف الأسوار، انقطعوا خلالها عما يجرى فى العالم، وعن الناس، إضافة إلى ما جرى لهم من عمليات تعذيب -قتل بعضهم- وإهانة.

وحينما عاد هؤلاء للنشاط مرة أخرى، فقد كان طبيعيا أن يتأثروا بهذه الظروف -فهم بشر- وألا تكون لديهم القدرة -وهذا طبيعى- على متابعة وتحليل كل ما جرى فى الحياة فى مصر والعالم العربى والعالم من تغيرات هائلة بنفس مستوى الجدد.

★ أما الجيل الجديد فهو جيل «أزمة المتغيرات»، لا البعد عنها، جيل التفاعل الكامل مع المتغيرات.

– هذا الجيل، بدأ نشاطه عفويا، وقت أن كان الإخوان فى السجون، فنما وترعرع وسط «الناس» لا فى البعد عنهم، وعاش المتغيرات لحظة بلحظة.

– جيل خرج إلى عالم الفكر، ليجد الإخوان.. وليجد جماعات العنف، كل منهم فى إطار منفصل، وليجد رموزا فكرية إسلامية مجددة، فكان من حقه أن يتساءل ويعرف ويستفيد.

– جيل خرج إلى عالم الفعل فى السياسة، فى ظل تعدد الأحزاب، وتعدد إصدار الصحف، فكان من حقه أن يسأل ولم لا؟

– جيل تعلم واطلع، وحصل على درجات أكاديمية عالية.. درس الإدارة الحديثة، والعلوم السياسية والطب والذرة والفقه والعقيدة... وسافر إلى مختلف دول العالم، يرى حضارات العالم ويحتك بها، فكان من حقه أن يسأل: لم لا نجدد ما نحن فيه، وهل يكفى التراث السابق للإخوان، لبناء نهضة جديدة فى مطلع القرن الحادى والعشرين؟!

– جيل قيّم القديم.. وفكر فى الجديد.. وكان من حقه، أن يقدم الجديد.

□ **وإذا** كنا فى القسم الأول من هذا الكتاب، قد شرحنا ظروف تشكل حزب الوسط، وانطلاق تيار الوسطية، والصراع الذى يخوضه رموز هذا الجيل (التيار) الجديد، فى مواجهة تعسف الدولة، والحرس القديم من الإخوان، وبعض رموز اليسار.. ففى هذا القسم، نعرض ظروف تشكل هذا التيار، والمحطات الأساسية، السياسية والجماهيرية والتنظيمية التى مر بها داخل وخارج الإخوان، والرموز الفكرية التى أثرت فى فكره، وكذلك ما يطرحه من جديد.

وفى البداية، فلنتوقف أولا عند بعض المحطات فى تاريخ جماعة «الإخوان المسلمون»، لنضع أيدينا على خلفيات تشكل «الحرس القديم».. و«الجيل الجديد» فيما بعد.

الفصل الأول:

طريق الإخوان.. من «البنا».. إلى «مشهور»

حينما دشن الشهيد حسن البنا دعوته فى عام ١٩٢٨ بتشكيل جماعة «الإخوان المسلمون»، كانت الضرورات التاريخية قد اكتملت لظهورها على ساحة الحياة الفكرية والسياسية المصرية والعربية، ولتصبح أكبر الحركات السياسية عدداً ونفوذاً وتأثيراً فى بضع سنوات؛ بل يمكن القول إن تشكيلها جاء متأخراً، إذا ماقورنت بالقوى والتيارات الأخرى.

كان الاحتكاك الحضارى بين الحضارة العربية الإسلامية والحضارة الغربية قد وصل حتى نخاع العظم -بمقاييس تلك المرحلة- بما يتطلب ظهور شكل منظم للمواجهة -أو الدفاع عن النفس- يرتكن إلى عقيدة الأمة والموروث الحضارى المختزن فى عقلها وضميرها وعاداتها وتقاليدها، والمشكل عبر تاريخها الطويل تحت ظلال الحكم الإسلامى بمختلف أشكاله، وعبر الصراع الطويل ضد الأعداء الخارجيين.

وكانت التيارات الفكرية والسياسية الأخرى قد شكلت أحزابها السياسية، ونظمت حركتها فى مواجهة الاحتلال البريطانى، تنشد الاستقلال السياسى والاقتصادى، وفى مواجهة القصر تنشد القضاء على الفساد وتدعو لحرية سياسية حقيقية، كما تفجرت الصراعات الاجتماعية فى أعقاب ثورة ١٩١٩، بين القوى الاجتماعية التى شاركت فى الثورة.. بين من اكتفى بما تحقق من ناحية، ومن يطالب بمواقف أشد جذرية على كافة الأصعدة.

وأخيراً كان الصراع الفكرى، قد أصبح فى أوجه داخل المجتمع.. فلم يعد قاصراً على البحث فى خيارات توجه الأمة العربية (الجامعة العربية-أم الجامعة الإسلامية)، بل امتد إلى التقليب فى الفكر الإسلامى السائد، من خلال رؤى وأفكار ومناهج جديدة على المجتمع، ومتأثرة بالمناهج الغربية، فى الوقت الذى لم تكن فيه المؤسسات الدينية الإسلامية الرسمية قادرة على مواجهته، بحكم مناهجها العقلية، وظروف نشاطها وطريقة أداء دورها.

***

فى نهاية القرن السابع عشر، جاء نابليون بمدافعه (الغزو الفرنسى ١٧٨٦-١٨٠١)، معلناً بداية مرحلة جديدة من الصراع بين الحضارة الغربية الصاعدة الفتية، والحضارة

العربية الإسلامية التى تعرضت للتفكك؛ وتوقفت عن الأخذ بأسباب التقدم. لم تدك مدافع نابليون أساليب الفن الحربى المملوكى فقط، وإنما كشفت أمام المصريين ما وصل إليه الغرب من تقدم علمى وحضارى أيضاً، فكانت دافعاً ومحفزاً لهم.. لا للثورة ضده فقط، وإنما لبداية الثورة على ما أصاب البلاد أيضاً.

وإذ جاء محمد على للحكم، محاولاً بناء «الدولة الحديثة» فى مصر، مستفيداً من الضربات المؤثرة التى وجهتها الحملة الفرنسية لدويلات المماليك المحتضرة، وآخذاً بأسباب التقدم العلمى الذى أنجزته الحضارة الغربية*- مستندة إلى تطوير آخر ماوصلت إليه العلوم على يد العلماء العرب -ومتطلعاً إلى استعادة مصر لدورها الإقليمى والدولى، فواجهته الدول الغربية مواجهة شاملة ضارية.. إذ لم تكتف بهزيمته عسكرياً (فى معركة نفارين ١٨٣٦) بل فرضت عليه شروطاً فى داخل مصر تجهض تجربته فى الاستقلال والتحديث وبناء الدولة المصرية القوية جيشاً واقتصاداً (اتفاقية ١٨٣٨ بين تركيا وبريطانيا، التى نصت على ألا يزيد مجموع الضرائب على البضائع الإنجليزية فى مختلف أجزاء الإمبراطورية العثمانية على ١٢٪، وهو ما سبب ضربة للصناعة المصرية الناشئة، بحكم عدم قدرتها على المنافسة للبضائع الإنجليزية). ولما حاول الضابط المصرى أحمد عرابى، أن يواجه سيطرة النفوذ الغربى، الذى تغلغل فى كافة المؤسسات المالية والاقتصادية المصرية بعد انكسار تجربة محمد على -فى عهد خلفائه وإعلان إفلاس مصر رسمياً فى ١٨٧٦- كانت المواجهة الغربية له صراعاً عسكرياً ضارياً، لم تكتف خلاله بريطانيا «العظمى» بهزيمة الجيش والثورة العرابية، بل قامت باحتلال مصر عسكرياً، محققة ما عجز نابليون وبعده فريزر (محاولة الغزو التى قام بها القائد البريطانى فريزر فى عام ١٨٠٧ وهزمها أهل رشيد) عن تحقيقه فى مطلع القرن.

وإذ انفجرت ثورة ١٩١٩، ثورة شعبية واسعة هزت أرجاء المجتمع المصرى كله، بقيادة سعد زغلول.. فقد تصدى لها الاحتلال بالقوة العسكرية ثم بالالتفاف على أهدافها وإنجازاتها فيما بعد.

***

وبانتهاء فعاليات ثورة ١٩١٩، كانت التيارات الفكرية والسياسية قد نجحت فى بناء

تنظيماتها السياسية.. إذ تشكل حزب الوفد مرتكناً إلى تراث النشاط الثورى خلال الثورة، معبراً عن التيارات البرجوازية وقتها.. كما تشكل الحزب الاشتراكى (١٩٢١)، وتبعه تشكيل الحزب الشيوعى (١٩٢٣). وكانت الأحزاب السياسية قد تشكلت بدءًا من عام ١٩٠٧ بصفة رسمية، إذ أعلن عن تشكيل أحزاب «الوطنى» و«الأمة» و«الإصلاح على المبادىء الدستورية» ووقتها اكتفى الشيخ محمد عبده بتكوين حلقة فكرية كان اللورد كرومر يسميها «حزب الإمام». كما تأسس أيضاً فى ذلك الوقت الحزب الوطنى الحر -الحزب الدستورى- حزب النبلاء -الحزب المصرى (حزب للأقباط) -الحزب الجمهورى- الحزب الاشتراكى المبارك- حزب العمال بالقطر المصرى والسودان.

***

كان الاحتكاك الحضارى قد وصل إلى العظم، وانتقلت المعارك الفكرية إلى مستويات جديدة لم يعهدها العقل المصرى.

كانت دعوة رفاعة الطهطاوى، قد أيقظت عقول المصريين على مايدور هناك فى العالم الآخر -الغربى- من تحديث وعلم وتقدم (دعوة انبهار).

وجاءت دعوة جمال الدين الأفغانى للإيقاظ السياسى مرتكنة إلى رؤية إسلامية توحيدية للعالم العربى والإسلامى، وآخذة فى ثوريتها بأساليب العمل السرى، إذ شكل الأفغانى تنظيمات سياسية سرية، وأنشأ العديد من الصحف، حتى أنه كان يشرف على ست صحف من بين أقوى اثنتى عشرة صحيفة كانت تصدر فى ذلك الوقت.وإذ نجح الأفغانى فى إيقاظه السياسى، فإنه لم يؤسس حركة شعبية منظمة مرتكنة إلى فكرة (دعوة بلا تنظيم سياسى واسع).

ومن بعده واصل محمد عبده حمل الفكرة التجديدية الثورية للأفغانى، مع تطويعها وفقاً للظروف الجديدة التى فرضتها الهيمنة الإنجليزية على مصر (الاحتلال)، فقام بحرث الفكر الإسلامى محاولاً تخليصه مما لحق به منذ إغلاق باب الاجتهاد فى القرن الرابع الهجرى، مقدما «الدعوة» على «الحركة والتنظيم»، وراعياً الكثير من تلامذته الذين توزعت بهم المشارب فيما بعد (رشيد رضا -أحمد لطفى السيد- قاسم أمين وغيرهم).

وفى الجانب الأخر، كانت أفكار اليسار تنمو وتجد لها رموزاً فكرية قوية، من أمثال

نقولا حداد، وشبلى شميل، وسلامة موسى وغيرهم، الأمر الذى تجسد فى تأسيس الحزب الاشتراكى فالشيوعى فيما بعد.

غير أن الجانب الأهم، هو أن هذه الحركة الفكرية الواسعة، قد بدأت فى الانتقال من خلال الاحتكاك الحضارى مع الغرب إلى داخل بنية الفكر الإسلامى على يد طه حسين والشيخ على عبد الرازق، فعلى أيدى الرجلين لم تعد القضية مجرد فكريات اليسار التى لا تحظى بالشعبية، ولا ثورية البرجوازية المصرية المحافظة بطبيعتها.. كما أنها ليست المحاولات التجديدية للفكر الإسلامى على يد الأفغانى والكواكبى ومحمد عبده وعبد الله النديم، والتى إن تعارضت مع «العقل السلفى» بوضعه السائد، إلا أنها لم تصدمه من خلال مناهج عقلية جديدة.

كان الوضع مختلفا على يد طه حسين (الشعر الجاهلى ١٩٢٦) والشيخ على عبد الرازق (الإسلام وأصول الحكم ١٩٢٥).. إذ أعمل الأول منهج الشك الديكارتى فى تحليل آيات القرآن الكريم، وقال الثانى بأن «الخلافة» ليست أصلاً من أصول الإسلام.. وهى قضايا تحركت فى مواجهتها المؤسسات الدينية الرسمية*.

فى هذا التوقيت، ظهرت حركة الإخوان المسلمون، لتنمو نموها المذهل، باعتبارها الرد العقيدى والحضارى على التأثيرات الغربية فى الفكر (والحياة الاجتماعية)، مدافعة عن الهوية الإسلامية، دون أن تجد عناءً فى اكتساب شعبية واسعة.

كان حزب الوفد، قد أوصل الصراع إلى الريف، ودفع القوى الاجتماعية الكامنة فيه للحركة والمشاركة فى النشاط السياسى، دون أن يطرح الصراع مع الاستعمار، كصراع «حضارى» وشامل بين حضارتين مختلفتين.

وكانت الحركة الشيوعية التى نشطت وتعاظمت، وانتشرت وسط العمال (خلال أحداث الثورة)، غير قادرة -بطبيعة أفكارها ودور الأجانب فيها- على تقديم رؤية عقيدية نابعة -أو متوافقة- من الفكر الإسلامى السائد أو الموروث الحضارى للمجتمع.

وكانت المؤسسات الرسمية الدينية، قد تجمدت ولم تعد قادرة على الوفاء بمتطلبات المرحلة فكرياً وسياسياً. (بصدد تلك الفترة -راجع د. إبراهيم البيومى غانم.. الفكر السياسى للإمام حسن البنا- ص٤١-١٠٣)

ولم يعد ناقصاً، لإكمال كل هذه الصورة، سوى ظهور تيار إسلامى منظم، ينتشر فى كل فئات الأمة (التى حركها الوفد)، يجدد بنية عقلها أو يحافظ على ما استقر فى داخلها من فكر دينى وعادات وتقاليد عبر قرون طويلة، ويواجه النمط الغربى المستحدث فى الفكر والسلوك داخل المجتمع، ويعالج القصور فيما تطرحه الأحزاب والتيارات الأخرى التى نادت بالاستقلال السياسى والاقتصادى.. فجاءت حركة الإخوان تنشد الاستقلال الحضارى الشامل.. لا السياسى أو الاقتصادى فقط. إن أهم ما ميز حركة «الإخوان المسلمون»، أنها المشروع الفكرى والسياسى الذى حافظ من خلاله المصريون على أصالتهم الحضارية بمعناها الشامل، فلا هو تأثر بالدعوات الغربية فى التفكير، ولا هو مشروع تسللت إلى داخله عناصر أجنبية كما هو حال الحركة الشيوعية، بل إن إحدى سمات عبقرية مؤسسها الشيخ حسن البنا أنه قال فى تصوره لها «دعوة سلفية وطريقة سنية، ومنظمة سياسية، وجماعة رياضية، ورابطة علمية ثقافية، وشركة اقتصادية، وفكرة اجتماعية»[1] .. إذ حدد بذلك الطبيعة الشاملة للجماعة، وسبيل حمايتها فى الآن ذاته من التيارات الوافدة على المجتمع.

نشأة الجماعة

كانت البداية* بسيطة -كما وصفها البنا نفسه- إذ [حضر ٦ أشخاص من العاملين بالمعسكرات البريطانية لرؤيته، وبكلماتهم نفسها دشنوا رسمياً جماعة الإخوان».. «وتسير الرواية على النحو التالى: حضر الرجال إلى البنا ويعد أن شكروه على ماقدم لهم من علم قالوا: «لقد سمعنا ووعينا وتأثرنا ونحن لا نعرف السبيل العملى للوصول إلى عزة الإسلام ولخدمة رفاهية المسلمين. لقد سئمنا حياة الذل والقيود هذه. وعجيب أن نرى العرب والمسلمين ليست لهم منزلة ولا كرامة، فهم ليسوا أكثر من أجراء تابعين للأجانب. ونحن لا نملك شيئاً إلا هذا الدم.. وهذه الأرواح.. وهذه العملات النقدية القليلة.. وإننا لنشعر بعجزنا عن فهم الطريق كما تفهمه أنت.. ولا نعرف الطريق إلى خدمة الوطن والدين والأمة كما تعرفه أنت. وكل ما نرغب فيه الآن هو أن نقدم لك كل ما نملكه حتى نصبح فى حل من المسئولية أمام الله.. ولكى تصبح أنت مسئولاً أمامه عنا وعما يجب أن نقوم به (...) وأقسموا جميعاً على أن يكونوا «جنداً لرسالة الإسلام» وتم اختيار الاسم باقتراح من البنا «نحن إخوة فى خدمة الإسلام، ومن ثم فنحن (الإخوان المسلمون)]»[2].

واختار الأستاذ البنا، أن يوجه دعوته للناس من خلال المساجد والمقاهى والنوادى وأماكن العمل والمنازل، ولم يقتصر على المساجد فقط. وخلال ٤ سنوات فقط كانت الجماعة قد توسعت وأصبح لها مندوبون وشعب فى محافظات القناة الثلاث (الإسماعيلية والسويس وبورسعيد)، كما مدت نشاطها إلى محافظات الدلتا، كما أسست الجماعة فى معظم أماكن نشاطها مساجد ومدارس ونوادى ومشروعات أخرى.

من الإسماعيلية إلى القاهرة

وقد انتقل الأستاذ البنا بنشاطه ومقر الجماعة الرئيسى إلى القاهرة، بدءا من صيف ١٩٣٢، وهنا اندمجت جماعة الإخوان مع جماعة إسلامية أخرى (جمعية الحضارة الإسلامية) كان قد أسسها شقيقه عبد الرحمن البنا، لتأسس أول شعبة للإخوان بالقاهرة.

وخلال الفترة بين عامى ١٩٣٢ و١٩٤٩، عقدت الجماعة عدة مؤتمرات عامة لها، كان الأول منها فى منتصف عام ١٩٣٣ -بعد عام واحد من الانتقال للقاهرة- وانصبت أعماله على مشكلة نشاط البعثات التبشيرية المسيحية وأساليب مواجهتها*، وكان المؤتمر العام الثانى فى نهاية نفس العام وأقر تأسيس شركة لإنشاء مطبعة صغيرة خاصة بالإخوان لإصدار صحف ومجلات الإخوان (الإخوان المسلمون «مجلة أسبوعية» والنذير «مجلة» وغيرها).. كما قامت هذه المطبعة بطباعة رسائل المرشد العام الأستاذ البنا، وانعقد الثالث منها فى (مارس ١٩٣٥) فاهتم بالجوانب التنظيمية للجماعة، والرابع فى عام ١٩٣٦ بمناسبة تتويج الملك فاروق، والخامس فى يناير ١٩٣٩.. وقد اهتم بتعديل اللوائح الداخلية للحركة. كما أسست الجماعة خلال هذه الفترة نظام الجوالة الذى تم تطويره فى عام ١٩٣٧ إلى «تأسيس الكتائب».

وخلال الفترة من عام ١٩٢٨ وحتى عام ١٩٣٩ (المؤتمر الخامس)، كانت الجماعة قد انتقلت من مرحلة التأسيس إلى مرحلة البناء العقائدى والتنظيمى والسياسى والانتشار. وقد ساهمت الجماعة خلال هذه الفترة، بشكل فعال، فى مساندة الثورة الفلسطينية التى اندلعت فى عام ١٩٣٥ بقيادة الشيخ أمين الحسينى.

كما ساهمت الحركة فى التصدى لمعاهدة ١٩٣٦، ومشروع معاهدة صدقى/ بيفن (٧/١٩٤٦)، كما رشح الأستاذ البنا نفسه لعضوية البرلمان فى عام ١٩٤٢، غير أنه تنازل

عن هذه الفكرة، بناء على اتفاق مع رئيس الحكومة الوفدية مصطفى النحاس آنذاك -أحد أبرز القيادات الوطنية فى ذلك الوقت- فى مقابل حرية أوسع لنشاط الجماعة. كما ساهمت الحركة بقوة فى حرب ١٩٤٨، وأرسلت كتائب المتطوعين إلى فلسطين المحتلة، لمواجهة الزحف الصهيونى لاحتلال فلسطين.

ولم تكن مساهمة جماعة الإخوان المسلمون فى النشاط العربى الإسلامى مقصورة على قضية فلسطين، لكن الجماعة التى انطلقت من مصر، سرعان ما أصبح لها تواجد ونفوذ فى مختلف الدول العربية.

فى أوائل ديسمبر عام ١٩٤٨ «أعلنت الحكومة المصرية حل (الإخوان المسلمون)، وتبع ذلك سحب القوات العسكرية للجيش المصرى من فلسطين ووقف القتال نهائياً، وإيداع الإخوان المسلمون فى السجون واعتقال مجاهديهم فى فلسطين، وإعادتهم إلى مصر فى معتقل الهايكستيب. وفى الثامن والعشرين من ديسمبر ١٩٤٨ قام أحد شباب جماعة الإخوان المسلمون «بإطلاق الرصاص على رئيس الوزراء (الحاكم العسكرى فى ذلك الوقت) محمود فهمى النقراشى فأرداه قتيلاً، فى الوقت الذى كان فيه حسن البنا معزولاً عن لقاءات الإخوان ممنوعاً من الاتصال بأحد»[٣]... وفى الثانى عشر من فبراير ١٩٤٩، دبرت مؤامرة قتل حسن البنا بعد استدراجه إلى لقاء موهوم مع رئيس الوزراء فى مقر دار جمعية الشبان المسلمين، حيث أطلق الرصاص عليه*، وكان عمره وقتها ٤٢ عاماً، وقد شيع إلى مثواه الأخير فى جنازة تحاصرها قوات الأمن ومقصورة على أسرته، ولم يخترق حصار البوليس سوى مكرم عبيد باشا لينضم إلى أسرة البنا.

وباغتيال الأستاذ البنا، تكون مرحلة جديدة قد بدأت فى تاريخ جماعة الإخوان المسلمون، فالأستاذ البنا ليس مؤسساً للجماعة فقط، لكن أيضاً «من أذكى الشخصيات السياسية فى العالم العربى»[٤]، وهو صاحب قدرة فذة فى رسم التحالفات السياسية، حمى الجماعة من خلالها من التعرض لصدامات عاتية فى مراحل بنائها الأولى، وقد رفض الأستاذ البنا صياغة برنامج تفصيلى للجماعة تفادياً لانتقال الخلافات «المذهبية» إلى داخل الإخوان، كما كان له حديث يومى الثلاثاء والخميس من كل أسبوع فى المقر العام للجماعة، وكان كثير التجوال فى مختلف محافظات مصر، ولقد أثر اهتمامه ببناء الجماعة

على عطائه الفكرى من خلال الكتابة، خاصة أنه استمر فى عمله بالتدريس معظم حياته، وكان يمارس كل نشاطه دون ترك وظيفته إلا فى السنوات الأخيرة فقط.

ولقد تجسد فى دعوة وتنظيم «الإخوان المسلمون» فى تلك المرحلة -التى قادها البنا خلالها- ماسبق الإشارة إليه، من أنها جاءت تطوراً طبيعياً لجميع التطورات الدعوية الإسلامية، ومستفيدة من التغيرات السياسية الحادثة فى ذلك الوقت، ومن أنها كانت وعاءً تنظيمياً لرد الفعل الحضارى الإسلامى، وكذلك لما حدث من تحريك الفئات الشعبية ودمجها فى النشاط السياسى عقب ثورة ١٩١٩، فقد «قامت الهيئة التأسيسية ومكتب الإرشاد على عناصر شعبية خالصة من مزارعين أو صغار المهنيين والموظفين، ولم يكن فيهم (بك) أو (باشا)*، (...) «وأعتقد أن الذنب الكبير الذى لم يغتفره المجتمع السياسى المصرى للإخوان، هو أنهم وضعوا نجارين وفلاحين ومعلمى إلزاميين وصغار موظفين فى مناصب قيادية للعمل العام، وأرادوا لهم أن ينافسوا باشوات مصر: أعضاء كلوب محمد على وصالونات الأرستقراطية، حيث تستوى الأمور بين «الأكسلانسات» من صاحب السعادة أو صاحب دولة، وبك أو باشا، ومالك الأراضى الشاسعة ورجل الأعمال، وحيث يوجد من المتمصرين مايعادل المصريين أو يفوق، ويجرى الحديث بالعربية والفرنسية.. وبالإضافة إلى هذا الطابع الجماهيرى البعيد عن مجتمع باشوات السياسة، فإن الإخوان كانوا يستهدفون بدعوتهم وضع الإسلام فى صدارة المجتمع، وهذا أمر كان يرفضه المجتمع الليبرالى البرجوازى، كما كانت ترفضه الدعوات الاشتراكية»(٥).

مرشد عام جديد

عقب اغتيال البنا، ظهرت أزمة القيادة داخل الإخوان.. وكان المرشحون لمنصب المرشد العام أربعة هم: الشيخ حسن الباقورى عضو مكتب الإرشاد -الذى كان البنا قد عهد إليه تسيير أمور الجماعة فى فترات غيابه- والأساتذة صالح عشماوى (المتحدث باسم الجماعة) وعبد الرحمن البنا (شقيق البنا) الذى توحدت جماعته مع الإخوان عند وصول البنا للقاهرة من (الإسماعيلية) وعبد الحكيم عابدين (السكرتير العام للجماعة).. وبعد أخذ ورد، اختير الأستاذ حسن الهضيبى مرشداً عاماً للجماعة، فى أكتوبر ١٩٥١ (هو والد المستشار المأمون الهضيبى المتحدث الرسمى باسم الإخوان ونائب المرشد

العام حالياً). وخلال الفترة من نهاية عام ١٩٤٩ وحتى أكتوبر ١٩٥١، كانت الجماعة تخوض صراعاً قانونياً ضد قرار حلها السابق الإشارة إليه، وكذلك فى مواجهة القضايا التي تعرض لها بعض كوادر الإخوان خلال اتهامهم فى حادث السيارة الجيب، التى ضبطت بالصدفة فى ١٥ من نوفمبر ١٩٤٨ وكشف من خلالها لأول مرة عن التنظيم الخاص للإخوان، واغتيال محمود فهمى النقراشى رئيس الوزراء (٢٨ من ديسمبر ١٩٤٨)، وفى مواجهة استمرار اعتقال الذين ذهبوا من كوادرها للجهاد ضد العصابات الصهيونية خلال حرب ١٩٤٨، وعادوا معتقلين*، وضد قرار بيع المركز العام للإخوان المسلمون ومصادرة ممتلكات الجماعة وأرصدتها المالية، وضد قرار إغلاق فرعين للجماعة فى بورسعيد والإسماعيلية وغيرها.

وظل قرار حل الجماعة معمولاً به حتى ١٧ من ديسمبر ١٩٥١، حتى أن قانوناً قدم فى عام ١٩٥٠، لرفع الأحكام العرفية (القانون ٥٠ لسنة ١٩٥٠) وكل القرارات المرتبطة به، باستثناء ما يتعلق منها بالإخوان، وقد تصدى لهذه المحاولة النائب الاشتراكى الذى دخل البرلمان لأول مرة، المهندس إبراهيم شكرى رئيس حزب العمل.

الإخوان بعد الثورة

بتحرك تنظيم الضباط الأحرار فى ٢٣ من يوليو ١٩٥٢، والاستيلاء على السلطة، وطرد الملك فاروق، بدأ عهد جديد. وإذا كانت التفاصيل كثيرة وثابتة حول دور الإخوان فى رعاية «تنظيم الضباط الأحرار»، وحمايته ومساندته، وعلمهم الكامل مسبقاً بموعد تحركه، فإن الثابت أيضاً أن الإخوان قد تعاملوا مع ثورة يوليو بحذر منذ البداية، وربطوا تأييدهم للثورة بموقفها من الدستور والدولة الإسلامية.. إلخ، هذا على الرغم من أن مجلس قيادة الثورة استثنى جماعة الإخوان المسلمون من قراره الصادر فى ١٦ من يناير ١٩٥٣، لتصبح هى الجماعة السياسية الوحيدة فى مصر المسموح لها بالنشاط والحركة.

وقد ظهر تحفظ الإخوان جلياً فى عدم إعلان البيان الذى صاغته الهيئة التأسيسية للجماعة فى ٢٦ من يوليو، بتأييد مشروط للثورة، إلا فى ١ من أغسطس ١٩٥٢.. كما ظهر أيضاً من خلال رفض الإخوان طلب مجلس قيادة الثورة منهم، اشتراك ثلاثة من الإخوان فى الوزارة التى تشكلت فى أكتوبر ١٩٥٢، وقيامهم بفصل الشيخ حسن الباقورى من الإخوان، بسبب اشتراكه فى الوزارة.

وقد تراكمت المشكلات بين الجماعة ومجلس قيادة الثورة، إلى أن وصلت إلى اتخاذ المجلس قراراً بحل الجماعة فى ١٣ من يناير ١٩٥٤؛ وماتبعه من واقعة محاولة اغتيال الرئيس عبد الناصر فى ٢٦ من أكتوبر من نفس العام، التى كانت ذروة الصدام بين الجماعة والثورة، حيث تم اعتقال نحو ١٠٠٠ عضو من الإخوان، تشكلت لهم «محكمة الشعب»، برئاسة جمال سالم وعضوية كل من حسين الشافعى وأنور السادات*، وتوسعت المحاكمات وزاد عدد الدوائر، وكان أبرز من قدموا أمامها هم: الأساتذة حسن الهضيبى (المرشد العام) وعبد القادر عودة (نائب المرشد)، ويوسف طلعت رئيس الجهاز الخاص (التنظيم السرى) وهنداوى دوير (رئيس منطقة إمبابة فى التنظيم السرى) وإبراهيم الطيب (رئيس مناطق القاهرة)، ومحمد خميس حميدة (وكيل الإخوان) والشيخ محمد فرغلى (عضو مكتب الإرشاد)، وعمر التلمسانى ومحمد حامد أبو النصر ومحمود عبد اللطيف (مرتكب عملية الاغتيال).

وفى نهاية المحاكمات، أصدرت هذه الدوائر أحكاماً بإعدام ٥٠ من قادة الجماعة، من أبرزهم حسن الهضيبى المرشد العام للإخوان، كما أصدرت أحكاماً بالسجن المؤبد على ٧، منهم محمد حامد أبو النصر (المرشد العام فيما بعد) وأحكاماً بالسجن لمدة ١٥ عاماً على اثنين هما: عمر التلمسانى المرشد العام فيما بعد أيضاً، وأحمد الشريطى. وقد أصدر مجلس قيادة الثورة قرارات بتخفيف ٤٦ من أحكام الإعدام، كان من بينها الحكم الصادر ضد الهضيبى، وتم إعدام ستة هم: عبد القادر عودة، ويوسف طلعت، والشيخ محمد فرغلى، وإبراهيم الطيب وهنداوى دوير ومحمود عبد اللطيف.

ولم تتوقف المواجهات عند حد ماجرى خلال تلك الفترة المبكرة من عمر ثورة يوليو، بل استمرت، ففى عام ١٩٦٥ حدثت جولة جديدة من المواجهة العنيفة، مع التحول الذى حدث فى فكر سيد قطب.

وكان سيد قطب قد أفرج عنه بسبب ظروفه الصحية فى مايو ١٩٦٤، فاتصلت به مجموعات من الإخوان، كانت قد تشكلت وتابعت نشاطها خلال الفترة التى أمضتها القيادات فى السجون. وانتهى الأمر بحركة اعتقالات واسعة واتهامات بالإعداد لاغتيالات جديدة فى القضية رقم ١٢ لسنة ٦٥ أمن دولة عليا، وأعدم سيد قطب، الذى كان تغيُّر فكره ثم إعدامه ميلاد (لطريق جديد) هو طريق التكفير والعنف المسلح.

عودة الدعوة للصدور

فى عام ١٩٧١، قام السادات بانقلابه (ثورة ١٥ مايو، أو ثورة التصحيح) فى ختام سلسلة من الأحداث التى مرت بها مصر، بدءًا من هزيمة ٤ و٥ من يونيو ١٩٦٧، ومروراً بمظاهرات ٩ و١٠ من يونيو ١٩٦٧ثم مظاهرات فبراير ١٩٦٨، ووفاة جمال عبد الناصر فى ٢٨ من سبتمبر ١٩٧٠.

وبانقلاب السادات، دخلت تجربة ثورة يوليو فى دروة عكسية تزايدت باضطراد مع مرور الوقت، فبدلاً من التنمية المستقلة كان الانفتاح «سداح مداح» (حسب وصف الراحل الكبير أحمد بهاء الدين).. وبدلاً من التأميمات والمصادرة، كانت عودة الأراضى والممتلكات لأصحابها وتعويضهم، وبدلاً من الوحدة العربية والقومية العربية، كان سب العرب وتقطيع أوصال العلاقات لا بين الحكام فقط، ولكن بين الشعوب أيضاً.. وبدلاً من تحرير فلسطين أو حتى إزالة آثار العدوان والحرب ضد إسرائيل، كان عقد اتفاقية الصلح المنفرد معها فى كامب ديفيد.. وبدلاً من النظام الشمولى (الاتحاد الاشتراكى هو التنظيم الوحيد) كانت المنابر، ثم الأحزاب.. إلخ.

لكن أزمة السادات.. ظلت هى نفس أزمة ثورة يوليو.

«حكم» من أعلى يبحث عن جهاز سياسى «من أسفل».

فإذا كانت ثورة يوليو، اعتمدت فى بدايتها على «اللعب» وسط تناقضات الأحزاب السياسية الممتدة من مرحلة ماقبل الثورة، ثم إصدار قرارات إلغائها على مرحلتين (استثنت فى المرة الأولى جماعة الإخوان ثم عادت وأصدرت قرارا بحلها)، ثم تشكيل «جهازها» السياسى الخاص بها، بدءًا بهيئة التحرير والاتحاد القومى ثم الاتحاد الاشتراكى العربى، والتنظيم الطليعى فى القلب منه، فإن الرئيس السادات مارس نفس الأسلوب فى العلاقة مع التيارات السياسية، إذ أشرك بعض رموز اليسار فى حكوماته الأولى، كما بدأ اتصالات بقيادة «الإخوان المسلمون»، ضمن إطار تجربته الجديدة، التى سمح خلالها بنشاط سياسى «مقيد» للحركة السياسية، فبدأ بإعلان تأسيس المنابر داخل الاتحاد الاشتراكى (١٩٧٦)، فيما عرف بورقة أكتوبر، مع الاحتفاظ لنفسه بمنبر الوسط (بين منبرى اليمين واليسار)، وتطور الأمر إلى أن أعلن (عام ١٩٧٦) عن تشكيل ثلاثة

أحزاب سياسية احتفظ لنفسه فيها باسم حزب مصر العربى الاشتراكى (بين حزبى الأحرار الاشتراكيين، والتجمع الوطنى التقدمى الوحدوى)، ثم قرر تأسيس حزب جديد تحت مسمى الحزب الوطنى (١٩٧٨).

وإذا كانت ثورة يوليو، قد أجلت الصراع مع الإخوان إلى مرحلة لاحقة من عمر الثورة، فإن السادات الذى شهد عهده تشكيل أحزاب الوفد والعمل والتجمع الوطنى التقدمى والأحرار.. رفض السماح بعودة الإخوان بصفة قانونية، رغم إصداره قراراً فى عام ١٩٧١ بالإفراج عن ١١٨ من سجناء الإخوان.

وإذا كان الإخوان قد تعاملوا بحذر منذ البداية مع ثورة يوليو، فإنهم تعاملوا بنفس الحذر مع السادات، الذى لم يمض وقت طويل حتى دخل فى صدام مع الجماعة ضمن صدامه مع كل التيارات والرموز السياسية والدينية، الذى انتهى مع إطلاق الرصاص عليه فى ٦ من أكتوبر عام ١٩٨١.

عادت مجلة الدعوة للصدور بدءًا من عام ١٩٧٦، والتحم نشاط الإخوان «الجديد» -الذى رعاه مرشد عام للإخوان (الشيخ عمر التلمسانى) حظى باحترام الجميع- بنشاط الجماعات الإسلامية فى الجامعة، الذى بدأ عفوياً مع نهاية حرب أكتوبر ١٩٧٣ (سيأتى ذكره تفصيلاً فى الفصل القادم)، وانتقل نشاط الإخوان بهم ومعهم (أو مع من استطاعوا تجنيده فى صفوفهم) إلى النقابات المهنية (بدءا من عام ١٩٨٤) الذى شهد أيضاً دخول الإخوان إلى مجلس الشعب ضمن قائمة حزب الوفد (٨ نواب للجماعة)، وهو الأمر الذى تكرر فيما بعد خلال انتخابات ١٩٨٧، التى دخلتها الجماعة هذه المرة ضمن قائمة «التحالف الإسلامى» -الإخوان والعمل والأحرار- ووصل من أعضائها إلى مجلس الشعب (٣٦ نائباً)، ليأتى عام ١٩٩٥ بالمواجهة بين الإخوان والحكم.

وفى خلال سنوات النشاط السياسى تلك، أصبحت جماعة «الإخوان المسلمون» هى القوة السياسية الشعبية الأولى فى البلاد، كما تمكنت الجماعة من تأسيس التنظيم الدولى لـ«الإخوان المسلمون».

غير أن الأهم فيما حدث طوال تلك الفترة، هو أن جيلاً جديداً قد ظهر وسط الإخوان.. تميز عن جيل «الحرس القديم»، الذى استمر بالدعوة بعد محنة ١٩٥٤، وما تلاها فى عام

١٩٦٥. هذا الجيل أصبح محوراً لكل الضربات التى وجهت للجماعة فى عام ١٩٩٥، كما بات يعلن عن نفسه بإشارات كثيرة داخل الإخوان وخارجهم، وانتهى الأمر به إلى تأسيس حزب الوسط، وإعلان «تيار الوسطية» الجديد.

فماذا عن هذا التيار.. وكيف تشكل؟

وفيم يختلف عن «الحرس القديم» فى الإخوان؛ وماذا يطرح من رؤى جديدة، وبمن تأثر؟!

هوامش الفصل الأول

* أرسل محمد على بعثات إلى البلاد الغربية -خاصة فرنسا وبريطانيا- وبلغ عدد طلاب البعثات خلال الفترة من ١٨١٣ وحتى ١٨٤٨ حوالى ٣٣٩ مبعوثاً (٢٣٠ فرنسا -٩٥ بريطانيا- ١٤ دول أخرى).

* فى وصف هذه الفترة قال الأستاذ صلاح شادى «كانت مصر تعانى-بالإضافة إلى تسلط الاحتلال البريطانى عليها- من رواسب تراكمت عليها من حكم المماليك والأتراك وأسرة محمد على، وكل ذلك أفرز نوعاً من السلبية الشعبية وشعوراً مريراً باليأس من الإصلاح.. فالأحزاب التى كانت فى الساحة تفتقر إلى الرؤية الواضحة، وأكبرها (حزب الأمة) ينادى بالدعوة الفرعونية ولا يبالى بالجذور الإسلامية للبلاد، ولا بالروابط التاريخية والمصرية مع باقى الشعوب الإسلامية، والحزب الوطنى بلغ به الضعف مداه، وإن كانت دعوته بألا تفاوض مع الإنجليز إلا بعد الجلاء كان لها صدى فى قلوب المخلصين. أما المثقفون فالاتجاه القوى فى أوساطهم كان «للتغريب»، ذلك أن أكثرهم تلقوا تعليمهم فى جامعات أوربا، حيث افتتنوا بالتمدن الغربى وعصر العلم والتنوير، فعادوا لمصر مندفعين لتحويل أسلوب الحياة إلى تلك الوجهة. وكان التدين -فى نظرهم- علامة على الجهل والتأخر والبعد عن الحضارة ومناقضا للعلم!! وقد حمل لواء هذه الدعوة أحمد لطفى السيد ومحمد حسين هيكل وطه حسين وسلامة موسى ويعقوب صنوع ومجموعة من الشوام المسيحيين الوافدين لمصر، ومنهم شبلى شميل صاحب كتاب «فلسفة النشوء والارتقاء» **(هكذا ورد فى النص)** الذى أصدره ١٩٠٨، وروج فيه لنظرية داروين، وجورجى زيدان مؤسس دار الهلال، وأميل تقلا مؤسس دار الأهرام، ويعقوب صروف وفرح أنطون وأديب إسحق وغيرهم. وكانت الصحافة تتلقف تلك الدعوات الهدامة وتتبناها وتشيد بها.. وكانت «الأهرام» و«المقطم» و«الهلال» تنادى باعتناق الأسلوب الغربى وتشجع مظاهرة فى الجامعات والنوادى والمسارح ودور السينما. وبالمقابل كان هناك دعاة للفكرة الإسلامية التى حمل لواءها مصطفى صادق الرافعى وعبد العزيز جاويش ورشيد رضا ومحب الدين الخطيب. أما الأزهر الشريف فقد تخلى أكثر علمائه عن دورهم فى قيادة المجتمع

وتوجيهه، وانسحبوا من ميدان الدعوة والعمل على الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر والكفاح والجهاد لإعلاء كلمة الحق، وركنوا إلى الاستسلام للأمر الواقع، وذلك فضلاً عن الارتباك الذى ساد صفوفهم فى مواجهة التحدى الحضارى الغربى، فمنهم من تشبث بالأساليب القديمة وتجمد عندها، ومنهم من سعى للتوفيق بين مبادىء الإسلام والأساليب الغربية العصرية فى الحكم والاقتصاد والاجتماع (الشيخ محمد عبده)، ومنهم من تنكر للعقيدة الإسلامية وانجرف مع التيار الغربى (طه حسين فى كتابه «مستقبل الثقافة فى مصر» و«فى الشعر الجاهلى») و(الشيخ على عبد الرازق فى كتابه «الإسلام وأصول الحكم»). صلاح شادى -الشهيدان- الوفاء للطباعة والنشر ١٩٨٧.

(١) حسن البنا -مذكرات الدعوة والداعية- ص٣٣ و٦٤.

★ لاتزال قضية كتابه «التاريخ الحقيقى لجماعة الإخوان» بحاجة إلى جهد كبير، ذلك أن الغالبية العظمى مما كتب حول الإخوان جاء متحيزاً ضدها أو لها.. ولا خلاف فى أن الإخوان المسلمون واحدة من أهم الحركات السياسية فى تاريخ أمتنا العربية، ولعبت دوراً مؤثراً -بالسلب والإيجاب- فى تطوره السياسى والاجتماعى والفكرى منذ نشأت فى عام ١٩٢٨ وحتى الآن. وخلال ربع القرن المنصرم دخل الإخوان المسلمون فى مجموعة من الصراعات السياسية مع أنظمة الحكم العربية التى تولدت عقب الحرب العالمية الثانية، وهو ما انتهى بها -بسبب ظروف معقدة- إلى صدامات دموية قلصت وجودهم المعلن، وألقت عليهم ستاراً من الصمت الثقيل، اللهم إلا من أقوال أعدائهم ومخالفيهم فى الرأى. وفضلاً عن أن هذا الستار الحديدى من الصمت كان تجاهلاً لواقع، وظل قائماً وقوياً لسنوات طويلة، وظلت له امتداداته فى أسوأ الظروف التى مرت بهم، فإن كثيراً مما هو باطل قد قاله خصوم الإخوان فيهم، وهو ما ولد بالتالى رد فعل معاكس، فلم يقولوا هم فى أنفسهم، ولم يقل فيهم كثيرون ممن يتعاطفون بالفطرة مع من يعتقدون أنه مظلوم، إلا كل ما هو خير.. (صلاح عيسى- تقديم كتاب الإخوان المسلمون -ريتشارد. ب. ميتشل- مكتبة مدبولى- الطبعة الأولى مايو ١٩٧٧- ص٥)، ومن ثم فإننا سنقتصر فى هذه اللمحة التاريخية على الإشارة إلى ما ليس فيه خلاف، أملاً فى أن يكتب تاريخ هذه الجماعة العريق على نحو موضوعى، تستخدم خلاله أدوات البحث العلمى التاريخى وأدواته، خاصة

أن هذا التاريخ لم يعد متداخلاً فقط مع وجهات النظر السياسية المؤيدة والمعارضة للإخوان، ولكنه أصبح مهدداً بفقده إلى الأبد بسبب وفاة القيادات التاريخية للإخوان، الواحد تلو الآخر.

(٢) ريتشارد ب. ميتشل -الإخوان المسلمون- مرجع سبق ذكره ص٣٢، وهى رواية مستقر عليها فى كتاب «مذكرات الدعوة والداعية»، وكتاب «الشهيدان» للأستاذ صلاح شادى ص١٤ و١٥ -وكتاب «مابعد الإخوان المسلمون» لأستاذ لجمال البنا.

* يصف الأستاذ صلاح شادى جهود الجماعة بالقول بأنها قامت بـ«التصدى فى أوائل الثلاثينيات للغارة الصليبية التى قامت بها الإرساليات الصليبية البروتستانتية، والتى ظنت أن الفرصة قد حانت لاستغلال الفقر والجهل والمرض المستشرى فى مصر وقتها لتنصير هذه الديار، وإفشال تلك الغارة» مرجع سبق ذكره ص١٧.

(٣) صلاح شادى -مرجع سبق ذكره- ص٢٢.

* «كان الذى أشرف على المؤامرة عبد الرحمن عمار وكيل وزارة الداخلية، بناءً على توجيه إبراهيم عبد الهادى رئيس الوزراء، والذى وضع خطوطها الأميرالاى محمود عبد المجيد بوزارة الداخلية، وضم فريق القتلة عدداً من الضباط والمخبرين استقدموا من الصعيد لتنفيذ العملية، واستخدمت سيارة الأميرالاى عبد المجيد فى نقلهم والفرار بهم، بينما كان هناك فريق آخر يتابع العملية على رأسه الأميرالاى وصفى رئيس حرس الوزارات والسفارات، وذهب هذا الضابط إلى قصر العينى ليجهز على الأستاذ البنا إن كان به رمق.. وقد حوكم القتلة، وعلى رأسهم إبراهيم عبد الهادى نفسه، والأميرالاى محمود عبد المجيد، وحكم على بعضهم بالإعدام وعلى البعض الآخر بالمؤبد أو السجن، بينما انتحر الضابط وصفى، ويحتمل أن تكون للمؤامرة أبعاد أخرى وخيوط تصل بها إلى دوائر أجنبية، وحال الضابط وصفى دون الوصول إليها» جمال البنا: مابعد الإخوان المسلمون- ص٧٢.

(٤) صلاح عيسى -مرجع سبق ذكره- ص٢٢.

* كان الأستاذ البنا نفسه معلماً فى المدارس الابتدائية، والأستاذ يوسف طلعت رئيس النظام الخاص نجاراً.

(٥) جمال البنا: مابعد الإخوان المسلمون- دار الفكر الإسلامى ١٩٩٦- ص٤٦-٤٧.

★ وصل عدد المعتقلين من الإخوان في ٢٥ من يوليو ١٩٤٩ إلى حوالى ٤٠٠٠ معتقل.

★ وصف د. عبد العظيم رمضان جانباً من هذه المحاكمات بالقول «كان الأمر فى الدوائر الفرعية لمحكمة الشعب من المهازل الكبرى، نظراً للأعداد الضخمة من قضايا المتهمين التى كانت تنظرها كل منها فى اليوم الواحد. وعلى سبيل المثال، ففى يوم ٩ من ديسمبر نظرت قضايا ٢٨ متهماً، وفى ١١ من ديسمبر نظرت ٢١ قضية وفى ١٢ من ديسمبر نظرت ١٣، وفى يوم ١٣ منه نظرت ١٩، وفى يوم ١٨ من ديسمبر نظرت ٤٠ قضية، وفى ٢١ منه نظرت قضايا ٤٨ متهماً، وفى ٢٨ منه نظرت ٤٣ قضية، وفى ٩ من فبراير أعلنت الصحف عن محاكمة ٦٩ إرهابياً (كما كانت تطلق على المتهمين) أمام الدائرة الأولى (الإخوان المسلمون والتنظيم السرى- ص١٤ و١٥).

الفصل الثانى:

التيار الجديد:

أ: البداية: عفوية الانتماء للإسلام . . والجماعات الإسلامية بالجامعات

□ كانت مظاهرات فبراير ١٩٦٨، التى خرج فيها البسطاء غاضبين، بسبب الأحكام المخففة الصادرة ضد القيادات العسكرية التى حملها الحكم مسئولية نكسة ١٩٦٧، بلا أهداف برنامجية أو سياسية واضحة وبلا قيادة سياسية وجماهيرية معارضة متمرسة، كما لم تخرج معلنة رفضها لـ«جوهر النظام» -قامت على أرضية إصلاحه- حتى أن بعض القوى المتصارعة فى الحكم، اتهمت بعضها البعض بإشعالها، وحاولت استثمارها فى تعزيز مراكزها داخل أروقة الحكم.

ومع ذلك، فقد كانت إعلاناً بكسر حالة الصمت السياسى والجماهيرى التى فرضت على المجتمع المصرى منذ عام ١٩٥٤، الذى شهد آخر الأحداث الجماهيرية المهمة خلال المعركة حول الديمقراطية الحزبية بين (نجيب وناصر)، كما كانت الإعلان الأول عن اهتزاز شرعية الحكم فى أعين بسطاء الناس، وحدوث انشقاق بين الموقفين الشعبى والرسمى اللذين توحدا خلال العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ ومعركة السد العالى إلخ.

وإذا كان الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، قد حاول استعادة هذه الجماهير مرة أخرى من خلال بيان ٣٠ من مارس، وإعادة تشكيل الاتحاد الاشتراكى من القاعدة إلى القمة وتشكيل التنظيم الطليعى، التى تزامنت مع حرب استنزاف العدو الإسرائيلى، فإن الأحداث التالية -خاصة انقلاب ١٩٧١ وثورة التصحيح- أثبتت أن ماحدث كان أكبر مما قدره الحكم.

□ وعلى العكس كانت مظاهرات الطلاب فى عامى ٧٢ و١٩٧٣ (قبل الحرب)، فرغم أنها ظلت محافظة على فكرة العداء لإسرائيل، والمطالبة بالحرب -التى أبرزتها مظاهرات ٦٨- إلا أنها تميزت بوضوح سياسى وبرنامجى، إذ امتلكت برامج سياسية ورؤيا فكرية (يسارية أو ناصرية)، أو بالأصح شهدت «تجذراً» فى المواقف السياسية، وظهور رؤى أيديولوجية تقوم على رؤية مناقضة للنظام. وقد صبغ اليسار تظاهرات وتطورات هذه المظاهرات، التى رسخت دور الجامعة فى الحركة السياسية، ولم توضع نهاية لتلك التظاهرات، بخوض حرب أكتوبر ١٩٧٣، إلا وكانت التنظيمات السرية للحركة الشيوعية قد اجتذبت عدداً من رموز هذه الحركة.

لكن الحركة الناصرية، كانت قد شهدت فى نفس تلك الفترة، ومن خلال نفس

المظاهرات، بداية لنشاطها أيضاً، إذ جاءت هذه المظاهرات فى أعقاب إطاحة الرئيس السادات بمجموعة ١٥ مايو، وانقلابه على ثورة يوليو، وسماحه بالهجوم على إنجازاتها ورموزها بالحق والباطل.

□وكانت الطلقات التى أطلقت فى فجر ١٨ من أبريل ١٩٧٤ فى الفنية العسكرية –بعد أقل من ستة أشهر على انتهاء حرب أكتوبر المجيدة– إعلاناً لميلاد تيار العنف المسلح داخل الحركة الإسلامية، فى شكل تنظيمات مستقلة، وأن السلاح أصبح وسيلة للتعامل مع الحكم، وأن افتقاد الشرعية السياسية، لم يعد مرتبطاً بالصراع مع إسرائيل، ولكن بالخروج على مايراه ممثلو هذا التيار عقيدة الإسلام.. وأن القضية لم تعد إتاحة الحريات من عدمها، أو تشكيل الأحزاب السياسية أو عدم تشكيلها، أو توفير الحياة الاقتصادية الكريمة للناس، وإنما كفر المجتمع والحكم أو إسلاميته، مما دخل جديداً على المصطلحات السياسية.

ومع أن أحداث الفنية العسكرية حوت قدراً هائلاً من السذاجة فى التفكير والتدبير–استخدام حبال وسكاكين وأقراص منومة للحراس فى الكلية الفنية العسكرية والاعتماد على طلاب فى إحداث انقلاب عسكرى... إلخ– إلا أنها كانت بداية طريق جديد وخطر، وبداية انشقاق تاريخى داخل الحركة الإسلامية وبداية حركة استنزاف لموارد المجتمع المصرى.

□ غير أن شيئاً آخر كان يسرى فى كل جسد الأمة، ألا وهو تنامى ظاهرة الإحياء الدينى أو الصحوة الإسلامية، التى باتت تتحرك داخل عقلية ونفس الأمة، ببطء فى البداية، ثم بتسارع وبقوة بعد قليل. كانت المظاهر متعددة، ففى حرب أكتوبر كان شعار الله أكبر، هو شعار القتال الذى سيطر على النفوس والعقول، وفى المساجد كانت ظاهرة العودة إليها واضحة وفى تزايد، وفى الأزهر ودار الإفتاء كانت طلبات الفتوى فى أمور الدنيا فى تزايد، كما بدأت الرغبة فى إعادة إلحاق الأطفال بالمدارس الأزهرية فى العودة إلى الآباء والأمهات، الذين عادوا إلى تسمية أبنائهم وبناتهم بأسماء كانت هجِرت أو قلت تسميتها من قبل، وفى المكتبات كان الكتاب الإسلامى هو الأبرز حضوراً بين عناوين الكتب، وفى الندوات كانت رغبة جمهور السامعين فى الاستماع إلى رأى الدين هى الأوضح والأقوى،

وفى المشروعات الأهلية كان بناء المساجد والزوايا والمستوصفات الإسلامية والمسيحية هو هدف العمل التطوعى الخيرى، وفى الشارع ظهر الحجاب والنقاب، وفى الحج إلى بيت الله الحرام وأداء العمرة كانت الأعداد فى تزايد.

كانت ظاهرة عفوية الانتماء للإسلام، تفرض نفسها دون تصريح من أحد.

***

فى أعقاب حرب أكتوبر المجيدة فى عام ١٩٧٣، وما تلاها، عاشت مصر حالة واضحة من الفراغ الفكرى والسياسى (التنظيمى والجماهيرى)، مضافاً إليها حالة من التمزق النفسى الداخلى من جراء الصدمات التى واجه بها الرئيس السادات المجتمع المصرى فى كل الاتجاهات والمواقف.

□كان التنظيم السياسى الأوحد -الاتحاد الاشتراكى- والتنظيم الشبابى الأوحد -منظمات الشباب- قد انتهى دورهما، وتفككت أوصالهما، ولم تفلح لإيقافهما على الأقدام المحاولات المستميتة للرئيس عبد الناصر، ولم يكن باقياً سوى الإعلان عن وفاتهما بصفة رسمية، خاصة بعد أحداث ١٩٧١، وهو مافعله الرئيس السادات، حينما أعلن عن تأسيس منابر داخله، ثم إعلان بدء التجربة الحزبية (١٩٧٦).

غير أن الرئيس السادات، الذى تباهى دوماً بأسلوب الصدمات فى العمل السياسى واتخاذ القرارات، لم يكن كذلك فى هذا الأمر بالذات، وعلى غير العادة، إذا أعطى الحياة السياسية بالقطارة، وبحساب لا يتناسب مع درجة الفراغ السياسى التى عاشها المجتمع المصرى، وبخاصة جيل الشباب.

□وكان الفكر القومى، والتجربة القومية، التى طرحها نظام الحكم الناصرى بلهجة اشتراكية -منذ بداية الستينيات- قد ووجهت بضربات مؤثرة.. فمع سقوط التجربة القومية (محاولات الوحدة العربية)، وإدارة السادات ظهره للعرب، وإفساح المجال للأفكار «الانفصالية» عن الأمة العربية، ودخوله فى مواجهات مع معظم الحكام العرب، لم يعد الفكر أو التجربة العروبية خلابا أو صاحب حظوة فى عقول الناس.

□وكان الفكر الاشتراكى، قد دخل فى مرحلة الجمود والانكسار -بالمقارنة بمرحلة الخمسينيات والستينيات- التى انتهت به، وبمعظم دوله فى العالم، إلى انهيار وتبعثر، وكأن شيئاً لم يكن.

□أما التنظيمات الماركسية التى كانت قد عادت للظهور، واجتذاب رموز مؤثرة فى مظاهرات الطلاب فى عامى ٧٢ و١٩٧٣، فقد دخلت بعد ذلك فى دورة الحروب القبلية الشهيرة فى تاريخ الحركة الشيوعية المصرية مكررة ماحدث فى الأربعينيات، ومابعد حل الحزب الشيوعى لنفسه فى الستينيات.. مؤكدة أن الأزمة أزمة فكرية لا أزمة حركية.

□وكانت الحركة الناصرية، الوليدة خارج السلطة، فى حالة من الحيرة، وتقييم التجربة بما أعاق قدرتها على الفعل*، فقياداتها من الحرس القديم هى المسئولة عماحدث «للتجربة»، وقياداتها الشابة لاتزال تبحث عن بلورة فكر لتجربة هى ممارسة وفى السلطة، أكثر منها رؤية فى أنساق فكرية ومنهجية، وكان الجهد المطلوب واسعاً وضرورياً فى الآن ذاته.

□و«الإخوان المسلمون»، الذين كان يفترض أنهم سيكونون أصحاب الحظ الأوفر فى النشاط السياسى فى تلك الفترة، كانت جماعتهم فى ظرف معقد.

فمن ناحية، كانت الضربات العنيفة والقاسية التى وجهتها لها ثورة يوليو، قد سببت لها خسائر لا تعد ولا تحصى.. سواء فى فقد قياداتها التاريخية (أحكام الإعدام)، أو إنهاء وجودها التنظيمى -قرار حلها وملاحقتها- أو سجن القيادات الرئيسية فيها، كما كانت تعانى أيضاً من ظاهرة الانشقاق الفكرى، الذى تسببت فيه أفكار سيد قطب.

---

* يقول الأستاذ محمد حسنين هيكل عن هذه الفترة «كان هناك الناصريون الذين لم يجدوا لأنفسهم مجالاً فى العمل السياسى القانونى فوق الأرض، وكانت مشكلتهم أنهم جماعات ضخمة لكنها مبعثرة وبغير قيادة، ولم يكن سبب ذلك أن كثيرين من معاونى عبد الناصر وجدوا أنفسهم فى السجون بعد حوادث مايو ١٩٧١، ولكن أيضاً لأن الجماعات الناصرية كانت تظن -ولأسباب وجيهة- أنها الممثلة الطبيعية للقوى الشعبية لثورة سنة ١٩٥٢. وبعد مظاهرات سنة ١٩٧٧ فإن كثيرين من هؤلاء وجدوا أنفسهم فى السجن ولم يكونوا على استعداد مادى أو معنوى لتقبل هذا التغيير العنيف فى مقاديرهم (...) وأما المعتقلون من الناصريين فقد كان الشعور بالدهشة والاستغراب يحيط بهم. كانوا يتصورون أنهم طلائع النظام الذى أقامه عبد الناصر، ثم فجأة وجدوا أنفسهم فى سجون هذا النظام. ولقد كانت هناك تنظيمات ناصرية بينها على سبيل المثال نوادى الفكر الناصرى فى الجامعات، ولكن هذه التنظيمات كانت أعجز عن القيام بالمهمة التى ألقتها عليها الظروف، فضلاً عن أنه لم تكن لها قيادة قادرة معترف بها. وحتى من قبل حوادث ١٩٧٧، فإن الناصريين كانوا فى حيرة من أمرهم (...). «خريف الغضب-الطبعة المصرية الكاملة-ص٢٢٦».

لم تكن الجماعة جاهزة للتحرك التنظيمي، وكانت مواجهة قبل أن تتحرك، بعد فترة طويلة من تجميد نشاطها بمشكلات حادة استغرقت وقتاً طويلاً لتلافى بعضها.

□ أما التيارات الليبرالية، والتى وجهت لها ثورة يوليو ضربات موجعة بعد حل الأحزاب، وحرمان قياداتها من العمل السياسى، فقد كانت تعانى من ظاهرة انقطاع الأجيال، بحكم أنها تلجأ للعمل السرى مثل التيارات الأخرى. وقد أعلن عن تأسيس حزب الوفد (الجديد) فى عام ١٩٧٨ وقرر حل نفسه بعد عدة أشهر.

***

كانت الساحة الفكرية والسياسية فى المجتمع، وبشكل خاص فى الجامعات المصرية -فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣- خاوية، وفى انتظار القادم الجديد: الجماعات الإسلامية.

***

وهذه شهادة أحد معاصرى تشكل الجماعة الإسلامية، والذى هو أحد رموز تيار الوسط، ووكيل مؤسسى حزب الوسط.

«الحركة الإسلامية التى تنامت فى الجامعات المصرية خلال السبعينيات، كانت حركة تلقائية بدأت من دون تنظيم أو تخطيط مسبق، واتسمت بالتنوع الذى يظهر أيضا فى تباين اتجاهات الشخصيات الإسلامية التى دعيت إلى إلقاء محاضرات والمشاركة فى ندوات جامعية، مثل الشيخ محمد الغزالى (رحمه الله)، والدكتور يوسف القرضاوى، الشيخ محمد متولى الشعراوى، والشيخ عبد الحليم محمود شيخ الجامع الأزهر السابق (رحمه الله)، والأستاذ عمر التلمسانى (رحمه الله)، والشيخ نصر الدين الألبانى، والأستاذ يوسف العظم، والشيخ صلاح أبو إسماعيل، والشيخ أحمد المحلاوى، والشيخ محمود عيد، والشيخ سيد سابق، والشيخ إبراهيم عزت (رحمه الله)، والدكتور عيسى عبده (رحمه الله)، والشيخ حافظ سلامة، والشيخ أسامة عبد العظيم، وغيرهم.

ويهمنى هنا أن أوضح باعتبارى كنت شاهدا على أحداث تلك الفترة، ان النشاط الإسلامى فى الجامعات المصرية بدأ أولا تحت اسم «الجماعة الدينية» التى كانت احدى جماعات النشاط التابعة للجنة الثقافة فى اتحاد الطلاب. وبعد فترة رأى الشباب تغييره إلى «الجماعة الإسلامية» وأصبح هذا الأسم بمثابة لافتة انضوت تحتها انشطة الشباب

المتدين فى الجماعة من دون تنظيم أو حتى اتجاه واحد. فكان أعضاء هذه الجماعة متأثرين بأفكار مختلفة تعرفوا عليها من خلال محاضرات عامة. وكان من بينها أفكار «الإخوان» عبر التلمسانى، وأفكار سلفية من خلال ناصر الدين الألبانى وأسامة عبد العظيم، وأفكار التبليغ عبر إبراهيم عزت، واتجاه الأزهر من خلال عبد الحليم محمود والشعراوى، فضلا عن أفكار علماء دين مستقلين مثل الغزالى والقرضاوى، وسيد سابق، وصلاح أبو إسماعيل، وأحمد المحلاوى، ومحمود عيد وغيرهم. وبقى هذا النشاط الإسلامى تحت اسم «الجماعة الإسلامية» مستقلا فى غالبيته عن بعضه فى مختلف الجامعات المصرية حتى قرب نهاية عام ١٩٧٩.

وكانت التيارات اليسارية والناصرية مسيطرة تماما على الحركة الطلابية، حتى عام ١٩٧٥، باستثناء بعض اللجان الثقافية فى بعض الكليات، التى كانت «الجماعة الإسلامية» تمارس من خلالها نشاطها فى الدعوة والخدمات.

وفى العام ١٩٧٥، بدأت مجموعة من شباب «الجماعة الإسلامية» تدخل إلى اتحاد الطلاب بشكل أكبر نسبيا من ذى قبل. وكان من رموز هذه الفترة رئيس اتحاد طلاب جامعة القاهرة وأمين لجنة الإعلام والنشر فى اتحاد طلاب مصر الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح، والدكتور عصام العريان فى اتحاد طلاب كلية طب القصر العينى، والدكتور إبراهيم الزعفرانى فى اتحاد طلاب طب الإسكندرية، والمهندس خالد داود فى اتحاد طلاب هندسة الإسكندرية. وفى تلك الفترة (٧٥-١٩٧٧)، بات معدل انتشار الحركة الطلابية الإسلامية أوسع من ذى قبل، على رغم المعوقات التى وضعتها السلطة وأدارت الجامعات، التى وصلت إلى حد الصدام مع هذه الحركة«(...) «ودفع هذا الانتشار عبد المنعم أبو الفتوح إلى القيام بجولة فى نهاية عام ١٩٧٧، مع مجموعة من زملائه، لإقناع شباب «الجماعة الإسلامية» بخوض انتخابات الاتحادات الطلابية، ونجح فى مسعاه على رغم المعارضة التى واجهها فى البداية، وبخاصة فى جامعات الصعيد وخاض الشباب الإسلامى الانتخابات، وحقق نتائج باهرة فحصل على أغلبية ساحقة فى هذه الاتحادات فى ثمانى جامعات من أصل ١٢ جامعة مصرية وقتها، ونتائج مرضية فى الجامعات الأربع الأخرى. على الرغم مقاومة السلطات وتحالف غالبية القوى المعارضة ضد التيار

الإسلامى» (...) «يبقى بعد ذلك ايضاح مهم، وهو أن الحركة الطلابية الإسلامية ظلت مستقلة عن أى تيار إسلامى بعينه حتى نهاية ١٩٧٩ وبداية١٩٨٠، عندما ارتبط عدد من رموز هذه الحركة بـ«الإخوان المسلمين».

لكن بقيت هذه الحركة فى جامعة أسيوط تحديدا بعيدة عن «الإخوان»، ورفضت أية علاقة معهم. (...) «وقد تعرض التلمسانى فى جامعة أسيوط لهجوم شديد خلال محاضرة ألقاها عام١٩٨٠» (...) «أما قبل ١٩٧٩، فقد كان دور «الإخوان»لا يتجاوز مشاركة بعض رموزهم فى ندوات أو قيامهم بإلقاء محاضرات، أو محاولة القيام بدور الوساطة أحيانا لدى رموز الطلاب الإسلاميين لتهدئة الأوضاع خلال الأزمات التى كانت تحصل بينهم وبين السلطات. أما عن موضوع العنف، فقد كان هناك تيار داخل اطار «الجماعة الإسلامية» فى الجامعات حينئذ يتبنى أفكار العنف، أو ما اصطلح على تسميته «التغيير بالقوة» لكنه كان محاصرا بغالبية ترفض العنف، وعندما بدأ رموز فى الحركة الطلابية يرتبطون بـ«الإخوان» شرع انصار تيار العنف فى تأسيس تنظيم جديد يتبنى هذا الفكر (تنظيم الجهاد) وكان ذلك فى نهاية ١٩٨٠. وبدأ نزاع حول اسم «الجماعة الإسلامية» وخصوصا فى الصعيد بين الشباب الذى ارتبط بـ«الإخوان» والشباب الذى أسس «تنظيم الجهاد» لاحقا. وظل الطرفان يستعملان اسم «الجماعة الإسلامية» لفترة، مع تميز الفريق الأول بوضع شعار الإخوان «الله أكبر ولله الحمد». فيما وضع الفريق الآخر شعارا جديدا عبارة عن سيف واحد خارج من مصحف ومكتوب تحته «وقاتلوهم حتى لا تكون فتنه».

وبعد فترة وجد شباب الحركة الإسلامية الذى ارتبط بـ«الإخوان» أن الأسم شابه تشوه نتيجة الممارسة العنيفة للفريق الآخر، فتخلوا عنه لهذا الفريق الذى انقسم بعد أحداث ١٩٨١ إلى مجموعتين: مجموعة الصعيد (كرم زهدى وآخرون) التى استخدمت اسم «الجماعة الإسلامية»، ومجموعة القاهرة ووجه بحرى (عبود الزمر وآخرون)، التى لجأت إلى اسم «الجهاد». ويدل هذا العرض السريع لتطور الأحداث على أن «الجماعة الإسلامية»، التى كانت فى السبعينيات تختلف تماما عن «الجماعة الإسلامية» المعروفة منذ بداية الثمانينيات وحتى الآن.

فـ«الجماعة الإسلامية» التى نشطت فى الجامعات المصرية فى السبعينيات كانت لافتة

انضوى تحتها الطلاب الإسلاميون من اتجاهات مختلفة. كانت كيانا طلابيا فضفاضا يفتقد إلى التنظيم، ويتمتع باستقلال عن أى تيار إسلامى خارج الجامعة حتى نهاية العام ١٩٧٩».[1]

***

تلك كانت نشأة الجماعات الإسلامية، التى نشأ فى ظلالها رموز تيار الوسط في السبعينيات، لكن ثمة جوانب أخرى، تظهر مدى العفوية والاندفاع فى تشكل الظاهرة، وتشكل وعى رموز هذا التيار، خارج الحركة الإسلامية المنظمة، وتوضح كيف تم التحول لهؤلاء الرموز الجيلية، ولنر التجربة الذاتية، لنفس من كتب من قبل التجربة الموضوعية العامة لنشأة الجماعات.

«أبو العلا من مواليد ١٩٥٨ فى مدينة المنيا بصعيد مصر، الصعيد الذى يعرفه قرية قرية ومدينة مدينة. هناك أودعه أبوه أحد الكتاتيب الكثيرة المنتشرة، فدرس القرآن والحساب، وبعد ثلاث سنوات انتسب إلى «مدرسة الناصرية» التى سميت تيمنا بالرئيس يومئذ، جمال عبدالناصر. وكان أبو العلا متفوقاً فى المرحلة الابتدائية، شمل تفوقه الرياضة حيث انضم إلى «الفريق المخصوص» الذى يقوم باستعراضات عامة. بعدها انضم إلى الإعدادية في المنيا فنال بطولتها فى الوثب الطويل ومارس الملاكمة ورياضات أخرى. أما فى الثانوية العسكرية فأدرج فى «فصل المتفوقين» مشاركاً فى فرق رياضية إحداها فرقة «الاشتباك والدفاع النفسى» التى يوصف نشاطها بـ«التدريب على طريقة الصاعقة». وهو الصبى الوحيد بين إخوات البنات لهذا، وبوصفه «الرجل» كان يقسو عليه أبوه «المتدين فطرياً». والوالد الذى عمل مابين الحدادة وصناعة الخراطة فى المنيا، وعاش عيشة «مستورة» كان ينسب إلى عائلة أصغر من عشيرة وأكبر من عائلة نواة. فالأعمام والأخوال حاضرون فيها ومؤثرون من دون أن ترقى الصلات بينهم إلى عصبيات دائمة الاستنفار. ذلك أن المنيا، «عروس الصعيد» أهلها أقل حدة ونعرة مما هى الحال فى مناطق أخر ، كأ سيوط وسوهاج. والوالد لم يكن يكره عبد الناصر، حتى أن أبا العلا الصغير سـ فى الجنازة الرمزية التى أقيمت له فى المنيا. والراهن أن للكورنيش الذى ـاه الزعيم ا احـ ـى المدينة المذكورة، وهو أجمل كورنيش فى مصر، هو ما جعل منها

«عروس الصعيد». أما حسن البنا فاسم لم يعن شيئاً للوالد، على عكس صلته بالطرق الصوفية الكثيرة الانتشار فى الصعيد إذاك. فالشيخ ماضى أبو العزايم كان من أصدقاء جد أبى العلا، ولهذا أطلق على نجله اسم ماضى الذى ورث عن أبيه صداقة الشيخ نفسه. وأبو العلا احتك احتكاكاً عابراً بالصوفيين فى طلعته الأولى، خصوصاً أن الرقعة التى سكنتها العائلة عرفت بـ«أرض المولد» نسبة للاحتفالات الدينية والصوفية التى كانت تقام فيها. وهو كان لا ينقطع عن صلاة إلا لماماً، وغالباً ما كان يفعل فى جامع شهير هناك هو «مسجد الفولى». فوالدته التى تعلقت بأهداب الدين، استهوتها خطب إمامة الشيخ شمس وهذا الآخير الذى اتجذبت إلى كلامه نسوة كثيرات فى المنيا، كان إمام أوقاف مشهوراً وذا ميول صوفية. فى الثانوية ظلت السياسة ثانوية جداً، وهكذا كان حالها فى مصر الناصرية على العموم. فأبو العلا انتسب إلى إلى الاتحاد الطلابى للمدرسة وشارك فى كتابة مجلات الحائط بيد أن السياسة المتاحة اقتصرت على كونها نبرة اعتزاز، إما بالشعب وزعيمه، أو بذات المعتز بنفسه. وطالبنا الثانوى انحاز للخيار الأخير، فاعتز بنفسه اعتزاز المراهقين، وكتب مقالة وقعها بـ«أ. م. أ» هجا فيها ضابطاً معتداً، هو الآخر، بنفسه، ما كلفه ازعاجات طفيفة. فبين هزيمة ١٩٦٧ وحرب ١٩٧٣، كان من غير المقبول أن يعتز الضابط فى مصر، لكن أشياء كثيرة أخرى تحركت فى رأس أبى العلا بدءاً بذاك التاريخ. لقد تشكلت لديه «عقدة الثأر من اليهود» فأراد الانتساب إلى الجيش، وفكر، فى ١٩٧٣، بدخول الكلية الحربية للغرض هذا. غير أنه فى الفترة إياها زار القاهرة للمرة الأولى، بهدف الانتقال إلى إحدى ثانوياتها. واندهش الزائر «كما يندهش كل صعيدى» يأتيها للمرة الأولى، إذ القاهرة هى «مصر أم الدنيا» فى آخر المطاف. ولئن ساح فيها تائهاً مذهولاً، فإنه ما لبث أن غادرها بخفى حنين لرسوبه فى الامتحان.

والمرحلة الجامعية بدأها فى المنيا أيضاً، حيث تسجل فى كلية الهندسة. أما اللغة فلم تكن ذات شأن فى الموضوع. ومع أن المواد كلها كانت تعطى بالإنكليزية، إلا أن الهندسة معادلات وبيانات ينخفض معها دور اللغة إلى حده الأدنى. لهذا آثر أبو العلا بعد تخرجه مهندساً أن يتسجل فى دورة للغة الإنكليزية بهدف اكتسابها، كأنه يبدأها من صفر أو ما يقاربه. قبل ذلك، فى أيام الجامعة، كانت شريحة واسعة من الطلبة الإسلاميين فى كلية

الهندسة، فى عداد المتفوقين بالإنكليزية، لكنهم، مع هذا، كانوا يتذمرون من الدراسة بالإنكليزية، ويتساءلون: لماذا ليس بالعربية؟ وحتى مَ نبقى عالة على غيرها وحضارته؟ فى غضون ذلك كان أبو العلا الإسلامى يتشكل ويتبلور. فى الثانوى، لم يكن أحرز هذا النعت بعد. صحيح أنه صلى وراء الشيخ عبد المجيد عسال، عضو الهيئة التأسيسية فى الإخوان والذى أنشأ «جمعية العلم والإيمان» فى المنيا، غير أنه صلى أيضاً وراء الشيخ الوفدى أحمد إسماعيل. ولما كان الشيخان قطبى مدينته، جعل يصلى كل جمعة عند واحدهما، عادلاً بينهما غير منحاز.

أما فى الكلية فتعرف أبو العلا إلى حامل النور الأول.. كان صديقاً من سيناء أثر عليه كثيراً بسلوكه الأخلاقى، ثم طلب إليه أن يلتحى وألا يقف فى حلقات تضمه إلى بنات.

ولبى المدعو الدعوة يحدوه شوق إلى «الاختبار النفسى» للصلابة، إذ التخلى عن الشيء يكبر بقدر ما يكون حب هذا الشيء كبيراً.

واستمر الصديق السينائى يتابع صديقه ويلاحقه، ويجيب عن أسئلته حول قصة سيدنا يوسف وبعض المعانى التى فى القرآن، وربما مرر إليه قصاصات وكراريس.

بيد أن الأثر المباشر لإسلامه الجديد ظهر على جبهتين. فأبو العلا منذ كان طفلاً ربطته صداقة وطيدة بمسيحيين صغار كان أحدهم يدعى تيتو تيمناً بحاكم يوغوسلافيا يومذاك وصديق عبد الناصر، وكان تيتو وإخوته أحفاد داود، الحارس لمقابر الأقباط اليونان ممن كانوا كثيرى العدد فى المنيا. كانوا يلعبون معاً ويدخل واحدهم بيت الآخر كأنه بيته، ويتفرجون سوياً على مقابر الرخام التى تدل على أن أصحابها خواجات.

ولئن انقطعت الصلة بأحفاد داود فى المرحلة الثانوية، فقد حل محلهم صديقان مسيحيان آخران هما مدحت فكرى إسرائيل وناجح زكى طوسة اللذان كانا يصليان فى كنيستهما، فيما أبو العلا يصلى فى جامعه، لقد جمع بينهم إيمان طقسى ونزاهة شخصية، فضلاً عن احترام كل منهم للطريق التى يسلكها الثانى.

أما بعدما التحى أبو العلا، وكان مدحت وناجح انتسبا إلى الكلية نفسها، فشرعت تسوء العلاقات على إيقاع التوتر الوطنى العام لأواسط السبعينيات. لقد توجسوا من جهتهم، ومن جهته توجس، ولم ينجح الأصدقاء السابقون فى تذليل الإشكال إلا بعد حين.

أما المرآة الأخرى للتوتر فكانت جبهة الزميلات الطالبات. فمثلاً، وكأى مراهق، كانت لأبى العلا رغباته وتخيلاته، لكنه كان حيياً وغير جرىء فى طلبها، فآثر أن يقمع نفسه قليلاً ويجعل الأنشطة الرياضية تستهلكه. كان وأصدقاؤه مجموعة مستقيمة، مهذبة العواطف، وبهذا التهذيب دخل إلى الجامعة فى ١٩٧٦ فراح كتلميذ موهوب فى الهندسة، يشرح لزميلات كثيرات بعض الدروس الصعبة. ومن حول هذه الشروح نشأت صداقات كثيرة يصفها، هو، بـ«البراءة» و«الطبيعة» من دون أن تخلو من المزاح بين الفينة والأخرى.

لكن مع اعتناقه الدعوة شعرت الزميلات أن زميلهن يتهرب منهن، فداعبنه بالتساؤل عما إذا كان يملك موسى لحلاقة ذقنه. ولما لاحظن عدم تجاوبه مع هذا المزاح ذهبن فى سبيلهن ولم يرجعن إليه. وماهى إلا أسابيع حتى حلت فرصة التحضير للامتحان السنوى، فعثر فيها أبو العلا على فرصته ليظهر شخصاً جديداً، بعد شهر من الاعتكاف والعزلة.

أهم من هذا كله ما حصل فى ميادين التنظيم والعقيدة وما يليهما ويتفرع عنهما. فالصديق السينائى لم يقده إلى الإخوان المسلمين ممن كانوا لا يزالون يداوون جراحاتهم الثخينة التى أنزلها بهم العهد الناصرى. لقد قاده إلى «الجماعة الإسلامية» التى بدأت، أواسط السبعينيات، باسم «الجماعة الدينية» واستقطبت، فى طور تأسيسها الأول، قرابة عشرة من المهتدين فى جامعةالمنيا، ومع هؤلاء توجه أبو العلا إلى مخيم صيفى ضم ١٥٠ شخصاً، وكان بمثابة «الدفعة القوية» له كى يمضى فى حقيقته الجديدة. ففى المخيم تعود على سلوك آخر كان يستيقظ فجراً ويصلى صلاة جماعة ويقول الأذكار ويطوع نفسه ويروضها. ولئن بدت الرياضة بسيطة، تقتصر على التمارين السويدية، فإن الزوار الذين وفدوا إلى المخيم وحاضروا فى المخيمين كانوا كثيرين كثرة المواضيع التى طرقوها.

وفى السنة التالية، ١٩٧٧، اتفق على الانتساب إلى اتحاد الطلبة، على رغم تحفظات كثيرة لدى «الجماعة» عن الاتحاد وسيئاته. طلب إليه الانتساب والتأثير فى الداخل، بعدما كان الاتحاد قيادات بيروقراطية مترهلة ونشاطاً يسارياً وناصرياً كثيفا. والحال أن ملصقات اليساريين والناصريين كانت تملأ المكان كله، وتتدلى مجلات حائطهم على حبال الغسيل.

وكان إسلاميو أبى العلا، فى كلية الهندسة، قد أحرزوا ٢٤ صوتاً فى مجلس الطلبة

يقابلها ٣٦ صوتاً للقوى الأخرى. فحين جرى التصويت رشح لرئاسة المجلس فيما يشبه تسجيل الموقف من دون توهم الانتصار، إلا أنه هو الذى نال ٣٦ صوتاً وفاز. ووسط استغراب الجميع تبين أن الفارق أحدثه أبناء المنيا ممن قرروا التصويت لأى مرشح يكون من «بلدهم». وأبو العلا، طالب السنة الثانية، لم يكن منياوياً مميزاً، لكنه كان على علاقة جيدة معهم جميعاً، هو العارف بتفاصيل منطقته ومنطقتهم.

هكذا أمسكت «الجماعة الإسلامية» بأول اتحاد طلابى، وأحس الحصان الذى راهنت عليه أنه نجم يولد. رفاقه يحملونه على الأكتاف والأكف وتظهر صوره فى الصحافة ويغدو له اسم عام. واتسع النشاط الدعوى لـ«الجماعة» فمن يهيمن على «الهندسة»، وهى الكلية الأهم بإطلاق، هيمن على الجامعة. ولم يجد ما أشاعه اليساريون من أن القيادة الجديدة ستصرف المال على القباقيب والبسط والسجاجيد. وتعمد إلى تحجيب الفتيات بالقوة. فأبو العلا ورفاقة اهتموا فعلاً بأمور الطلبة ومطالبهم، فدافعوا عن المغبونين منهم، واشتروا للجامعة تجهيزات آلية مكلفة اقترضوا أثمانها وسددوها على مدى طويل نسبياً. وفى هذا كله كانوا يستفيدون من تداعى القيادات السابقة المنخورة بالسوء التى لم يُعرف عنها أى ارتباط فعلى بهموم الطلبة.

وإذا جاز أن الرئيس السادات اعتمد الشعار الدينى فى حرب أكتوبر، ودعم الإسلاميين فى سنواته الأولى للوقوف فى وجه اليساريين والناصريين،فى السلطة، كما فى الجامعة، فهذا ما لا ينطبق على المرحلة التى نحن فى صددها. آنذاك، والإخوان ليسوا خطراً، تعاملت السلطة مع «الجماعة» والقوى الإسلامية الصغيرة أو المشابهة، بالتجاهل وقلة الإكتراث، ولم يتراء لها مطلقاً أن الجامعة إذ تغدو جامعاً تصير أخطر من الثكنات.

وفعلاً كان هذا المسار يتعاظم يوماً بيوم. فالحركة بدأت تلقائية، تلتف حول رموز شابة مقبولة مسلكياً ومندفعة مطلبياً، كعبد المنعم أبو الفتوح وعصام العريان وإبراهيم الزعفرانى وخالد داود وخيرت الشاطر وأنور شحاتة ومحيى الدين أحمد عيسى. وهى فى أفكارها، ومن ثم أزيائها وطرق كلامها، جمعت بين المصادر الإخوانية والسلفية الكثيرة فاتسعت لمن ضاقت بهم التنظيمات الضيقة أصلاً. وإلى هذا وذاك راح شبان «الجماعة»، من حيث هم طلاب جامعيون، يتحدثون فى العلم وفروعه كما لو كان العلم جزءاً من عقيدة يؤلفونها للتو.(....)

«وفى تلك الفترة، وبجهد اتحاد الطلبة وتسهيلات وزارة الأوقاف التى وفرت الإقامة المجانية، تكاثرت رحلات الحج والعمرة، فكان الطالب لا يتكبد غير ٣٥ جنيهاً مصرياً هى ثمن التذكرة. وكان غالب الذاهبين يعود بكتب دينية ومصاحف تضخم عددها نتيجة تضخم عدد حامليها. وفى الجامعات نفسها أنشئت الجوامع، أو رُمم ووسع القائم منها، وباتت لها مكتبات بهمة اتحادات طلابية كالذى يسيطر عليه أبو العلا. ولئن صارت المساجد بؤراً لمزيد من النشاطات، أضحت كتباتها مصادر بث لمزيد من الكتب. ولم يعدم المؤمنون الجدد الدعم من بعض موظفى الدولة، لا بصفتهم كذلك وإنما بصفتهم مؤمنين هم أيضاً، مؤمنين لا يتلقون أية توجيهات رسمية معاكسة، إذ السلطة غافلة عن هؤلاء الشبان البسطاء!

كانت القراءات تنصب أساساً على أمهات المراجع، على الألوسى والطبرى وابن قيم الجوزية والنووى وغيرهم، وهذه متوافرةبكثرة، وبالطبع على القرآن وأحكام التجويد، حيث راح أبناء ذاك الجيل يتسابقون فى حفظ الكتاب، والتباهى فى طرق قراءته وتلاوته واستظهاره ونطق بعض كلماته والإقفال ببعض آخر. وفى اليوم الواحد من شهر رمضان، كان واحدهم يحفظ ربع جزء، لا يثنيه شيء عن ذلك.

وساد تأثر بالشيخين محمد الغزالى ويوسف القرضاوى، وبيوسف العظم صاحب «فصل الدين عن الدولة ضلالة مستوردة» وكذلك بكتب وكتيبات سيد قطب، لا سيما «معالم فى الطريق». وغالباً ما طبعت فصول من أعماله فى صورة مستقلة ووزُعت بذاتها، إذ كان أكثر ما يُقرأ الكتيبات الصغيرة التى أغرقت الجامعات المصرية بعشرات آلافها.

ولم يقرأ الطلاب يومها كلام خصومهم فالناصرية، من خلال «الميثاق» و«فلسفة الثورة»، كانت من حواضر البيت، إلا أنها مأخوذة أخذ المسلم به. فهى عادية وبسيطة وغير مقنعة فى آن. ثم كيف لهذه الكتابات التى شيد على ضوئها هذا العالم الضال كله، أن تكون مصيبة؟

أما الماركسية فكان «الصراع الفكرى» مع اليساريين يملى الإطلاع عليها، إلا أن الإطلاع اقتصر على مايقوله عنها كبار الإسلاميين، وكفى الله شر القتال.

فى غضون ذلك كانت الشرارة التى انطلقت من كلية الهندسة فى المنيا، أصبحت لهباً

تكتوى به جامعات مصر جميعاً. فقد غدا إخوان أبى العلا الأغلبية فى ثمان من اثنتى عشرة جامعة فى البلاد، وفى الأربع الباقية، وبينها جامعة القاهرة، حضروا بقوة لا يستهان بها. وأضحوا، بنتيجةذلك، يتمتعون بثمانية مقاعد بين ثلاثة عشر فى قيادة الاتحاد الطلابى على المستوى الوطنى العام. وكاد أبو العلا يصير رئيس الاتحاد ووجهه الأول، لولا اعتراض السلطة التى بدأت تتهيأ لكامب ديفيد. هكذا تم التوصل إلى تسوية أعطيت الرئاسة بموجبها إلى محايد ظاهرياً، لكنه فى واقع الحال إسلامى، فيما تولى الناشط المیناوى الصاعد نيابة الرئاسة الأولى.

حينذاك كانت الأحداث الملهمة تحفز المؤمنين الشبان فى ١٩٧٩ شهد توقيع معاهدة السلام المصرية–الإسرائيلية، كما شهد «الحشود المليونية» فى إيران التى ما لبث أن أنهت إمبراطورية الشاه. وأبو العلا وصحبه الطلبةطافوا الجمهورية كلها محرضين ضد السادات، بينما السادات نفسه، وفى خطاباته العلنية، سماه ثلاث مرات فى معرض الشتيمة.

راحوا يقابلون الرسميين ويزدادون نجومية. وإحساسهم بقوتهم لم تخفف منه مصادرة السلطة أموال الاتحاد، ولا اعتقال أبى العلا وبعض رفاقه.

وإذ تحول الاتحاد لدى حلّه إلى آخر اتحاد طلابى يتشكل فى انتخابات حرة فى مصر، بدا الحدث الإيرانى تأسيساً تاريخياً يتقلص إزاءه حجم الحل البيروقراطى التافه.

لقد غيرت الثورة الإيرانية نظرة السلطة المصرية إلى الحركات الإسلامية الجديدة تغييراً جذرياً، فباتت تخشاها ولا تفوت فرصة لمحاربتها، هى التى احتجت أعنف الاحتجاج على استضافةالقاهرة شاه إيران. لكن الثورة فى الوقت نفسه ألهبت خيال أبناء هذه الحركات، طارحة عليهم أموراً لم يعهدوا التفكير فيها من قبل.

هكذا بدأ اكتشافهم الشيعة فرقاً وأفكاراً، وراحت تظهر الجهود الآيلة إلى التوفيق والتقريب فى ظل إسلام واحد جامع، وكان الشيخ محمد الغزالى فى مقدم الداعين إلى بذل هذه الجهود.غير أن الشيء الآخر الذى بدأوا يكتشفونه هو العنف بوصفه طريق الخلاص المؤكد، كما كانت تدل ثورة إيران.

وكان دعاة العنف، أو «التغيير بالقوة» أقلية لازالوا حين انتسب أبو العلا سراً، إلى

«الإخوان المسلمين» فربما انتبه، وهو يطالع فى السجن، إلى أن أمور أضحت أشد تعقيداً من «الجماعة» الشبابية والتلقائية والتى بلا تراث. وربما انبهر، وهو فى خلاء سجنه ووحشته، بالتراث الإخوانى فى التعذيب والقهر والقصص التى لا تحصى عن الصمود الذى لم ينل منه نزع الأظافر وإطفاء السجائر فى اللحم الحى. والكتابات التى كانت تدون تلك التجارب أصبحت فى أواخر السبعينيات، تربو على مكتبة كاملة.

المهم أن أبا العلا انتسب إليهم سراً بعدما رفض طويلاً هذا الخيار. فهو كان يأخذ عليهم قلة التأثير الجماهيرى لنماذجهم ورموزهم والميوعة التنظيمية والسياسية، بما فيها عدم التحاء بعض شبانهم وعدم تحجب بعض نسائهم وفتياتهم.

وما أن شاع فى «الجماعة» أمر انتسابه، هو وأخ آخر، إلى الإخوان، حتى رد دعاة العنف على نحو لم يكن ليتوقعه أحد. لقد أنشأوا جماعة «الجهاد الإسلامى» كى تعمل للعنف الخالص.

بعد خروجه من السجن فكر أبو العلا فى جذب هؤلاء الشبان جميعاً إلى حظيرة الإخوان، لكنه آثر أن يستمر فى العمل، إلى حين، تحت راية «الجماعة» فيما قرر الجهاديون، بدورهم، عدم التخلى عن «الجماعة» واسمها، وكانوا أقوى ما يكونون فى جامعة أسيوط.

وحاول أبو العلا مرة إقناع الشيخ عمر عبد الرحمن بعدم العمل مع «الجهاد» لكنه فوجىء لاحقاً بضلوع الشيخ فى جهاديته الجديدة، وأنه لا يكف عن شتم الإخوان الذين توطدت صلة أبى العلا بهم. هكذا تعددت نقاط الاحتكاك ومواد الالتباس، بيد أن التداخل الذى شاب اسم «الجماعة» أضحى السبب الأوجه للجهر باسم الإخوان وحده.

وعلى مدى علاقة معلنة ترقى إلى ١٩٨٠، سافر المهندس الشاب إلى الخارج عدة مرات، وحضر عدداً من المؤتمرات، واحتك بأفراد وجماعات لم يكونوا يخطرون فى باله، أو أنهم خطروا كمجرد أعداء وخصوم. وهو، مع خريجين إسلاميين آخرين، انخرط فى العمل النقابى منذ ١٩٨٤، من دون قرار بذلك من الإخوان، وما لبث أن أضحى نائب الأمين العام للنقابة، ولاحت الحياة عامذاك واعدة على غير صعيد. ففيه اقترن أبو العلا بفتاة مؤمنة وحاملة بكالوريوس فى العلوم والتربية، وهو الزواج الذى أثمر أحمد وعلياء وحمزة وبلال وسلمى[٢] ».

***

كانت تلك هى المحطة الأولى فى تشكل رموز هذا الجيل، والتى أعقبها مرحلة ثانية هى مرحلة النضج والعطاء فى النقابات المهنية. ومع استبعاد تلك الفكرة المتداولة عن مساعدة السادات للجماعات فى نشأتها لبعدها عن محل اهتمام الكتاب، نشير إلى ما يلى:

أولاً: أن السمة الأساسية فى تلك المرحلة كانت عفوية الارتباط بالإسلام، الذى مثل فكراً قريباً إلى العقل والقلب على عكس الأفكار الأخرى، وأن الظروف الجماهيرية أتاحت بروزاً سريعاً لرموز تلك الفترة، حيث سيطروا خلال أعوام متعددة على الاتحادات الطلابية.. وأن النشاط الإسلامى كان بارزاً فى أوساط الطلاب أكثر من غيره، وهو الأمر الذى سيعكس نفسه على نشاط بارز أيضاً فى النقابات المهنية بعد تخرج هؤلاء الطلاب من الجامعات.

ثانيا: أن الجماعات الحركية الإسلامية، وجدت فى تلك الأعداد مناخاً ملائماً لنشاطها الذى توسع بسرعة.

ثالثا: أن رموزاً من هذا الجيل، أسست تنظيمات تنطق بلسان جيلها «الممزق بعنف».

رابعا: أن تقدم هذه الظاهرة، كان متزامناً مع انحسار شديد فى دور ونشاط الطلاب الماركسيين والناصريين، فمع ختام مرحلة الثمانينيات، كانت جهودهم هامشية –رغم دأبها ومثابرتها– بمقارنة نشاط الإسلاميين.

خامسا: والمعلوم أن تلك الظاهرة لم تشمل مصر وحدها، فقد حدثت نفس الظاهرة فى مختلف أرجاء العالم العربى.

ب: من الجامعات . . إلى النقابات . . ومجلس الشعب


الجمعية العمومية الغير عادية ١٩ فبراير ١٩٩٣
MB

لم تكن مصادفة، كل هذه الأحداث.

- ألا يدخل «الإخوان المسلمون» انتخابات مجلس الشعب فى عام ١٩٧٦... وأن يدخلوها فى عام ١٩٨٤، فيحرزون ٨ مقاعد، وفى عام ١٩٨٧ فيحرزون ٣٦ مقعداً، وأن يتقدموا فى انتخابات عام ١٩٩٥ بعدد من المرشحين (١٧٠) جعلهم القوة السياسية الشعبية الأولى فى مصر.

- أن ينمو نشاط «الإخوان المسلمون» فى النقابات المهنية بدءًا من عام ١٩٨٤ -دون تواجد سابق- وأن يسيطروا فى بضعة أعوام على هذه النقابات بشعبها وفروعها، والأهم، أن تصبح هذه النقابات نموذجاً فى الارتباط بين العمل النقابى (هموم المهنة) والهم الوطنى العام، والقضايا العربية والإسلامية.

- أن تتركز الضربات الأمنية طوال عام ١٩٩٥، على جيل الوسط فى الإخوان القضية الأولى سميت عبد لمنعم أبو الفتوح وآخرين، والثانية عصام العريان وآخرين)، الذى نشأ عفوياً من خلال نشاط الجماعات الإسلامية، فى منتصف السبعينيات، والتحق جانب منه بجماعة «الإخوان» قبل نيابة الثمانينيات، ووصل إلى مرحلة النضج السياسى خلال مرحلة الثمانينيات، وأصبح الظاهرة السياسية الأبرز فى الحياة السياسية المصرية خلال التسعينيات.

- وأن يعلن رموز من جيل الوسط فى الإخوان مع مطلع عام ١٩٩٦، تشكيل حزب سياسى تحت مسمى الوسط، بينما الأنظار متجهة إلى «احتمالات عنف أو ميل للعمل السرى» كما توقعت دوائر سياسية كثيرة.

***

إثر انتهاء تبعات أحداث اغتيال الرئيس السادات، وتولى الرئيس حسنى مبارك الحكم بعده، عمد الأخير إلى تهدأة وتسكين الصراعات، والتى انتهت بحكم الرئيس السادات إلى عزله وفقدان شرعية، ومواجهة محتدمة بين الدولة -وربما الرئيس ومن حوله- وجميع القوى والتيارات والرموز السياسية، ويمكن القول أيضاً، والقوى الاجتماعية.

وفى إطار التهدأة، التى ميزت المرحلة الأولى لحكم الرئيس مبارك، كان قد ألغى تدريجياً كل القرارات التى أوصلت البلاد للأزمة، فبدأ بإطلاق سراح القيادات والرموز

السياسية التى اعتقلها الرئيس السادات فى سبتمبر ١٩٨١، وسمح من جديد للحياة الحزبية بالحركة والنشاط، وأوقف مصادرات الصحف إلخ.

وفى ظل هذه الأجواء -وغيرها- أعلنت جماعة الإخوان المسلمون عن دخولها انتخابات مجلس الشعب فى عام ١٩٨٤، ضمن قائمة حزب الوفد (الليبرالى) فلم تبادر الدولة بالاعتراض على خطوتها. وفى نفس العام سجلت الجماعة نجاحاً جماهيرياً لرموز جيل الوسط فى نقابة الأطباء، وفى العام التالى (١٩٨٥) سجلت نجاحاً فى نقابة المهندسين وفى نفس العام دخل أحد أعضائها إلى مجلس نقابة المحامين، وفى العام التالى (١٩٨٦) سجلت نجاحاً فى نقابة الصيادلة وفى عام ٨٦ سجلت نجاحاً جديداً فى نقابة الأطباء وفى عام ١٩٨٧، دخلت الجماعة انتخابات مجلس الشعب ضمن قائمة التحالف الإسلامى (الجماعة وحزبى العمل والأحرار) فأحرزت عضوية ٣٦ نائباً. وفى نفس العام أحرزت تقدماً جديداً فى نقابة المهندسين (أغلبية المجلس الأعلى والنقابات الفرعية وشكلت هيئة المكتب)، وفى عام ١٩٨٨ عادت وسجلت سيطرة على نقابة الأطباء (عبد المنعم أبو الفتوح أصبح الأمين العام بدلاً من د. سالم نجم) وأحرزت تقدماً فى نقابة الصيادلة، وفاز أعضاؤها لأول مرة فى انتخابات العلميين، وفى عام ١٩٨٩ استمرت السيطرة على نقابة المهندسين والأطباء، وأبرزت نجاحاً أكبر فى انتخابات نقابة المحامين. وفى خط موازى نجح قيادات من الجماعة فى السيطرة على نوادى هيئات التدريس بالجامعات

وفى الفترة بين عامى ٩١-١٩٩٢، كان رموز الوسط فى الإخوان قد أصبحوا «قضية بلا حل» أمام أجهزة الدولة التى فعلت كل مافى إمكاناتها لإسقاطهم فى الانتخابات فلم تفلح، وتضامن معها رموز قبطية، وأخرى يسارية ومن قوى أخرى، ولم تحقق نتيجة.

فكان القانون ١٠٠ لسنة ١٩٩٣، الذى صدر عقب الجماعة فوزاً لم يتوقعه أو يستوعبه الكثيرين فى نقابة المحامين، هو الحل من وجهة نظر الدولة، فانقلب إلى مأزق لم تخرج منه الدولة أو النقابات حتى الآن.

***

والأهم فى تجربة الإخوان فى النقابات (يحتاج وصف التجربة لكتاب لكل نقابة)، أنها كانت الحقل الذى تربى فيه جيل الوسط، ووصل إلى مرحلة النضج، من خلال الاحتكاك

بعمليات انتخابية واسعة (عدد مهندسى نقابة المهندسين... وعدد الأطباء...، وعدد المحامين...)، وبمختلف أجهزة الدولة (فى الندوات وبعد ذلك فى الصراع المكشوف بعد صدور القانون ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ بتأميم النقابات)، وبمختلف القوى السياسية (كما سيأتى ذكره) وبالكيانات النقابية العربية، وبالمنظمات الإسلامية العالمية؛ الأمر الذى شكل «بيئة مستقلة» لهذه الرموز، ميزتها عن الجيل القديم من الإخوان، وجعلت لها ثقلاً خاصاً كبيراً داخل الجماعة.

وإذا أخذنا نقابة المهندسين نموذجاً، لبقية النقابات -وقد كان نشاطها الأبرز والأوسع- نجدها فى خلال الفترة بين عامى ٨٨-١٩٩٥، عقدت العشرات من المؤتمرات والندوات -بمشاركة دائمة وواسعة من كل التيارات- وبيانها كالتالى:

١- مؤتم الإسكان الأول لذوى الدخل المحدود (نوفمبر ١٩٨٨) برئاسة المهندس الكفراوى وزير الإسكان والتعمير.

٢- ندوة «البطالة فى المجتمع المصرى عامة وبين المهندسين خاصة» (يناير ١٩٨٩).

٣- ندوة «من أجل مصر جميعاً ضد التعذيب» (١٩٨٩/١٠/٩) وكان من المدعوين فيها:
د. محمد عصفور -د. محمد سليم العوا- د. محمد السيد سعيد -د. حلمى مراد- شيخ الأزهر -المفتى- أمين عام الحزب الوطنى -منظمات حقوق الإنسان- د. ميلاد حنا. وتم منعها بالقوة.

٤- ندوة «الحريات والتنمية» (فبراير عام ١٩٩٠) وشارك فيها جمع غفير من كل التيارات الفكرية مثل:
د. عصمت سيف الدولة -أ. فريد عبد الكريم- د. عاطف البنا -د. حلمى مراد- المستشار مأمون الهضيبى -أ. عادل حسين- أ. أحمد نبيل الهلالى. وقد تم نشر بحث د. عصمت سيف الدولة فى مجلة المهندسين.

٥- ندوة «إشكالية التحيز» فى العلوم الطبيعية والاجتماعية والإنسانية التى عقدت بالنقابة فى الفترة من ١٩-٢١ من فبراير ١٩٩٢، وشارك فيها أكثر من ٥٠ باحثاً ومفكراً وكاتباً من كل التيارات. (وهى من أهم الندوات الفكرية التى عقدت خلال التسعينيات لإسهامها الواضح فى بلورة فكر الانحياز الحضارى فى المعرفة).

٦- ندوة «الإرهاب.. أسبابه -نتائجه- سبل علاجه» (يونيو١٩٩٢) برئاسة المهندس حسب الله الكفراوى وزير الإسكان والتعمير ونقيب المهندسين فى ذلك الوقت. وأدارها الدكتور أحمد كمال أبو المجد، وشارك فيها حشد كبير من كل الاتجاهات الفكرية والسياسية المختلفة أمثال: الشيخ/ محمد الغزالي -البابا شنودة- د. حمدى السيد -أ/عبد المنصف حزين- د. ماهر عسل -د. محمد عمارة- أ/عادل حسين -د. عبد المنعم أبو الفتوح- د. عصام العريان -د. نعمان جمعة- د. السيد عبد الستار -لواء دكتور/بهاء الدين إبراهيم مساعد أول وزير الداخلية- وآخرين.

٧- ندوة «الاستغلال الأمثل للثروات الطبيعية بالوطن العربى» (مارس ١٩٩٤) بالتعاون مع اتحاد المهندسين العرب-وبمشاركة واسعة من كل الاتجاهات فى أغلب الأقطار العربية.

٨- ندوة «جودة التعليم الهندسى من منظور عالمى» بالتعاون مع اليونسكو والاتحاد العالمى للمهندسين والمجلس الأعلى للجامعات (نوفمبر ١٩٩٤) وشارك فيها أيضاً باحثين وأساتذة ومهندسين من كل التيارات من أكثر من ٧٠ دولة.

وبلغ عدد اللجان المشكلة فى نقابة المهندسين أكثر من ٤٠ لجنة منها لجان الاستثمار والإسكان والمعارضة وتنمية سيناء والجودة.. واهتمت النقابة بإعمار لبنان والبوسنة، وشكلت لذلك وفوداً ولجاناً.. إلخ.

وكان من نتيجة توسع يطرة الإخوان على النقابات، أن تمكنت هذه النقابات من تشكيل لجنة للتنسيق بين النقابات اعتبرت شكلاً تنظيمياً أرقى. يوحد الجهود، ويكتلها.

خلال المؤتمر الأول للنقابات المهنية بتاريخ ١٩٩٠/٢/١٨ بمقر نقابة الأطباء المصرية، بمشاركة من أكثر من ١٧ نقابة مهنية عامة، وأغلب محافظات مصر (نقاباتها الفرعية). نوقشت قضايا متنوعة (الإسكان -العلاج- البطالة -الحريات) وتقرر تشكيل لجنة للتنسيق بين النقابات المهنية.

وانعقد المؤتمر الثانى للنقابات المهنية فى ١٩٩١/١/٢ وشارك فيه أغلب النقابات المهنية ١٩ نقابة عامة والفروع وكثير من المفكرين والكتاب والباحثين مثل: د. ممدوح جبر (نقيب الأطباء -د. مختا هلودة رئيس الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء فى ذلك

الوقت)- د. نادر فرجانى -د. نوال قاسم- أ. خالد طاهر (وكيل وزارة القوى العاملة) -م/وليم نجيب سيفين- د. أسامة الغزالى حرب -أ/صلاح الدين حافظ- د. أمانى قنديل -د. سعد الدين إبراهيم- وآخرين.

وعقد المؤتمر الثالث للنقابات المهنية (١٩٩٢/١١/٢٥) «نحو خدمات نقابية أفضل» برئاسة د. حمدى السيد نقيب الأطباء. وشارك فيه باحثين من مختلف التيارات بخلاف مجالس النقابات المنتخبة مثل (أ. أمينة شفيق -د.محمد سليم العوا- د. أمانى قنديل -د. زكريا جاد- د. عبد الفتاح شوقى -د. أسامة علما- أ. محمد فؤاد).. إلخ.

وعقد المؤتمر السنوى الرابع تحت عنوان «لا للقانون الموحد للنقابات المهنية» (١٩٩٣/٢/١٨)، بمشاركة واسعة أيضاً من معظم النقابات وتركزت جهوده على رفض إصدار قانون موحد للنقابات المهنية بدون عرضه على مجالسها المنتخبة وجمعياتها العمومية.

وعقد المؤتمر السنوى الخامس تحت عنوان «مؤتمر الحوار الوطنى» برئاسة المهندس/حسب الله الكفراوى نقيب المهندسين، والرئيس المشارك د. زكريا جاد نقيب الصيادلة وشارك فيه -بالإضافة لأغلب مجالس النقابات المهنية وفروعها- ممثلو جميع الأحزاب والقوى السياسية. وشارك فى أبحاثه كوكبة تمثل كل التيارات (د. سعد الدين إبراهيم -د. أمانى قنديل- د. الشافعى بشير -د. محمد العوا- د. حلمى نمر -د. محمد محمود الإمام- د. عبد المجيد فراج -د. إبراهيم سعد الدين) (١٥ و١٦ من أكتوبر سنة ١٩٩٤) برئاسة د. حمدى السيد نقيب الأطباء. وقد دعيت له كافة مؤسسات المجتمع المدنى من اتحادات وروابط وأندية وجمعيات ومراكز دراسات وممثلين عن مجلس الشعب والشورى والأزهر والكنيسة المصرية وكافة القوى السياسية والأحزاب.. إلخ.

ناقش هذا المؤتمر أربعة محاور هى: «الحريات العامة -الحريات النقابية- الحريات الشخصية -الحريات ومبادىء الإسلام». وشارك فيه كوكبة من المفكرين والباحثين السياسيين منهم: (د. عاطف البنا -د.سالم نجم- أحمد نبيل الهلالى -محمد الحيوان- د.وحيد عبد المجيد -د. سعيد النجار- عبد العظيم المغربى -د. عبد الفتاح شوقى- د.حلمى نمر- أمينة شفيق- عبد العزيز محمد -د. حلمى مراد- د. الشافعى بشير

-المستشار/شريف كامل- مختار نوح -المستشار يحيى الرفاعي- د. توفيق الشاوى -الشيخ/محمد الغزالى- د. محمد سليم العوا -الشيخ جمال قطب- د. أحمد العسال).

وكان من أهم توصيات هذا المؤتمر تشكيل لجنة لصياغة مشروع وثيقة الوفاق الوطنى، وكان مقررها المستشار/يحيى الرفاعي وشارك فيها كل من: د. حلمي مراد -د. سعيد النجار- المستشار مأمون الهضيبى -د. إبراهيم الدسوقى أباظة- د. ميلاد حنا -أ.حسين عبد الرازق- إبراهيم البدراوى -طاهر البدرى- مصطفى كامل مراد -د. حمدى السيد- د. محمد سليم العوا -أحمد نبيل العلالى- د. عبد المنعم أبو الفتوح...إلخ).

وأعدت مشروعاً مهماً للوفاق الوطنى الذى فشلت محاولته بسبب موقف الحرس القديم من الإخوان.

وقد أصدرت نقابة المهندسين العشرات من إصدارات تعبر عن حرية الفكر من خلال أنشطتها المتنوعة، وساهم فى هذه الإصدارات كثير من القيادات والتجمعات وشملت قضايا مهنية وسياسية وفكرية، إضافة إلى القضايا الساخنة فى العالم العربى والإسلامى (البوسنة-فلسطين إلخ).

***

وهكذا مضت تجربة هذا الجيل، من الجماعات.. إلى النقابات ومجلس الشعب.

وخلالها، تربى هذا الجيل على الجماهيرية والنشاط السياسى الواسع، فحصل على تجربة ذاتية واسعة، يصعب حصرها فى أشكال تنظيمية قاصرة. (مع تقدم خبرة رموز هذا الجيل قرروا وقف إطلاق هتافات الإخوان التقليدية خلال الندوات، كما أوقفوا تعليق شعاراتها التقليدية، بل واتخذت قراراً بعدم دعوة الممثل الرسمى للإخوان فى ندوات النقابة إثر مشادة شبابية بينه وبين أحد الضيوف).

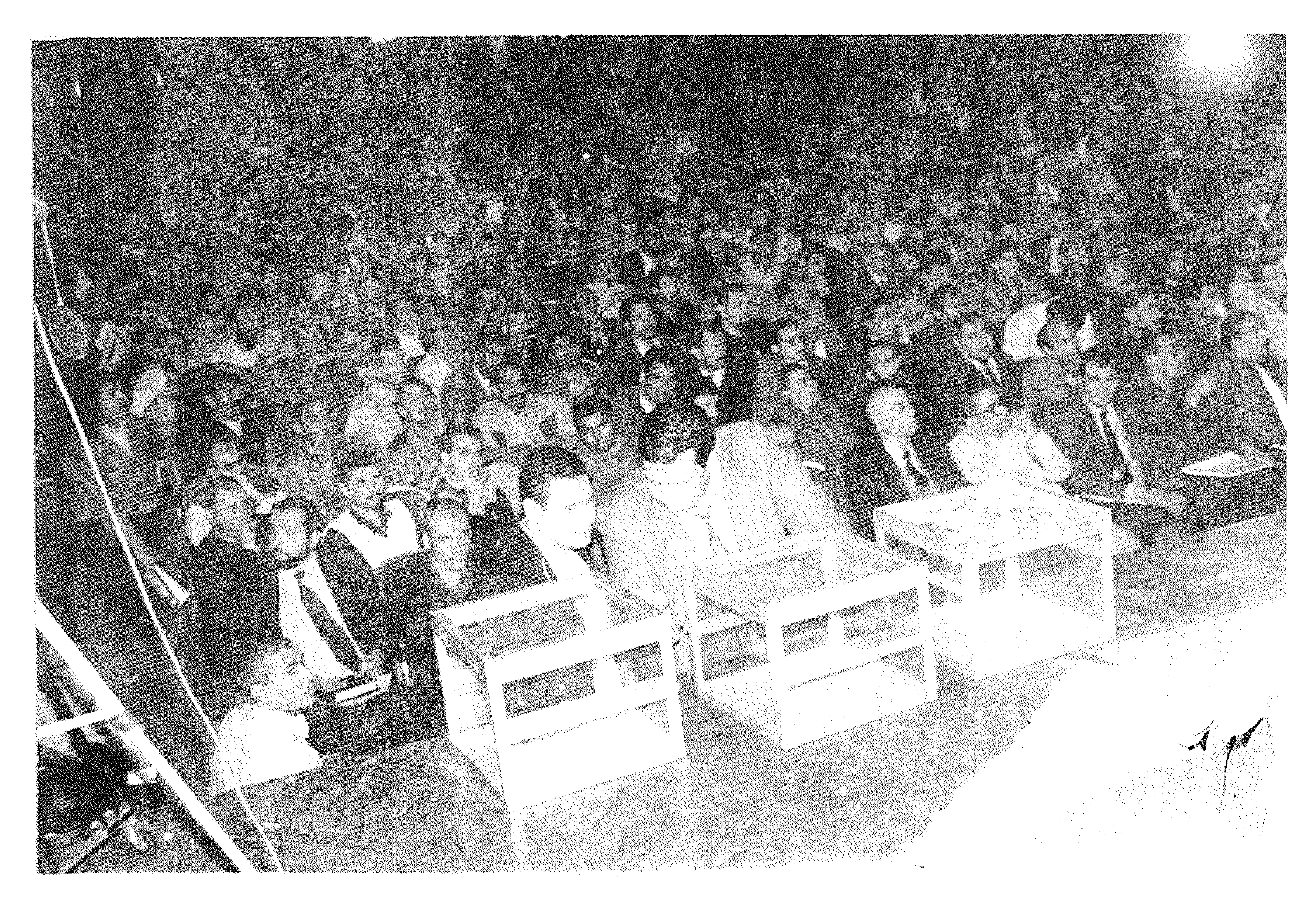
وخلالها، احتك هذا الجيل، بمختلف التيارات الفكرية والسياسية وجهاً لوجه فسقطت من عقله، المحاذير التى طالما تربى عليها داخل البيئة السياسية للإخوان، وبات أكثر انفتاحاً على كل التيارات، يحاورها ويفكر معها.

وخلالها، سافر رموز هذا الجيل، إلى الخارج فى عشرات المؤتمرات، وتبنى قضايا أمته العربية والإسلامية.

قويت مكانة هذا الجيل حتى أننا نلاحظ ببساطة «أن اسم المهندس «أبو العلا ماضى» الأمين العام المساعد لنقابة المهندسين والرجل الثانى فى النقابة، أصبح أكثر بروزاً بكثير من اسم المستشار المأمون الهضيبى المتحدث باسم الإخوان، وإذا أتيح لك أن تجلس فى مكتب التوفيقية –مقر الإخوان قبل إغلاقه– وفى الدور الثقانى من نقابة المهندسين –على الجهة اليمنى المؤثثة تأثيثاً جيداً، ويكسو أرضيها الرخام اللامع– فستلمس على النور كيف أن الحركة والبركة كلها أصبحت فى الأخير، ويمكن أن نتوقع فى هذه الحالة، أن يستمر المرشد العام الحالى، مرشداً حتى يوافيه الأجل بعد عمر طويل، إذاً واقعياً أن تسير الأمور فى اتجاه أن يكون مكتب الإرشاد مكتباً شرفياً (الذين يصفون نقابة المهندسين بأنها حزب الإخوان الذى يدار من مكتب الإرشاد عليهم أن يغيروا رأيهم) فإخوان النقابة لم يعودُوا فقط حزباً سياسياً يصدر النشرات ويقيم الندوات حول البوسنة والهرسك والشيشان، ولكنهم يديرون عملاً دولياً مكتمل الأركان له نشيده وعلمه ودستوره وموارده»[1]

---

(١) مصباح قطب –مجلة اليسار– العدد الثانى/ أبريل ١٩٩٥.



■ الصناديق الزجاجية.. تجربة غير مسبوقة فى إجراء الإنتخابات فى مصر ■

جـ: محطات سياسية وتنظيمية داخل الإخوان



■ اجتماع لجنة التنسيق بين النقابات المهنية (١٩/١٢/١٩٩٤) يتوسط الصورة د. عصام الريان.

كان ماحدث خلال الحوارات مع القوى السياسية المختلفة، حول وثيقة الوفاق الوطنى (راجع الفصل الأول) هو أعلى أشكال التمايز فى المواقف السياسية المعلنة بين رموز تيار الوسط والحرس القديم فى قيادة الجماعة، إذ رفضت القيادة التوقيع على الوثيقة وطرحت موقفاً جديداً فى آخر جلسة من جلسات الحوار الممتدة لعدة أشهر، معاكساً لكل ماتم الاتفاق عليه من قبل، وينسف احتمالات الإجماع الوطنى على الوثيقة (راجع حديث المستشار المأمون الهضيبى آخر هذا القسم من الكتاب)، بينما وقع عليها أبو العلا ماضى، بصفته مقرر لجنة التنسيق بين النقابات المهنية، منضماً بموقفه هذا إلى صف القوى السياسية الأخرى، ورافضاً موقف المستشار المأمون الهضيبى، الذى كان ممثل الإخوان فى لجنة صياغة الوثيقة.

وساعتها وجد ممثلو تيار الوسط أنفسهم أمام معضلة يجب حلها.

فالمبادرة للحوار حول وثيقة الوفاق الوطنى، هى مبادرتهم.

والهدف منها -ضمن ماتهدف- هو فك العزلة المتصاعدة حول الإخوان، وتكوين شكل سياسى جبهوى واسع، يحمى الإخوان من الضربات الأمنية المتصاعدة، أو يوفر لهم غطاء سياسياً من كل القوى الأخرى.

فإذا بالرفض، لا يأتى من القوى السياسية الأخرى.. ولكن منه قيادة الإخوان؛ الأمر الذى أوضح لرموز التيار الجديد عبثية استمرار هذا الحال الذى يعرقل تواصلهم مع التيارات والرموز الفكرية الأخرى، التى أسقط الاحتكاك العملى بها الكثير من التحفظات السياسية التى طالما ربتهم عليها قيادة الإخوان، وكان القرار.. تيار بديل.. مستقل عن فكر قيادة الإخوان.. تيار يحقق الالتقاء مع الجماعة الوطنية.. لمواجهة التحديات والمخاطر التى تهدد الوطن. لكن الخلاف بين التيارين (الجديد والقديم) لم يكن له بعد معلن فقط، بل كان له جانبه الداخلى غير المعلن.. فقد جرى خلاف داخلى بين التيارين حول موقف الحرس القديم فى قيادة الإخوان.. انتهى إلى تمسك كل طرف بموقفه.. فكان الخلاف حول وثيقة الوفاق الوطنى هو آخر «محطات الصراع الداخلى»، التى تراكمت على فترات طويلة، وعبر أحداث داخلية كثيرة،أعاد خلالها هذا التيار الجديد «اكتشاف نفسه»، بعفوية وبساطة، بالهمس حيناً والصراخ والانزعاج حيناً آخر،وانتقل تدريجياً إلى تحديد

ملامح خلافه واختلافه مع الحرس القديم داخل الإخوان، وسط صراع داخل النفس، يصعب فهمه إلا لمن تربى فى المدرسة التنظيمية للإخوان، التى تقدم الطاعة واحترام القيادة -إلى درجة التقديس- والثقة فيها على ماعداها من القواعد التنظيمية الأخرى.

وكان مما ساعد رموز هذا التيار على التبلور، والثقة فى النفس، وكسر الحواجز النفسية داخل شخوصه،أن كل «المعارك» التى خاضها رموز هذا التيار فى مواجهة الحرس القديم فى قيادة الإخوان، قد انتهت إلى إثبات صحة وجهة نظره، إلى جانب ما كشفت عنه من عبث الاستمرار فى هذا المسلسل الذى لا ينتهى (داخلياً) رغم المخاطر التى جلبها على حركة الإخوان.

كانت **المحطة الأولى** للخلاف، هو ماحدث فى إحدى النقابات المهنية، التى بدأ الإخوان نشاطهم الانتخابى الناجح فيها فى عام ١٩٨٥، حيث دب الخلاف فيها، بسبب إصرار «الحرس القديم» على فرض أمين عام للنقابة، رغم اعتراض أعضاء مجلس النقابة بما فيهم عضو بمكتب الإرشاد. وكان يمكن للخلاف، أن ينحصر فى كونه خلافاً فى «التقدير»، حول الكفاءات المطلوبة فى شخص الأمين العام للنقابة فى هذا التوقيت، لولا أن تقديراً توصل إليه قسم المهنيين أو جمهرة من شباب الإخوان، بأن للأمر علاقة بصلة قرابة وتعضيد من قبل قيادة من الحرس القديم لهذا المرشح، وأن ذلك كان الدافع الحقيقى، الذى صمت إزاءه الباقون من الحرس القديم، ضمن «الحالة العاطفية التى تربط رموز هذا الجيل» بعضهم ببعض، حتى ولو كان ذلك على حساب القرار الصحيح.. وهو الأمر الذى استبانت صحته من وجهة نظر هؤلاء بعد وفاة القيادى القديم الذى يساند هذا المرشح الذى تم وضعه فى المنصب، حيث جرى تغييره فى أول انتخابات للنقابة دون رفض من قبل القيادة.

وكانت **المحطة الثانية** للخلاف، ماجرى فى نقابة مهنية ثانية، وكان طرفاها عضوين بمكتب الإرشاد، وثالث بمجلس الشورى العام للإخوان.

كان الحرس القديم فى قيادة الإخوان قد اتخذ قراراً بتعيين أحد الرموز القديمة فى مكتب الإرشاد، حسب ما تتيحه لائحة الإخوان الداخلية، رغم أن نفس القيادات لها تحفظات عليه، باعتبار أنه «لم يتعرض للمحن والاختبار فى السجون»، وقد فهم رموز تيار

الوسط، بعد مناقشات وخلافات أن السبب يعود إلى تقدير بضرورة المحافظة عليه ضمن جسد الجماعة، حتى لا يذهب إلى تيار آخر، وهو المعروف تاريخياً بالارتباط بالجماعة. غير أن ماصعب أكثر من تقبل رموز تيار الوسط لهذا القرار، تبنى قيادة الحرس القديم قراراً بتوليه موقع السكرتير العام للنقابة، رغم اعتراض عضو آخر بمكتب الإرشاد (من رموز هذا التيار على الأقل من ناحية انتماء الجيل)، ورغم رفض جمهرة شباب الإخوان بالنقابة.

وكان توقع رموز تيار الوسط صحيحاً، إذ حدثت مشكلات ضخمة داخل النقابة بسبب هذا القرار -نشرت تفاصيلها بالصحف مثلها مثل المشكلة الأولى- لعدم مناسبة هذا الشخص القيادى للمهمة ولعدم توافر وقت لديه للقيام بمهامه لارتباطه بعمله المهنى المتعدد، وقد وصل الأمر إلى حد قيام الأمين العام الذى تبنى الحرس القديمة تثبيته فى هذا الموقع، بالتشكيك فى كفاءة وأمانة الآخرين العاملين معه فى العلن، مما استدعى تشكيل لجنة تحقيق مشتركة من قسم المهنيين ومكتب الإرشاد، برأت الآخرين من كل اتهام، وأكدت أنهم رمز للمثالية والخلق، وهنا اكتشف رموز الوسط إصراراً عنيداً من قبل «الحرس القديم» على عدم مساءلة الأمين العام، وعدم معاقبته رغم ارتكابه العديد من المخالفات، وباساءته لقيادات بارزة؛ وكانت الحجة واضحة.. أنه عضو مكتب إرشاد!.

فكانت تلك صدمة ثانية.

وكان أن أجريت انتخابات جديدة لاختيار مكتب إرشاد جديد للإخوان، رشح فيها هذا القيادى نفسه، لكنه لم ينتخب. وجاءت الانتخابات العامة لهذه النقابة، ولم يأت هذا القيادى إلى موقعه، بل غادر البلاد. إثر واقعة خلاف جديدة مع أحد رموز الجيل الجديد حدثت أمام الناس خلال مؤتمر جماهيرى.

وكانت **المحطة الثالثة** فى «نقابة مهنية ثالثة»، إذ دب خلاف بين اثنين من قيادات الإخوان داخل مجلس النقابة، أحدهما كان معيناً أيضاً -بنفس الطريقة السابقة ولأسباب تتعلق بوضعية رمزية تاريخية له داخل الجماعة، رغم أنه لم ينضم للإخوان بنفس الطريقة المعتادة- فى مكتب الإرشاد، والآخر انضم للجماعة فى وقت متأخر (بعد عام ١٩٨١)، ولعب المرشد العام الأسبق الشيخ عمر التلمسانى دوراً كبيراً فى ضمه إليها، فلعب دوراً

مهماً فى نشاط الإخوان داخل النقابة، التى لم يكن للإخوان فيها تواجد يذكر قبل انضمامه للجماعة، كما كان له دور مهم فى عقد دورات للأعضاء الناجحين من الإخوان فى انتخابات مجلس الشعب خلال دورتى ٨٤ و١٩٨٧ فى مقر الجماعة الحالى بضاحية المنيل بالقاهرة.

كان الحرس القديم منحازاً -من وجهة نظر رموز هذا التيار- لعضو مكتب الإرشاد لوضعيته الرمزية، وكانوا هم منحازين للآخر، رغم تحفظات كثيرة لهم عليه.

وتوسع الخلاف وتطور، واتخذ أبعاداً شكلية داخل النقابة، ووصل إلى حد إبلاغ جهات رسمية فى الدولة للتحقيق فى ملاحظات أحدهما على الآخر، كما لجأ أحدهما للاتفاق مع قوى سياسية أخرى (اتفاق مكتوب) على الإطاحة بالآخر من موقعه النقابى، وهنا ضغط رموز تيار الوسط، وطالبوا بتشكيل لجنة تحقيق انتهت إلى قرارات وإدانات بحق هذا أو ذاك، لكن مكتب الإرشاد رفض توقيع أية عقوبة بحق عضو المكتب المعين،وكان المتصدى لرفض توقيع أية عقوبة أحد أبرز رموز الحرس القديم.

وجرت انتخابات داخلية فى الإخوان، لانتخاب مكتب الإرشاد، ولم ينجح هذا القيادى خلالها.

وإلى جانب هذه المحطات البارزة فى الخلافات الداخلية، كانت ثمة اختلافات وخلافات أخرى، تعرف فيها هذا الجيل على نفسه، والجيل الآخر أكثر.

فى انتخابات نقابة المحامين، كان تقدير البعض هو التقدم بأربعة أو خمسة مرشحين على الأكثر، وكان تقدير رموز تيار الوسط (المنفتح والجماهيرى) ترشيح عدد أكبر بكثير، وضغطوا فى هذا الاتجاه وسط صراع عنيف، انتهى بترشيحه ١٥ على قائمة من الإخوان، إضافة إلى اثنين آخرين خارج القائمة، حتى صارت مثلاً وسط الإخوان «لأول مرة يرشح عدد (١٥) وينجح عدد أكبر منه (١٧)».

وكانت هناك مشكلة من نوع آخر، داخل «شركة نشر تمارس نشاطها وفق حظر الإخوان»، حينما قررت الشركة إنتاج شريط كاسيت لمنشدين ينشدون على أنغام الموسيقى، فووجهت بمحظورين، الأول هو ألا يتم الإنشاد على أصوات الموسيقى.. والثانى ألا يشارك فى كورال المنشدين أية أصوات نسائية!

وكان الأمر غريباً، إذ قام المنتجون فى الشركة باللجوء إلى كورال من الأطفال، أرسلوهم إلى ملحنين لحنوا الأناشيد ووزعوها موسيقياً، ودربوا الأطفال على غنائها مع الموسيقى.. وحينما جاء موعد التسجيل وضعوا سماعات على آذانهم، تنقل لهم الموسيقى، لكى يتوافق غناؤهم مع اللحن دون أن تظهر الموسيقى مع أصواتهم فى الشريط المسجل.

وكانت هناك واقعة أخرى، مماثلة، جرت فى نقابة المهندسين التى عقدت إحدى الاحتفالات، فكان أن هوجمت من الحرس القديم فى الإخوان.

وكانت آخر هذه الوقائع،هو ماجرى بصدد تعيين مرشد عام للجماعة، خلفاً للأستاذ محمد حامد أبو النصر، والتى رواها أحد المستقلين فى استقالته، حيث أعلن المستشار المأمون الهضيبى المتحدث الرسمى باسم الإخوان وقتها، نبأ تعيين المرشد العام، بعد مواراة جثمان المرشد الراحل، فى مفاجأة عقد لها لسان الحاضرين، الذين لم يعلم أحد منهم -حسب رواية المستقيل- بالأمر من قبل. وكان أن ذهب هذا الإخوانى المستقيل، إلى المرشد العام ليسأله فيما جرى، وكيف جرى، وكان رد المرشد العام أنه نفسه قد فوجىء بما حدث (راجع حديث المستشار الهضيبى).

الحرس القديم

ومن خلال هذه المحطات وغيرها، تبلورت رؤية التيار الجديد، وملاحظاته حول الحرس القديم فى الجماعة، كما تبلورت رؤيته وثقته بنفسه أكثر.. فالقيادة الحالية للإخوان، تشكلت عقلياً وسياسياً وتنظيمياً ونفسياً من خلال ضغط الأزمةوالصراع الضارى مع ثورة يوليو والرئيس عبد الناصر، وتأثرت بتبعاته فيما بعد، حيث دخلت هذه القيادات السجون، وهم فى سن الشباب،وكانت خلفيتهم الثقافية ورؤاهم السياسية وقدراتهم التنظيمية هى مايتوافرللشعب المصرى فى تلك المرحلة.. وكان لطول الفترة التى قضوها وراء الأسوار، بصمود وصبر وتبتل، وانقطعوا خلالها عن العالم -وقد وصلت بالنسبة للكثيرين منهم إلى ١٥ عاماً- تأثير كبير.. سواء من ناحية تحديد نوعية العناصر التى استمرت، أو المفاهيم والأفكار والآراء والسلوكيات التنظيمية التى تغلغلت فى داخلهم، بما يمكن تلخيصه فى التالى:

١- أن من صمد طوال هذه الفترة العصيبة، ومن تنادى بعد ذلك لبدء نشاط الإخوان

مجدداً، كانوا فى معظمهم من أعضاء التنظيم الخاص، الذين اختيروا لهذه المهمة، وتربوا خلالها على صفات الثبات والسرية والطاعة والثقة المطلقة فى القيادة وتنفيذ الأوامر؛ وهى إن كانت صفات ضرورية للعمل فى هذا الجهاز الخاص، لكنها ليست متناسبة مع الدور الجديد الذى أصبحوا مطالبين بأدائه فى قيادةالجماعة فى الفترة التى بدأوا فيها إعادة نشاط الإخوان مع مطلع السبعينيات، والذى يتطلب موهبة وأسلوباً وتجربة خاصة فى قيادة الجماعة فى كافة مجالات نشاطاتها السياسية والتنظيمية والنقابية إلخ.

٢- أن الخلفية الثقافية والسياسية،بالنسبة لهذه القيادات، قد أصيبت بالتجمد والتكلس بحكم طول الفترة فى السجن وصعوبة إمكانية الإطلاع عليها كلها، بسبب ظروف السن، مما جعل هذه القيادات ليست على إدراك كامل بالتطورات السياسية الهائلة التى حدثت فى العالم، وبالأفكار والتيارات الحديثة التى ظهرت على ساحة الأحداث، وبنظم الإدارة والتنظيم الحديثة إلخ، وهو الأمر الذى دفعهم إلى الغموض وعدم الوضوح فى الشعارات السياسية التى يطرحها الإخوان، والبعد عن تفصيلها فى برامج سياسية، بل والإصرار على جعل تفاصيلها فى رؤوس الإخوان القدامى، دون تفصيلها لدى الجدد أنفسهم!

لقد توقف هؤلاء عند حدود الأفكار التى طرحها الشهيد حسن البنا، بحكم أنهم تربوا عليها، غير أنها وإن كانت سابقة لعصر تشكيل الإخوان، إلا أنها بعد مضى وقت كانت بحاجة للتحديث والتطوير بحكم التغيرات الكبيرة التى شهدها العالم والحياة، وهو أمر لم تمكنهم ظروفهم السالفة الذكر من القيام به.

٣- وكان طبيعياً والحال كذلك، أن يصاب الحرس القديم بحالة عاطفيةتجاه بعضهم البعض، وأن تسخر القواعد واللوائح للحفاظ على تماسكهم، بل ولعدم اغضاب بعضهم البعض، مهما كانت الظروف والأحوال والمشكلات، الأمر الذى تسبب فى شلل داخلى للتنظيم، باعتبار أن غضب أحدهم هو «خط أحمر لصدور أى قرار سياسى أو تنظيمى».

٤- كما كان من ناتج أحداث الملاحقات والمحاكمات والنشر فى الصحف خلال عامى

١٩٥٤و١٩٦٥، أن حدثت هالة من التقديس تجاه بعض الرموز،نتج عنها تكريس شديد لعدد من الشخصيات.

لقد كانت أجهزة الإعلام الناصرية فى حاجة إلى التضخيم والتهويل من حجم الأفكار ومن قدرة بعض الشخصيات، ومن عظم بعض الأحداث، لتبرير اتساع وسطوة الإجراءات المتبعة ضد الإخوان، فتأثر بعض من جرت حولهم عمليات النشر والإعلام، وغزت هذه الأوضاع نفوسهم، بما قلل من شعورهم بأهمية الإطلاع على مايجرى من تطورات، وبما قلل من احتمالهم للخلاف مع الجيل الجديد، أو تقبل أرائه ومساهماته.

٥- وكان من ناتج عمليات الإعدام التى جرت، وقبلها عملية اغتيال الشهيد حسن البنا، أن أصبح المرشحون للقيادة أنداداً لبعضهم البعض، إذ افتقد الإخوان كاريزمية شخصية البنا، كما افتقدوا الصف الأول فى القيادة، ولم تبرز منهم شخصيةقيادية خلابة، الأمر الذى كان عامل طرد للبعض، كما كان عاملاً من عوامل «الاستقلال التنظيمى» بالمحافظات، التى تتواجد فيها قيادات تاريخية.

٦- أن ظروف الأحداث التى مرت بها الجماعة مع ثورة يوليو، جعلت هذه الرموز فى حالة قطيعة مع التيارات الأخرى، وقللت من مرونتهم السياسية، وبالغت فى نظرتهم الخلافية مع هذه التيارات ومع الدولة، وأصبحت تنظر بشك وحذر لكل تعاون مشترك لسابق تحميلها بإرث الماضى.

تيار جديد:

وفى المقابل تعرف هذا التيار على نفسه.

- فإذا كانت نشأة التيار القديم المسيطر، قد جاءت من الجهاز الخاص، أو من غيره، فإنها نشأة جاءت فى أحضان تنظيم الجماعة، وعل العكس كانت نشأة رموز هذا التيار الجديد نشأة عفوية، ارتبطت بالطاقات والإبداعات الفردية، وارتبطت بحركات جماهيرية قبل ارتباطها بالإخوان.

- وإذا كان الجيل القديم، خرج فى إطار ما أتيح من ظروف ثقافية وفكرية وتنظيمية وإدارية فى الأربعينيات، فإن الجيل الجديد ارتبطت نشأته بظروف تعليمية وثقافية وسياسية مختلفة، ومنفتحة على الحياة والعالم، قرأ خلالها لمفكرين من خارج الإخوان،

وذهبوا إلى كل أطراف العالم ينشدون العلم والمعرفة، أو المساهمة السياسية فى نشاطات التجمعات الخارجية،وتعلموا لغات الغرب واحتكوا بحضارتهم، فاستفادوا منها، ورفضوا سلبياتها.

– وإذا كان الجيل القديم، حدد موقفا من التيارات السياسية ومن الدولة، تأثر فيه بإرث الأزمة، فإن التيار الجديد نشأ وتربى مع ثورة يوليو، وخرج للعمل العام من خلال الاحتكاك بالحركة السياسية والتيارات الأخرى، غير محمل بإرث الماضى، فوجدها على غير مايرى القدامى، فاقترب منها وتأثر بها وأثر فيها.

– وإذا كان الجيل القديم، انضم للجماعة فى غير نزاع مع جماعات أخرى، فإن الجيل الجديد، انضم للجماعات فى نزاع مع جماعات أخرى، أهمها جماعات العنف، مما يجعله أشد حساسية ونفوراً من فكرها، وأكثر طلباً وإلحاحاً على التمايز عنها.

– وإذا كان الجيل القديم، لم ير فى جماعات الدول الأخرى التى خرجت على خط الإخوان سوى تيارات انحرفت بالدعوة، فإن الجيل الجديد،رآها مجددة، تطورت بفكر الإخوان الذى توقف، تفهم مواقفها وتعلم منها، ورفض ما رآه مخالفاً لما يرى، ووافق على مارآه إيجابياً صحيحاً. جيل رأى الإخوان فى اليمن يشاركون فى الحكم، ومثلهم إخوان الأردن، فلم يغيروا فكرهم وأصابوا نجاحاً فى خدمة مواطنيهم. ورأى الإخوان فى السودان صاروا أقلية أمام زحف فكر الترابى –بغض النظر عما لهم من تحفظات عليه وعلى المجىء للحكم عبر انقلاب عسكرى، فرموز هذا التيار يرفضون هذا الأسلوب– والتكتيكات السياسية البالغة التعقيد التى اتبعها.

مأزق الإخوان

غير أن الأهم من اكتشاف وتعرف الجيل الجديد، على ظروف الحرس القديم، هو تعرفهم على المشكلات والمآزق الخطيرة التى تواجه الإخوان بسبب هذا الجيل المسيطر، أو للأسباب التاريخية التى مر بها الإخوان.

وقد توصل بعض رموز هذا الجيل، إلى أن ثمة ازدواجية تحكم ظروف الإخوان وتعرقل تطورهم السياسى والتنظيمى والجماهيرى!.

فالإخوان.. جماعة.وليسوا حزباً.

ينشدون الحرية والتعددية.. ويقيدهم رأيهم فى عدم المشاركة فى أية حكومة لا تمثل الإخوان بصفة كاملة.

- ينشدون العمل السياسى.. ويفتقدون مرونة التعاون مع كل القوى السياسية أو معظمها.

- يرغبون فى تأسيس حزب.. وغير قادرين على تقديم رؤى وأفكار تناسب الظروف السياسية والقانونية السائدة.

-يقفون ضد الإرهاب..دون أن يعلنوا انحيازهم للتغيير السلمى وتداول السلطة، مكتفين بما صدر فى الستينيات (كتاب دعاة لا قضاة) وبإدانة العمليات الإرهابية.

- يشعرون بالتغييرات الهائلة فى العالم.. وغير قادرين على طرح رؤى فكرية وفقهية لمعالجتها.

- يعملون فى علنية.. وتحاط أمورهم بالسرية!

القرار الصعب

كان القرار.. صعباً، ولا يدرك معنى صعوبته إلا من تربى فى الإخوان.

فالجماعة دين وعقيدة «الله غايتنا.. والقرآن دستورنا».. والاستشهاد فى الدفاع عنها، طريق للجنة، ولنشر دعوة الإسلام.. والخارج عليها لا يذكر اسمه إلا مشفوعاً بـ«العياذ بالله» و«نسأل الله العافية»، كما هو الحال عند ذكر أحمد السكرى وكيل الجماعة السابق الذى خرج منها فى فترة الأربعينيات.

والجماعة طريقة حياة،لها أنشطتها الثقافية والاجتماعية والرياضية لرجالها ونسائها وأطفالها، ودوائر شبه مغلقة للعلاقات الاجتماعية، والخارج منها يهتز وضعه الاجتماعى على كل المستويات فيصبح حتى بدون أصدقاء.

والجماعة لها شركات اقتصادية، يعمل بها الكثيرون، ومن يخرج منهم على الجماعة، يشعر أن وضعه الاجتماعى بات مهدداً.

كان القرار صعباً، ومن ثم كان الخروج متململاً غير جسور، يغلب عليه التأرجح حيناً، والاندفاع حيناً آخر.

هل نريد مثالاً؟!

إذن هاهو نص محاضرة،ألقاها أحد رموز تيار الوسط، بين صفوف كوادر من الإخوان، توصف حالة «جيل الحرس القديم»، وتحدد مشكلات التربية داخل الإخوان، بسبب تجربة الجيل القديم، وتكشف الاختلاف الحاسم بين منهجي التفكير.

ألقيت المحاضرة تحت عنوان «الانفتاح النفسي والعملي العام» وهذا نصها:

الانفتاح النفسي والعمل العام

★ الإنسان هو نتاج تاريخه وثقافته وبيئته وتعليمه فهو متأثر بمجتمعه وقوميته.

أي أننا جميعاً فينا تلك الصفات الحضارية التي تميز أصحاب الحضارات المضمحلة، من عدم اتقان العمل وعدم الأخذ بالأسباب، ومحدودية الثقافة وعدم الإلمام بأحوال الغير وضيق بالرأي الآخر.. إلخ.

★ كان واقع المسلمين في العصور الحديثة على الساحة المحلية والعالمية يتمثل في التخلف والانهزام، وتوتر العلاقة بين المسلمين ومن هزموهم، وحرب ثقافية ورفض عالمي لكل ماهو إسلامي.

وقد تركت تلك الأحوال العالمية والمحلية بصماتها على أحوال المسلمين، فمن شعور دفين بالانهزامية والتراجعية وعدم الثقة بالنفس وعدم القدرة على مواجهة الغير وخجل وتواري بالدين، إلى شعور نفسي مقابل بالأنفة الزائدة والاستعلاء واتهام للغير (كل الغير).

وهذان الموقفان أديا إما إلى تواري بالدين والعمل له.. أي العمل السري، وإما إلى استعلاء بالدين والعمل له.. أي العمل القبلي.

★ تطورت الدنيا وتغير الحال من رفض وحرب ومجاهدة، إلى قبول وهدنة وتعايش ودراسة وفهم وإعجاب.. ولكن هذا التغيير العالمي في النظرة إلى الإسلام والمسلمين لم يواكبه تغيير في أساليب العمل والحركة لدى المسلمين للاستفادة من هذا التطور.

★ أفلتت الفرصة الذهبية وتوترت الأمور مرة ثانية، وأصبح هناك الآن التفاف عالمي ومحلي ومحاصرة واتهام للإسلام والمسلمين.

وتكرار ضياع الفرص يحتم مراجعة الأساليب والانفتاح وإعادة تقييم الموقف والمفاهيم.

★ الانفتاح يستلزم أمرين:

١- الانفتاح النفسى واعتدال النظرة والمواقف من النفس والآخر، وإعادة صياغة وتعريف المفاهيم والمواقف فى ضوء هذا الانفتاح النفسى.

٢- تطوير الأساليب العامة والخاصة للعمل فى ضوء الانفتاح النفسى، بما يؤدى إلى الانفتاح على العامة وإزالة التوتر.

★ الانفتاح فى الأساليب يأتى بإدراك قصور الأساليب الحالية:

- فهى أساليب قبلية موجهة للتعامل فقط مع أعضاء الحركة(تربية أبدية)

- وهى أساليب جامدة لا تتطور، أحادية التصور، ترسم صورة قاسية جامدة لما يجب أن يكون عليه الإنسان المسلم.

- وهى أساليب غير عصرية لا تناسب التطور.

- وهى أساليب لا تأخذ بعين الاعتبار تغير الظروف وتطور الإمكانات، مثل عمل أنشطة مشابهة لأنشطة الحى من خلال النقابات.

- وهى أساليب مطورة فى مناخ الاضطهاد والتخفى، ولا تصلح للعمل الجماهيرى العام.

- وهى أساليب تربى الإنسان على التصرف كفرد فى جماعة معتزلة، وليس كمصلح اجتماعى وحامل رسالة.

- وهى أساليب غير مرنة ومهدرة لا تقتنص الفرص.

★ والمطلوب هو تطوير أساليب جديدة فى جو من الانفتاح النفسى والظروف المتغيرة والمحددات الجديدة.

★ والمطلوب هو أن يستقر فى النفس أن أعمال الناس تتراوح مابين قمة وسفح، وهى كالتالى.

عزائم -فرائض- مستحبات -مباحات- مكروهات -صغائر- كبائر -كفر- شرك.

وأى تطور -ولو طفيف- إلى اليمين محمود ومشكور.. وليس كل الناس قادرين على الثبات على العزائم أو حتى الوصول لها.

★ يجب تطوير أساليب العمل المنفتح فى ظل الظروف التالية:

- لايجب ولا يمكن الخروج على القانون والنظام العام.

– حتى إشعار آخر، لم يعد الآن ممكناً اللعب على الاختلافات الدولية، فهناك ظروف جديدة وتواصل وتعاون وتنسيق.

– التواصل والانفتاح العالمى حتمى، والمنعزل لن يؤذى إلا نفسه.

المهام المطلوبة:

– دراسة المعطيات الجديدة فى العالم والاستفادة منها فى الدعوة وتطوير الوسائل.

– تطوير الخطاب الإسلامى المتخلف فى كثير من القضايا مثل الديمقراطية والمرأة والأقليات.

– إيجاد وسائل أنسب للعمل والصراع والتواصل مع العالم، بدلاً من التصور الأحادى عن المعارك العسكرية والنصر، مع عدم إلغاء هذه الصورة.

محاذير

– استخدام مفردات تاريخية مخيفة وغير مقبولة فى العصر الحاضر فى التعامل مع غير المسلمين، مثل دار حرب –دار سلام– الجزية....

★ استخدام عبارات رنانة ومخيفة فى التعامل مع المسلمين تحمل طابع الاختلاف والتميز والعلو، مثل اختراق –اكتساح– تحدى.. فى الكلام عن أساليب الدعوة والهداية وخدمة الناس.

★ طلب غير الممكن من الناس وعدم التدرج.

★ الإبقاء النفسى على الغير فى معسكر الخصوم.

★ الانكفاء النفسى على الذات والاكتفاء بالذات، مثل توهم التخطيط وطلب إنجاز الأعمال الخطيرة بالكفاءات الذاتية المتواضعة.

★ الانعزالية والتصرف كجماعة معتزلة.

★ الحرمان من التحالف مع أصحاب التجارب الإنسانية والنوايا الحسنة.

★ الانهزامية وترك أراضى ومواقف لم يحلم الخصوم بالظفر بها.

★ عدم اتخاذ مواقف لا يحتمها الشرع، بل تنبع من مواقف نفسية للأفراد، بل وقد تكون فى نتائجها مناقضة لما يتطلبه الشرع.

أمثلة للانغلاق النفسى والقبلية:

★ من هم أقرب مودة: الصينيون -الأمريكان- الهنود -الروس-؟

★ مع من تشعر بالراحة أكثر (من الملتزمين) مع الأغنياء أم الفقراء؟

★ كيف تطورت علاقتك ونظرتك للأصدقاء القدامى (قبل الالتزام وبعده)؟

★ هل ترى الخير (أى خير) فى الغير؟

★ ماهى طبيعة علاقتك بزملاء العمل؟

★ هل تفضل البيع والشراء من الإخوة دون غيرهم؟

★ ماهى علاقتك بجيرانك من غير الملتزمين؟

★ هل تنجح فى مقاومة مشاعر الاغتراب والاشمئزاز من النصارى وتقوم بودهم ومجاملتهم؟

★ من هو الأشد بغضاً لك: خائن الأمانة أم ذو الزوجة السافرة؟

★ ماهو رأيك فى قصة بغايا استانبول مع رجال حزب الرفاه؟ وهل تستطيع أن تفعل مثلهم؟

★ أيهم الأفضل فى رأيك: اختلاط عائلى محدود يحفظ صلة الرحم، أم فصل تام لتعويد الناس على الحق؟

★ أيهما الأسهل عليك: أن تخاطب زوجات الإخوة أم يخاطب الإخوة زوجتك؟

★ أيهما أشد عليك: أن تخاطب أنت السافرات أم يخاطب الإخوة زوجتك؟

★ أيهما أسهل عليك: أن تذهب أنت وزوجتك إلى السوق ويراكما الناس معاً.. أم تذهب هى بمفردها؟

من الإجابات المتوقعة تخلص إلى أن جانبا لا بأس به من المشكلة داخلى نفسى أكثر من كونه شرعيا.



■ لقطة من مؤتمر الحريات والمجتمع المدنى (اكتوبر ١٩٩٤ - نقابة الأطباء)

د– هؤلاء أثروا فى هذا (الجيل–التيار)

فى منتصف السبعينيات، توسعت ظاهرة الإحياء الإسلامى (ضمن ظاهرة الإحياء الدينى فى العالم)، وتعاظم الانتماء العفوى للناس فى صفوف التيار الإسلامى (بمختلف هيئاته ومؤسساته وجماعاته التى تنوعت وتعددت، حتى باتت عصية على الحصر) فتوفر رصيد هائل من العناصر الإسلامية النشطة، إلتحق قسم منهم فيما بعد بالجماعات الحركية السياسية بمختلف اتجاهاتها، التى لم تتمكن ضمن ظروفها التاريخية (ومنها الإخوان) من تقديم رؤى فكرية تجعل من حركة الانتماء العفوى، صحوة إسلامية مجددة، لا تقتصر على أفكار واجتهادات السلف.

فـ «الفكر المطروح كان «فكر أزمة» له ظروفه وملابساته، ووسائله، وأدواته.. ولعل معظم الإسهامات الفكرية أو الأدبيات الإسلامية للمشروع الإسلامى الحركى، يمكن تصنيفها فى إطار الفكر الدفاعى الذى يعنى من بعض الوجوه تحكم الأعداء الذين أصبحوا يحددون ابتداءً خارطة اهتمامات العقل المسلم، وساحة نشاطه بما يلقون إليه من مشكلات واتهامات وقضايا، تجعل نشاطه مجرد ردود أفعال. يضاف إلى ذلك، إنشغال أصحاب المشروع الحركى بالمواجهة وشئون الضبط والربط والتنظيم على الطريقة الحزبيّة المعاصرة. الأمر الذى لم يدع فرصة كافية للتأمل والتنظير والتقويم والمراجعة، إلا من بعض المساهمات الفكرية التى لم تحقق القدر المطلوب، الأمر الذى جعل المشروع الحركى بحاجة إلى الأوعية والحلول والمعالجات الفكرية التى تهتم بالبناء أكثر من اهتمامها بالدفاع والتعبئة، فالدفاعات، كثيراً ما تفقد قيمتها إذا لم تُرفق بإقامة أبنية فى الداخل تدافع عنها.. وعلى الرغم من أن الأسلوب التعبوى الدفاعى قد حقق بعض الإنجازات ولكنه أفرز -كذلك- سلبيات تحتاج إلى إعادة نظر، ولعل من أخطرها شيوع العقلية التبريرية الذرائعية بين الإسلاميين.ومحاولة إعفاء الذات من المسئولية، ورفض المراجعة ونسبة مسئولية الفشل والتراجع -باستمرار- إلى الخارج»[1].

«إن القضية المطلوبة اليوم، هى قضية «**التجديد والبعث الحضارى**» لهذه الأمة، واستنقاذ الإنسانية، إنها قضية الإحياء الحضارى والتصويب الفكرى، والنهوض بهذه

---

(١) طه جابر علوانى – إصلاح الفكر الإسلامى بين القدرات والعقبات– سلسلة إسلامية المعرفة (٩) ص٣١.

الأمة.. قضية الخليفة عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه، والإمام الشافعي، والإمام أحمد، والأشعرى، والغزالي، وابن حزم، وابن رشد، والعز بن عبد السلام، وأبى شامة، وابن تيمية، وابن القيم، ومحمد بن عبد الوهاب، والشوكانى، والدهلوى، والأفغانى، ومحمد عبده، ومحمد إقبال، والبنا، وسيد قطب، والمودودى، وابن باديس، ومالك بن نبى، والنبهانى، وسائر قادة الفكر الإصلاحى الإسلامى الذين قدموا مساهما لابد من استصحابها، وتقويمها عند التفكير بأى مشروع لمعالجة الأزمة والنهوض بالأمة.. وكيف تكون القضية مبتدعة، ومشكلات الفكر تبدأ بالظهور مع الفكر نفسه، كأى شىء إنسانى؟ فالفكر لا ينطلق من فراغ، ولا يتجه إلى فراغ، بل هو تفاعل بين المنطلق والغاية، والوحى والعقل، والواقع والمثال، واللغة، والزمان والمكان، والإنسان، والحركة، والتاريخ، والحاضر والمستقبل، والقدَر والحركة، والحياة كلها.. وهو أولاً وقبل كل شىء تفاعل بين مدركات العقل وقيم الوحى، ومحاولة تنزيل القيم على الواقع البشرى، والقدرة على الامتداد بالقيم عبر الزمان، وتحويل المبادىء إلى برامج، والقيم إلى أفكار تُبصر مشكلات العصر، وتكون قادرة على حلها فى ضوء القيم على الواقع البشرى، والقدرة على الامتداد بالقيم عبر الزمان، وتحويل المبادىء إلى برامج، والقيم إلى أفكار تُبصر مشكلات العصر، وتكون قادرة على حلها فى ضوء القيم. وتلك الاجتهادات والمحاولات قد تخطىء وقد تصيب، فقابلية الخطأ العقلى لدى الإنسان مظهر من مظاهر بشريته وعبوديته.. وأسباب هذا الخطأ متنوعة معروفة ومسلَّمة.. والتأثيرات الطبيعية والحسية، والثقافية، والإنسانية، على الفكر الإنسانى لا تُنكر.»(٢).

وضمن هذا السياق التاريخى (اتساع عفوية الانتماء للإسلام والجماعات الحركية الإسلامية-عجز هذه الجماعات عن التجديد) واستجابة لهذا الواقع ظهرت رموز فكرية مجددة على الساحة الإسلامية فى كل البلاد العربية والإسلامية. لا يرتبط معظمها ارتباطاً تنظيمياً بالجماعات الحركية، وقيودها الفكرية. وسرعان ما توسعت جهودهم وتأثيراتهم لتشمل عدداً متزايداً من الأكاديميين والباحثين، كما تأسست مجلات وتجمعات تعبر عن أطروحاتهم الجديدة، وطريقتهم فى التفكير والتقويم للفكر الإسلامى السائد.

«ويمكن القول بأن هناك العشرات من حملة الخطاب الإسلامى الجديد والدعاة له من

---

(٢) المصدر السابق ص٣٣.

الممكن ذكر أسماء بعضهم: الأستاذ مالك بنى بنى، والأستاذ فهمى هويدى، والشيخ راشد الغنوشى، والأستاذ منير شفيق، والأستاذ عادل حسين، والمهندس المعمارى الدكتور عبد الحليم إبراهيم عبد الحليم، والدكتور راسم بدران، والدكتور سليم العوا، والدكتور بشير نافع، وجماعة المعهد العالى للفكر الإسلامى (الدكتور راجى الفاروقى، ود. طه جابر العلوانى، ود. عبد الحميد سليمان من مؤسسى المعهد. ويمكن أن نذكر أيضاً د. منى أبو الفضل، ود. سيف يوسف، ود. نصر عارف، ود. أسامة القفاش، ود. هبة رؤوف، ود. البيومى غانم، والأستاذ فؤاد السعيد، والأستاذ هشام جعفر، ود. أحمد عبد الله، ود. لؤى الصافى، والدكتور جمال عطية، ومجلة المسلم المعاصر، وعزام التميمى، وجماعة ليبرتى، والحبيب المكنى ومجلة الإنسان. ولاشك فى أن هناك العشرات الآخرين داخل وخارج العالم العربى يساهمون فى تشكيل الخطاب الجديد. ويُلاحظ أن كثيراً من المثقفين من أعضاء الأقليات الإسلامية فى الغرب بدأوا يساهمون بشكل فعال فى إثراء هذا الخطاب الجديد وهم لا يكتبون بالعربية ولكن إسهاماتهم مبدعة لأقصى حد، ويمكن أن نذكر فى هذا المضمار المفكر الباكستانى (المقيم فى السويد) بارفيز مانزور ومؤسسة **Islamic Foundation**، ولعل المطلوب الآن أن نُعمق إدراكنا للأطروحات الأساسية لهذا الخطاب الجديد، وأن نقوم بعملية تكثيف معرفى من خلال حصر أسماء الدعاة له وعناوين ما كتبوا من دراسات»[٣].

وهكذا انتشرت الكتابات الإسلامية لرموز مجددة، فى مختلف أنحاء العالم العربى والإسلامى، ومن مفكرين إسلاميين يعيشون فى الدول العربية.

وكان من الطبيعى، أن يؤثر فكر ونشاط هذه الرموز الفكرية المجددة، وحاملى لغة الخطاب الإسلامى الجديد، على الحركات الإسلامية القائمة وبالأخص على المنتمين لجماعة الإخوان المسلمون، الذين عاشوا تناقضات «الفكر» و«الواقع» بصورة هادئة وإيجابية وبنفس طويل خلافاً لحالة «الحركات الإسلامية المسلحة»، التى أغلقت عقلها منذ تأسيسها، بتكفيرها المجتمع (أو الحكومات)، وبالانصراف إلى العمل السرى المعقد،

(٣) د. عبد الوهاب المسيرى –معالم الخطاب الإسلامى الجديد– ورقة أولية ص١٣.

واتخاذ طريق العنف الذى لا يتطلب من منفذيه إعمال الفكر والعقل والتدبر فى الفكر الإسلامى وتطويره، والتى استلهمت رؤاها الفكرية من موروث أجيال سابقة، دون تمحيص أو تفكير لظروف نشأته وتفسيراته، فاعتمدت النقل لا أعمال العقل، وحاكمت المجتمعات من خلال هذه الأفكار، فلم تجد الحياة المعاصرة إلا جاهلية جديدة.

والحق أن مصر شهدت الفترة الماضية -بشكل خاص- جهوداً فكرية متميزة لعدد من الرموز، كل فى مجال اجتهاد، بما شكل تكاملاً لإطار فكرى تنظيرى جديد لتيار الوسطية المصرية، وهو ما كان ينقص تيار الوسطية الحركى، الذى حاول بذل جهود فى هذا الإطار فى منتصف القرن (راجع مقدمة ٢)(*). ويمكن القول أن الأمر انعكس الآن، فإذا ما كان ينقص المحاولة الحركية فى منتصف الخمسينيات هو «فكر الوسط المتبلور» فإن ما ينقص الآن، هو ظهور إطار تنظيمى حركى، يختبر أطروحاتها الجديدة فى الواقع ويجعل منها قوة مؤثرة ويساهم فى مزيد من تبلور أفكارها، وسد النواقص التى تظهر فيها خلال الممارسة السياسية.

لقد تكاملت جهود عدد من هؤلاء الرموز، إذ قدم فضيلة الشيخ محمد الغزالى إسهامه التجديدى فى مجال الدعوة والأخلاق وتخليص العقلية الإسلامية التقليدية مما لحق بها من تلوث فكرى خلال الفترات السابقة، وتجلى ذلك بشكل خاص فى الكتب التى قدمها تحت عناوين (خلق المسلم -السنة بين أهل الفقه وأهل الحديث -المرأة بين التقاليد الراكدة والأفكار الوافدة- فقه السيرة -الإسلام والإعلان العالمى لحقوق الإنسان). كما قدم د. كمال أبو المجد إسهامه التجديدى فى مجال الموائمة بين الأفكار الإسلامية ونظم الحكم،

(*) استكمل د. كمال أبو المجد، ود. محمد عبد الحليم ود. محمد سليم العوا وفهمى هويدى ود. حازم الببلاوى -كمفكر اقتصادى- وعدد آخر من المفكرين الإسلاميين، الجهود التى بذلت فى مطلع الخمسينيات، حيث تصادف وجودهم منذ منتصف السبعينيات وحتى منتصف الثمانينيات بإحدى دول الخليج، وكان الجهد الفكرى هو باتجاه إيجاد تنظيم سياسى/فكرى يجمع كل الذين لم يعد يستوعبهم وعاء الإخوان المسلمون بانضباطه التنظيمى المحكم، وصدر عن هذه المجموعة برنامج أعد مسودته د. كمال أبو المجد، وراجعها عدد من المفكرين (أضاف إليها د. أبو شقة الجزء الخاص بالأسرة ود. العوا الجزء الخاص بالتشريع) وصدرت فى كتاب قدم له د. كمال أبو المجد.

والتنظير السياسى خاصة كتابه «حوار لا مواجهة». وقدم د. محمد عمارة إسهامه التجديدى فى الأصول الفكرية للواقع السياسى المعاصر وخاصة فى كتبه عن الأعمال الكاملة لمحمد عبده ورفاعة الطهطاوى وقاسم أمين وسلسلة أعلام الإسلام، وكذلك كتاباته حول الإسلاميين والعلمانيين. وقدم د. محمد سليم العوا إسهامه التجديدى فى مجال التشريع الجنائى والسياسى والدستورى وقضية الأقباط، وذلك فى كتبه (النظام السياسى للدولة الإسلامية -أصول النظام الجنائى الإسلامى- الأزمة السياسية والدستورية فى مصر -الأقباط والإسلام). وقدم عادل حسين إسهامه التجديدى فى التنظير الفكرى للارتباط بين العروبة والإسلام فى كتابه (نحو فكر عربى جديد) وفى دمج الحركة الإسلامية فى النشاط السياسى، (حزب العمل-التحالف الإسلامى وبرنامة النقاط العشر الذى خاض التحالف على أساسه انتخابات مجلس الشعب فى عام ١٩٨٧). وقدم د. محمد عصمت سيف الدولة إسمهامه التجديدى فى تقديم الإطار الفكرى للعلاقة بين العروبة والإسلام وبشكل خاص فى كتابيه (أسس الاشتراكية العربية ونظرية الثورة العربية). وقدم فهمى هويدى إسهامه التجديدى فى مجال فكرة المواطنة وعالمية الإسلام وبشكل خاص فى كتابه (مواطنون لازميون) وقدم د. سيد دسوقى حسن إسهامه الفكرى فى مجال الإطار الحضارى للتقدم التقنى والصناعى ؛سبيل التنمية فى البلاد العربية الإسلامية وخاصة فى كتابيه (مقدمات فى مشاريع البعث الحضارى وثغره فى الجدار).. إلخ. وهكذا أصبح أمام تيار الوسطية زاد تجديدى فكرى فى مختلف المجالات.

وفى الوقت ذاته، فإن الواقع المعاش وسط الساحة الفكرية والحركية الإسلامية، قدم زاداً تحذيرياً ومحفزاً لعقول أبناء تيار الوسط لمزيد من الوعى والاهتمام والشعور بضرورة وأهمية فكرة الوسطية.

فقد احتك أبناء هذا الجيل فى مطلع نشأتهم الفكرية والسياسية، «بالجماعات الإسلامية المسلحة»، وكان لهم جولات فكرية خلافية، وممارسات عملية صراعية مع مؤسسيها وقيادتها، الأمر الذى حمى رموز الوسط من أية آثار لفكر هذه الجماعات، كما دفعهم للبحث والتفكير بصورة أعمق فى أصول هذا الفكر المنغلق، وما ينتج عنه من آثار كارثية على الفكر والحركة الإسلامية، خاصة وقد وصلت الاحتكاكات بين بعض رموز هذا التيار،

ورموز تيار العنف، خلال فترات النشأة ومابعدها، حداً خطيراً، إذ وقعت حالات اعتداء (فى المنيا وأسيوط) من قبل جماعات العنف، على رموز هذا التيار، فاكتملت رؤيتهم الفكرية مع تجربتهم العملية فى مواجهة فكر العنف، مما جعلهم أكثر نفوراً من أية أفكار أو أطروحات لا تفصل بوضوح بين الفكر الإسلامى الصحيح والفكر المتطرف.

ومن ناحية أخرى، جاء نضوج هذا الجيل، وسط اشتداد المعركة الفكرية بين الإسلاميين والعلمانيين، والتى جرت خلالها مساجلات واسعة بين رموز التيارين على صفحات الصحف و فى ندوات المعرض السنوى للكتاب (كان لهذه الندوات تأثير بارز فى شعور رموز تيار الوسط داخل الإخوان بأن الجماعة غير قادرة على مواجهة التحديات الفكرية المطروحة فى المجتمع).

برنامج الوسط . . فكر الوسطية:

أن من يراجع برنامج حزب الوسط (راجع كتاب أوراق حزب الوسط-تقديم د. رفيق حبيب) يلحظ ، تأثراً واضحاً بالرموز الفكرية السابق الإشارة إليها، وإسهاماتها الفكرية فى كافة النقاط البرنامجية، فجاء البرنامج يمثل مشروعاً حضارياً متكاملاً، دون ذكر الإسلام كمرجعية، وهو لا يجعل مرجعيته عقيدة الإسلام وشريعته فحسب، وإنما يقدم مرجعية حضارية شاملة للمسلمين والمسيحيين، وهو أمر يحدث لأول مرة فى التاريخ الإسلامى، وهو مشروع «مصرى صرف» يشير لقضايا الوطن الخاصة ويقدم رؤية محددة للمشكلات وحلولها، ولا ينطلق من أن «الحكومة عدو»، وإنما انطلق من أن جهد المؤسسين مكمل لا هادم، أو كما يقول المسيح عليه السلام «ماجئت لأنقض وإنما جئت لأتمم»، كما أنه لم يحو فى أى فقرة من فقراته قولاً بأن ما ورد فيه هو القول الفصل فمعظم برامج الأحزاب تظهر فى كل فكرة تأكيداً لا يقبل الشك بأن ما تقوله هو الصحيح وغيره باطل (أثر ذلك على صياغة برنامج الوسط حيث لم تستعمل الألفاظ التقليدية فى البرامج السياسية).

ولعل أهم ماورد فى البرنامج باعتباره محور الرؤية الفكرية التى انطلق منها كان فكرة المرجعية الحضارية للإسلام، والتى جاءت تأثراً بفكر هؤلاء المجددين، ونشير هنا إلى كتبه د. محمد سليم العوا فى مذكرة الطعن على قرار لجنة الأحزاب بالاعتراض على قيام

حزب الوسط بشأن ماجاء فى برنامجه حول المرجعية العامة للدولة» و«التى تميز بشأنها حزب الوسط بأن جمع فى اعتناقها بين المسلمين وغير المسلمين من أبناء الوطن، باعتبارها عند المسلمين «مرجعية دينهم الذى به يحيون وعليه يموتون ويبعثون»، وهى بالنسبة إلى غير المسلمين مرجعية الحضارة التى تميزت بها بلادهم وفى ظلالها أبدع مفكروهم وعلماؤهم وفنانوم، وبلغتهم نطق وعاظمهم وقديسوهم.. وهم فيها صناع أصلاء، وفى ظلال غيرها من الحضارات. أتباع دخلاء.. «وبناء على هذا الفهم بنى برنامج حزب الوسط موقفه فى حقوق المواطن ومن الوحدة الوطنية وهو موقف يتميز بنفى فكرة جماعة الأقلية التى ترعاها جماعة الأكثرية ويقوم على فكرة المشاركة الكاملة فى الوطن بين المسلمين والمسيحيين» (راجع نص المذكرة-قسم الوثائق).

«إن برنامج الحزب حدد انتماء الأمة فى مبدأ مهم، وهو الانتماء الدينى للمسلمين، والانتماء الحضارى للمسيحيين، وهو ليس قولاً مرسلاً، بل مبدأ شديد الأهمية، لأنه عالج قضية انتماء المسيحيين إلى نفس المرجعية، وحدد أن المسيحيين أصلاء فى الحضارة العربية الإسلامية، وبذلك هم أصلاء فى الحضارة العربية الإسلامية، وبذلك هم شركاء فى صنع المرجعية تاريخياً. فى حين أن الأحزاب الأخرى تكلمت عن أن تطبيق الشريعة يحافظ على حقوق أهل الكتاب. والفرق أن فى برنامج حزب الوسط لم يرد ذكر لأهل الكتاب بوضعهم جماعة يجب الحفاظ على حقوقها، بل هم شركاء متساوون ينتمون إلى نفس المرجعية. وأضاف برنامج الحزب أن اشتراك المسيحيين فى الدفاع عن الوطن، أسس المساواة الكاملة. بذلك يسقط عهد الذمة والجزية، وفكرة حفاظ جماعة الأغلبية الدينية على حقوق الأقلية الدينية، لأن كليهما شارك وصاحب قرار وحق أصيل»(٤).

إن فكرة الانتماء الحضارى المتميز التى طرحها برنامج حزب الوسط، تقدم حلاً للإشكالية التاريخية، بين الإسلام والعروبة، وللعلاقة بين المسلمين والمسيحيين، وتحدد ضرورات فقه إسلامى جديد تأخذ فيه خطوة أولى فى قضية المواطنة التى كان الطرح

---

(٤) د. رفيق حبيب -ملاحظات تفصيلية على قرار لجنة الأحزاب برفض حزب الوسط- تميز واضح للحزب فى تأصيل الهوية الحضارية وممارسة العمل العام الوحدة الوطنية ومواجهة الإرهاب- جريدة الشعب القاهرية فى ١٩٩٦/٥/٣١.

الإسلامى فيها ولمدة طويلة عاجزاً عن اجتياز صورتها التاريخية السابقة وظل متمسكاً بشأنها عند فقه قديم. إن ماورد فى البرنامج حول فكرة المواطنة لم يكن ممكناً أن يأتى على هذا النحو، إلا بالاستناد إلى الفكر التجديدى والاجتهاد الذى قدمه من قبل د. محمد سليم العوا (الأقباط والإسلام) وفهمى هويدى (مواطنون لاذميون).

وواقع الحال، أن فكرة الانتماء الحضارى المتميز -حسب ماكتبه د. رفيق حبيب ورده على تقرير لجنة الأحزاب- لا تحل فقط هذه الإشكاليات، وإنما تقدم زاداً للذاتية العربية الإسلامية فى مواجهة مكونات الحضارة الغربية. ولقد أخذ حزب الوسط خطوات متقدمة فى الاجتهاد فى هذا الطريق، وبناء نقاط برنامجيه على أساس هذا التميز. «وإذا كنا أشرنا إلى فكرة المواطنة، فإن تأكيده على فكرة الأمة، بدلاً من فكرة الشعب تؤكد رسوخ هذا المعنى «أن تعبير الأمة ليس مساوياً لتعبير الشعب»، بل يزيد عليه، فالأمة هى الجماعة العامة المشكلة من جماعات فرعية وهى جماعة تسير على طريق ونهج واحد والمقصود بهذا أن الأمة كيان فاعل ومنظم وله مؤسساته وأدواره، وأن الأمة توكل بعض سلطاتها إلى جهاز الدولة والحكومة، ويعنى ذلك أن الأمة فاعلة، ولها دورها بمعزل عن الدولة، وأن الدولة وكيل لها فى بعض الأمور وفى هذا ترجمة لمرجعية الحضارة العربية الإسلامية التى عمادها الأمة لا الدولة مقارنة بالحضارة الغربية التى عمادها الدول بل إن هويتها تنتج من الدولة»(٥).

ومن خلال نفس التميز الحضارى، طرح البرنامج فكرة «حقوق الناس»، ولم يطرح فكرة «حقوق الإنسان»، «فحقوق الناس يراد بها تأسيس حقوق المجموع الكلى للمواطنين يتمتع بها الجمع والأفراد منهم ويدافع عنها الكل للكل فى تأسيسها وإقرارها، والتمتع بها. أما حقوق الإنسان فهو مفهوم فردى مصدره الحضارة الغربية التى تعلى من شأن الفرد وتهدر لحسابه شأن المجموع كله، وتمييزاً لفكرة حزب الوسط عن هذه الفكرة الغربية السائدة، تحدث البرنامج عن حقوق الناس لا حقوق الإنسان» (مذكرة الطعن فى قرار لجنة الأحزاب).

وواقع الحال، أيضاً أن برنامج حزب الوسط لا يتميز فقط عن برامج الأحزاب الأخرى

(٥) المرجع السابق.

فقط، بل هو يقدم رؤية متكاملة لتأسيس المجتمع وحل مشكلاته الرئيسية، وبناء وحدته، مستجيباً للتطورات العالمية والعربية والمحلية، ومدركاً لأبعاد الصراع الحضارى المفروض والمتصاعد على أمتنا العربية الإسلامية. متنادياً فى ذلك مع التطور الفكرى والسياسى الحادث وسط المثقفين الوطنيين، ومجدداً فى الفكر الإسلامى. أن حزب الوسط بهذا المعنى يمثل انتقالة سياسية هامة فى الأوساط السياسية والعمل الحزبى فى مصر.

ومن ثم كان طبيعياً أن يحظى مؤسسو الحزب بتعاطف من المجددين الإسلاميين ومن عقلاء الأمة الذين أدركوا أهمية هذه الظاهرة الجديدة، فقد أعلن د. يوسف القرضاوى أنه «رحب بفكرة حزب الوسط ويعتبرها حركة طيبة، ولعلها تكون فرصة للخروج من العزلة المفروضة على الحركة الإسلامية».وقال أيضاً: «أخشى على الحركة الإسلامية أن تضيق بالمفكرين الأحرار من أبنائها، وأن تغلق النوافذ فى وجه التجديد والاجتهاد وتقف عند لون واحد من التفكير لا تقبل وجهة نظر أخرى، تحمل رأياً مخالفاً فى ترتيب الأهداف أو فى تحديد الوسائل»(٦).

وقال عنهم د. توفيق الشاوى «أن ماذكره الدكتور القرضاوى من أسباب تبرر تأييده للمؤسسين يشاركه فيها كثيرون من ذوى الفكر والرأى الذين عرفتهم» (نص وصورة الرسالة منشورة فى قسم الوثائق).

وقال عنهم د. سليم العوا، بعد القبض على ٣ من مؤسسى الحزب :

الوسط الحزبى.. أمسى سجيناً فى أشخاص هؤلاء الأبرياء من المواطنين الشرفاء الذين صدقوا أن من حقهم طلب تشكيل حزب سياسى فاتبعوا القانون القائم رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بشأن الأحزاب السياسية، وتقدموا بطلب لتأسيس حزب *الوسط*، فانتهوا سجناء بتهمة جوهرها تصديق دعوى الديمقراطية.

أما «الوسط» التيار الفكرى، والاعتدال السياسى والاعتراف بحق الآخر فى الوجود، وبعطائه للشعب فى الحاضر والماضى، والتعاون معه من أجل عطاء متجدد فى المستقبل.

الوسط الذى يمثل جمهرة المصريين من الرجال والنساء البسطاء.. وهم فى الغالب فقراء، لكنهم دائماً صادقون ومخلصون ومتدينون وشرفاء.. ضد التبعية والتغريب، ومع

(٦) د. يوسف القرضاوى -تصريحات- الحياة اللندنية فى ٢٣-٩-١٩٩٦.

الشعب العربى فى كل أرض ضد عدوه من كل لون، ومع المقهورين المسلمين والمسيحيين ضد الطغاة الظالمين.. بقلبه وعقله وشعوره، إن لم يستطع -من شدة الخوف- أن يفعل ذلك بيده أو بقلمه أو بسانه.. هذا الوسط باق.. لا يُسجن، ولا يواد ولا يفنى حتى يرث الله الأرض ومن عليها.. لأنه من جذور الأصول جاء.. وهى مهما طال بها ليل الابتلاء لا تحول إلى عدم، ولا تكف عن الإبات حتى يقف الليل والنهار عن التوالى والتكرار فليكن شعار اليوم والغد: «فاصبر كما صبر أولو العزم من الرسل ولا تستعجل لهم».

وقال عنهم د. نعمان جمعة نائب رئيس حزب الوفد: «أعتقد أن هذه فكرة تمثل حلاً جيداً لأزمة الإخوان، حتى يكون هذا الحزب على صلة قوية بهم ويغذونه بالعضوية التى تبقى مفتوحة لغيرهم بما فى ذلك الأقباط والنساء، فى إطار حزب مدنى لا يمارس الدعوة الدينية التى هى مهمة جماعة الإخوان، ويدعم هذه الفكرة أن الإخوان لا يكنون أى عداء للأقباط، ولم يمارسوا عنفاً. ونحن فى حزب الوفد نؤيد قيام أى حزب يعبر عن اتجاهات فى الشارع، ولا نخشى حزب الوسط لأنه من مصلحة الوطن أن يتنافس الجميع بشرف للحصول على ثقة الشعب»(٧).

وقال عنهم الكاتب والمفكر محمد سيد أحمد «إن رفض حزب كحزب الوسط منبعة وجود حزب حاكم مهترىء يتهاوى ويخشى أية حركات سياسية.. كما أن نظرة الدولة للتيار المعتدل تراه أخطر من التيار العنيف لأن الاعتدال هو القوة التى تستطيع التعامل سياسياً مع الانهيار»(٨).

---

(٧) د. نعمان جمعه -حديث- جريدة الحياة اللندنية ١٩٩٦/٢/١.

(٨) محمد سيد أحمد -ندوة مركز القاهرة لحقوق الإنسان- الأهالى القاهرية ١٩٩٦/٧/٣.

هـ- هذا التيار تأخر ظهوره فى مصر:

فى تونس والسودان والأردن واليمن وفلسطين . . كان العكس

تأسست عالمية دعوة جماعة «الإخوان المسلمون»، انطلاقا من عالمية الإسلام (الإسلام موجه للناس كافة- دعوة ربانية عالمية) واستنادا إلى التاريخ الإسلامى، الذى شهد عالمية الدولة الإسلامية تحت ظلال الخلافة الإسلامية التى انتهت آخر مظاهرها الرسمية (العثمانية) على يد مصطفى كمال أتاتورك فى تركيا.

وكما لم تكن عالمية الإسلام، طابعاً عقيدياً نظرياً فقط، عند جمال الدين الأفغانى (وتلاميذه) الذى جاب العالم الإسلامى داعياً «للجامعة الإسلامية»، بين الشعوب والدول العربية والإسلامية، كانت جماعة الإخوان المسلمون، جماعة عالمية التنظيم، فلم تتوقف جهودها عند نصره ومساندة القضايا الإسلامية من خلال دورها فى مصر فقط، لكنها سعت إلى تشكيل جماعات إخوانية فى مختلف الأقطار العربية الإسلامية، بل وبين الأقليات الإسلامية فى أوربا أيضاً.

وبدأت الممارسة العملية فى مجال عالمية تنظيم الجماعة من خلال قسم الاتصال بالعالم الإسلامى الذى رأسه د. توفيق الشاوى وخلفه عبد العظيم الصيفى، ومن خلاله جرت حركة اتصالات واسعة بالقيادات والحركات الإسلامية فى الدول العربية والإسلامية، وفى أثنائها تمت عملية منظمة ودؤوبة لنشر فكر الإخوان، وتنظيم المساندين له فى جماعات ترتبط تنظيمياً بحركة الإخوان فى مصر.

غير أن الجهود الأكبر، لتنظيم حركات الإخوان فى الدول العربية (وفى أوربا وسط الجاليات الإسلامية) -فى شكل تنظيمى واحد- قد بذلت الفترة العصيبة التى عاشها الإخوان بعد محاكمات ١٩٥٤ و١٩٦٥ فى مصر، حيث غادر مصر الكثير من قيادات الإخوان، وتوزعوا فى مختلف البلاد العربية والإسلامية ودول أوربا، حتى قيل (والقائل هو المرشد الحالى للإخوان الأستاذ مصطفى مشهور) أن عبد الناصر هو المسئول عن تشكيل التنظيم الدولى للإخوان.

وإذا كان سعيد رمضان، ومن بعده الأستاذ مهدى عاكف قد لعبا دوراً هاماً فى تأسيس الترابط بين جماعات الإخوان، على نحو جديد خلال مرحلة الستينيات والسبعينيات، فإن مصطفى مشهور قد لعب دوراً رئيسياً فى تشكيل التنظيم الدولى خلال فترة وجوده بالخارج، بين عامى ٨١ و١٩٨٦، حتى قيل عنه إنه رجل المهام الدولية.

وقد تشكلت جماعات (فروع) للإخوان المسلمون، عبر تاريخها الطويل، فى كثير من البلاد العربية ومنها السودان وتونس واليمن والأردن وسوريا والعراق والجزائر وفلسطين والكويت وغيرها، ويقود نشاط كل جماعة قطرية مراقب للإخوان المسلمون، أما المرشد العام للجماعة فقد ظل مصرياً، منذ نشأة الجماعة وحتى الآن، وعددهم خمسة (البنا -الهضيبى- التلمسانى -أبو النصر- ثم مشهور).

غير أن «عالمية حركة الإخوان»، واجهت عبر تاريخها، وبشكل متزايد خلال السبعينيات، بظاهرتين جديدتين:

الأولى: أنه ومع تشكل تيارات أخرى، سواء فى مصر أو البلاد العربية أو الإسلامية، على خلاف مع تيار الإخوان، فإن التيارات الجديدة حذت حذو الإخوان فى السعى إلى العالمية فى التنظيم، كما هو حال جماعة التبليغ، التى بدأت من باكستان، ومدت فروعها فى مختلف الدول العربية والإسلامية بل وفى أوربا، وكذلك الحركات التى تتبنى العنف والأساليب الانقلابية مثل حزب جبهة التحرير الإسلامى (فى الأردن -مصر- فلسطين.. إلخ)، وحركة الجهاد الإسلامى (مصر -فلسطين- لبنان.. إلخ).

الثانية: ظهور أشكال تنظيمية حركية إسلامية جديدة، على يد قيادات سابقة فى الإخوان، أو من خلال فروع سبق للإخوان أن أسسوها (الجبهة القومية الإسلامية فى السودان-الجبهة الإسلامية للإنقاذ فى الجزائر)، وتحول الفروع الإخوانية فى هذه البلاد إلى حركات ضعيفة بالمقارنة بتلك التنظيمات الجديدة (الإخوان المسلمون فى السودان بقيادة الصادق عبد الماجد، وحركة المجتمع الإسلامى فى الجزائر (حماس) بقيادة محفوظ نحناح)، وحدوث خلاف وصراع بين هذه وتلك.

كما ظهرت أيضاً تباينات فكرية وحركية داخل الجماعات التى ظلت مرتبطة بالإخوان أو بالتنظيم العالمى، فعلى خلاف مع نظرة الإخوان المستقرة من عدم مشاركة الإخوان فى حكومات لا يشكلها الإخوان، وهو ماجعل الإخوان يرفضون المشاركة فى حكومة عبد الناصر بثلاث وزراء، شارك الإخوان المسلمون فى الأردن فى الحكومة المشكلة فى أواخر عام ١٩٩٠، برئاسة مضر بدران، وتسلموا ٨ حقائب وزارية (التربية والصحة والعدل والتنمية الاجتماعية، الوقف، المواصلات، الاتصالات والزراعة). كما شارك الإخوان

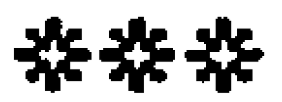
المسلمون فى اليمن من خلال تجربة التجمع اليمنى للإصلاح فى الحكم مشاركة كاملة مع المؤتمر الشعبى اليمنى. وشارك محفوظ نحناح فى الانتخابات الرئاسية الجزائرية (عام ١٩٩٥) على خلاف رأى التنظيم الدولى للإخوان الذى طالبه بعدم المشاركة فى الانتخابات لكنه رفض.

ويمكن التمييز فى الاختلافات الراهنة من عدة زوايا:

١- ظهور جماعات الإخوان القطرية، تحت أسماء غير إخوانية، على خلاف ماكان سائداً من قبل خلال الأربعينيات والخمسينيات والستينيات (حماس فى فلسطين والجزائر -جبهة العمل الإسلامى فى الأردن- النهضة فى تونس- الجماعة الإسلامية فى لبنان).

٢- حدوث خلافات واضحة فى التكتيك السياسى، وقد أصدرت قيادة الإخوان فى مصر تقريراً، خلال عام ١٩٩٤ بوجهة نظرها فى عدم المشاركة فى الحكومات التى تشكلها الدول، إلا إذا كانت حكومات إخوانية،إلا أن فروع الإخوان المختلفة رفضت التقرير وأعادته للمركز فى القاهرة ولم يصدر (كان التقرير ضمن ثلاثة تقارير الاثنين الآخرين منهما صدرا حول الشورى والمرأة).

٣- حدوث تحولات فكرية لدى قيادات إخوانية سابقة، بما يشكل تياراً فكرياً جديداً مخالفاً لفكر الإخوان، ويتبنى رؤية تجديدية له.



السودان والأردن (دراسة حالة)

يعتبر ماحدث فى السودان من تحولات فكرية وسياسية لجماعة الإخوان هناكنموذجاً، لانتقال أحد فروع جماعة الإخوان من الخلاف حول مركزية أو عدم مركزية الجماعة (خضوع الفروع للمركز العام)، إلى خلاف وقطيعة وهجوم ومحاولة إيجاد تنظيم عالمى جديد، كما تمثل الأردن نموذجاً آخر للمرونة السياسية والحركية بالخلاف مع وجهة نظر الجماعة الأم.

أولاً تجربة السودان:

كان لجماعة «الإخوان المسلمون» فى مصر، الدور الرئيسى فى تنظيم الحركة

الإسلامية فى السودان، وذلك خلال مرحلة الأربعينيات، التى كان فيها فكر الإخوان مجرداً قريباً إلى الأصول الإسلامية الكلية،مما سهل عملية انتقاله عبر الأقطار المختلفة، وكان الأدب الإخوانى مرجعاً للتجربة السودانية فكراً وتنظيماً، وسمى الإخوان الشيخ على طالب، مراقباً عاماً لحركة الإخوان فى السودان.

وخلال فترة الستينيات، شكل الإخوان المسلمون مكتباً تنفيذياً لحركة الإخوان فى العالم شارك فيه ممثل لكل قطر، لكن ممثل السودان (وممثل العراق كذلك) تحفظاً على فكرة إلزامهم من قبل هذا المكتب، وطرحوا صيغةالتنسيق والتعاون الطوعى بين مختلف فروع الإخوان فى الأقطار المختلفة.

لكن مرحلة السبعينيات شهدت خلافاً واضحاً حول قضية الإطار التنظيمى، فخلال مناقشات جرت بين قيادة الإخوان فى مصر ومختلف الأقطار طرحت قيادة الإخوان وأصرت على ضرورة اعتبار الإخوان فى مختلف الأقطار شعباً تتبع القيادة فى مصر. وجرت محاولة لوضع إطار توفيقى، خلال موسم الحج فى عام ١٩٧٢، بين نظرية الالتزام المركزى العالمى للقيادة فى مصر، والمحافظة على استقلال جماعات الإخوان فى كل قطر، إلا أن قيادة الإخوان فى مصر رفضت هذا التوجه، وأصرت على أن تنخرط الجماعات القطرية انخراطاً كاملاً تحت القيادة المركزية، وهو مادفع إخوان السودان (كان الترابى تولى موقع المسئولية الأولى عند الإخوان فى السودان فى عام ١٩٦٤) إلي الانشقاق على الحركة الأم، وهنا خرجت مجموعة من إخوان السودان، لتعلن استمرار ارتباطها بالإخوان فى مصر، وانضمت للتنظيم العالمى للإخوان وفق رؤية الإخوان فى مصر(١).

وسار الترابى على نهج جديد، بعد انتهاء علاقته بالجماعة الأم فى مصر، إذ شكل جبهة الميثاق الإسلامى، ثم الجبهة القومية الإسلامية إلخ.

ومؤخراً أعلن المستشار المأمون الهضيبى نائب المرشد العام أن «جبهة الترابى لم تؤسس نظاماً إسلامياً بصورة صحيحة تحفظ للإنسان السودانى كرامته وإنسانيته ومشاركته فى الحياة السياسية»(٢).

---

(١) راجع -د. حسن عبد الله الترابى- الحركة الإسلامية فى السودان -التطور والمنهج والكسب- الشركة العربية العالمية-باكستان ١٩٩٠.

(٢) المأمون الهضيبى -حديث- مجلة الوطن العربى-٢٧/٢/١٩٩٦.

ثانياً: تجربة الأردن:

تأسست جماعة «الإخوان المسلمون» فى الأردن بصفة رسمية فى عام ١٩٤٥، وأعلن الملك عبد الله ملك الأردن افتتاح مقارها بنفسه. وشاركت الجماعة فى الانتخابات النيابية عامى ٦٢ و١٩٦٧، كما شاركت تحت راية الحركة الإسلامية فى الانتخابات التى أجريت فى عام ١٩٨٩، وحصل أعضاؤها على ٢١ مقعداً من أصل ٨٠ مقعداً، كما نجح فى هذه الانتخابات أيضاً ١٣ آخرين من الإسلاميين المتعاطفين معهم، فتمكنوا من الحصول على رئاسة المجلس النيابى، وشاركوا فى الحكومة الأردنية (كما سبق الإشارة إليه) حتى استقالتها عام ١٩٩١ خلال أزمة حرب الخليج.

وإزاء تمرير الحكومة الأردنية قانوناً انتخابياً جديداً قسمت فيه الدوائر الانتخابية بطريقة تضعف تمثيل المناطق التى تنتخب رموزاً من الإخوان، كما يشدد على إجراءات الترشيح والانتخاب، أعلن عن تشكيل «جبهة العمل الإسلامى» واعتبرت «الجناح السياسى العلنى للإخوان»، غير أن الانتخابات البرلمانية التى أجريت فى عام ١٩٩٣، شهدت تطوراً جديداً، فلم يرشح أحد باسم الإخوان ولكن باسم هذه الجبهة التى حصلت على ١٦ مقعداً (من ٨٠) وحصل إسلاميون آخرون على ٦ مقاعد.

وفى أغسطس ١٩٩٤، أعلن رسمياً عن انفصال «جبهة العمل الإسلامى» عن الإخوان، كما استقال عبد المجيد الزنيبات (مراقب عام الإخوان) من منصبه القيادى فى الجبهة»[1].

وخلال هذه الدورة الطويلة، شهد تنظيم «الإخوان المسلمون» فى الأردن، صراعاً داخلياً مريراً، وأجريت انتخابات نتج عنها حدوث تغييرات واسعة فى القيادةلصالح التيار التحديثى فى مواجهة الحرس القديم المتمسك برؤى وأفكار الحرس القديم فى مصر.

❊❊❊

وهكذا واجهت «جماعة الإخوان المسلمون»، وتنظيمها الدولى تحديات كبيرة فى مختلف الأقطار العربية، لكن مركز الجماعة الأم فى القاهرة، ظل بلا ظواهر من تلك.

---

(١) سمير ناصف -عرض لكتاب مابين البراجمانية والأيديولوجية- الإخوان المسلمون فى الأردن ١٩٨٩-١٩٩٤- الحياة اللندنية ٧-٤-١٩٩٦.

وفى إطار تنوع واختلاف بين أسباب هذه الخلافات، وبين السمات الجديدة التى اتسمت بها هذه التحركات الجديدة، فى هذا البلد أو ذاك، إذ جاءت استجابة لظروفه التاريخية وللأحداث التى يعيشها كل قطر.

فى هذا الإطار تأتى عملية تشكيل حزب الوسط، وظهور تيار الوسط، كظاهرة تحمل السمات والظروف والمؤثرات العربية على تنظيم جماعة الإخوان المسلمون، وكذلك الظروف السياسية التى تمر بها مصر، وكان طبيعياً أن تكون مصر هى آخر مايشهد تحركاً داخل الجماعة الأم، بسبب المكانة الخاصة التى احتلتها مصر فى تأسيس الجماعة، وكذا بسبب ضمور نشاط الإخوان خلال فترة الخمسينيات والستينيات ومنتصف السبعينيات.

الفصل الثالث:

هذا هو رأى الإخوان

المستشار مأمون الهضيبى نائب المرشد العام يشرح وجهات نظر الإخوان

- **هذا هو موقفنا من تشكيل حزب للإخوان**
- **المرشد العام لم يصدر قرارا بتشكيل حزب الوسط.. وهو لا يملك إصدار مثل هذا القرار منفردا**
- **لم نكن نعرف من الذين اشتركوا فى الحزب**
- **الوسط ليسوا هم الإخوان.. وليست مبادىء عقيدتهم**
- **هم خرجوا.. ولا نستطيع إجبارهم أن يكونوا معنا**
- **هذه قصة الإخوان والنقابات**
- **نعم.. المرشد فوجىء بالإعلان وليس بالتزكية.. والإعلان هو مسئوليتى كمسئول سياسى وإعلامى**
- **جسم الإخوان فى مصر وباقى البلاد الإسلامية واحد ولا يوجد انشقاق**
- **الوسط لا تشابه بينه وبين فكر الترابى**
- **من قال إن الشيخ الغزالى ليس من الإخوان؟**
- **هذه قصة النظام الخاص**
- **هذا هو موقفى فى لجنة التنسيق بين الأحزاب**

استعرضنا فى الفصول السابقة الروايات والقصص المختلفة حول نشأة الوسط، والخلاف بينه وبين الإخوان (كما نشرت) وكما دققناها مع كثيرين من المتعاطفين مع حزب الوسط، كما استعرضنا تاريخا موجزا لجماعة الإخوان، وأشرنا إلى تأثر الحرس القديم بظروف المحن، وأوضحنا الظروف المختلفة التى نشأ فيها جيل الوسط -الذى أطلق تيار الوسطية- والمحطات السياسية والجماهيرية والنقابية والتنظيمية التى مر بها خارج وداخل الإخوان.

وكان لابد لنا أن نعرف وجهة نظر الإخوان فيما ذكرناه سابقا، من خلال تساؤلات طرحتها على المستشار المأمون الهضيبى نائب المرشد العام -المسئول السياسى والإعلامى فى الإخوان- الذى التقيته بالمقر الجديد للجماعة (بضاحية المنيل بالقاهرة) فى لقاء مطول، كان فيه كريما وسخيا فى منحى كل الوقت المطلوب للحوار.

والآن ما هى وجهات نظر الإخوان كما ذكرها الهضيبى من خلال كل ما طرحناه عليه من أسئلة مستمدة من كل فصول هذا الكتاب.

★ نشأة حزب الوسط والأقاويل؟

- فى واقع الأمر فإن الإخوان المسلمون اتخذوا قرارا منذ عشر سنوات بأنه من الجائز تشكيل حزب سياسى وفقا لقانون الأحزاب السياسية، لأنه منذ عام ٥٤ اتخذ مجلس قيادة الثورة قرارا بحل الجماعة، وبعد ذلك تطورت الأمور حتى وصلنا للمادة الخامسة من الدستور التى تقول إن النظام السياسى فى مصر به تعدد أحزاب، وكان هناك تعديل قبلها بصدور قانون الأحزاب والذى عُمل بصورة لنا رأى فيها فهى غير دستورية، لأنها قائمة على أساس دخول الأحزاب فى إطار الاتحاد الاشتراكى.. التنظيم الواحد الذى كان مسموحا به قبل صدور المادة الخامسة.. ونحن لنا آراء فى هذا القانون ونص المادة المعدلة من الدستور، ولكننا لا نستطيع الوصول للمحكمة الدستورية لعرض رأينا، كما أن السلطة تفسر الدستور تفسيرات معينة وتفسر بعض مواد قانون الأحزاب تفاسير معينة، كلها تصب فى أننا لا يجوز أن نكون حزبا سياسيا، وفى نفس الوقت فإنهم قرروا الانتخابات بالقائمة النسبية وكان من الواضح أنهم يريدون استبعادنا من الانتخابات والحياة السياسية، وبالتأكيد لم يكن ممكننا أن نقف مكتوفى الأيدى، من خلال

تكييف أنفسنا مع الأنظمة القانونية القائمة مادمنا نحافظ على جوهر عقيدتنا وتنظيمنا ولا نخالف الشريعة الإسلامية، ومادامت عندنا فرصة للاختيارات الفقهية للمسائل المرسلة لكي نجتهد فيها .. فإذن كان واجبا أن نجتهد ما أمكن لتخطى جميع العقبات التى تواجهنا.

وبصراحة كانت هناك نية عند الإخوان واستقر عند بعضهم أن الأحزاب السياسية عمل مكروه وغير جائز، والبعض فسر كلام الإمام حسن البنا عن الأحزاب بأنها شيء غير مقبول فى الشريعة الإسلامية، ولم يلاحظوا أن البنا تكلم عن الأحزاب فى ذلك الوقت وملابسات طريقة وجودها، حيث كنا فى هذا الوقت بلد محتل فيه (٨٠) ألف جندى بريطانى وقد كان الواجب الأول على كل مصرى فى هذه الفترة هو محاربة هذا الاحتلال.. وكان مفهوما أن الأحزاب كانت صنيعة السراى لمواجهة حزب الشعب الأول آنذاك «الوفد»، وكان البنا يدعو إلى ما يسمى بالجبهة الوطنية التى يجب أن تجاهد وتعمل على تحقيق جلاء المستعمر عن بلادنا حتى يمكن أن تسير أمورها بنفسها.. وقد اعتقد البعض أن هذا حكم مطلق ومستمر، وقد صحح هذا بإعادة البحث فيه منذ أوائل الثمانينيات لكى يفهم جمهور الإخوان الفهم الصحيح لآراء حسن البنا التى كانت واضحة عند فقهاء وعلماء الإخوان.. والذى ساعد على ذلك أنه قبل فترة الثورة لم يكن هناك قانون أحزاب، وحين أطلق اسم جماعة على الإخوان كان المقصود تمييز نفسها عن التجربة الحزبية آنذاك، فإذا كان القانون حالياً يمنع الجماعة من دخول الانتخابات، فما المانع أن نكون حزبا سياسيا فى مصر؟ وكما هو معروف فإنه لا يوجد حزب سياسى عالمى، بل على كل جماعة أن تشكل نفسها وفقا لظروفها ولقوانينها فلا يمكن أن نفرض على من فى أمريكا أو الكويت اتخاذ صورة معينة لنشاطهم.. وحكاية حزب عالمى غير واردة وغير ممكنة.. ونحن لا نستطيع أن نجمد أنفسنا ونحن أمام خيارين: إما الدخول فى نزاعات وخلافات ومواجهات مع الحكومة التى تملك القوة الأكبر، وإما أن نلجأ للاتفاق مع حزب آخر كما حصل مرة من اتفاق مع الوفد (....) ولا نعرف ماذا يحدث بعد ذلك. وعموما نحن نرى أن الحزب السياسى لا يتعارض مع عقيدتنا الدينية والحزب السياسى لا يمنعنا من الحفاظ على إسلامنا، والحزب المشار إليه حزب مدنى عادى، فالإسلام لا يعرف الحكومة الدينية

أو الحزب الدينى.. وعام ٨٤ اتفقنا على أننا إذا تمكنا من إنشاء حزب سياسى فلا مانع، وأعلم أن الشيخ التلمسانى رحمه الله تحدث مع الرئيس السادات فى هذا الأمر وطلب منه الموافقة على إنشاء حزب سياسى للإخوان، ولكن السادات قال له اجعلها جمعية أولا، فرفض التلمسانى على أساس أنها ستكون مجرد جمعية بر تلحق بالشئون الاجتماعية وهذا ليس المقصود من إنشاء حزب للإخوان المسلمين.. والمسألة ظلت بين الإخوان ما بين متكاسل عن الحزب لأنه غير مستوعبها، وبين من يتحين الفرصة المناسبة لتنفيذها.. وكانت توجد ظروف كثيرة تمنعنا، مثلا عام ٨٧ دخلنا الانتخابات مع حزب العمل ونجح منا ٣٦ عضوا ولم تفتنا مسألة التفكير فى إعلان حزب وقتها، ولكننا وازنا الأمور حيث كنا سنسحب من حزب العمل ٣٦ عضوا داخل مجلس الشعب فينقص من قوته، بالإضافة إلى أن الانتخابات كانت تسير بأسلوب القائمة الحزبية، فإذا انسحبنا من حزب العمل فهذا قد يكون مبررا لإسقاط عضوية الـ(٣٦) نائبا.. إذن المسائل كانت فيها مخاطرات وقد تكررت بعد ذلك تصريحات رئيس الجمهورية وتأكيداته أنه لن يسمح بقيام حزب للإخوان المسلمون.. ومسألة تكوين حزب تبدأ أولا بعرض الأمر على لجنة تكوين الأحزاب المعروفة باسم لجنة «منع الأحزاب» لأنها عمرها ما وافقت على قيام حزب، وهى لجنة حكومية لحما ودما وشحما وعظاما.. يعنى يوجد (٧) أعضاء منهم (٤) إذا غاب منهم عضو بطل قرار اللجنة، بالإضافة إلى ثلاثة يعينون من رؤساء الهيئات القضائية.. وإذا فرض أن أحدهم مال رأيه للموافقة على قيام حزب ما، فإن الأربعة الأساسيين «الحكوميين» لن يقبلوا؟!! واللجنة قرارها معروف مسبقاً، ولن ندرى شيئا عمن له رأى مخالف.. والأربعة المعينون هم وزراء الداخلية والعدل وشئون مجلسىْ الشعب والشورى ورئيس مجلس الشورى.. وكلهم رجال السلطة ولا يمكن أن يبرم أى منهم أمرا يخالف السلطة.. وبما أن القيادة العليا قالت غير مسموح بقيام حزب سياسى للإخوان إذن لن يحدث هذا.. أيضا ما يسمى بمحكمة الأحزاب وهى نوع من الخداع لأنها ليست محكمة، فالمحكمة الحقيقية تتكون من رئيس مجلس الدولة وأربعة مستشارين من الدائرة الأولى من محكمة القضاء الإدارى، ولكن فى هذه المحكمة يجلس بجوارهم ممن يسمونهم خمسة من الشخصيات العامة، إذن ماذا تفعل لأنه ابتداء هناك خمسة لا علم لهم بالقانون وليست لديهم حصانة قضائية

تعينهم الحكومة وتنتقيهم، يعنى إيدها مليانة منهم (١٠٠٪)، لا يرجى منهم إلا التحدث بما تريده الحكومة، وكما نذكر فإنه بخصوص قانون الصحافة الأخير قالوا حرية إصدار الصحف، فكان هناك اقتراح بأن يعرض ذلك على محكمة الأحزاب وهنا رفض الصحفيون بشدة لأنهم اعتبروا أنها ليست محكمة.. إذن لابد أن يكون واضحا لدينا المحاذير والعقبات، لدرجة أنه نقل عن رئيس الجمهورية فى معرض الكتاب قوله إن الدستور لو كان لا يمنع قيام حزب للإخوان فإنه سيمنع ذلك، إذن موقفه منا واضح وصريح ولا أمل فيه.. لذا لابد من أن نقوم بالموازنة بين الأمور، بين السلبيات والإيجابيات.. وكان رأى البعض أن نقوم بإحراج الحكومة بالتقدم لإنشاء حزب ويكون تسجيل موقف بعرض أمر هذا الحزب أمام القضاء.. وفى كل ذلك كنا نوازن بين الأمور، ولكن أتى عدوان الحكومة بإغلاق باب العمل فى النقابات وتلتها مهزلة انتخابات ٩٥ وما حدث فيها من تزوير فاضح.. الناس أحست بضغوط وأراد البعض أن يفعل شيئا فقام بعمل برنامج ولو لم يلتزم بمبادىء الإخوان فيه كحزب.. وبدأ يبرىء ذمته أمام العالم ويحرج الحكومة..

ولكن ما أريد قوله باختصار هو أن قرار قبول الإخوان بأن يكون لهم حزب سياسى موجود منذ عشر سنوات.. وتكرر تأكيد أن الحزب إذا سمح بوجوده سيكون باسم الإخوان ولن يكون تورية أو صورة.. فهذا يضرنا أكثر مما يفيد، وإذا قمنا بالسماح لبعض الشباب بأن يكون حزبا بصورة التورية يا ترى هل سيلتزمون بمبادىء الجماعة؟ وماذا تستفيد الجماعة إذا كان هذا الحزب لن يغطيها، فنحن نبحث عن غطاء قانونى فإذا كان سيبقى نشاطنا فى الجماعة مجرما ومؤثما فماذا سنستفيد من هذا الحزب.. وعملنا كله علنى ونعتبر وجودنا قانونيا.. وإذا كان فيه محكمة نستطيع عرض مطالبنا عليها فلن نمانع، ولكن لأننا لا نريد التعرض لتجربة المحاكمات العسكرية ولا نريد الدخول فى صدام قوى مع السلطة، فإننا نبحث عن وضع قانونى يغطى كل نشاط الإخوان فى إطار قانون الأحزاب الموجود.. وقلت مرة لأحد قيادات المباحث إن الكلام عن أننا تنظيم سرى كلام عيب، لأننا معلنون عن أنفسنا.. وفى انتخابات ٨٧ غطينا الدوائر من الإسكندرية حتى أسوان.

□ قيل إنه بالنسبة لحزب الوسط فإن الأستاذ محمد مهدى عاكف قد حصل على موافقة المرشد على هذا الحزب.. ما صحة ذلك؟

– أولا فيما يتعلق بالمرشد –سواء السابقين أو الشيخ مصطفى مشهور المرشد الحالى أطال الله فى عمره– ليس له القرار المستقل فى هذا الشأن إطلاقا، ولكنها قرارات تتخذ بعد دراسات واجتماعات ولجان فنية تجتمع وتقدم رأيها.. والآراء تعرض من كل الأوجه ونجلس معا ثم نستقر على رأى واحد، والأستاذ عاكف –فك الله أسره– لم يقل أكثر مما هو معروف من أن الإخوان منذ سنوات وافقوا على فكرة حزب للإخوان.. وقد عرض كثير من الإخوة التطوع لعمل برامج.. وكما هو معروف فإن الحياة تتغير والأولويات تتغير خاصة فى ظل التطورات الاقتصادية الجارية وباستمرار.. إذن إمكانية وجود حزب للإخوان موجودة وتكررت أكثر من مرة، وناس تطوعت لعمل برامج.. ولكننا كنا نوازن الأمور فإذا كانوا يقولون عنا «إنهم قتلة وسفاكو دماء ومسئولون عن كل الجرائم».. كيف سنقدم لهم برنامج حزب إذن؟! كما قالوا إنه إذا سمح بحزب للإخوان فسيسمح بحزب للجهاد، وللجماعة الإسلامية، وللأقباط.. فهل هناك أمل فى التقدم بقيام حزب.. وحتى حين تقدم أصحاب حزب الوسط به حدث رد فعل سريع وقال رئيس الجمهورية إنه مجرد «ديكور» وتمويه.. إذن تدخل بنفسه شخصيا.. وكل الناس بتعمل أحزاب ولم يتحدث عنها الرئيس.. ولكن بتوع الوسط تكلم عنهم وأدانهم وجاءت حكاية تقديمهم للمحاكمة العسكرية، «دا» حتى حكاية الضباط الذين اغتالوا السادات فى (٦) أكتوبر لم يتكلم عنها رئيس الجمهورية وقدمت الأوراق للقضاء وانتهت!! وهناك أحزاب كثيرة موجودة ومعروضة ولم يتحدث عنها أحد، بخلاف حكاية حزب الوسط.

□ إذن لم يصدر قرار من المرشد بقيام الوسط؟

– قطعا لا.. ولم يقل أحد إنه أصدر هذا القرار، وهو لا يملك إصداره كما سبق القول ولم ينسب إليه ذلك، بل الذى قلناه إن مكتب الإرشاد لم يكلف هؤلاء الأشخاص بعمل برنامج لهذا الحزب، ولم يأخذ مؤسسوه موافقة مكتب الإرشاد عليه، حيث من غير المعقول أن يتم عمل هذا البرنامج وتتم الموافقة عليه عبر هؤلاء الأشخاص دون معرفة قيادة الجماعة.

□ نشر.. إن القيادات قالت فى البداية: لن نمنع الشباب؟

– صحيح أنهم ساعة ما عملوا الحزب لم نقل لهم لا، بل تركناهم وقلنا إنهم ليسوا

واجهة للإخوان ولكننا لم نكن نعرف بعد من الذين اشتركوا فيه.. وقلنا إن هؤلاء الناس لن نمنعهم حتى لا يقال إننا نقول لهم اسحبوا ما فعلتوه فى اليوم التالى.

وأغلب الذين شاركوا فى التأسيس ظنوا أن القيادة موافقة.. فلما عرفوا أن القيادة غير موافقة وأن هذا العمل إذ لم يؤخذ فيه رأى أو تستشر القيادة فإنه خروج على القيادة وعلى الجماعة وأن أى حزب أو جماعة لابد أن يكون له نظام محترم وقرارات تحترم وهى شىء أساسى فى أى حزب.

□ هل ما يطرحه الوسط فيه رؤية سياسية تختلف عن رؤية الإخوان؟

– ما فيها ليس التزاما تاما بالجماعة، وإذا كانوا قد استلهموا كما قال هيكل روح الأحزاب.. وإذا استلهم أحد روح الإسلام فى طرح برنامج حزب ما قيل إنه يناسب الظروف المحيطة، إلا أنهم ليسوا هم الإخوان وليست مبادئهم وعقيدتهم، وهذه الأمور لم نتحدث أو نبحث فيها.

□ أصدرتم بيانا أخيرا (فوائد من الشدائد).. تعرضتهم فيه للوسط من دون تسميته و(نشرته الحياة).كما أشير للمحن التى يتعرض لها الإخوان والتأكيد على الثبات على المبدأ.. فهل أصدرتم هذا البيان وهل تفسرون ظهور هذا الحزب نتيجة معاناة هؤلاء الشباب فى العمل العام؟

جائز جدا.. وعلى أية حال هى مسألة تريد بحثا ونحن ندرسها الآن وهى طبيعة البشر.. ونحن حين نقول ديمقراطية، ونقول شورى نقولها لأن الناس لا يمكن أن تقبل فكرا واحدا، ولا مبدأ واحدا ولا حتى أسلوب عمل واحدا فى مواجهة المشكلات.. ولذا فالمهم وجود اجتهادات ولكن هل توجد تحت إطار ومنهج واحد أم لا، فالناس التى تؤمن بالديمقراطية أو الشورى الإسلامية تلتزم، وعندنا الرسول (ص) فى غزوة أحد كان يرى البقاء فى المدينة، ولكن الشباب المتحمس كان يريد الخروج لملاقاة الأعداء خارج المدينة.. وبعد التشاور وافق الرسول على رأيهم ودخل وارتدى حلة الحرب.. وحين أحس الشباب أنهم قد أثقلوا عليه وأغلظوا عليه فلما خرج بلباس الحرب قالوا: أثقلنا عليك ولو كنت تريد أن نبقى لبقينا، فرفض الرسول ونزلت الآية القرآنية.. فالقرار هنا قرار ويجب أن يكون المسلمون كلهم هكذا بحيث لا نجعل القيادة للمنافقين –وحاشا لله أن أقصد أن

إخواننا منافقون- وهذا مبدأنا، ولكن الاجتهادات الإنسانية لا أحد يجزم بأنها صح أم خطأ، فهناك كثير من الأمور تخرج من دائرة الحلال والحرام، نعمل حزب جائز شرعا نعم، الوقت غير ملائم جائز.. إذن الاجتهادات البشرية قد تخرج حتى عن دائرة الصواب والخطأ فهى ترجيح حالة على حالة وملاءمة وضع عن آخر، ولكن الالتزام بالشورى وكيفية اتخاذ القرار أمر لا يمكن الخروج عنه.. فالالتزام بالشورى وعرض الرأى والرأى الآخر وعدم استئثار قلة بالرأى مبدأ واضح لدى الإخوان، ومن يخرج على ذلك فهو يريد أن يخرج لأنه من المستحيل أن أخرج خارج الحجرة وأقول أنا بداخلها.

□ أعتقد أنكم قبلتم استقالاتهم؟

- هم خرجوا، ولا نستطيع أن نجبرهم على أن يكونوا معنا، كما أن هناك أناسا يجلسون فى بيوتهم ولا نستطيع أن نقول لهم شيئا، وعمر الجماعة (٧٠) عاما والأحزاب كلها بها ذلك، فهناك أناس يخرجون فى صمت عن الجماعة، وأناس يعملون عملا يدل على هذا الخروج ولا نجبر الناس على شىء محدد، فلا إكراه فى الدين.

□وماذا عن النقابات والخلافات التى جرت داخل الإخوان بشأنها؟!

- سياستنا فى النقابات التفريق بين أمرين.. المسائل النقابية لا نتدخل فيها ولا شأن لنا بها.. فالناس تسير أمورها داخل نقابتهم وفقا للقوانين المنظمة لعمل النقابة وآداب المهنة.. ونعرف أن الإخوان ليسوا أغلبية فى النقابات وحتى لو كانوا أغلبية كاملة فمعهم ناس آخرون من تيارات مختلفة وشخصيات موجودة تشاركهم، أما المواقف السياسية فتعتمد على مدى المواءمة بين سياسة الإخوان وبين أى فرد يتواجد فى موقع، وهو لا يمكن أن يكون مزدوج الشخصية فهو لن يعمل فى النقابة بسياسة وعقيدة ومبدأ، ويأتى إلى الإخوان بسياسة وعقيدة ومبدأ آخر.. وقد أثير مرارا أن هذا شىء غير مقبول.. طب ما كان الوفد زمان يسيطر على نقابة المحامين وأخيرا عرضوا صورة نجيب الهلالى ومكرم عبيد -أساطين الوفد- فى نقابة المحامين.. فلماذا يقبل ذلك ولا يقبل وجود ذلك مع الإخوان؟! كما قيل إنهم ينفردون بالقرار.. وهذا شىء طبيعى أن تنفرد الأغلبية بالقرار فما معنى الديمقراطية والأغلبية إذن، وعلى العموم هم لا ينفردون بالقرار بل الآخرون قد اتخذوا مواقفهم من الأول فيها.

وإذا كان قد حدث بعض الخلاف بين الإخوان فى بعض الأمور المهنية فذلك شأنهم.

□ ولكن قيل إن الخلافات التى حدثت فى نقابتى المحامين والأطباء عرضت على مكتب الإرشاد؟

– دعك من هذا لأن المسألة أن هناك أناسا يريدون التوفيق بين اثنين لتقليل الخلافات، فهى محاولة تأليف بين الاثنين.. فهى مسألة خاصة، ولا تنسى أن هناك مسائل لا يمكن التدخل فيها واتخاذ أى قرار.. فأولا أن الإخوان قد كانوا أغلبية بشخص وربما لم يكونوا أغلبية كما فى حالة نقابة المحامين.. ولذا كان يجب ليكونوا أغلبية انضمام آخرين إليهم من غير الجبهة الأخرى.. فالإخوان لا يكونون بذاتهم أغلبية، والزملاء الأخرون فى النقابة يتدخلون ولهم رأى ولا يمكن أن نفرض عليهم رأينا.. ونحن لسنا من طبيعتنا التدخل فى المسائل المهنية، ولكن هذه المسائل عولجت بالقدر المتاح، وبالنسبة للأطباء فشىء طبيعى حدوث خلاف ولكن عموما نحمد الله على إنجازاتنا فى النقابات، ولنأتى إلى نقابة المحامين.. هل ضيعت مصالح المحامين؟ وهل تم اتخاذ قرار يخالف رأى المحامين، أو قرارات تضر بالمهنة؟

□ لكن الأمور وصلت إلى صدام علنى واضح بعد أن أخفى أحد الأطراف وثائق النقابة؟

على افتراض حدوث ذلك ألم يتم تقديم جميع الأوراق إلى النيابة لما طلب ذلك وموجودة، والجهاز المركزى للمحاسبات تابع الموقف فأين هذه المخالفات؟

□ لكن هذه الوثائق أثرت فى الشباب، مما دفعهم للانضمام للوسط؟

– حكاية الشباب الذين تركوا وذهبوا للحزب الجديد أين هم.. فإذا أخرجنا الأستاذ سيف الإسلام البنا منهم وجدنا أن الباقى شباب فمن منهم انضم للحزب الجديد.

□ هناك عصام سلطان

– عصام سلطان ليس عضوا فى مجلس النقابة، ونفس الحالة بالنسبة لنقابة الأطباء التى لا يوجد بها شىء ولكن الحكومة أخذت الأطباء الناشطين وقدمتهم للمحاكمات العسكرية، ولم يحدث خلاف بينهم ولم ينتج عن تلك الخلافات ذهاب البعض لحزب الوسط، كما أن الخلافات المشار إليها ليست مشينة للشرف أو للكرامة.. ومنذ عدة سنوات الحارس على نقابة المهندسين أخذ فلوس المهندسين فأين فلوس النقابة وأين المخالفات

التى قام بها الإخوان، وأين الاختلاسات المالية التى قيل إنها فى نقابة المحامين واتضح أنه لا يوجد شىء من ذلك؟! وحكاية الخلافات واردة فنحن لسنا ملائكة ولم يقل أحدا أننا ملائكة بل إذا كان هناك عدم توافق بين الأشخاص داخل مجلس إحدى النقابات فماذا نفعل؟! ولما تأتى انتخابات أخرى يعاد النظر فى أمر ترشيحهم من جانب أعضاء الجمعية العمومية كما يحدث فى العالم كله.. فنحن لسنا كما يقولون «مغسل وضامن جنة» والناس الشرفاء ليس مستبعداً حدوث اختلاف.. ونذكر حكاية السيدة التى ذهبت للرسول (ص) ولم تخرج غلطة واحدة على زوجها فى دينه ودنياه ولكنها كرهته.. وتخشى أن ترتد إلى الكفر من كرهه، وبناء عليه بعثها الله لتشريع «الخُلع» فى الإسلام وتم تطليقها بعد أن ردت عليه حديقته.

ونسأل الله أن نتميز بأخلاق ديننا وندعو إخواننا للارتقاء عن الدنايا والكبائر والاعتصام بحبل الله، ورغم ذلك لا نزعم أننا ملائكة أو معصومون بل كل إنسان يخطىء ويصيب.. والحمدلله أنه فى الجانب العملى نجد أن النقابات لم تشهد نجاحا أو طفرة فى الثروات والخدمات كما حققها الإخوان فيها، وماذا تقدم النقابات الآن وماذا قدمت قبل قدوم الإخوان؟!

□ موضوع اختيار المرشد.. حيث ورد أنه حتى الأستاذ مصطفى مشهور قد فوجىءأنك زكيته؟

– لا.. هو فوجىء بالإعلان –وليس التزكية– فى المكان ده والوقت ده، وهذه هى مهمتى كمسئول سياسى وإعلامى، وهو كان يعرف بالضبط من البداية القرار.. والناس الذين يتحدثون عن مسألة اختيار المرشد ما شأنهم بذلك؟ وهل أضيروا فى شىء، وأين هم الإخوان الذين فى الخارج وقيل إن لهم رد فعل على هذا الموضوع؟! فهذا زعم.. كما قالوا إن لحزب الوسط مناصرين فى الخارج فأين هم هؤلاء وألا يسمون؟ وأين التصريحات التى صدرت عنهم؟ وهل أى منهم نشر أو نقل على لسانه أى شىء أو أرسل فاكسا لأى جهة نشر؟ فهذه العملية مقصود بها الشوشرة وبلبلة الناس الذين فى الخارج وهذا كله لا قيمة له.. وإن الثلاثة أو الأربعة الذين قاموا بهذا العمل ما بقى لهم أى سند وإن جسم الإخوان العام فى جمهورية مصر وباقى البلاد الإسلامية جسم واحد ولا يوجد انشقاق.. فنحن لا

نفرط فى أى أحد، كما أننا فى نفس الوقت لا نعطى الناس أكثر من ثقلهم.. وكما قالوا عشرة خرجوا -وهم ليسوا عشرة- وهناك مازال عشرات الألوف بالإخوان، ونحن نحب أى شخص وإذا كنا نبحث عمن يدخل «الكباريه» ألن نبحث عن إخواننا الذين عاشوا معنا سنين طويلة.. ونحن نحمل لهم فى قلوبنا كل مودة وحب وندعو الله أن يردهم إلينا وأى واحد منهم حين نقابله نسلم عليه ونستقبله بترحاب وبشاشة فليس بيننا أى ضغينة إطلاقا.

□ هل يمكن أن تسميهم حركة انشقاقية؟

- يعز علينا أن يتركنا أحد من إخواننا ولكن حين يقوم (٣ أو ٤) بإجراء معين.. إجراء.. هل هذا معناه حركة انشقاقية كما تقول عناوين الصحف.. فإذا كانت الأغلبية الساحقة التى وقعت على طلب الانضمام لهذا الحزب (الوسط) حينما علموا أنه كان باجتهاد شخصى فإنهم على الفور ألغوا توكيلاتهم وعددهم من (٦٥ أو ٦٧) شخصاً من أصل (٧٤)، ومنهم مثلاً أشخاص ليسوا من الإخوان واثنان من الإخوة الأقباط هل يُعتبر هذا حركة انشقاقية.. مثلاً؟! الحمد لله أننا نعتبر أن الجسم العام للجماعة كما هو.

□ هل هناك تشابه بين ماطرحه هؤلاء من أفكار وبين طرح الترابى فى السودان؟

- لا أعتبر ذلك لأن الترابى له اتجاهات عقائدية ومبادىء عامة وخلاف منهج كالإخوان، ولذلك فيه «مباغضة» بينه وبين الإخوان.. ونرى مؤخراً أحد الفتاوى المنسوبة إليه التى تقول إن المسلمة يمكن لها أن تتزوج غير المسلم، واتجاهاته الفقهية لها منحى خاص ولا نريد الخوض فيها.. ولكن نقول إن تاريخ الجماعات والأحزاب فى العالم كله يحدث فيه ذلك، وهذا شىء غير مستغرب.. والأخطر من ذلك أننا نرى حزب المحافظين فى بريطانيا يتخبط وحين يتصدى لمسألة الوحدة الأوربية يحدث به تصدع ضخم.. فهذه هى حركة التاريخ، وحركة الإخوان من بدايتها تركها السُكرى، وأحمد حسن الباقورى.. يعنى الدخول أو الخروج من الجماعة أمر طبيعى، ولكن الجماعة مازالت محتفظة بكيانها وهياكلها وقواعدها ومازالت تقف على قدميها.. وإلا ما استطاعت مواجهة أعتى الاضطهادات والقتل والتشريد منذ (٧٠) عاماً.. وهذا دليل على قوة الجماعة وتواجدها فى قلوب الناس.

□ لوحظ أن كثيرا من الذين تركوا الإخوان من قبل أصبح لهم وزن كبير وثقل فكرى وسياسى؟

- من قال إن الشيخ الغزالى ليس من الإخوان.. صحيح أنه فُصل حين كان عضواً بمكتب الإرشاد حين اختلف مع المرشد.. ولكن بقيت اجتهاداته كلها ملتصقة بالجماعة.. وهو فى السنين الأخيرة كان يكتب عن الإخوان ويؤيد الجماعة وفكرها.. حتى أنه كتب عن المرشد الذى اختلف معه ومدح فيه وأشاد برؤيته الثاقبة فى أمور معينة وخطّأ نفسه.. ولم يكن الخلاف بالطبع عقائدياً بل كان سياسياً يتعلق بمواجهة فترة الثورة أيام جمال عبد الناصر وهى أدت إلى خلخلة كبيرة، وليس الشيخ الغزالى فقط، ولماذا نتحدث عن الخارجين فقط عن الجماعة ولا نتحدث عن أصحاب الثقل الذين ظلوا فى الجماعة أو الذين انضموا إليها. بالطبع هناك رموز كبيرة مثل الشيخ الغزالى ود. يوسف القرضاوى لا نستطيع أن نقول إنهم تركوا منهج الإخوان، بل بالعكس بيننا وبينهم علاقة، مثل د. يوسف القرضاوى ووجوده فى قطر يجعل انخراطه فى التنظيمات شيئا غير دائم وله وضعه الخاص.

□ قيل إنه تدخل فى موضوع حزب الوسط والضغط فى موضوع سحب التوكيلات.. وكذلك الأستاذ توفيق الشاوى؟

- كان له رأيه.. ولكن حين عرف الأوضاع لم يكن أحد يرضى أنه يُسمح به بين الناس.. وهناك ناس بين الإخوان قالوا إن الفكرة مناسبة ولا يمكن استهجانها وأنها غير خارجة عن المعقول.

□ولكن قيل إن القرضاوى طلب منكم عدم الضغط لمنع سحب التوكيلات بشأن حزب الوسط؟

- نحن لا نضغط على أحد.. وهو له رأيه وأهلاً به وسهلاً.. ونحن نستمع لرأي من ليسوا من الإخوان.

□ما هو الظرف الذى تراه مناسباً ليقوم فيه الإخوان بإعلان حزب؟

- أولاً يكون فيه محكمة حقيقية.. أما الآن فأنا أعتبر النظام الموجود ومحكمة الأحزاب غير حقيقية، حيث تم تفريغها من مضمونها الحقيقى، وكما سبق القول فإنها لن تستطيع أن تخرج عن قرار السلطة، والسلطة تأخذ قرارها بصورة مُسبقة وتؤكد عليه.. وهذا الوضع ليس ملائماً لنا.. فما فائدة أن آخذ قرارا من المحكمة بدلاً من القرار السياسى

ومـا هى فـائدتى؟! وإذا رجـعنا إلى (الحـوار الوطنى الذى تم).. كل الناس سـألت عن الإخوان المسلمون ولم يقل أحد لماذا لا يقوم الإخوان بعمل حزب.. ولكن قالوا لماذا لا يصرح لهم رئيس الجمـهورية بإنشاء حزب؟ ومنهم أناس ليسوا من الإخوان مثل نقيب المحامين المرحوم أحمد الخواجة، ونقيب الأطباء د. حمدى السيد وكذا نقيب التجاريين وكلاهما من الحزب الوطنى، وكذلك كافة رؤساء الأحزاب عدا حزب التجمع.. إذن مطالبتى بأن يكون لى حزب مُعلنة ومعروفة لدى الجميع وهى مسألة بعيدة عن الحلال والحرام، وحتى عن الخطأ والصواب، بل هى مسألة تقدير موقف، ولكن الخطأ يكمن فى الخروج على الأسلوب النظامى الذى نعيش فيه.

□ ماذا لو ظهر هذا الحزب؟

– فليظهر.. ولا شأن لنا به.. والوجهة النظامية موافقين عليها لأننا إن لم نوافق فقد هُدمنا من الأساس.. هذا شىء، والأمر الثانى أننا لم نناقش برنامج الحزب وقد يكون لدينا عليه الكثير من الانتقادات.

□ تردد أنه أحداث ٥١ و١٩٥٤.. استولى فيها النظام الخاص على الجماعة.. مارأيك؟

– قصة النظام الخاص قديمة وطويلة وكان لها ظروفها الخاصة.. وأيضاً يمكن تغير الظروف وأن يصيب التصرفات شىء من الخطأ.. وليس كل خطأ يُقبل ولا يكون له تأثير على نظام الجماعة.. وهذا النظام الخاص أدى خدمات جليلة ولكن الدعاية المضادة والسياسة طمسته وقللت من دوره.. وإذا رأيت كلام قواد الجيش فى حرب فلسطين ٤٨ وجدت أن النظام الخاص للإخوان المسلمين قد أسهم كثيراً. اللواء النواوى القائد الأول للحملة المصرية فى فلسطين عام ٤٨ شهد أنه لما ذهب بالجيش إلى فلسطين وجد أن المتطوعين سبقوه ووجد عشرة آلاف غالبيتهم العظمى من الإخوان.. وهذا نجاح ووسام لحزب أو جماعة أن تحشد هذا الكم فى ذلك الوقت، فذلك عمل تاريخى ولكن السياسة تطمسه وتعتبره جريمة..

ونجد أيضاً أن اللواء الذى قاد الحملة بعد النواوى شهد بأن الإخوان قد أبلوا بلاءً حسناً فى القتال، وحين صدر أمر النقراشى بحل الجماعة وصدرت الأوامر باعتقال الإخوان الذين كانوا يجاهدون فى الحرب رفض هذا اللواء تنفيذ الأمر قائلاً: كيف أعتقل

رفقاء السلاح وكانوا مثالاً للشرف والتضحية، وقد أبلغهم بأن الحكومة تريد منهم السلاح رغم أن قوتهم كانت أكبر من الجيش النظامى، وقد سلموه السلاح ولم يعترضوا أو يقوموا بعمل عصيان أو ثورة.. لأن تلك هى الأخلاق والولاء للجيش المصرى وليس لقيادة الجماعة، وهؤلاء الناس هم الذين دخلوا المعتقلات والسجون وتعرضوا للتعذيب للإرشاد عن السلاح، ومنهم الشيخ فرغلى رحمه الله قائد الفدائيين فى القناة والذى رصدت الحكومة البريطانية (٥٠) ألف جنيه استرلينى للقبض عليه، وقد قُتل فيما قيل إنه محاولة لاغتيال جمال عبد الناصر، رغم أنه لايعرف عن ذلك الأمر شيئاً..

صحيح أنه قد حدثت أخطاء ونحن ننظر إليها من منطلق أوضاعنا حالياً.. والغريب أنه يتم تخريج الناس من زمان ومكان الحدث، وهنا لما نجد اللواء فؤاد الذى كان يكتب فى أخبار اليوم «اكفونى.. القاهرة أكفيكم.. تل أبيب» أى يتهم قيادات مصر بأنها ألعن من اليهود.. فهل بعد ذلك لا يتأثر الناس ويتهمون القيادات بأنها عميلة مع قضية الأسلحة الفاسدة وغيرها، ثم إن الذين حاربوا يتم اعتقالهم فى الطور لماذا؟ وفى وسط ذلك حين تذهب مجموعة من الناس للقيام بعمل بطولى ولما نضع الحدث فى زمانه ومكانه وظروفه التاريخية فذلك أفضل، ولكن الغريب أنه تم إهمال كل شىء ليقولوا إن الإخوان قتلوا النقراشى. طب الأعمال المجيدة الفذة هذه لم تناسوها التى لم يقم بها أى حزب، مع احترامنا لحزب الوفد حزب الأغلبية آنذاك.. والقضايا مسجلة وموضوعة فى المتحف القضائى مثل قضية السيارة الجيب.

□ كنت أناقش فكرة أن أعضاء النظام الخاص كانوا أكثر العناصر جهادية والتزاماً؟ وطاعة وهم الذين استمروا بالدعوة بعد فترة (٥١-٥٤-١٩٦٥)؟

- غير صحيح فليس كلها كانت كذلك.. حسن الهضيبى أكبر العناصر سناً وأكثرها التزاماً وصلابة لم يكن من الجهاز الخاص، وكذلك الشيخ التلمسانى والشيخ حامد أبو النصر رحمهم الله جميعاً لم يكونوا بالنظام الخاص.. والشيخ فرغلى قائد الفدائيين أو عبد القادر عودة.. صحيح أن الذى يحمل السلاح له قوة ولكن قوة النظام الخاص فى التزامه بنظام الجندية وليس فى المشورة، لأن قائد الجيش لا يأخذ رأى الجنود بل يأمرهم بالاشتباك رغم علمه بتعرضهم للموت.

□ولكن ألم يعكس ذلك الوضع نفسه على العمل فى الجماعة؟

- بالطبع حدث.. ولكن حين أتى حسن الهضيبى مرشداً عاماً للجماعة أراد تغيير الأوضاع.. ولم يكن ممكناً استمرار هذا الوضع لدرجة أنه عمل على تصفية النظام الخاص وهذا سبب عمل الاستقالات ضده، وفكرة أن لهم القوة الفاعلة التى تأتى عند الناس من الممكن أن ترد لأنها طبيعة البشر.

□ أقصد مدى انعكاس ذلك على الجماعة فيما بعد (أقصد العقلية)؟

- لم يعد هناك مبدأ السمع والطاعة عسكرياً بل شورى.. وأتت بإيمان بأن التعددية السياسية يجب أن تكون لأن نظام الحزب الواحد ديكتاتورى ولا يقبله الإسلام، وأن حرية الرأي وحقوق الإنسان أصل من الأصول الإسلامية، كما قال حسن البنا: إن الحريات فريضة إسلامية.. والجماعة اليوم ليس بها نظام خاص أو مبدأ سمع وطاعة عسكرية بل شورى وإبداء رأى ثم قرار بعد ذلك.. ولا يمكن اليوم عمل نظام خاص، فهل يذهب أحد لاغتيال واحد فتلك كارثة.. وغيرنا عمل النظام الخاص ونحن اليوم نتحمل مسئوليته واتخذ فرصة ليضعوا رأسنا فى كوارث وتورطات لا شأن لنا بها.

□بالنسبة للجنة التنسيق بين الأحزاب والموقف منها.. ومن المسئول عن عدم توصل اللجنة إلى قرار؟

- إذا كانت مقولة لا دين فى السياسة ولا سياسة فى الدين هى الفيصل فنحن مسئولون عن عدم التوصل لاتفاق، لأنهم قالوا نريد الديمقراطية بصورة مُطلقة، وكان من الممكن قول الديمقراطية وكفى، لأنه حين يقولون الديمقراطية فى مصر الناس لا تتخيلها إلا النظام الحالى للانتخابات وتنظيم الحكم.. ولكنهم يتحدثون عن الديمقراطية بالمفهوم الغربى مثلاً.. لما قمنا بعمل (١٥) نقطة فى اللجنة د. سعيد النجار قال: الهضيبى يريد أن يضحك علينا ويخدعنا «وعاوز لما ييجوا الحكم يقولوا إحنا أغلبية ونطبق الشريعة الإسلامية»، فرد رجب هلال حميدة أمين عام حزب الأحرار قائلاً: ومالوا مش أغلبية، فرد د. النجار: «الديمقراطية ليس فيها شريعة إسلامية».. فالديمقراطية عنده حرية شخصية وانتخابية، أما الدين فلا دخل له.. مثل حزب التجمع فليس له شأن بالدين وحزب الوفد كذلك، ولذلك قلت إن مفهوم الديمقراطية عندى غير مفهوم د. سعيد النجار وعند د. إبراهيم

أباظة أو الأستاذ حسين عبد الرازق.. إذن علام سنوقع فأنا عندى الديمقراطية آليات وليست نظاماً عقائدياً.. نظاما أخلاقيا واجتماعيا، فليس معقولاً تحت مسمى الديمقراطية أن تقوم البنت بفعل ماتريد، وأن تقوم مظاهرات الشذوذ الجنسى باعتبارها حقاً كاملاً.. أى ديمقراطية ليبرالية غربية، ولكن عندنا إسلام هو الهداية والحق من عند الله وبه نظام حياة كامل، وأطالب بتطبيقه وبغير هذا ليس لى وجود.. وأنا أطالب بأن تكون الديمقراطية فى إطار مبادىء الإسلام.. ومجرد أنهم استبعدوا إطار الإسلام فإنهم ضده ومعناه أنهم يريدون أن أوقع على شيء غير الإسلام، وهذا ليس قرارى بل قرار عام من كيان الإخوان المسلمون لتطبيق «إن الحكم إلا لله»، وكلام حسن البنا: الإسلام وكل الحكومة منه.. والحقوق والواجبات شرعها الله، ومن فضله علينا أنه بالنسبة لغير المسلمين ربنا قال نتركهم فى كنائسهم وشرائعهم يطبقونها على أنفسهم ولا نتدخل نحن فى ذلك، فتلك هى الحرية الكاملة، ولكن حين تكون فى بلاد أخرى لا يتركون المسلمين يمارسون شريعتهم.. يعنى لو كنت فى إنجلترا وقلت إنك طلّقت امرأة لا يعتبرون ذلك سارياً ولا يطبقون شريعتى.. ولكن فى مصر حين يتزوج المسيحيون نقول إنه زواج وليس معاشرة غير شرعية، وأولادهم من نسلهم وحين يشرب المسيحى خمراً فى منزله لا شأن لنا به، ولكن حين يشربها المسلم يجب جلده، ويأكل المسيحى الخنزير وهو وشأنه ولكن المسلم لا..

أما عن النشاط العام فالمسيحى له حق الزراعة والتجارة وامتلاك المبانى ويلتحق بالوظائف، وحتى قبل الاحتلال الإنجليزى كان يوجد وزراء مسيحيون، وحتى فى تاريخ الخلافة الإسلامية كان يوجد وزراء غير مسلمين من أهل الكتاب.

□ مسألة تطبيق الديمقراطية فى إطار رؤية إسلامية.. هل أدت إلى تعطيل الاتفاق السياسى بين الأحزاب؟

– الشريعة لا يمكن أن تعطل أى شيء وقد سمعت فى ندوة حضرها الأنبا شنودة عام ١٩٨٧ قوله إن المسيحيين لم يحصلوا على حقوقهم كافة إلا فى ظل الشريعة الإسلامية التى تُطبق بصورة صحيحة، ولكنه الآن «غير رأيه» وقال الوطنية المصرية، وإذا كان بعض المسلمين –كما سبق– يقولون لا دين فى السياسة والعكس.. هل أقول للأنبا شنودة شيئا!!

□كيف تنظر لمستقبل الإخوان المسلمين؟

– إن شاء الله المستقبل لدين الله.. كل الأنظمة مثل الشيوعية سقطت، وإذا رأيت جراثيم النظام الشيوعى التى عجلت بسقوطه فستجدها فى النظام الديمقراطى الغربى.. فالنظام الذى يُبيح الشذوذ فى كل شىء سيسقط؟!

□كيف تنظر للمسألة عملياً فى مصر؟

– إن شاء الله فى مصر خير كثير لأن شعب مصر طوال عمره شعب متدين وأصيل، وكل ما يُقال عن قدماء المصريين يقال بصورة خاطئة لأن قدماء المصريين كان بينهم أنبياء ورُسل ولم يخترعوا التوحيد من عندهم «وإن من قرية إلا خلا فيها رسول»، وليس كل الرُسل مذكورين فى القرآن بل هناك ربما المئات لم يذكرهم الله ولم يسمهم الرسول (ص)، ولكنهم موجودون وكل ذلك تراث من عند الله تعالى ولم يخترعه قدماء المصريين، ومصر طوال عمرها والحمد لله بها الخير ومصر بلد طيب وسهل، ولم يكن به تطرف فى المذاهب.. والفاطميون حين أرادوا إدخال الشيعة فى مصر فشلوا بل مصر كلها سُنة.. وحتى المسيحيين فى مصر نحن متفقون معهم فى الأصول الأخلاقية، فهل يوجد دين يُبيح الزنا فهل معقول أن تعاشر امرأة رجلاً وتلد منه ثم تتزوجه كما يوجد فى الغرب ويسمونه الحب، الذى هو شهوة تستمر شهرا أو شهرين أو ثلاثة وتنتهى ثم يبحث الرجل عن أخرى، والمرأة عن رجل آخر؟!

القسم الثالث:

الوثائق

١- أسماء مؤسسى حزب الوسط

٢- صورة من توكيل أبو العلا ماضى للمحامين فى قضية الوسط، بتاريخ ٤ من يناير ١٩٩٦، قبل التقدم بأوراق الحزب بستة أيام.

٣- صورة من خطاب وكيل المؤسسين إلى رئيس لجنة الأحزاب بتقديم أوراق الوسط، واستلام مجلس الشورى لها.

٤- مقال «الهوى الخفى» -د. صلاح عبد الكريم- مجلة المهندسين- يناير ١٩٩٥

٥- نص (وصورة) خطاب د. توفيق الشاوى إلى مصطفى مشهور المرشد العام للجماعة يعترض على موقف الإخوان بمساعدة الحكومة فى موقفها الرافض للوسط.

٦- صورة من توكيل وكيل المؤسسين للدكتور توفيق الشاوى ١٩٩٦/١٢/٥.

٧- صورة أحد الإقرارات التى وزعتها الجماعة على المؤسسين، لإلغاء توكيلاتهم الممنوحة لوكيل مؤسسى الوسط.

٨- نص (وصورة) استقالة أحد مؤسسى الوسط من جماعة «الإخوان المسلمون»

٩- «فوائد من الشدائد»، البيان الذى وزعته قيادة الإخوان على الأعضاء، للتحذير من حزب الوسط.

١٠- نص مذكرة الدفاع فى قضية الوسط (د. محمد سليم العوا).

أسماء المؤسسين لحزب «الوسط»

أولا: الفئات

م	الاسم	محل الإقامة	المهنة
١	مهندس/ أبو العلا ماضى أبو العلا	الجيزة	مهندس (وكيل المؤسسين)
٢	دكتور/ رفيق صموئيل حبيب	القاهرة	باحث علوم اجتماعية
٣	الأستاذ/ صلاح عبد العليم سالم	القاهرة	محام
٤	دكتور/ عبد الله زين العابدين سليمان	القاهرة	صيدلانى (أمين صندوق نقابة الصيادلة)
٥	الأستاذ/ كارم محمود رضوان	القاهرة	باحث بوزارة التموين
٦	مهندس/ أحمد إبراهيم إبراهيم	القاهرة	مهندس
٧	الأستاذة/ هالة سيد السيد مصطفى	القاهرة	بكالوريوس خدمة اجتماعية
٨	دكتور/ علاء الدين عباس فوزى	القاهرة	طبيب بشرى
٩	مهندس/ عمر عبد الله عبد الله	القاهرة	مهندس معمارى حر
١٠	الأستاذ/ متولى صلاح الدين عبدالمقصود (الشهرة صلاح عبدالمقصود)	الجيزة	صحفى (عضو مجلس نقابة الصحفيين)
١١	دكتور/ عصام عبد الحليم حشيش	الجيزة	أستاذ مساعد بكلية الهندسة جامعة القاهرة
١٢	الأستاذ/ عصام عبد الرحمن سلطان	الجيزة	محام
١٣	الأستاذة/ هناء محمد عبد السلام	الجيزة	صحفية
١٤	دكتور/ على السيد أحمد بطيخ	الجيزة	طبيب بشرى
١٥	مهندس/ صبرى محمد أحمد عامر	المنوفية	مهندس بإدارة جامعة المنوفية (أمين نقابة المهندسين الفرعية بالمنوفية)
١٦	الأستاذ/ محمد محمود بدر	المنوفية	محام
١٧	الأستاذ/ خالد محمد الصاوى	المنوفية	محاسب بمجلس مدينة بركة السبع
١٨	مهندس/ خالد رشاد جمال حماد	المنوفية	مهندس زراعى
١٩	مهندس/ صبرى حسن رخا	بورسعيد	مهندس (نقيب المهندسين ببورسعيد)
٢٠	دكتور/ أكرم المندوه عوض الشاعر	بورسعيد	أخصائى حميات
٢١	دكتور/ أحمد توفيق صالح الخولانى	بورسعيد	طبيب بيطرى

تابع أسماء المؤسسين لحزب «**الوسط**»
تابع أولاً: الفئات

م	الاسم	محل الإقامة	المهنة
٢٢	مهندس/جمال هيبة عبيد محمد	بورسعيد	مهندس مدنى حر
٢٣	دكتور/ حسين السعيد أحمد زايد	بورسعيد	طبيب بشرى
٢٤	دكتور/ محمد جمال حشمت	البحيرة	مدرس مساعد بمعهد البحوث الطبية
٢٥	مهندس/ خالد مصطفى نعيم القمحاوى	البحيرة	مهندس
٢٦	الأستاذ/ خميس عبد الوهاب محمد	البحيرة	مأمور ضرائب
٢٧	دكتور/ مصطفى محمد تهامى رسلان	البحيرة	طبيب (أمين نقابة أطباء البحيرة)
٢٨	مهندس/ زين يحيى محمد	المنيا	مهندس ميكانيكا
٢٩	كيميائى/ طه محمد حمد الكيلانى	المنيا	كيميائى بمرفق الصرف الصحى
٣٠	الأستاذ/ عماد توفيق مهدى	المنيا	محام
٣١	مهندس/ حسن أحمد بهجات	أسيوط	مهندس
٣٢	مهندس/ أسامة أحمد حسانين	أسوان	مهندس بمحطة كهرباء أسوان (أمين نقابة المهندسين الفرعية بأسوان)
٣٣	مهندس/ أشرف عبد الرحيم أحمد	أسوان	مهندس مدنى (أمين صندوق نقابة المهندسين الفرعية بأسوان)
٣٤	الأستاذ/ بهاء الدين محمد صابر	أسوان	رئيس قسم مبيعات الجمعية التعاونية للبترول
٣٥	دكتور/ أحمد محمد عبد الرحمن	الفيوم	طبيب بشرى
٣٦	مهندس/ مجدى الفاروق أنور	الفيوم	مهندس ميكانيكا حر

أسماء المؤسسين لحزب «الوسط»
ثانياً: العمال والفلاحين

م	الاسم	محل الإقامة	المهنة
١	السيد/ محمد عبد الغنى عبده	القاهرة	رئيس قسم بشركة حلوان للصناعات الهندسية
٢	السيد/ محمد فاروق محمد فهمى	//	فنى ثان بشركة المعصرة للصناعات الهندسية
٣	السيد/ ياسر إبراهيم على	//	فنى ثان
٤	السيد/ عادل أحمد سمير	//	فنى بشركة حلوان للصناعات الهندسية
٥	السيد/ إبراهيم محمد محمد عبد الواحد	//	خراط
٦	السيد/ مصطفى سالم جابر	//	صانع ثان بشركة المعصرة للصناعات الهندسية
٧	السيد/ بسطا عجايبى خليل	//	بالمعاش
٨	السيد/ محمد بشير عبد الجواد	//	إخصائى برامج بالمكتب الفنى لتجهيزات الطباعة
٩	السيدة/ سيدة سامى حسن	//	حاصلة على دبلوم تجارة
١٠	السيد/ جمال عبد الناصر سيد محمد	//	فنى طباعة
١١	السيد/ ماهر محمد مصيلحى	//	موظف بهيئة النقل العام
١٢	السيد/ جمال على محمد عبد الحى	الجيزة	دبلوم معهد فنى صناعى
١٣	السيد/ فؤاد أحمد خليل	الجيزة	سائق
١٤	السيد/ ياسر فرحات السيد المغربى	الجيزة	لا يعمل
١٥	السيد/ حسن عبد العليم أحمد	الجيزة	سائق
١٦	السيد/ عاطف عبد الحميد شعبان	الجيزة	فنى تشغيل بمصنع أسمنت بورتلاند
١٧	السيد/ أحمد محمد منير	الجيزة	حاصل على دبلوم تلمذة صناعية
١٨	السيد/ محمد عبد الرشيد عبد الحميد	الجيزة	سائق
١٩	السيد/ حمدى محمد أحمد عامر	المنوفية	مزارع
٢٠	السيد/ سعيد عبد العال عبد الحميد	المنوفية	ملاحظ فنى بالرى

أسماء المؤسسين لحزب «الوسط»

تابع ثانياً: العمال والفلاحين

م	الاسم	محل الإقامة	المهنة
٢١	السيد/ محسن إبراهيم عبد العال	المنوفية	موظف بالرى
٢٢	السيد/ عبد الناصر عبد المنعم محمد	المنوفية	موظف بمكتب بريد بركة السبع
٢٣	السيد/ أحمد عبد الفتاح محمد البعلاوى	المنوفية	كاتب بالشهر العقارى
٢٤	السيد/ محمد نجيب إبراهيم الشموتى	بورسعيد	فنى بهيئة قناة السويس
٢٥	السيد/ محمد إبراهيم محمد	بورسعيد	فنى بمديرية الشئون الصحية
٢٦	السيدة/ إيمان محمد إبراهيم	بورسعيد	ربة منزل
٢٧	السيد/ السيد أحمد سليمان	بورسعيد	مدرس ابتدائى
٢٨	السيد/ ضاحى عبد الله عبد العال	البحيرة	فنى
٢٩	السيد/ على حسن على	البحيرة	فنى
٣٠	السيد/ كمال الدين نور الدين موسى	الفيوم	رئيس قسم سيارات بديوان محافظة الفيوم
٣١	السيد/ أحمدى قاسم محمد	الفيوم	مدرس ابتدائى
٣٢	السيد/ حمدى كامل محمد	المنيا	فنى كهربائى
٣٣	السيد/ سيد محمد عثمان	المنيا	حاصل على دبلوم تجارة
٣٤	السيد/ يسرى كامل إبراهيم	المنيا	مدرس ابتدائى
٣٥	السيد/ عصام فؤاد حافظ	المنيا	بناء
٣٦	السيد/ عبد الله محمد مخلوف	أسوان	حاصل على دبلوم معهد فنى تجارى
٣٧	السيد/ حسنى سيد مرسى	أسوان	حاصل على دبلوم معهد فنى تجارى
٣٨	السيد/ حسين جبرالله يس	أسوان	فنى بالمستشفى العام بأسوان

المقيم

وقـــــرر انـــــ وكا عنـــ

السيد / ① المستشار يحيى الرفاعي ⑤ الاستاذ عادل عيد ديانة جنسية مهنة

المقيم ② الدكتور محمد سليم العوا ⑥ الاستاذ فريد عبد الكريم

السيد / ③ الدكتور محمود عاطف البنا ⑦ الاستاذ صلاح عبد الحليم سالم ديانة جنسية

المقيم ④ الاستاذ احمد نبيل الهلالي ⑧ الاستاذ عصام عبد الرحمن سلطان

السيد / ديانة جنسية ... مهنة

المقيم مجتمعين أو منفردين

المحامون بالقاهرة

وذلك فى :

جميع القضــايا التى ترفع مد او عليــ أمــام جميع المحــاكم وفى تقديم الأوراق لقلم المحضرين وتسلمها وفى الصلح والاقرار والانكار والابراء والطعن بالتزوير وطلب تحليف اليمين الحاسمة وردها وقبولها والطعن فى تقارير الخبراء والمحكمين وردهم واستبدالهم وفى طلب تعيين الخبراء وفى الحضور امام جميع المحاكم بكافة انواعها من قضايا وتصرفات وخلافه والمحاكم الحسـبية للأحوال الشخصية وفى التقرير بعمــل المعارضات والالتماسات والاشكالات والاستئناف فى جميع القضايا المدنية والجنائية والأحوال الشخصية وفى التقرير بالنقض فى الاحكام وتقـديم المذكرات وفى اتخاذ جميـع مـا تقتضيه اجـراءات التقاضى ممـا جميعه وفى استلام صور الاحكام وتنفيذها وفى الحضور امام الجهات الادارية أيا كانت ومصالح الحكومة ومصلحة الشهر العقارى ومكاتبها وماموريّاتها وتقديم الطلبات والتوقيع عليهـا وعلى الالتماسـات والمذكرات وتســلم الأوراق والمستندات والعقود العرفية والرسمية وفى الحضور امام مصلحة الضرائب ومأموريّاتها ولجان الطعن والتصالح وتقديم المذكرات وتسلم صور التقريرات والتقديرات والمناقشة فيها وقبول ما يرى قبوله ورفض ما يرى رفضــه وفى تقديم الرسوم والأمانات للمحاكم وتسوية وقبض باقيها وفى تسلم وتسليم الأوراق والأوامر والمسـتندات والعقود العرفية والرسمية من والى قلم كتاب المحاكم والجهات الادارية والتوقيع نيابة عنـ بالتسليم فى كل ما ذكر وفى التقرير بفقد القسائم والتوقيع على مخالصات المخالفات والحضور امام محكمة القضاء الادارى (مجلس الدولة) واذنته بتوكيل غيره فى كل او بعض ما ذكر وفى التقدم نيابة عنى بأوراق حزب الوسط لرئيس لجنة شئون الأحزاب واستلام الأوراق والطعن امام محكمة الأحزاب وكافة أنواع الإجراءات والطعون المتعلقة بذلك وكل ما يلزم نيابة عنا بصفتنا

وبالتوكيل ان يوكل من يشاء فى كل او بعض مـا ذكر.

وبما ذكر تحرر هذا التوكيل وتم التوقيع عليه من الموكلــ بعد تلاوته عليــ

الشــاهدان الموكل

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الأستاذ الدكتور / رئيس لجنة شئون الاحزاب

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

مقدمه لسيادتكم مهندس / أبو العلا ماضى أبو العلا عن نفسه و بصفته وكيلا عن المؤسسين.

يسعدنا أن نخطر سيادتكم برغبة المؤسسين المرفق اسمائهم فى تأسيس

« حزب الوسـط »

ومرفق مع هذا الأخطار قائمة باسماء السادة المؤسسين وبياناتهم وكذا توكيلاتهم وعدد النسخ المطلوبة من البرنامج والنظام الداخلى وكافة الأوراق بهذا الشأن .

رجاء التكرم باتخاذ اللازم نحو هذا الإخطار طبقا للقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ وتعديلاته (الخاص بنظام الأحزاب السياسية)

وتفضلوا بقبول وافر الإحترام

وكيل المؤسسين

ابو العلا ماضى

مهندس / أبو العلا ماضى أبو العلا

تحريرا فى / ١ / ١٩٩٦

مرفقات

١ ـ عدد ١٨ (ثمانية عشر)نسخة عن البرنامج

٢ ـ عدد ١٨ (ثمانية عشر) نسخة من النظام الداخلى

٣ ـ عد ١٨ (ثمانية عشر) نسخة صورة من كشف المؤسسين مبين به صفاتهم وبياناتهم وعددهم ٣٦ فئات ، و ٣٨ عمال وفلاحين أى ٧٤ مؤسسا

٤ ـ توكيلات المؤسسين وصور بطاقاتهم

استلمت الأصل والمرفقات
رضا عبد الهادى محمد
الاربعاء ١٠ / ١ / ١٩٩٦

مجلس الشورى

عنوان وكيل المؤسسين :

المقر المؤقت : ٣٦ ش القصر العينى ـ القاهرة

الدور الخامس مكتب الأستاذ / عصام سلطان المحامى

الافتتاحية

الهوى الخفى

بقلم: دكتور مهندس/ صلاح الدين عبد الكريم

أخى المهندس.. أختى المهندسة

سلام الله عليكم ورحمته وبركاته؛ وتحية من عند الله مباركة طيبة.

كلما قرأت الآية التى تصف حال أهل الحرمان والعقاب وتقول: «وحيل بينهم وبين ما يشتهون..» انتابتنى رعدة، واستعذت بالله من وطأة الحرمان بعد المعرفة والاشتهاء. وحاولت ما وسعنى جهدى وفهمى أن أحصر الأشياء التى اشتهيها فى أضيق نطاق وبأنفع مقياس. والنفس البشرية غريبة معقدة المسارب والأهواء وكم غلفت هواها بما يجمله ويخفيه حتى يظن الناظر أنه غير الهوى البشرى، وما أكثر مصارع بنى البشر وخسائرهم بسبب ذلك الهوى الخفى.

وهناك صور من الهوى لا يتعدى أثرها شخص صاحبها أو بضعة نفر حوله، وهناك صور أخرى تتسع دائرة تأثيرها حتى أنها لتعم الأمة كلها إذا كان صاحبها ذا مسئولية!

ومن أشد صور الهوى انتشارا ثقة الإنسان بنفسه وبمن هم على شاكلته ومن يوافقونه فيما يذهب إليه من قول أو فعل أو رأى واتهامه لكل من عداهم. وهذه مشكلة كثيرا ما نلحظها فى غيرنا حتى ولو كانت نواياهم طيبة لا غبار عليها، ونفشل عادة فى إدراك وجودها فى أنفسنا، رغم أنها عادة ما تكون موجودة فى الجميع لأنها تكاد أن تكون من طبائع النفس البشرية، وهى مشكلة لو تركت بلا علاج تنتج كثيرا من الشرور والآثام التى يعانى منها المجتمع ككل، فهى تنتج التحزب والتفرقة والشللية وتعوق الأفراد والمجموعات عن التفاهم والتعاون وينتج عنها محاربة التطوير وكل جديد بل ومحاربة العلم نفسه، وينتج عنها تقديم أهل المفهوم المشترك بلا تمحيص شخصى حقيقى، وينتج عنها محاربة الكفاءات الناشئة فى كل المجالات، وفى المنتهى ينتج عنها تخليد الزعامات وإفراز ظروف مواتية لنمو الاستبداد بالرأى والدكتاتورية بكل أشكالها، كما ينتج عنها أيضا فوات خير كثير وحصول أضرار كثيرة بسبب انخفاض أداء العاملين حيث لا تتناسب الكفاءات مع المهام. والأمم المتقدمة تطور لنفسها من النظم والقواعد ما يضمن وجود التعددية

الحقيقية، وتوفر جوا من الانفتاح والحرية يضمن معالجة الحجج وظهور الكفاءات وصولا إلى الأمثل والأنفع والأرشد. بحيث يحاصر تأثير هذا الهوى الشخصى فى أضيق نطاق ممكن.

إن التماثل والتفاهم التام مطلوبان على مستويات التنفيذ الدنيا، أما التنوع والثراء فهما مطلوبان على مستويات التخطيط والإدارة العليا. فمثلا فى حالة الجيوش الحربية، تعرف الجندية فى مستوياتها الأساسية بأنها الالتزام والانضباط التام، فلا مجال هنا للتنافر والتنوع، لأنه إذا لم يكن الجنود جميعا على قلب رجل واحد لانهزموا وهلكوا. أما فى حالة الإدارة العليا وقيادة الأركان المسئولة عن التخطيط والسياسات الحربية، فانها إذا كانت كلها تفكر بنمط واحد فقل على هذا الجيش السلام، لأن مهمتها تتطلب مهارات متعددة ومناورات سياسية ودهاء. أما إذا انتقلنا من إدارة أمور الأركان العسكرية إلى إدارة الدولة التى من بين مؤسساتها المؤسسة العسكرية، فإن المهارات المطلوبة تزداد تعددا وتعقدا ويصبح التماثل والاتفاق التام أشد فتكا وخطرا. وما تصح به إدارة أمور الدول والجيوش، تصح به أيضا إدارة المؤسسات. فالتماثل والانضباط مطلوبان فى صالات الانتاج وقاعات الحسابات، والفكر الخلاق والمهارة والمرونة والتنوع أمور حيوية وضرورية فى أروقة مجالس الإداره وإلا أفلست وانهارت تلك المؤسسات.

والمهارة الإدارية للرئيس هى أن يصنع من النظم والقواعد والأجواء ما يضمن الاستفادة من هذا التنوع والثراء، ويتفادى حدوث التنافر والشقاق الذى يمكن أن ينتج عن هذا التنوع والاختلاف.

وعادة ما يكون الميل إلى الموافقين والمتشابهين ستارا تختفى وراءه كثير من المشكلات التى ينتج عنها انخفاض الأداء بصفة عامة، مثل إسناد أى مهام مطلوبة وكل المهام المطلوبة لأشخاص بعينهم. واستمرار أشخاص بعينهم فى أداء مهام وواجبات لفترات طويلة قد تمتد حتى انتهاء آجالهم.

وغنى عن البيان أن الإنسان مهما ارتفعت كفاءته وزادت مهارته لا يصلح لكل المهام ولكل مستويات الأعمال. وكثيرا ما يخطىء القادة والمسئولون بإسناد مهام مختلفة لمن ثبتت لديهم مهارته وكفاءته فى الماضى فى مهام أخرى، ظنا منهم أن أداءه فى المهام

الجديدة سوف يكون كما عهدوه، مع أن هذا قد يتوقف على مهارات وقدرات قد لا تكون فيه.. ولهذا فإن علماء الإدارة أفردوا لهذه المشكلة قانونا اسمه «قانون باركنسون»، وهو يقول «إنه هناك ميل إلى أن يرقى الإنسان الكفء إلى المستوى الذى يصبح فيه غير كفء».

كما أن الإنسان مهما ارتفعت كفاءاته ودرجة إخلاصه، فإنه لا يمكنه الاحتفاظ بمستوى أدائه المرتفع طيلة حياته.. فهناك دورة لحيوية الإنسان ونشاطه وأخرى لعلمه وخبرته تسيران بين علو وانخفاض بسنن الله التى لا تختلف. إننا يمكن أن نبلور المراحل التى يمر الإنسان بها فى حياته إلى ما يأتى:

★ مرحلة التعليم والتلقى والتكوين وهى مرحلة حيوية نشطة يقبل فيها الإنسان على العمل ويتقبل النصح والتعليم والتوجيه وتنمو فيها خبرته وعلمه وإدراكه وثقته بنفسه.

★ مرحلة النضج والعمل الخلاق وهى مرحلة تصل فيها حيويته إلى منتهاها ويكون علمه فى تطور وازدياد، وعادة ما يعمل فيها بين أنداد ويبغض التوجيه والإرشاد.

★ مرحلة القيادة والتوجيه ويبدأ فيها خفوت حيويته ونشاطه ويتكامل فيها علمه وخبرته ويصبح أهلا للقيادة والمسئولية والتوجيه.

★ مرحلة الاستشارة والنصح وفيها تضمحل قوته وحيويته ويتقادم علمه وخبرته.. وقد تزداد حكمته ويصبح أصلح للمشورة وإبداء الرأى وليس للإدارة والحركة والقيادة.

ودورة العلم والخبرة من ناحية والنشاط والحيوية من ناحية أخرى متعاكسة، فالإنسان يبدأ نشطا متحمسا حيويا وبضاعته من العلم والخبرة متواضعة، ثم لا يلبث أن يزداد ويتعاظم حظه من العلم والخبرة ويضعف نشاطه وحيويته. والنشاط والحيوية مثلهما مثل العلم والخبرة لهما محددان:. محدد شخصى يتصل بقدرات الشخص وإمكانياته ونشأته وتربيته المكتسبة، ومحدد عام يتصل بظروفه البيئية والمجتمعية وبعصره الذى نشأ فيه. فنشاط الأوربى وحيويته مثلاً يختلف عن نشاط الأفريقى، وعلم اليابانى وخبرته يختلف عن علم وخبرة من هو دونه حضارة وتقدما. كما أن تغير الظروف والمحددات مع مرور الوقت يجعل علوم وخبرة أهل الماضى الأقربين يقل نفعها كلما تعاقبت الأيام والسنون.. بل إن العلوم والمعارف المتاحة لأفراد المجتمع تختلف مع مرور الأيام.. فمعارف وعلوم أهل

النصف الثانى من هذا القرن من المصريين مثلا تختلف عن معارف وعلوم أهل النصف الأول منه.

وتلقى العلم والخبرة والاستفادة من الآخرين يلزمه استعداد نفسى يكون فى العادة أشد ما يكون فى مطلع حياة الإنسان، ويقل هذا الاستعداد حتى يتلاشى فى المعتاد مع تقدم عمر الإنسان وازدياد خبرته وعلو مكانته، فى عملية تبدأ مع ازدياد علم الإنسان وخبرته بالقياس بمن حوله (وتكون لهذا مبررة فى البداية) ثم لا تلبث (مع جمود علمه وخبرته بالمحددات الشخصية والعامة) ان تتحول إلى حالة من الاستعصاء على التعلم والتوجيه واكتساب العلم والخبرة من الآخرين.

وهناك مشكلة أخرى هى أنه مع تقدم عمر الإنسان وازدياد خبرته، تتكون لديه آراء محددة فى كل القضايا الحادثة والمحتملة يصعب عليه تغييرها، بل تصبح جزءا من شخصيته. ولأن تكوين الرأى فى قضية ما يبدأ بتعريفها وقياسها بالمثال أو الهدف ثم رفع الواقع والامكانيات، وفى النهاية بلورة رأى أو طريقة عمل، وكل هذه الأمور والخطوات نسبية ومتغيرة وتتأثر بالامكانيات الشخصية والظروف المحيطة والواقع وهى أمور كلها متغيرة مع الزمن، فقد يكون رأيه هذا صحيحا ثم تتغير المتغيرات بحيث يتغير الموقف الصحيح من تلك القضايا، ومع تطور مراحل عمر الإنسان وانخفاض حيويته يأتى من هم سواه أو أحدث منه سنا بامكانيات جديدة وآراء جديدة من تلك القضايا، وقد تكون أصح من موقفه ويحدث الاختلاف. ولذلك قالوا إن صاحب الرأى الحصيف هو ذلك الإنسان الذى يقدر على أن يغير رأية بما يتكشف له من حقائق ومتغيرات مستهديا بثوابته ومثله العليا.

والشىء المثير عن الإنسان أنه يدرك غالبا طبيعة مراحل حياته وتطور نضجه وانتقاله من مرحلة إلى مرحلة طالما أنها فى نمو واضطراد، ويفشل غالبا فى إدراك جموده وقصوره واضمحلاله، وتزين له نفسه دوام علمه وكفاءته وقدرته وحكمته.. والمشكلة هنا أن هذا يأتى بعد مرحلة تمام النضج وبعد أن يصبح الإنسان فى مكان الصدارة والقيادة والتوجيه، وهنا ومع استغراق الإنسان المخلص فى اخلاصه وشدة قلقه على الحق والصواب والإجادة، واشفاقه من الانحراف وانخفاض المستوى، يحاول متابعة الأمور بنفسه وبمن يوافقونه، وتزين له نفسه تقديم المتماثلين الموافقين المطيعين لأنهم فى نظره

أصح وأصوب.. وهنا تنقلب كل المزايا إلى عيوب ويصبح الاشفاق من الانحراف اتهاما للآخرين والاحساس بتمام العلم والخبرة عزوفا عن كل تطوير وكل جديد وكل مختلف، وسببا فى عدم القدرة على تفهمه، ويصبح السهر على العمل مع ضعف الحيوية قيدا مميتا على العمل، وباختصار يصبح القائد الكبير مشكلة كبيرة، كما يصبح القائد الصغير مشكلة صغيرة.

ونحن فى معرض بناء امتنا، كيف نتفادى مثل هذه المشكلات؟

إن بعض النصائح الذهبية فى هذا السياق يمكن أن تكون مثلا: ان نضع الرجل المناسب فى المكان المناسب فى الوقت المناسب. وأن نعتزل العمل فى الوقت المناسب أو بمعنى اخر نعتزل العمل غير المناسب فى الوقت المناسب. والاعتزال فى قمة الأداء فى بعض الأحيان ليس هو الحل الأنانى، بل قد يكون هو الحل الأمثل للجميع وللصالح العام. وأن نحسن الظن بالآخرين ونلقى لهم آذانا صاغية ونحاول تفهم ما لديهم قبل أن نحكم عليهم.. وان ندرك أن التنوع والثراء هو من مزايا هذه الحياة.. وأن الاختلاف والتدافع هو حكمة إعمار الأرض، فلا نضيق به بل نتعايش معه، وهو فى النهاية ذلك العنصر الذى يعطى الحياة طعمها الجميل فنتعارف مع المختلفين ونتعاون معهم بل ونحرص على وجودهم. وأخيرا علينا أن نتذكر جيدا أن الحياة كانت سائرة بدوننا آمادا طويلة وأنها باقية بعدنا وإلى نماء وصلاح بفضل من الله ونعمة. باختصار علينا أن نقاوم هذا الهوى الخفى فى أنفسنا.. ونسأل الله تعالى أن يهدينا إلى أدب الاتفاق والاختلاف حتى نتعاون جميعا على البر والتقوى والصلاح.

وإلى لقاء قريب

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

رئيس التحرير

«المهندسين–عدد يناير ١٩٩٥»

رسالة د . الشاوى إلى مشهور

الأخ الأستاذ مصطفى مشهور

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد

فقد اطلعت على تصريحات للدكتور يوسف القرضاوى نشرتها «الحياة» بتاريخ ١٩٩٦/٩/٢٣-قال فيها «إنه أيد الخطوة التى أقدم عليها عدد من الشبان لاتخاذ إجراءات لتأسيس حزب الوسط»

ويسرنى أن أؤكد لكم تأييدى لموقفه، لأن بعض المؤسسين قد سبق أن اتصلوا بى مراراً وأننى أيدت هذا الاتجاه وشجعتهم عليه.. ولا يوجد أى مبرر لكى أتراجع عن ذلك.

إن ما ذكره الأستاذ الدكتور القرضاوى من أسباب تبرر تأييده للمؤسسين يشاركه فيها كثيرون من ذوى الفكر والرأى الذين عرفتهم، وهذا يكفى لاقناع كثيرين من الإخوان وغيرهم بتأييد المؤسسين وتشجيعهم، بل ومساعدتهم عند الاقتضاء.. ويزيد فى هذا التأييد موقف الجهات الرسمية الرافض للترخيص بتأسيس الحزب.

ولقد اطلعت على تصريحات بالتبرؤ من الحزب ومؤسسيه والإعلان عن عدم المسئولية عما يقومون به.. وإذا كان لكل شخص الحرية فى إبداء رأيه، إلا أن ذلك لا يجوز أن يصل لحد القيام بإجراءات تساعد الحكومة فى موقفها الرافض لأى تنظيم إسلامى مهما يكن مؤسسوه.. خصوصاً أن الأمر معروض على القضاء ليفصل فيه.

إننى أرى أنه مادام القضاء لم يفصل فى تظلم المؤسسين ضد قرار لجنة الأحزاب الممثلة للحكومة فإن إعلان بعض المؤسسين انسحابهم فيه تأييد واضح لموقف الحكومة، ويمكنها من تحقيق أهدافها بل ويشجعها على ذلك.

لذلك فإننى لا أوافق على تشجيع أحد من المؤسسين على إعلان الانسحاب ولا تحريضهم على ذلك، ولا يوجد مبرر لخلق مصاعب للمؤسسين فى الوقت الذى يواجهون فيه معارضة قوية من الحكومة ومن يعملون لحسابها، وكل عمل من هذا القبيل يفسره كثيرون على أنه تطوع لا مبرر له لتشجيع الحكومة ومساعدتها فى موقفها.. لأن باب الانسحاب سيبقى مفتوحاً بعد تأسيس الحزب إذا تم ذلك- وهو مستبعد- فهو مجرد مساعدة للحكومة فى منع الترخيص.. ولا أعتقد أن أحداً من المنسحبين يقصد ذلك أو

يرضاه لنفسه.. كما أعتقد أنكم لا ترضونه لأحد ممن ينتسبون للدعوة أو يعملون لها.. ولى أمل كبير فى أنكم ستولون ملاحظاتى بعض الاهتمام.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

د. توفيق الشاوى

وقرر أنـــ وكلـــ عنـــ

السيد/ الدكتور توفيق محمد الشاري ديانة مسلم جنسية مصري مهنة محامي

المقيم ---- عبد الخالق ثروت ---- القاهرة

السيد/ ---- ديانة ---- جنسية ---- مهنة ----

المقيم ----

السيد/ ---- ديانة ---- جنسية ---- مهنة ----

المقيم ----

وذلك فى :

جميع القضايا التى ترفع منـ أو عليـ أمام جميع المحاكم وفى تقديم الأوراق لقلم المحضرين وتسلمها وفى الصلح والاقرار والانكار والابراء والطعن بالتزوير وطلب تحليف اليمين الحاسمة وردها وقبولها والطعن فى تقارير الخبراء والمحكمين وردهم واستبدالهم وفى طلب تعيين الخبراء وفى الحضور أمام جميع المحاكم بكافة أنواعها من قضايا وتصرفات وخلافه والمحاكم الحسبية للاحوال الشخصية وفى التقرير بعمل المعارضات والالتماس والاشكالات والاستئناف فى جميع القضايا المدنية والجنائية والأحوال الشخصية وفى التقرير بالنقض فى الاحكام وتقديم المذكرات وفى اتخاذ جميع ما تقتضيه اجراءات التقاضى مما جميعه وفى استلام صور الأحكام وتنفيذها وفى الحضور أمام الجهات الادارية أيا كانت ومصالح الحكومة ومصلحة الشهر العقارى ومكاتبها ومأموريتها وتقديم الطلبات والتوقيع عليها وعلى الالتماسات والمذكرات وتسلم الأوراق والمستندات والعقود العرفية والرسمية وفى الحضور أمام مصلحة الضرائب ومأمورياتها ولجان الطعن والتصالح وتقديم المذكرات وتسلم صور التقريرات والتقديرات والمناقشة فيها وقبول مايرى قبوله ورفض مايرى رفضه وفى تقديم الرسوم والامانات للمحاكم وتسويتها وقبض باقيها وفى تسلم تسليم الاوراق والاوامر والمستندات والعقود العرفية والرسمية من والى اقلام كتاب المحاكم والجهات الادارية والتوقيع نيابة عنـ بالتسليم فى كل ما ذكر وفى التقرير بفقد القسائم والتوقيع على محاضر المخالفات والحضور أمام محكمة القضاء الإدارى (مجلس الدولة) واذنته بتوكيل غيره فى كل وبعض ما ذكر ما عدا الحضور امام محكمة الاحزاب

وللوكيل ان يوكل من يشاء فى كل أو بعض ما ذكر .

وبما ذكر تحرر هذا التوكيل وتم التوقيع عليه من الموكلـ (والشاهدين) بعد تلاوته عليـ

الموكل الشاهدان

بسم الله الرحمن الرحيم

إقـــــــرار

أقر أنا / ______________ من محافظة __________ بطاقة عائلي ______________

بأنني قمت بإلغاء التوكيل الصادر مني برقم ______________

والصادر مني إلى السيد / ______________

بشأن إنضمامي إلى عضوية ومؤسسي حــزب الوســط .

واليوم أسحب طلب ترشيحي وإنضمامي لهذا الحزب (حزب الوسط) .

الأسم ______________

بطاقة ______________

توقيع ______________

والتاريخ ______________

نص الاستقالة المقدمة من أحد مؤسسي الوسط

أستاذنا الكريم/ فضيلة المرشد العام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أدعو الله لكم بدوام التوفيق والسداد والرشاد... إنه سميع مجيب... وبعد..

فقد فوجئت بخبر من الدكتور سليم العوا يفيد اتجاه نية فضيلتكم إلى سحب توكيلات الإخوان الصادرة للمهندس أبو العلا فى حال الطعن على قرار لجنة الأحزاب..!

وكنت قد فهمت بعد ما مر من أحداث عاصرت وأعقبت تقديم إخطار التأسيس للجنة الأحزاب فى يناير الماضى، ثم ما تلى ذلك من عملية القبض الأخيرة على أستاذنا الأستاذ عاكف وإخوانه، أن قرار عدم الطعن مقصور تنفيذه على الإخوان فقط دون تثريب على غيرهم من المؤسسين أمثال د. رفيق حبيب وغيره.. إلا أن ما أبلغتم به فضيلتكم الدكتور العوا -الذى من المحتمل أن يكون قد قدم الطعن بالفعل- إنما يعنى أن نترك الدكتور رفيق حبيب ليتقدم بالطعن هو.. ثم فى خطوة تالية نتوجه نحن لإلغاء التوكيلات..!!! وهذا هو مبعث المفاجأة...

وصدقنى يا فضيلة المرشد إن عقلى قد توقف عن استيعاب هذه المعادلة الصعبة جداً... ولذلك فإننى استسمح فضيلتكم فى ثلاثة أمور:

الأمر الأول:

أننى طلبت من الدكتور العوا إن لم يكن قد قدم الطعن بالفعل أن يضع اسمى على الطعن بجوار اسم الدكتور رفيق، حتى إذا ألغى إخواننا التوكيلات -إعمالاً لرسالة فضيلتكم- فلا يكون رفيق حبيب القبطى هو وحده المطعون فى ظهره، وإنما أكون أنا بجواره.. وهذا أقل ما تمليه على أخلاقي...

الأمر الثاني:

إنه إذا تسبب قرارى هذا فى أى إزعاج لفضيلتكم أو للجماعة التى أعتز بالانتساب إليها أو لمصلحتها من قريب أو بعيد.. فأرجو أن تعتبر فضيلتكم خطابى هذا بمثابة استقالة من شخصى الفقير إلى الله، الذى قد يكون وجود أمثاله فى الإخوان مما يؤخر أو يعطل رحمات الله ونصره.. خصوصاً فى هذه الأيام الشديدة...

الأمر الثالث:

أنه يؤسفنى يا فضيلة المرشد الحبيب إلى قلبى أن أكرر وبكل يقين أن توجه فضيلتكم هذا -والمرسل إلى الدكتور العوا- قد جاء تلبية لرغبة حميمة مختزنة فى صدر الأستاذ مأمون الهضيبى.. وللأسف فقد ظهرت أولى بوادرها حين صرح بالحرف الواحد أمام جمع من الإخوان فى الروضة بعد تقديمنا إخطار لجنة الأحزاب بقوله «دا الصحافة كلها هتتركنا وتذهب لأبو العلا»، وذلك على غير ماتعرفه عن الإخوان وما تربينا عليه من تجنب حب الظهور والرغبة فى البعد عن الأضواء.. وكذلك إيقاظ موضوع حزب الوسط عدة مرات بعد أن انتهت فيه المناقشات أكثر من مرة، كان آخرها العتاب واللوم بلهجة قاسية وشديدة على جميع الصحفيين الإخوان بلا استثناء لمجرد ذكرهم كلمة الوسط فى كتاباتهم وحتى الصحفيين من غير الإخوان، ممن أرسل إليهم الأستاذ مأمون الهضيبى يأخذ عليهم ترديدهم كلمة «الوسط» وينبه عليهم أن جرائدهم يجب أن تتجاهل هذا الاسم..!! كل ذلك يا سيدى فى الوقت الذى يجب أن تتوجه فيه كل الجهود لدفع مايحيق بالجماعة من مخاطر أقربها نصب المحاكم العسكرية...

وظنى يا فضيلة المرشد الحبيب إلى قلوب كل الإخوان أن الحفاظ على كيان الجماعة ووحدتها يأتى بأمرين، تعلمناهما على يديك وأيدى أسلافك الفضلاء عليهم رحمة الله:

الأمر الأول:

أن يتولى أمور الإخوان دائماً من يحبهم الإخوان لا من يفرضون وجودهم.. فحركة الإخوان التاريخية منذ تأسيسها وحتى اليوم إنما قامت وقويت على حب متبادل وعاطفة قوية بين القيادة والجنود، ولم نقم أبداً على تطبيق متعسف للوائح والقوانين.. وأعلم كما تعلمون أن أحداً لم يدخل الإخوان من باب اللوائح.. بل إن أحداً لم يقرأها أو يطالعها حتى اليوم باستثناء القليل.. فى حين أن كل الإخوان قد التحقوا بالجماعة من باب القربى إلى الله وإعجاباً وتقديراً ببطولات الإخوان وتاريخهم الجهادى.. وأنا منهم.. وهنا أرغب من فضيلتكم استطلاع رأى أية عنية فى أى مكان من أى سنٍ أو جيل ممن تعاملوا مع الأستاذ مأمون.. هل يحظى بحب أحد..؟ وهل هذا الحب المفقود يمكن أن تعوضه اللوائح..؟؟ وهل هذا العنصر المفقود هو أهم ما يفسر اللوم المستمر والتنبيهات المتكررة

الصادرة من الأستاذ مأمون لمن حوله صباح مساء -حتى أصبح الجميع يتجنب الحديث مع سيادته- لعلهم يلتفون حوله ويطيعون أوامره..؟؟ والسؤال هنا: هل نحن فى شركة اقتصادية -كما يوحى بذلك سلوك الأستاذ مأمون- غرضها الربح المادى البحت ولو جاء ذلك على حساب المشاعر الإنسانية والأحاسيس وأقدار وقيم خلق الله.. وأهم من ذلك كله على حساب الشورى الحقيقية التى يجب أن تهيمن على جل تصرفات الجميع والتى فى بعض الأحيان قد تفرض بسيف الحياء أو الصوت العالى أو اللسان اللاذع..!!!؟

فهل نحن فعلاً فى شركة اقتصادية أم فى جماعة ربانية غرضها رضا الله وجنته.. «ولو كنت فظاً غليظ القلب لانفضوا من حولك».

والأمر الثانى:

أن إقرار المبادىء وترسيخ الأخلاق دائماً -وكما تعلمنا- يأتى من أعلى لأسفل وليس العكس، وأن احترام قواعد ولوائح الإخوان واتباع ما تنص عليه قد تكسر على نصال الأستاذ مأمون يوم وفاة فضيلة المرشد الراحل بالمقابر، بإعلان الأستاذ مأمون اختياركم مرشداً دون اتباع أية نظم أو لوائح كان سيادته قد ذكرها لى شخصياً وبالتفصيل فى منزله قبل الوفاة بحوالى ثمانية وأربعين ساعة.. فهل تمت محاسبة سيادته على ذلك؟؟ خصوصاً وقد سألت أنا فضيلتكم عن هذه الواقعة بالتحديد قبل عيد الفطر بيومين بمكتبكم بالروضة، فكانت إجابة فضيلتكم أن ماحدث فى المقابر كان فعلاً مفاجأة للجميع.. «إنما أهلك الذين كانوا من قبلكم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد»

أستاذى العظيم/فضيلة المرشد العام

يعلم الله مكانة فضيلتكم فى قلبى وقلوب الإخوان جميعاً، وذلك لما قدمتموه لهذه الدعوة على مدار تاريخ طويل نرجو الله أن يتقبله.. وكانت أهم معالم هذا التاريخ أنكم قد جربتم الظلم بالقدر الكافى أو يزيد، حتى أن فضيلتكم قد أفردتم لذلك كتاباً فى هذا الشأن.. فهل ستقبل أن تظلم أحداً فى قابل الأيام..؟

أدعو الله لكم بدوام الصحة والعافية

والسلام عليكم ورحمة الله

فوائد من الشدائد

★ يحتاج الواحد منا -بين الفينة والفينة- أن **يراجع أصوله الثابتة وأهدافه وطريقه المرسوم ليرى هل مايزال على الصراط المستقيم؟ أم أن أمواج الحياة ودوامة الأحداث وحدة الصراع قد جرفته عن السبيل وأبعدته عن الغايات وخلخلت أصوله الراسخة**، وذلك من أجل الثبات على المبدأ وتصحيح المسار لبلوغ الأهداف -بإذن الله- وذلك هو دأب المؤمن مع نفسه أولاً ثم مع إخوانه ثانياً، ناصحاً ومذكراً عملاً بقوله تعالى «وذكر فإن الذكرى تنفع المؤمنين» ومن هذا المنطلق كانت هذه الرسالة.

★ إن من أصول عقيدتنا الإيمان بأن دعوتنا هي دعوة الله -عز وجل- وأنه -سبحانه وتعالى- هو حافظها وناصرها «إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون» «هو الذى أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون»، وأنه ينصرها على أيدى رجال مؤمنين، وأن نصرتهم لها إنما هى لمصلحتهم هم «ومن جاهد فإنما يجاهد لنفسه إن الله لغنى عن العالمين»، وأن من يقعد عن النصرة فلن يضر إلا نفسه وسوف يأتى الله بمن هو خير منه «وإن تتولوا يستبدل قوما غيركم ثم لا يكونوا أمثالكم» ولذلك ينبغى أن يكون الارتباط بمبادىء الدعوة لا بالأشخاص، ولو تخلى عنها كل الناس، وحسبنا فى هذا عتاب الله للمؤمنين الذين انهاروا إثر سماعهم إشاعة قتل النبى صلى الله عليه وسلم فى أحد، وذلك قوله تعالى: «وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل أفإن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم، ومن ينقلب على عقبيه فلن يضر الله شيئاً وسيجزى الله الشاكرين».

★ إن الابتلاءات ضرورة لازمة من لوازم الدعوات «ألم، أحسب الناس أن يتركوا أن يقولوا آمنا وهم لا يفتنون. ولقد فتنا الذين من قبلهم فليعلمن الله الذين صدقوا وليعلمن الكاذبين» «أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم مستهم البأساء والضراء وزلزلوا حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله ألا إن نصر الله قريب»، وهذا أمر معلوم بالضرورة لكل من ارتضى هذا الطريق وقرر أن يسير فيه **سواء استظل بغطاء قانونى أم لا**، ولا يحسبن أحد أن الغطاء القانونى سيحمى الدعاة، فالخصوم يستحيل عليهم أن يسمحوا بذلك الغطاء، وعلى فرض وجوده فمنذ متى يحترم

الخصوم القانون أو الدستور أو الحق أو العدل أو العقل أو الشرف؟ أليس فى سيل الافتراءات والمظالم أوضح برهان؟ ألم يتهم الأقدمون لوطا وأتباعه بتهمة الطهر والعفاف ويحكموا عليهم بالطرد والإبعاد؟ «أخرجوا آل لوط من قريتكم، إنهم أناس يتطهرون»، فهل يتورع المُحدَثُون عن مثل ذلك وأكثر؟

★ نعم إن من واجبنا أن نوفر أكبر قدر من الأمن والحماية للدعاة والعاملين للإسلام حتى يُبَلِّغُوا رسالة الله أسوة بالنبى صلى الله عليه وسلم وهو يقول: «من يحمينى حتى أبلغ رسالة ربى»، وهو يأذن للمسلمين بالهجرة إلى الحبشة مرتين، وهو يستظل بحماية عمه أبى طالب المشرك، ولكن ليس معنى ذلك أن تكون الحماية الآمنة شرطاً للدعوة والعمل لدين الله، وإلا فما معنى الابتلاء ومتى تكون التضحية؟ والنبى صلى الله عليه وسلم هو القدوة وهو يقول عبارته الخالدة: «والله ياعم لو وضعوا الشمس فى يمينى والقمر فى يسارى لا أترك هذا الأمر حتى يظهره الله أو أهلك دونه».. وهو يستمر فى دعوته وقد ارتفعت عنه مظلة الحماية بموت أبى طالب وامتدت إليه الأيدى بالأذى حتى أوشكت أن تنال من حياته ليلة الهجرة، وما خبر الأنبياء الذين قتلهم أقوامهم أو الصحابة الذين فاضت أرواحهم تحت سياط التعذيب أو الدعاة والمصلحين الذين تخلص منهم أعداء الله بالسجن أو بالقتل فى كل زمان ومكان بخافٍ على أحد، ولذلك يجب أن يكون رائدنا فى هذا الموضوع هو قول النبى صلى الله عليه وسلم: «لا تتمنوا لقاء العدو وسلوا الله العافية، فإذا لقيتموهم فاثبتوا ....»

★ إن من أصول عقيدتنا أيضاً أن الإسلام دين شامل لكل جوانب الحياة ومظاهرها، وتمثل العقيدة والعبادة والأخلاق الأصل منه وتمثل باقى الجوانب **والأنشطة الفروع ومنها السياسة**، وبدهى أن الفرع لا يمكن أن يقوم مقام الأصل أو يغنى عنه، **ومن ثم لا يجوز اختزال الدعوة فى حزب سياسى يحكمه قانون الأحزاب، الذى يحظر قيام الحزب على أساس دينى** ويحدد نشاطه ويقيد حركته فى إطار العمل السياسى فقط دون سائر جوانب الحياة التى يشملها الإسلام، **ولذلك لا يصح مطلقاً أن يوضع الحزب فى مواجهة الدعوة، فضلاً عن أن يُقدم عليها عند التعارض.**

★ إن التربية هى المنهاج الذى انتهجه النبى صلى الله عليه وسلم فى إعداد جند

الإسلام وإقامة دولته، وهى المنهاج الذى تنتهجه دعوتنا منذ نشأتها وإلى الأبد -بإذن الله- وأساس التربية هو إصلاح النفوس والقلوب لأن القلب هو المضغة التى إن صلحت صلح الجسد كله والعمل كله، وإن فسدت -والعياذ بالله- فسد الجسد والعمل كلاهما.. ولذلك كانت أمراض القلوب والنفوس أخطر بكثير من أمراض الأبدان، ومن ثم وجب على كل منّا أن يتعهد نفسه وقلبه وأن يجدد نيته مع كل عمل وأن ينقى إخلاصه من كل الشوائب، حتى ينتفع بعمله «يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم». **وإن من أخطر أدواء القلوب داء الكبر والعجب** -عافانا الله وإياكم- وحقيقة هذين المرضين أن يرى المرء نفسه أكبر من الناس وأن يرضى عن نفسه، ومن مظاهرهما أن يتعالى على الناس وأن **ينتقدهم** ويحقر شأنهم **ويطلب لنفسه الصدارة عليهم** والعلو فوقهم، **ويرفض النصيحة منهم والانصياع للحق الذى يأتيه عن طريقهم** وذلك قول النبى صلى الله عليه وسلم: (الكبر بطر الحق وغمط الناس). ولقد حذر القرآن والرسول والصالحون من هذين المرضين، قال تعالى: «إنه لا يحب المستكبرين» وقال صلى الله عليه وسلم: «لا يدخل الجنة من كان فى قلبه مثقال ذرة من كبر» وقال: «ثلاث مهلكات: شح مطاع، وهوى متبع، وإعجاب المرء بنفسه» وقال يوسف بن الحسن ناصحا الجنيد: (لا أذاقك الله طعم نفسك، فإنك إن ذقته مرة، ما رأيت بعدها خيراً قط). وعقيدتنا أن التمكين بغير تربية شر من عدم التمكين، ومايحدث فى أفغانستان أوضح برهان على هذه الحقيقة.

★ إن الشورى مبدأ إسلامى أصيل، ليس فى مجال السياسة فحسب ولكنها منهاج فى الحياة كلها، وكيف لا والنبى صلى الله عليه وسلم كان كما يروى عنه أبو هريرة: (ما رأيت أحداً قط مشورة لأصحابه من النبى صلى الله عليه وسلم)، وكيف لا وقد أمر بها المولى تبارك وتعالى فى أعقاب غزوة أُحُد، حيث كان من الممكن أن تُعزى نتائجها الأسيفة إلى الشورى، ولكن الله تعالى أنزل بعدها قوله تعالى: «وشاورهم فى الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله».. فالشورى تخرج أحسن ما عند الجماعة من آراء وأفكار، ولذلك يجب أن يسهم كل صاحب رأى برأيه ومن حقه أن ينافح عنه وأن يشرح مميزاته ومنافعه، وألا يكتفى بأن يكون سلبياً متلقياً،بيد أن **للشورى ضوابط وآداباً**، منها أن يكون **الإخلاص لله تعالى هو** رائد المشير، **وألا يكون لنفسه حظ فيما يرى** من رأى، ومنها أن يعتقد أن رأيه صواب

يحتمل الخطأ ورأى غيره خطأ يحتمل الصواب، ومن ثم لا يتعصب لرأيه تعصباً أعمى، وإنما يكون موقفه موقف الباحث عن الحق والخير والمصلحة، ومنها أن ينزل على رأى الأغلبية إن خالف رأيه ويلتزم به فى خاصة نفسه ويحض غيره على الالتزام به، **أما الإصرار على الرأي ولو خالفته الأغلبية فهو الاستبداد بعينه والكبر وعبادة الهوى**، إذ لو شاعت هذه الخصلة -والعياذ بالله- لما كانت هناك شورى وإنما هى الفتنة والشقاق والعذاب.

إن الشورى لابد أن **تتمخض عن قرار يراه الأكثرون وتتبناه القيادة**، ومن ثم يتوجب على كل فرد أن يلتزم به، **ويسمع له ويطيع**، وهذا ركن أساسى من أركان كل عمل جماعى، وما أحكم مقولة الفاروق عمر رضى الله عنه حين قال: (لا إسلام إلا بجماعة، ولا جماعة إلا بإمارة، ولا إمارة إلا بطاعة)، ولا يمكن لبناء جماعى أن يقوم، ولا لعمل جماعى أن يتم إذا فقد هذا الركن، ولا إذا كانت الطاعة فى حال دون حال أو ظرف دون ظرف، وفى حديث عبادة بن الصامت -رضى الله عن- الدليل حيث قال: (بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة فى العسر واليسر والمنشط والمكره، وعلى أثرة علينا، وعلى ألا ننازع الأمر أهله)، ثم إن الإخلاص لله تعالى وإخراج حظ النفس من النفس والتجرد من الولاء لغير الله ودينه ودعوته وطريقه **والثبات على لأواء الطريق وكثرة العقبات والثقة المطلقة** فى الله ورسوله صلى الله عليه وسلم وفى وعده بنصر المؤمنين، **ثم الثقة فى الدعوة وفى القيادة التى يعمل تحت إمرتها**، كل هذه الأمور من المعينات على السمع والطاعة ابتغاء وجه الله «من أطاعنى فقد أطاع الله ومن يطع الأمير فقد أطاعنى» حديث شريف، فمن وجد فى نفسه **تعالياً أو عزوفاً أو تردداً عن الطاعة فى المعروف**، فليعلم أن أحد هذه الأركان أو بعضها أو كلها أصابه خلل فليبادر إلى العلاج.

★ **إننا فى قضية السمع والطاعة لابد أن نتلقى تكاليفنا من القنوات والمسارات الطبيعية، ولا يصح مطلقاً أن نتلقى من خارجها مهما كانت أواصر المحبة والثقة الشخصية** فيمن نقل إلينا التكليف، لأن هذا من **شأنه أن ينشر الفتنة والفوضى، كما رأينا كثيرا من الانحرافات مبعثها العجلة والرغبة فى الوصول إلى النتائج وقطف الثمار فى الدنيا، وهذا خطأ فى التصور وقصر فى النظر والنَّفَس**، ولذلك قال العقلاء الأقدمون:

(العجلة من الشيطان)، وها هو النبى صلى الله عليه وسلم حين طلب منه خباب بن الأرت -وكان يسام سوء العذاب فى مكة- أن يدعو ويستنصر الله لهم، يُعَلِّمُه طبيعة الطريق وأنه مفروش بالمشقة والعذاب ويبشره بالأمن والتمكين وفى الختام يقول له: «ولكنكم قوم تستعجلون». والتصور الصحيح فى هذا المقام أننا عبيد لله علينا امتثال أمره والعمل لنصرة دينه والصبر على طول الطريق وبُعد الأهداف وتأخر الثمار، وأجرنا عند الله مضمون وثمارنا ليست فى هذه الأرض ولسنا مسئولين عن النتائج، كيف لا والله تعالى يقول لنبيه عليه الصلاة والسلام: «ما على الرسول إلا البلاغ» ويقول: «ليس عليك هداهم»، ويأتى النبى يوم القيامة ومعه الرهط، ويأتى النبى ومعه النفر، ويأتى النبى وليس معه أحد.

★ العمل السياسى عندنا عبادة نتقرب بها إلى الله تعالى ولذلك كان لابد أن يكون **مشروع الغاية مشروع الوسيلة أخلاقى النزعة نظيف السلوك مستقيم المسار صادق القول وفىّ العهد**، وإذا كان الأمر كذلك مع عامة الناس فهو فى إطار الصف الملتزم أولى وأوجب، والتربية الدائمة المستمرة قبل العمل ومعه وبعده هى الضامن لتحقيق ذلك، **والعمل السياسى عند أهل الدنيا وسيلة للاستعلاء على الناس وتسنم المناصب وتحقيق المنافع واجتذاب الأضواء والإطراء والهتاف والتصفيق، ومسلكهم لتحقيق ذلك يعتمد على المناورات والكذب والخداع والتلون والتملق.. إلى غير ذلك من الأساليب غير الأخلاقية**، والمفروض فيمن يعمل فى هذا المجال منّا أن يسعى للتأثير وأن يتقى التأثر والتقليد، **حتى لا يتكرر ما حدث من التفاف من وراء المسئولين واتصال وتكليف عن غير المسار الطبيعى، ومحاولة فرض الأمر الواقع على الجميع، بما لهذا السلوك من دلالات سيئة وآثار أكثر سوءًا.**

★ إن احترام الكبار من لوازم الإيمان -«ليس منا من لم يوقر كبيرنا ويرحم صغيرنا ويعرف لعالمنا حقه»- ومن أسس الأخلاق ومظاهر التربية أيضاً. فما بالنا إذا كان هؤلاء الكبار من ذوى السبق إلى الدعوة ومن أهل الصبر والثبات -بفضل الله تعالى- **ومن أسباب حفظ أصول الدعوة ومبادئها** -بإذن الله- دون تحريف أو تبديل، وبالتالى وصولها إلينا سليمة كاملة، ولذلك يجب علينا **بالإضافة إلى الاحترام والتوقير أن نشعر نحوهم بالامتنان والفضل**، وأن نقدم لهم جزيل الشكر عملاً بالحديث الشريف «لم يشكر الله من لم

يشكر الناس»، وأن ندعو لهم كما أمرنا المولى عز وجل فى قوله: «والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل فى قلوبنا غلا للذين آمنوا، ربنا إنك رؤوف رحيم».

★ مادمنا بشراً، ومادام هناك رأى وعمل فلابد من اختلاف، وهذا فى حد ذاته من مظاهر الصحة شريطة أن نلتزم بأدب الخلاف فى الإسلام، **ولكن إذا حدث تجاوز لهذا الأدب وضوابطه فسوف تحدث مشكلة ما، فما موقفنا فى هذه الحالة؟ لا ينبغى ابتداء أن ننزعج فكم من مشكلات ثارت فى تاريخ الدعوة ثم انطفأت دون أن تَفُتَّ فى عضدها أو توهن من عزمها**، وينبغى ثانياً أن نقدرها قدرها **بمعنى ألا نتدخل جميعاً من أجل حلها وإنما نترك للقيادة أن تنتدب أنسب من يتولى ذلك، ثم علينا ألا نترك للهوى -حباً أو بغضاً- أن يؤثر على مواقفنا**، وإنما يكون الموقف ملتزماً بأحكام الشرع وضوابط العمل الجماعى التى ارتضيناها، وعلينا ألا نجعل أحداث **المشكلة ومقولات الأطراف مادة للنقل والحكاية وتضييع الوقت والجهد** «وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولى الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم....».

★ **من مظاهر الخير للفرد أن يلحق بركب الجماعة وأن يصبر نفسه معها، ومن أعراض مرضه أن يتخلف أو يتخلى**، وقد أعلن رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه القاعدة داوية حاسمة حين تفقد أجناده فى غزوة العسرة سائلاً: مافعل أبو خيثمة؟ قالوا: تخلف يا رسول الله، فقال صلى الله عليه وسلم: إن يكن به خير فسيلحقه الله بكم وإن كان غير ذلك فقد أراحكم الله منه. فإذا بأحد الحراس يرى راكباً يتراءى من بعيد.. فقال النبى صلى الله عليه وسلم: كن أبا خيثمة. فلما دنا ظله صاح الحارس: هو والله يا رسول الله أبو خيثمة... وتكرر الأمر نفسه حين سأل صلى الله عليه وسلم عن أبى ذر فقالوا: تخلف يا رسول الله.. فأعادها ثانية: إن كان به خير فسيلحقه الله بكم وإن كان غير ذلك فقد أراحكم الله منه.. ثم يعلن الحارس بعدها: هذا راجل على الطريق يا رسول الله، فقال صلى الله عليه وسلم: كن أبا ذر.. فلما اقترب قال الحارس: هو والله يا رسول الله أبو ذر.. وهذا يعنى أنه صلى الله عليه وسلم يعلم حال رجاله وصدقهم، ومع ذلك قرر هذه الحقيقة ليتعلمها السائرون على الدرب ويتعاملوا بها.. **فلا ينتابهم الأسف ولا يتملكهم**

الأسى لتخلف أحد أو تخليه مهما كان سبقه وعلو شأنه.. وبذلك تنطلق القافلة إلى غاياتها بهمة أعلى وعزيمة أمضى.. تهتف بها هواتف الحذر من الوقوع فى الزلات وتتنادى بأمر الثبات ومضاعفة الجهد لتعويض ما فات..

★ وأخيراً.. فإن مكانة الأخلاق فى الإسلام مكانة سامية، حتى ليكاد النبى أن يحصر رسالته فى إقامة مكارم الأخلاق «إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق». ولم يجد القرآن الكريم فى معرض مدح الرسول الأمين عليه الصلاة وأتم التسليم خيراً من الخلق العالى الكريم «وإنك لعلى خلق عظيم»، كما أن المعاملة الطيبة الحسنة هى الهدف من وراء كثير من الفروض والتكاليف الشرعية حتى ليقول الرسول صلى الله عليه وسلم «الدين المعاملة».. ولذلك يجب أن نعامل الناس حتى **أولئك الذين خالفونا بما نحن أهله من الأخلاق السامية والمعاملة وإن تجاوزوا حدودهم وأساءوا إلى غيرهم، فليس أكرم من أن تحسن إلى من أساء إليك فتطيع الله فيه** وقد عصاه فيك، وحسبنا سيرة المصطفى صلى الله عليه وسلم «لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة..»

«وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين»

«ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب»

«ربنا اغفر لنا ذنوبنا وإسرافنا فى أمرنا وثبت أقدامنا وانصرنا على القوم الكافرين».

نص مذكرة الدفاع فى قضية الوسط

إنه فى يوم الأحد الموافق ١٩٩٦/٥/٢٦

حضر أمامى أنا مراقب شئون المحكمة الإدارية العليا بمجلس الدولة الأستاذ الدكتور محمد سليم العوا، المقبول أمام المحكمة الإدارية العليا وكيلاً عن السيدالمهندس/ أبو العلا ماضى أبو العلا عن نفسه وبصفته وكيلاً عن مؤسسى حزب الوسط بالتوكيل الرسمى العام رقم (٦١ أ) لسنة ١٩٩٦ الصادر عن مكتب توثيق الأهرام النموذجى، وبصفته وكيلاً عن السيد الدكتور/ رفيق صموئيل حبيب عن نفسه وبصفته أحد طالبى تأسيس حزب الوسط والمتحدث الرسمى باسم الحزب -اعتباراً من ١٩٩٦/٤/٢ تاريخ القبض على وكيل المؤسسين وعدد آخر منهم- وذلك بالتوكيل الرسمى العام رقم (١٥٢٨ل) لسنة ١٩٩٦ الصادر عن مكتب توثيق مصر الجديدة النموذجى، وبصفته وكيلاً عن الأستاذ عصام عبد الرحمن سلطان عن نفسه وبصفته أحد طالبى تأسيس حزب الوقط، وذلك بالتوكيل الرسمى العام رقم (٢٤٨٢د) لسن] ١٩٩٦ الصادر من مكتب توثيق الأهرام النموذجى.

إمحلهم المختار مكتب الأساتذة: الدكتور محمد سليف العوا والدكتور محمود عاطف البنا ويحيى الرفاعى وفريد عبد الكريم وأحمد نبيل الهلالى وعادل عيد والدكتور سامى جمال الدين المحامون بالنقض -٢٦ شارع النزهة- مدينة نصر-القاهرة.

وقرر

أنه يطعن أمام المحكمة الإدارية العليا، الدائرة الأولى، فى القرار الصادر عن لجنة شئون الأحزاب السياسية بتاريخ ١٩٩٦/٥/١٣ بالاعتراض على الطلب المقدم إليها لتأسيس حزب باسم «حزب الوسط».

ضد

السيد الأستاذ الدكتور/رئيس مجلس الشورى ورئيس لجنة شئون الأحزاب السياسية بصفته.

وذلك على النحو المبين تفصيلاً فيما يأتى:

الموضوع

١- بتاريخ ١٩٩٦/١/١٠ تقدم الطاعن الأول المهندس أبو العلا ماضى أبو العلا -بصفته

وكيلاً عن مؤسسى حزب الوسط- بإخطار كتابى إلى المطعون ضده بصفته، تضمن إحاطته برغبة المؤسسين، المرفقة أسماؤهم بالإخطار المذكور، فى تأسيس «**حزب الوسط**» وفقاً للقانون رقم (٤٠) لسنة (١٩٧٧) الخاص بنظام الأحزاب السياسية. وقد سلّم هذا الإخطار ومرفقاته، ومنها برنامج الحزب وتوكيلات المؤسسين، إلى الموظف المختص يوم الأربعاء ١٩٩٦/١/١٠. (مستند ١).

٢- وإعمالاً لنص المادة السابعة من القانون رقم (٤٠) لسنة (١٩٧٧) الخاص بالأحزاب السياسية، يجب عرض الإخطار عن تأسيس الحزب على اللجنة التى يرأسها المطعون ضده خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديمه.

٣- وتوجب المادة الثامنة من القانون المشار إليه (فى فقرتها التاسعة) على لجنة شئون الأحزاب «أن تصدر قرارها بالبتّ فى تأسيس الحزب على أساس ماورد فى إخطار التأسيس الابتدائى وما أسفر عنه الفحص أو التحقيق، وذلك خلال الأربعة الأشهر التالية على الأكثر لعرض الإخطار بتأسيس الحزب على اللجنة».

٤- وتلزم الفقرة العاشرة، من المادة المذكورة، اللجنة التى يرأسها المطعون ضده بأن يكون قرارها «بالاعتراض على تأسيس الحزب مسبباً **بعد سماع الإيضاحات اللازمة من ذوى الشأن**».

٥- وبتاريخ ١٩٩٦/٥/١٨ تسلم طالبو التأسيس قرار لجنة شئون الأحزاب السياسية القاضى «**بالاعتراض على طلب تأسيس حزب الوسط**» للأسباب المبينة تفصيلاً بالتقرير المرفق بذلك القرار.

٦- وحيث إن هذا القرار جاء باطلاً لمخالفته للقانون، ولفقدانه ركن السبب، ولما شابه من عيب الانحراف بالسلطة المخوّلة للجنة المذكورة، فإن طالبى التأسيس يطعنون عليه للأسباب المبينة تفصيلاً فيما بعد.

أسباب الطعن

أولاً: بطلان القرار الطعين لمخالفته القانون:

١- نصت المادة الثامنة من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ المعدل بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٤ فى فقرتها العاشرة على أنه:

«ويجب أن يصدر قرار اللجنة بالاعتراض على تأسيس الحزب مسبباً بعد سماع الإيضاحات اللازمة من ذوى الشأن»

٢- وقد نصت ديباجة القرار الطعين على أنه صدر «بعد الإطلاع على الأوراق **وسماع الإيضاحات** والمداولة».

٣- فأما الإطلاع على الأوراق والمداولة فالغالب أن اللجنة قد قامت بهما قبل إصدار قرارها.

٤- وأما سماع الإيضاحات فهو قطعاً لم يقع، لا من اللجنة ولا من غيرها.

٥- وقد نص القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ فى الفقرة العاشرة من مادته الثامنة على وجوب **«سماع الإيضاحات اللازمة من ذوى الشأن»** قبل أن تصدر اللجنة قرارها بالاعتراض.

٦- وفرّق النص بين هذا السماع الواجب، وبين السماع الجائز الذى أوردت حكم إباحته الفقرة السادسة من المادة الثامنة المذكورة. فقد نصت تلك الفقرة على أنه:

«وللجنة فى سبيل مباشرة اختصاصاتها طلب المستندات والأوراق والبيانات والإيضاحات التى ترى لزومها من ذوى الشأن..........»

٧- والاستغناء عن سماع الإيضاحات بزعم عدم لزومها فى رأى اللجنة، وفق هذا النص، محله أن يكون قرار اللجنة قد انتهى إلى الموافقة على طلب تأسيس الحزب. أما حيث يكون القرار منتهياً إلى الاعتراض فإن النص الواجب الإعمال هو نص الفقرة العاشرة الذى **يوجب** إصدار قرار «بالاعتراض.... **بعد سماع الإيضاحات اللازمة من ذوى الشأن»**.

٨- وحيث تغنى فى الموافقة قراءة الأوراق والإطلاع على المستندات فإنهما لا يغنيان فى الاعتراض لوجوب سماع ذوى الشأن قبل إصدار قرار به.

٩- وذوو الشأن الوحيدون فى تأسيس الحزب هم طالبو تأسيسه.. وليس لأحد سواهم شأن به. فإذا كانت اللجنة قد استمعت إلى إيضاحات من أى شخص أو جهة أو من بعض أعضائها فإن ذلك كله لا يغنى عنها فتيلاً فى تصحيح القرار بالاعتراض، ما لم تكن قد استمعت إلى الإيضاحات اللازمة من طالبى تأسيسه.

١٠- وطالبو التأسيس لحزب الوسط بلغ عددهم (٧٤) مواطناً من مسلمين ومسيحيين ورجال ونساء وعمال وفلاحين وفئات، ولم تطلب اللجنة أياً منهم، ولم تسع إلى الاستماع إلى وكيلهم أو غيره، ولم تعرف رأيهم فى كثير من النقاط التى استغلق عليها باب الإحاطة بمعانيها ومراميها من برنامج حزبهم.

ولو أنها استمعت إليهم فإن رأيها كان لابد أن يأتى مغايراً لما انتهى إليه، على الأقل في تلك النقاط التى صرحت فى تقريرها بأنها تتساءل عن المقصود بها.

١١- وإذا كان القانون يتطلب -وجوباً- الاستماع إلى إيضاحات ذوى الشأن اللازمة قبل إصدار قرار بالرفض أو الاعتراض، وكانت اللجنة المطعون فى قرارها لم تنزل عند حكم هذا النص، فلم تَدْعُ أحداً من المؤسسين -ذوى الشأن- ولم تستمع منهم إلى شىء، فإن قرار الاعتراض -والحال هذه-يكون باطلاً لمخالفته هذا النص الصريح، ويتعين لذلك -وحده لو انفرد- القضاء بإلغائه.

ثانياً: القرار الطعين فاقد لركن السبب:

١٢- قد يبدو هذا العنوان -لأول وهلة- غريباً على طعن فى أطول قرار أصدرته لجنة شئون الأحزاب فى تاريخها كله، بل على طعن فى قرار جاء حجمه أكبر من حجم برامج الحزب المعترض عليه نفسه (برنامج الحزب يقع فى ٥٧ صفحة والقرار بالاعتراض عليه يحتوى على ٨٤ صفحة!).

١٣- ولكن الواقع أن هذا القرار -على طوله- لم يستند إلا إلى سبب وحيد مزعوم، فإذا تبين -بما سنبينه طعناً عليه- عدم صحة هذا السبب فإنه يكون قراراً غير مستند -وفى واقعه وحقيقته- إلى سبب ويتعين لذلك إلغاؤه.

١٤- استند القرار إلى سبب وحيد مزعوم ردّده فى كل موضع منه هو: أن برنامج الحزب (حزب الوسط) لم يأت بجديد!! وفات اللجنة المطعون فى قرارها أن برنامجاً من (٥٧) صفحة يقتضى منها رداً يبلغ (٨٤) صفحة يستحيل أن يكون خالياً من الجديد بهذه الصورة الهزلية التى احتوى القرار عليها.

١٥- **اسم الحزب:** نسب القرار الطعين اسم الحزب «حزب الوسط» إلى حزب مصر العربى الاشتراكى، فقال مالم يقله هذا الحزب عن نفسه وسماه بغير اسمه، لينتهى منذ

البدء -بل قبل البدء- إلى أنه لا مسوغ لإنشاء حزب الوسط. فقد نسب القرار إلى برنامج حزب مصر أنه يقرر أنه هو حزب الوسط (ص٨ من أسباب القرار الطعين).

١٦-نسبة خاطئة:

وفى هذه النسبة خطآن: بل خطيئتان: الخطيئة الأولى: أن أسباب القرار الطعين تحيل إلى برنامج حزب مصر فى ص٩٠ و٩١ منه، وليس فى برنامج حزب مصر إلا (٣٧) صفحة فقط تنتهى الصفحة الأخيرة منها بتوقيع الرئيس المؤسس للحزب السيد/ ممدوح سالم رحمه الله. أما النقل الذى يشير إليه القرار الطعين فى أسبابه فهو فى كتاب عنوانه «أضواء على برنامج حزب مصر» لمؤلفه السيد/ جمال ربيع الرئيس الثالث للحزب. ولا حاجة بنا إلى بيان أن قانون الأحزاب السياسية والقضاء المستقر للمحكمة الإدارية العليا (دائرة الأحزاب) وللمحكمة الدستورية العليا (كما فى حكمها الصادر فى ٧ من مايو ١٩٨٨ فى القضية رقم ٤٤ لسنة ٧ ق دستورية) لا يتطلب التمايز فى البرامج بين الأحزاب وبين الكتب والمقالات التى يضعها مؤلفون من السياسيين أو غيرهم.

الخطيئة الثانية: أن أسباب القرار الطعين تحذف من كلام السيد جمال ربيع عن الحزب الذى يرأسه أداة التعريف فى الكلمتين اللتين تكونان اسم حزب الوسط، فهو يقول عن حزب مصر إنه «الحزبُ الوسطُ»، وأسباب القرار الطعين تنسب إليه أنه يسميه «حزبَ الوسط». وهى نسبة غير صحيحة، ينهار بثبوت عدم صحتها كل ما بنته لجنة الأحزاب عليها.

١٧-احتجاج غير صحيح:

استندت أسباب القرار الطعين إلى وجود نصوص فى الدستور تتناول بعض الأفكار التى أوردها الحزب فى برنامجه، لتقول إنه غير متميز ولم يأت بجديد. وهذا خلاف الواقع، لأن كل موضع فعلت فيه الأسباب المذكورة هذا هو أحد المواضع التى تميز فيها برنامج الحزب عن برامج غيره من الأحزاب.. فضلاً عن أنه ليس مطلوباً ولا متوقعاً من برنامج أى حزب أن يتميز عن الدستور الذى هو الأساس القانونى لنظام الحكم وسلطات الدولة، وهو ليس -بحال- برنامج حزب آخر، بل هو نص حاكم للوطن كله بسلطاته وهيئاته كافة.

١٨- ويكفى أن نحدد المواضع التى صنعت فيها أسباب القرار الطعين هذا الصنيع

لتهدر المحكمة الموقرة كل أثر لها. فقد استندت الأسباب المذكورة إلى مواد الدستور لنفى التميز عن برنامج الحزب فى الصفحات الآتية:

١٨/١- ص(٦) المادة (٢) من الدستور.

١٨/٢- ص(٩) المادتان (٤٥) و(٤٦) من الدستور، ص(١٠) المادة (٤٦) من الدستور.

١٨/٣- ص(١٠) المادة (٤٧) من الدستور، والمادة (٢٠٧) من الدستور.

١٨/٤- ص(١١) المادتان (٢٩) و(٣٠٨) من الدستور.

١٨/٥- ص(١٣) المواد (١٦٥) (١٦٦) (١٦٨) من الدستور والمادة (٥٧) من الدستور.

١٨/٦- ص(١٥) المادة (٨٨) من الدستور [والمواد (٥)، (٩)، (١٠)، (١٨)، (٢٤)،(٢٦)، (٢٧)، (٢٩)، (٣٤)، (٣٥)، (٣٦)، (٤٠)، (٤١)، (٤٢)، (٤٣)، (٤٤) من القانون رقم ٤٣ لسنة ٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية].

١٨/٧- ص(١٧) المادة (٤٨) من الدستور.

١٨/٨- ص(١٨) المادتان (٥٥)، (٥٦) من الدستور.

١٩- كل ماتقدم كان فى شأن برنامج حزب الوسط فى الجزء الخاص منه بالحريات العامة وحقوق الناس.

وقد انتهى القرار الطعين فى ص٢٠ من أسبابه إلى أن البرنامج لم يأت بجديد فيما يتعلق بالحريات العامة وحقوق الناس بناءً على استعراضه مواد الدستور والقوانين سالفة الذكر، وعلى إشارته إلى مواضع متفرقة من برامج الأحزاب.

فأما مواد الدستور ومواد القوانين القائمة فلا حجة فيها وينبغى إهمال كل استناد إليها. وأما برامج الأحزاب فنخصص لها الفقرات التالية.

٢٠- **الاستناد إلى برنامج حزب مصر غير صحيح ولا متفق مع الواقع**: كل ما أشارت إليه أسباب الطعن، من زعم اتفاق برنامج حزب الوسط مع برنامج حزب مصر العربى الاشتراكى ليس له أساس من الصحة، فليس فى برنامج حزب مصر الاشتراكى حرف واحد ولا أدنى من ذلك ولا أكثر، مما جاء فى برنامج حزب الوسط. إنما تنقل الأسباب التى

يتساند إليها القرار الطعين عن كتاب السيد جمال ربيع (الرئيس الثالث لحزب مصر) المسمى «أضواء على برنامج حزب مصر». ودمج الأضواء فيما ألقيت عليه هو صنيع رجال الاتحاد القومى والاتحاد الاشتراكى المنحلين عندما أدمجوا فى الميثاق تقريره وجعلوهما شيئاً واحداً.. فكذلك تقوّلت أسباب القرار الطعين على حزب مصر العربى الاشتراكى ونسبت إليه برنامجاً لم ينسبه هو إلى نفسه ولا ادّعى وجوده عنده.

٢١- فلا عبرة بأى قول زعمت أسباب القرار الطعين اتفاق برنامج حزب الوسط فيه مع برنامج حزب مصر، إذ كل ذلك لم يكن، وهو محض تخيّل لا حقيقة له، أو هو تدليس يشين فاعله ويبطل القرار المستند إليه.

٢٢- **إشارات معيبة إلى برامج الحزب الأخرى:** والإشارة إلى برامج الأحزاب الأخرى فى القسم الخاص بالحقوق والحريات من رد الأسباب على برنامج حزب الوسط، تعيبها أمور:

الأول: أن **أسباب القرار الطعين تنقل بعض الكلام من برنامج حزب الوسط مقطوعاً من سياقه وسباقه، وتنقل بعض كلام برامج الأحزاب الأخرى مقطوعاً أيضاً من سياقه وسباقه، أو تفهم نصوص برنامج حزب الوسط على نحو لا يتفق مع لغتها وصياغتها، وتزعم -بناءً على هذا الفهم- أن حزب الوسط لم يأت بجديد.**

ومثال ذلك: صنيع أسباب القرار الطعين فى شأن اعتراضها على المرجعية العامة للدولة، فقد تميز فى شأنها برنامج حزب الوسط بأن **جمع فى اعتناقها بين المسلمين وغير المسلمين من أبناء الوطن** باعتبارها عند المسلمين «**مرجعية دينهم الذى به يحيون وعليه يموتون ويبعثون، وهى بالنسبة إلى غير المسلمين مرجعية الحضارة التى تميزت بها بلادهم وفى ظلالها أبدع مفكروهم وعلماؤهم وفنانوهم، وبلغتها نطق وُعّاظهم وقديسوهم... وهم فيها صنَّاع أصلاء وفى ظلال غيرها من الحضارات أتباع أو دخلاء**».

وبناءً على هذا الفهم بنى برنامج حزب الوسط موقفه من حقوق المواطنة ومن الوحدة الوطنية، وهو **موقف يتميز بنفى فكرة جماعة الأقلية** التى ترعاها جماعة الأكثرية ويقوم على فكرة المشاركة الكاملة فى الوطن بين المسلمين والمسيحيين.

وقد أهدر القرار الطعين فى أسبابه ذلك كله بالحديث عن المادة الثانية من الدستور

وعن ذكر برامج الأحزاب الأخرى استمساكاً بنصها، وهما أمران مغايران تمام المغايرة لما أورده برنامج حزب الوسط فى هذ المسألة.

الثانى: أن أسباب القرار الطعين لم تحط خُبْراً بمعانى برنامج الحزب، فردت على مافهمته منها دون ما قصر عنه فهمها أو قعد عن الرد عليه بيانها.

ومثال ذلك: صنيع الأسباب المذكورة فى إهمال **فكرة حقوق الناس**، واعتبارها إياها مرادفة لحقوق الإنسان. وحقيقة الأمر **أن تعبير حقوق الناس يراد به تأسيس حقوق للمجموع الكلى للمواطنين يتمتع بها الجمع والأفراد منهم ويدافع عنها الكل للكل: فى تأسيسها، وإقرارها، والتمتع بها**. أما حقوق الإنسان فهو مفهوم فردى مصدره الحضارة الغربية التى تعلى من شأن الفرد وتهدر لحسابه المجموع كله. وتمييزاً لفكرة حزب الوسط عن هذ الفكرة الغربية السائدة تحدث برنامجه عن حقوق الناس لا عن حقوق الإنسان وهو ماقصر عن فهمه بيان أسباب القرار الطعين، ولو فعلت لتبينت تميزاً جوهرياً، غير مسبوق، عن برامج الأحزاب القائمة كافة.

الثالث: أن أسباب القرار الطعين اختارت فى معظم الأحيان جزءاً محدوداً من بعض فقرات البرنامج وردت عليه بنفى التميز وبادعاء التكرار بين برنامج حزب الوسط وبرامج الأحزاب الأخرى.. ولو أن أسباب القرار الطعين قرأت نص فقرة البرنامج المعينة كاملة لما ترددت فى وهدة هذا القصور المخل فى ردها على برنامج الحزب.

ومثال ذلك: صنيع الأسباب المذكورة فى شأن الفقرات الأولى والثانية والثالثة والرابعة من مبادىء الحزب التى يتخذها سبيلاً لإقرار الحريات العامة فقد جمعتها أسباب القرار الطعين تحت رقم واحد وردت فقط على معنى حرية إقامة الشعائر الدينية لأهل الأديان وحرية الاعتقاد الخاص.. وأهملت تلك الأسباب **الإصرار على الإرادة الشعبية الحرة الصحيحة سنداً لكل سلطة، والتأكيد على احترام مبدأ تداول السلطة عبر الاقتراع العام النزيه، وهما معنيان منعدمان فى واقع حياتنا السياسية، وقد أغفلتهما برامج الأحزاب القائمة جميعاً**. وللعاجب أن يعجب كيف شاء من رد الأسباب المشار إليها على برنامج الحزب بإيراد نصوص الدستور القائم، وكأن التميز يكون بمخالفة نصوص الدستور، وكأن الأحزاب الجديدة لا تنشأ إلا لهدمه، فإذا تضمنت برامجها تأكيد التزامها به وعملها على

صيانته ووضع أحكامه -ماوسعها الجهد- موضع التطبيق، وهي خصيصة من خصائص برنامج حزب الوسط، اعترض عليها بأنها لا جديد في برامجها ولا تستحق أن تكتب لجنة شئون الأحزاب شهادة ميلادها!!.

الرابع: أن الأسباب المذكورة تتجاهل عمداً مواطن تميز برنامج حزب الوسط

ومثال ذلك: محاولتها التسوية بين موقف برنامج الحزب من وسائل الإعلام وحرية تملكها واستعمالها، وبين مواقف برامج الأحزاب الأخرى، لا بنص تلك البرامج، وإنما بمؤدى نصوصها (ص١١ من الأسباب).. ومعنى مؤدى الكلام مافهم كاتب الأسباب أنه يلزم منه ويترتب حتماً عليه. ومن المقرر في اللغة والتشريع والفقه جميعاً أن لازم المذهب ليس بمذهب، وأن المحاسبة تكون على الكلام لا على مؤداه، والأحزاب التي تحدثت عن وسائل الإعلام، تحدثت عن تدعيمها واستقلالها أو عن إنشاء محطات الإذاعة والإرسال المحلية، ولم يتحدث أي برنامج عن حرية أجهزة الفيديو والفاكس، ولم يتحدث أي برنامج عن الكتب والنشرات، وهذه كلها من نقاط التميز في برنامج حزب الوسط وقد أهملتها اللجنة في أسباب قرارها.

ومثال ذلك كذلك: إهمال مطالبة البرنامج بألا يكون لأية جهة إدارية حق التدخل بالمنع أو الحد من حق تشكيل الأحزاب السياسية، ولم تورد اللجنة في أسباب قرارها هذا المطلب، ولم ترد عليه، وهو لا نظير له في برنامج أي حزب قائم.

ونظير ذلك: مطالبة البرنامج بأن تكون «**السلطة القضائية المستقلة هي المرجع لتقرير ماهو مخالف للنظام العام والمقومات الأساسية للمجتمع أو ما يعتبر إخلالاً بالتزام العمل السلمي أو عدم الالتجاء إلى العنف أو التهديد به**». وكل ذلك لم تورده أسباب القرار الطعين ولم ترد عليه، وهو موضع تميز واضح في برنامج الحزب.

ونظير ذلك -أيضاً- **إهمال أسباب القرار الطعين مطالبة برنامج الحزب عند حديثه عن رفع حالة الطوارئ «بالإفراج عن جميع المعتقلين وتقديم المتهمين منهم -بلا تأخير- إلى القضاء العادي»**، وهو نص لم تورده اللجنة في أسباب قرارها وليس له نظير في برامج الأحزاب الأخرى.

ومن هذا الباب نفسه: إهمال أسباب القرار الطعين مطالبة برنامج الحزب **بسرعة**

إصدار الرقم القومى وبجعل جداول الناخبين مطابقة لسجل الأحوال المدنية واشتراط توقيع الناخب بإمضائه أو بصمته، وجعل التزوير فى الانتخابات جناية لا تسقط بالتقادم، وجعل اختصاص الفصل فى الطعون الانتخابية بصفة نهائية للسلطة القضائية.. وكل ذلك لم تذكره أسباب القرار الطعين إيراداً ولا رداً، وهو من مميزات برنامج حزب الوسط على برامج غيره من الأحزاب.

الخامس: أن الأسباب المذكورة تدعى على برامج الأحزاب ما ليس له وجود فيها لتنتهى إلى عدم تميز برنامج حزب الوسط.

ومثال ذلك: صنيع الأسباب فى شأن الفقرة الخاصة باستقلال القضاء (ص١٢ ومابعدها من الأسباب)، فقد جمعت فيها الفقرات تاسعاً وعاشراً وحادى عشر من برنامج الحزب فى شأن الحريات العامة وحقوق الناس وجعلتها فقرة واحدة، وردت عليها بكلام من برامج بعض الأحزاب القائمة ومن نصوص بعض القوانين لا علاقة له بتفاصيل ماذكره برنامج الحزب، وانتهت إلى أنه لم يأت بجديد.

ومثال ذلك أيضاً: صنيع الأسباب فى نسبة المطالبة بإلغاء القوانين سيئة السمعة والمقيدة للحريات العامة والشخصية ولحقوق الناس والمناقضة للدستور إلى حزب مصر، حيث نسبت ذلك إلى ص١٥ من برنامجه، وليس فى هذه الصفحة ذكر قط لهذه القوانين وإلغائها، **بل ليس فى برنامجه ولا «الأضواء» ذكر لها أصلاً!**

السادس: أن الأسباب المذكورة ترد على بعض فقرات البرنامج بمغالطة واضحة.

مثال ذلك: قولها إن مَرَدّ بحث مناقضة القوانين للدستور إلى المحكمة الدستورية العليا، التى تختص وحدها بالرقابة على دستورية القوانين. وهذا كلام لا معنى له فى هذا الصدد لأن ما يطالب به الحزب هو **إلغاء هذه القوانين بتشريعات جديدة تبطل الباطل منها وتحق الحق، وتصدر ابتداء من السلطة التشريعية، عملاً بمبدأ أصيل فى حضارتنا العربية والإسلامية هو مبدأ «الرجوع إلى الحق خير من التمادى فى الباطل»**، إذ الحق قديم لا يتغير.. وعمل المحكمة الدستورية كما هو معلوم للكافة أمرٌ مغاير لما يطالب به الحزب، فلا حجة فى استناد الأسباب إلى وجود تلك المحكمة لنفى التميز عن برنامج الحزب.

السابع: الرد على بعض الفقرات المتميزة فى برنامج الحزب بكلام شديد التهافت أو

بتساؤل يبين أن أسباب القرار لم تستطع أن تدرك مقصود البرنامج، وهذا أحد أسباب اشتراط سماع الإيضاحات من ذوى الشأن (الذى تطلبه المادة ٨/١٠ من قانون الأحزاب وأهملت اللجنة الالتزام به).. فلو أن المؤسسين سُمعوا لتبين للجنة ماغاب عنها، ولتجنبت أسباب قرارها هذا العيب.

مثال ذلك: زعم أسباب القرار الطعين أن مطالبة الحزب بإلغاء كافة القيود (القانونية والأمنية) المفروضة على العمل الطلابى والنشاط الجامعى إنما هى عبارة **مرسلة لا تبين القيود المعنية**.

وهذا كلام ينقضه المعلوم علماً عاماً من أن الحكومة قد ألغت لائحة النشاط الطلابى منذ عام ١٩٧٩، وأصدرت لائحة جديدة قيدت من العمل الطلابى وجعلته رهيناً بإرادة الإدارة، ومحكمة القضاء الإدارى والمحكمة الإدارية العليا تشهدان فى مطلع كل عام جامعى عشرات الطعون من طلاب يحرمون -بمزاعم أمنية- من حقهم فى ممارسة نشاطهم، فإذا لم يكن هذان الأمران قيدين: قانونى وأمنى، فماذا تكون القيود؟؟ إن إلغاء ذلك هو ماطالب به برنامج الحزب، وهو أمر يميزه عما نسبته الأسباب إلى برنامج حزب الشعب الديمقراطى (الذى لم نسمع باسمه إلا فى هذه الأسباب)، فذاك يطالب بحرية تكوين الاتحادات، وحزب الوسط يطالب بحرية النشاط الطلابى كله بصوره كافة، وشتان بين الجزئى والكلى.

ومثال ذلك أيضاً: فهم الأسباب -أو زعمها أنها فهمت- أن البرنامج يرمى إلى إطلاق إنشاء الجمعيات والنقابات دون تنظيم من القانون، ورفضت ذلك لأنه مخالف للدستور ولا يتفق مع طبائع الأشياء (الرفض والتفنيد ليس من حق اللجنة أصلاً ولكنه من حق الناخبين.. أما اللجنة فدورها يقتصر على تبيّن التميز فى البرنامج، أو تبيين انتفائه لتقبل إنشاء الحزب أو تعترض عليه).

والصحيح أن **البرنامج طالب بإلغاء القيود المفروضة على إنشاء الجمعيات والمنظمات الأهلية فى قانون بعينه هو القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ باعتباره قانوناً استثنائياً، وبإلغاء القوانين والنصوص المقيدة لعمل مؤسسات المجتمع الأهلى** (البند الخامس عشر فى موضوع الحريات العامة وحقوق الناس) وفارق كبير بين إلغاء القيود -وهو ما يطلبه

الحزب- وبين انعدام التنظيم وهو ما لا يقول به أحد. وأحكام القضاء لا تحصى فى التفريق بين التنظيم وبين القيد الذى يصل إلى إلغاء الحق أو المكنة، فالأول جائز والثانى ممتنع، ويقضى القضاء مرة بعد مرة بتأييد التنظيم وإلغاء التقييد.

وهو عين ما يطلبه برنامج الحزب. فأين وجه الاعتراض أو الرفض؟؟

٢٣- **برنامج الوسط والوحدة الوطنية**: أهملت الأسباب المذكورة التعرض بأى بحث جاد لفكرة الحزب عن الوحدة الوطنية وردّت عليها بكلام مرسل وبذكر تاريخ مصر فى الوحدة الوطنية منذ سنة ١٩١٩ حتى اليوم، ثم بالإشارة إلى بعض نصوص الدستور وكلام بعض الأحزاب عن موضوع الوحدة الوطنية. وجوهر فكرة الحزب عن مسألة الوحدة الوطنية -الذى أهملته الأسباب- هو:

أ- المشاركة فى الدفاع عن الوطن أساس المساواة الكاملة.

ب- الدين (الانتماء الدينى والإيمان وممارسة التدين) رافد أساسى للوحدة الوطنية.

جـ- رفض فكرة تنحية الدين عن الحياة (الدنيا والدولة = المجتمع والسلطة).

د- الكثرة الدينية وحدها لا توجب حقاً والقلة الدينية وحدها لا تمنع من اقتضاء حق، وهذه الأمور الأربعة ليس لها نظير فى برنامج أى حزب قائم، وهى مميزات لبرنامج حزب الوسط لا ينكرها من قرأها وفهم معانيها، وهى مبادىء تحدد وسائل وسبلاً للعيش الكريم المتوازن والمتساوى لأبناء الوطن جميعاً بصرف النظر عن دينهم. وكل ذلك إضافة جديدة يضيفها الحزب إلى الحياة السياسية فى البلاد، ولكنها عند أسباب القرار الطعين «كلام مرسل» و«عبارات إنشائية»!!.

ثم تستكمل الأسباب ردها على هذه الفكرة بترديد نص الدستور عن المساواة، ونقل نصوص من برامج حزب الخضر وحزب مصر الفتاة والحزب الوطنى الديمقراطى وحزب مصر (نقل غير صحيح) وحزب العدالة. والسؤال الذى كان ينبغى للأسباب المذكورة أن تطرحه على نفسها هو: كيف اعتبرت برامج هذه الأحزاب متميزة كل منها عن الأخرى، وسمح لها بأن تقوم وتمارس العمل السياسى وهى كلها تردد الكلام نفسه فى الموضوعات نفسها (كما تنطق بذلك الأسباب نفسها)؟

إن المعلوم للكافة أن كل هذه الأحزاب نشأت أو عادت إلى الحياة بأحكام قضائية

(نستثنى من ذلك الحزب الوطنى طبعاً)، فكيف فات المحكمة الإدارية العليا وهى تقبل دعاواها ضد قرارات الاعتراض على إنشائها أن تلاحظ هذا التشابه، الذى يكاد يكون تطابقاً، بين برامجها بحسب ما تنقله عنها أسباب القرار الطعين؟ ألا يحق لنا أن نتأسى بالبيت الذى أصبح علماً على حال كل مجدد وطنى فى مصر:

أحرام على بلابله الدوح ... حلال للطير من كل جنس؟!

٢٤- برنامج حزب الوسط والتصدى لظاهرة الإرهاب: أغفلت أسباب القرار الطعين التعرض لأهم ما أتى به برنامج حزب الوسط فى شأن التصدى لظاهرة الإرهاب، فقد رأى البرنامج أن:

أ- الإرهاب إكراه مادى أو معنوى لفرض رأى أو لتحقيق هدف سياسى أو اقتصادى أو اجتماعى أو ثقافى.

ب- الإرهاب قد يأتى من جهة تحتكر الإكراه، أو من جهة لا ترتبط به وظيفياً.

جـ- الإرهاب لا يواجه بالقوانين الاستثنائية ولا بالعنف ولا باللجوء إلى الإجراءات الأمنية، بل لابد من خطط ثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية لمعالجة دوافع كل نوع من أنواع الإرهاب.

د- التفرقة ضرورية بين الإرهاب وبين مظاهر الاحتجاج السلمى على سلوك معين أو سياسة ما، فالأول مرفوض والثانية جائزة.

هـ- المواجهة لقوات الاحتلال الأجنبية (كما يقع فى فلسطين) لا تعدّ من الإرهاب المرفوض بل هى إرهاب واجب شرعاً: «ترهبون به عدو الله وعدوكم». (الأنفال: ٦٠)،

و- يستوى فى الرفض الإرهاب المحلى والإرهاب الدولى أياً كان مصدره.

ثم ذكر البرنامج تسع وسائل لمواجهة الإرهاب بالمفاهيم السالفة.

ولم تر الأسباب التى يتساند إليها القرار الطعين فى ذلك كله إلا:

١- أن الإرهاب ظاهرة طارئة على المجتمع المصرى، وهى على رأس قائمة العمل الوطنى (وهو أمر غير منكور).

٢- أن الحوار لايمكن أن يتم بين من يحاور بالكلمة والحكمة والموعظة الحسنة وبين من يحمل السلاح لفرض رأيه (وهو مالم يدع إليه البرنامج قطعاً).

٣- أن الإرهاب وليد أفكار مستوردة لا تتفق وأحكام الدين وطبيعة الشعب المصرى، (وهى مسألة تحتاج إلى بحث أكثر عمقاً).

٤- أن الحديث عن محاربة الاستفزازات التى أشار إليها البرنامج فى وسائل علاج الإرهاب حديث مجهل عام دون تحديد، (وكم من عائب قولاً صحيحاً...).

٥- أن تطبيق نظم العدالة الاجتماعية وتقريب الفوارق بين الطبقات واحترام القوانين وتطبيقها على الجميع أمر حاصل فعلاً، ولم يأت الحزب فى شأنه بجديد.!! (وقديماً قيل: على مثل الشمس فاشهد).

٦- وأن لمجلس الشورى دراسة عن الإرهاب تضمنت خصائصه وأساليب علاجه.!! (فكان ماذا؟؟).

وهذا الرد يغنى إيراده عن مناقشته.

وتكفى قراءته لبيان تجنيه على برنامج الحزب، فضلاً عن قصوره وخطئه.

٢٥- **خلط بين المفاهيم:** وفى محاولة نفى التميز عن برنامج حزب الوسط تخلط الأسباب المشار إليها بين مفهوم الإرهاب الذى حدده البرنامج تحديداً دقيقاً وبين مفاهيم عديدة أشارت إليها برامج أحزاب أخرى منها: التطرف الدينى (ص٥)، والعنف الدينى بشكل خاص (ص٢٦) وبرنامج الحزب يتحدث عن الإكراه بصوره كافة لا عن صورة محددة منه، وعن أسلوب التغيير بالعنف (ص٢٦ أيضاً)، وهو صورة خاصة أخرى من الإرهاب.

وهذه الصور الجزئية كلها، وكل ماقيل فى شأنها، لا تقارن بالنظرة الشاملة، التى لم يسبق برنامج حزب آخر إليها، فى تحليل معنى الإرهاب، وتحديد مصادره، وتعيين أسبابه، واقتراح سبل علاجه بالتفصيل والدقة اللذين يتميز بهما -فعلاً- برنامج حزب الوسط، وهو ما أهملته لجنة شئون الأحزاب تماماً، وقفزت عليه بخفة تحسد عليها حين رأت أنه لا جديد فيه!!

٢٦- **الإجمال المخل فى الرد بزعم عدم تميزه:** اتخذت أسباب القرار الطعين اعتباراً من ص(٢٧) منهجاً مختلفاً عما سارت عليه فى الصفحات الست والعشرين الأولى؟ فقد ناقشت فى ص(٢٧) مشكلة البطالة وموقف برنامج الحزب منها، ثم مشكلة العشوائيات

والإسكان المتدنى (ص٣٢)، ثم مشكلة الفساد (ص٣٥)، ثم مشكلة الصحة والبيئة (ص٣٧)، ثم مشكلة النقل والمواصلات (ص٤٣)، ثم مشكلة الأسرة والمرأة (ص٤٧)، ثم دعم العمل الأهلى (ص٤٩)، ثم التنمية والاقتصاد (ص٥٢)، ثم بيع القطاع العام والقضايا العمالية (ص٥٥)، ثم تحرير التجارة الخارجية (ص٥٧)، ثم العدالة الاجتماعية (ص٥٨)، ثم التعليم (ص٦٤)، ثم أدوات صناعة المعانى (ص٦٧)، ثم العلاقات الخارجية والأمن القومى-الوضع الدولى الجديد (ص٦٩)، ثم الوضع الإقليمى (ص٧٢) ثم مشكلة المياه فى مصر والمنطقة العربية (ص٧٦)، ثم النزاع العربى الإسرائيلى وهو ختام كلام الأسباب.

وقد كانت أسباب نفى التميز فى هذه الموضوعات جميعاً هى:

أ- أن الحزب لم يأت بجديد (جميع الموضوعات).

أو

ب- أن لمجلس الشورى دراسة فى الموضوع (التعليم -النزاع العربى الإسرائيلى- المياه).

أو

جـ- أن مايدعو إليه البرنامج قائم بالفعل فى القوانين القائمة (البطالة -البيئة- والمياه) (ومن الطريف أن الأسباب تدعو إلى تطبيق القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ القاضى بإنشاء كتائب الأعمال الوطنية من الشباب... إلخ) فإذا كان لم يطبق منذ سنة ١٩٨٠ فهل سينفذ الآن ليثبت به عدم تميز برنامج حزب الوسط؟؟.

أو

د- أن الموضوع كان محل إشارة أو أكثر من الأحزاب الأخرى، ولم تذكر الأسباب أى نص من برنامج أى حزب وإنما اكتفت بذكر أرقام الصفحات (جميع الموضوعات).

أو

هـ- أن الموضوع شائع ومتفق عليه (المرأة والأسرة).

أو

و- أن الخطة الحالية لعام ٩٦/٩٥ تناولته أو خطة ٩٧/٩٦ أو سياسة الحكومة قد تناولته (البطالة -ظاهرة العشوائيات والإسكان المتدنى- الصحة والبيئة -النقل- والمرأة

-والتنمية المستقبلية- والعلاقات العربية -والعناية بالمدن الجديدة- والقطاع العام وبيعه- والتجارة الخارجية والعدالة الاجتماعية- والتعليم بمجالاته كافة -وصناعة المعانى- والعلاقات الخارجية والوضع الإقليمى والدولى).

أو

ز- أن ما يطالب به الحزب حاصل فعلاً (تطوير برامج التعليم الطبى وكليات التمريض). ومن العجائب أن تقرر الأسباب -دون دليل طبعاً- أنه قد تم الاستغناء عن استيراد كثير من أنواع الأدوية.. ويزداد النشاط فى مجال الاستثمار فى صناعة الأدوية لما تقدمه الحكومة من تسهيلات فى مجال الاستثمار). **وكأننا لا نمرض، ولا يمرض أهلونا فنجوب أنحاء القاهرة بحثاً عن علبة دواء، وكأن بريد الأهرام لا ينشر -كل حين- رجاء بعض المرضى بأن يوفر لهم الدواء بأى ثمن، ومن لا يحاسبه أحد فله أن يقول ما يشاء.!!**

أو

ح- أن المشكلة عالمية وليست محلية فقط (البطالة والفساد).

أو

ط- أن برنامج الحزب شعارات، بينما هذه الشعارات عند الحكومة هى أسس ومبادىء!! (التنمية الاقتصادية).

٢٧- ولا شك أن برنامج حزب الوسط فى هذه الشئون جميعاً متميز عن برامج غيره من الأحزاب،وهو يدعو فى كل مسألة إلى وضعها فى إطارها الصحيح: أسباباً ونتائج وسبل علاج، وللهروب من الإقرار بهذا التميز اكتفت أسباب القرار الطعين بتلخيص ماقاله برنامج حزب الوسط، ثم أسهبت فى بيان واحد أو أكثر من الأسباب السالفة الذكر بزعم انتفاء التميز المطلوب قانوناً لإنشاء حزب جديد.

٢٨- وليس لإعادة نقل فقرات برنامج الحزب هنا معنى، فهو مطروح أمام المحكمة الموقرة، ومقارنتها بين ماتضمنه وبين أسباب القرار الطعين تؤكد لها -بلا ريب- أن القرار الطعين على طول أسبابه جاء مجرداً عن السبب، فاقداً له، وهو أمر خاضع -لا مراء- لرقابة القضاء الذى يتحقق من استخلاص النتيجة التى انتهى القرار إليها -الاعتراض على تأسيس الحزب- استخلاصاً سائغاً من أصول تنتجها مادياً أو قانونياً..

فإذا كانت منتزعة من غير أصول موجودة، أو كانت مستخلصة من أصول لا تنتجها، أو كان تكييف الوقائع لا ينتج النتيجة التى انتهى القرار إليها، كان القرار فاقداً لركن السبب ومخالفاً للقانون، مما يوجب إلغاءه.

ثالثاً: القرار الطعين مشوب بعيب الانحراف بالسلطة:

٢٩- عيب الانحراف بالسلطة من أخطر العيوب التى تصيب القرار الإدارى فتبطله وتجعله حقيقاً بالإلغاء، وهو يتمثل فى الانحراف عن الغاية التى يجب أن تستهدفها أعمال الإدارة كافةً وهى تحقيق الصالح العام. فإذا حادت الإدارة فى ممارسة سلطتها التقديرية عن هدف تحقيق الصالح العام فإن تصرفها يكون مشوباً بعيب إساءة استخدام السلطة أو بعيب الانحراف بها، مما يستوجب تدخل القضاء لوضع الأمور فى نصابها بإلغاء القرار المشوب بهذا العيب.

٣٠- والوقائع المعلومة -علماً عاماً- فى شأن محاولة الطاعنين تأسيس حزب الوسط تقطع بأن القرار الطعين لم يصدر مستهدفاً المصلحة العامة، وإنما صدر مستهدفاً حرمان طائفة من المواطنين المصريين من مباشرة حقوقهم السياسية المكفولة للكافة بنصوص الدستور ونصوص القانون.

أولئك هم المواطنون الذين تتهمهم أجهزة الأمن بتهمة الانتماء إلى جماعة الإخوان المسلمون!!

وهذا إجمال يحتاج إلى تفصيل.

٣١- فالواقع أن الحال فى شأن «**حزب الوسط**» أن أسباب قرار الاعتراض على تأسيسه قد أعلنت -بالفعل- قبل مضى الميعاد الذى ضربه القانون، لا على لسان اللجنة التى يرأسها المطعون ضده، ولكن على لسان سلطات الأمن، بصورة لم يسبق لها مثيل فى تاريخ مصر، بل فى أى تاريخ على الإطلاق.

٣٢- فقد طالعتنا صحف الأربعاء الموافق ١٩٩٦/٤/٣ بأنباء القبض على **وكيل مؤسسى الحزب المهندس أبو العلا ماضى** -الطاعن الأول- وهو فى الوقت نفسه **الأمين العام المساعد لنقابة المهندسين، ومقرر لجنة التنسيق بين النقابات المهنية فى مصر، وعضو مجلس نقابة المهندسين لعشر سنوات متتالية، وعضو المنظمة المصرية لحقوق**

الإنسان وعضو منظمة العفو الدولية ومقرر اللجنة المصرية لمناصرة شعب البوسنة والهرسك.(!!)

٣٣- وألقى القبض مع وكيل المؤسسين على اثنين آخرين منهم، هما: **الأستاذ الدكتور عصام حشيش الأستاذ المساعد بكلية الهندسة بجامعة القاهرة، وعضو المجلس الأعلى لنقابة المهندسين وعضو مجلس إدارة نادي أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة.. والمهندس مجدى الفاروق أنور وهو عضو نقابة المهندسين ورئيس سابق لاتحاد طلاب جامعة المنيا وأحد الشخصيات العامة البارزة في الفيوم**، مسقط رأسه وموطن إقامته وعمله.

٣٤- ولم تُخْفِ الصحف الحكومية الصادرة يوم ١٩٩٦/٤/٣ سبب القبض على المؤسسين الثلاثة وعلى تسعة آخرين معهم (ولهؤلاء حديث عجب)، فقالت كلها إن تهمة الجميع هى محاولة التحايل على **تأسيس حزب الوسط!!**

٣٥- وهى تهمة لم يسبق توجيهها فى التاريخ كله إلى أحد!!

٣٦- وهى تهمة ليس فى القانون المصرى، ولا فى أى قانون فى العالم المتحضر نص تقوم عليه، ومع ذلك وجهت إلى هؤلاء جميعاً، وضرب عُرض الحائط بمبدأ الشرعية المقرر فى المادة (٦٦) من الدستور، والمادة الخامسة من قانون العقوبات، والمادتين (٢١٥) و(٢١٦) من قانون الإجراءات الجنائية.

وكأن بالمشرع المصرى خوفاً من تغوّل السلطة التنفيذية راح يذكرها فى كل موضع أنه «لا جريمة إلا بقانون»، وراحت هذه السلطة تتعابث بهذه النصوص المتوالية حتى بلغت غاية هذا التعابث فى توجيه تهمة **«محاولة إنشاء حزب الوسط»** إلى الطاعن الأول واثنين من المؤسسين لهذا الحزب، وتسعة آخرين لا ناقة لهم فى تأسيس الحزب ولا جمل!!

٣٧- وكان من عجيب حديث هؤلاء التسعة أنهم من الكهول والشيوخ الذين يعرف عن بعضهم الانتماء إلى جماعة الإخوان المسلمون، ويعرف عن بعضهم الآخر الإعجاب بآرائها وفكرها. وحين شاع نبأ التقدم بطلب تأسيس حزب الوسط وتحركت المياه الراكدة -بل الآسنة- فى مجرى الحياة السياسية المصرية، وتوزع الناس بين مؤيد ومعارض، كان لهؤلاء الشيوخ والكهول المعتقلين مواقف متباينة من هذا الأمر.. فبعضهم أعلن تأييده بلا

حدود لخطوة الشباب المؤسسين للحزب (متوسط العمر للمؤسسين لا يجاوز الأربعين عاماً)، وبعضهم أعلن رفضه للفكرة أصلاً وذهب إلى أن كل محاولات العمل الحزبى محكوم عليهم بالإخفاق فى ظل احتكار الحزب الوطنى للسلطة، وأن الأجدى أن ينشغل القادرون على العمل العام بالعمل المهنى والنقابى والتربوى والخيرى، ويتركوا المجال السياسى بوجه عام.

٣٨- ولم يحمل الحياء أولئك الذين بيتوا بليل أمر القبض على هؤلاء الرجال الاثنى عشر على مراعاة أعمار الكهول والشيوخ، فمتوسط أعمار التسعة -غير المؤسسين- هو خمسة وستون عاماً، وأحدهم (السيد/ عبد العظيم عبدالمجيد المغربى) لم تستطع النيابة أن تأمر بحضوره إلى مقرها لسؤاله -لشدة مرضه وكبر سنّه- فانتقلت إلى مسكنه وسألته، واتهمته، وأمرت بالتحفظ عليه فى داره.!!

٣٩- وقد نفى هؤلاء الرجال التسعة -صدقاً وحقاً- أية علاقة لهم بحزب الوسط، وإن أثنوا جميعاً -صدقاً وحقاً أيضاً- على مؤسسيه، وأبدى بعضهم إعجاباً بفكرته.

ليس هذا الحديث -الخاص بالتسعة المحبوسين بلا جريرة ولا حتى جريرة تأسيس الحزب!- حديثاً محباً.. يوشك، لولا أنه واقع شديد المرارة عظيم الإيلام، أن يكون حديث خرافة؟!

فماذا كان؟ كان أن أصدرت النيابة العامة -مع شديد الأسى والأسف- أمرها بحبس الجميع خمسة عشر يوماً على ذمة التحقيق، ثم جددت حبسهم لمدة مماثلة، ثم صدر قرار بإحالتهم إلى القضاء العسكرى، فحبستهم النيابة العسكرية خمسة وأربعين يوماً، ولا يزالون حتى اليوم رهناء محبسهم بتهمة لا يقيم عمادها نص، ولا يقبل توجيهها -فضلاً عن الحبس بسببها- ضمير حىّ.

٤٠- وقد سئل وكيل المؤسسين -الطاعن الأول- فى تحقيق النيابة العامة عن سبب سعيه لتأسيس **حزب الوسط** فقال:

«المشاركة فى العمل العام من خلال إطار قانونى، ومن خلال مبادئ وأسس قد لا تكون مطروحة على الساحة».

٤١- وسئل عن زعم مذكرة مباحث أمن الدولة أن الحزب وسيلة لتنمية تنظيم جماعة الإخوان المسلمين فقال مجيباً:

«غير صحيح. وهو قول مرسل لا يوجد عليه دليل. وأنا حريص كل الحرص على الالتزام بالشرعية، ولم نمارس أي نشاط حزبي انتظاراً لقرار لجنة الأحزاب».

٤٢- وسئل عما زعمته مذكرة مباحث أمن الدولة من أنه أشرف على انتخابات الإخوان بوسط القاهرة وأن الحزب أحد نشاطات الإخوان المسلمين... إلخ فقال:

«هذا كذبٌ. فلا علاقة لي بوسط القاهرة، حيث أقيم بمنطقة الهرم(!) وهذا الكلام لم يحدث بالقطع فالحزب الجديد مستقل وليس له أي علاقة بأية تنظيمات أخرى وأنا نفسي بلّغت مباحث أمن الدولة ببرنامج الحزب فور التقدم بالإخطار عنه»!!.

٤٣- وسئل عن انتقادات الإخوان لسياسات الحكومة فقال:

«أنا ما ليش دعوة أو علاقة بالإخوان.. وبالتالي ليس لي صلة بالاتهام الخاص بنقد سياسات الحكومة.(!!) وعلى العموم أنا لي حقي الشخصي كمواطن في النقد ولكنني لم أستعمله بعد، على العكس أريد استخدام حقي هذا بطريقة شرعية من خلال حزب شرعي.»

٤٤- وسئل عما إذا كان قد قام بنشاط حزبي، فقال:

«بالطبع لا، لأن القانون لا يسمح.. ونحن نحترم الشرعية».

٤٥- وسئل عن تعليله لما ورد بمذكرة مباحث أمن الدولة، فقال:

«هذا كله موجه ضد حزب الوسط حتى تجد لجنة الأحزاب السياسية فرصة لرفض تأسيس الحزب مع أنه حزب جاد ويهدف إلى رفع المعاناة عن المواطنين والحفاظ على الشرعية».

٤٦- ولا بأس أن نذكر للمحكمة العليا الموقرة سؤال أحد كبار الرجال لأستاذ من أساتذة القانون عن عقوبة التقدم إلى وزارة التموين بطلب لاستيراد عشرة أطنان من المخدرات؟ فضحك أستاذ القانون وقال له: لا عقوبة على الطلب، سوف يحفظ وينتهي الأمر!! فقال السائل: فكيف تكون عقوبة التقدم بطلب تأسيس حزب هي القبض والحبس ثم المحاكمة العسكرية، ولم يحر الأستاذ جواباً!!

٤٧- ويكفي لبيان موقف الرأي العام المصري من هذه الملهاة المبكية أن ننقل نص مقال قصير واحد من بين عشرات المقالات التي سوف نقدمها للهيئة الموقرة في ملف

صحفى خاص. ننقل نص مقال الأستاذ حسين عبد الرازق رئيس تحرير مجلة اليسار (وهى بحكم كونها معبرة عن تيار شيوعى خصم تقليدى لتيار الإخوان المسلمون والتيار الإسلامى بعامة)، وهو المقال المنشور فى العدد (٧٥) من مجلة اليسار الصادر فى مايو ١٩٩٦: ونصه بحصر اللفظ:

الجو السياسى
محاكمة مؤسسى حزب الوسط

صعد الحكم من حملته الأمنية ضد تيار الإخوان المسلمون. فبعد حملات القبض فى العام الماضى- قبل انتخابات مجلس الشعب- والتى انتهت بإحالة ٨٣ من «الإخوان المسلمون» إلى المحاكمة العسكرية، من بينهم د. عصام العريان الأمين العام المساعد لمجلس نقابة الأطباء وعضو مجلس الشعب السابق، ود. عبد المنعم أبو الفتوح الأمين العام لاتحاد الأطباء العرب، وحكم عليهما مع (٥٢) وآخرين بالسجن لمدد تتراوح مابين ٣ و٥ سنوات، ثم القبض على ٤٦ عشية عيد الفطر المبارك (فبراير ١٩٩٦) من الفيوم والجيزة والقاهرة واتهامهم بالانضمام إلى تنظيم «الإخوان المسلمون» بهدف قلب نظام الحكم بالقوة، وحيازة منشورات معدة للتوزيع وإطلاع الغير عليها تدعو إلى الثورة على نظام الحكم وتحض على إزدرائه، واستغلال إحدى الجمعيات الدينية (جمعية النهضة الإسلامية) بالفيوم، والتى كان يرأس مجلس إدارتها الماضى الشيخ (عمر عبد الرحمن) لممارسة نشاط يخالف القانون والدستور.. شنت مباحث أمن الدولة فجر يوم ٢ من أبريل حملة جديدة فى محافظات القاهرة والجيزة والدقهلية والغربية والسويس وبنى سويف والفيوم، ألقى القبض خلالها على كل من المهندس أبو العلا ماضى وكيل مؤسسى حزب الوسط والأمين العام المساعد للنقابة العامة للمهندسين، د. عصام حشيش الأستاذ المساعد بكلية الهندسة بجامعة القاهرة وعضو مجلس إدارة نادى التدريس بجامعة القاهرة وأحد مؤسسى حزب الوسط، ود. رشاد البيومى وكيل نقابة المعلمين وأستاذ الجيولوجيات بجامعة القاهرة، ود. عبد الحميد حسن الغزالى الأستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية وعضو مجلس إدارة نادى هيئة التدريس بجامعة القاهرة (أعيد انتخابه قبل القبض عليه بأيام)، وحسن جودة عضو مجلس الشعب السابق، وجمال عبد الهادى

أستاذ التاريخ الإسلامى بجامعة الأزهر (سابقاً)، ومحمد مهدى عاكف عميد مكتب الإرشاد بجماعة الإخوان المسلمون، محمود على أبو ريا ومحمود أحمد العزينى، ومصطفى طاهر الغنيمى، ومجدى الفاروق أنور، وتم التحفظ على عبد العظيم عبد المجيد المغربى بمسكنه لمرضه واستحالة نقله إلى السجن.

وقد جاءت هذه الحملة بعد أيام من حديث وزير الداخلية (اللواء حسن الألفى) للأهرام (١٩٩٦/٣/٣٠) والذى أعلن فيه رداً على سؤال للمحرر عما إذا كانت هناك مراقبة للتحركات والأنشطة السرية لجماعة الإخوان: «التحقيقات والقضايا أكدت وكشفت صلتهم بالإرهاب. وهناك قضايا مازالت منظورة وتاريخ الجماعة السرى معروف وارتباطهم بالعنف ليس خافياً على أحد، فحركة الإخوان تحت بصر أجهزتنا، ونعلم كل اتصالاتهم وعلاقتهم بالتنظيم العالمى فى الداخل والخارج. ونعلم مصادر تمويلهم بالكامل وكل اتصالاتهم مع التنظيم العالمى، وأماكن وجود الذين يقومون بحلقات الاتصال فهم معروفون لنا جيداً، وسوف نتعامل بكل شدة مع أى خروج عن الشرعية».

والاتهام الموجه للمقبوض عليهم فى الحملة الأخيرة، طبقاً لمذكرة مباحث أمن الدولة التى صدرت أوامر القبض على أساسها، ومانشر فى الصحف عن التحقيقات يتلخص فيما يلى:

- تغطية الأنشطة السرية للجماعة المنحلة «الإخوان المسلمون»، من خلال تكليف مجموعة من الإخوان بالتقدم بطلب تأسيس حزب سياسى يحمل اسم الوسط «تتماثل أهدافه وبرامجه مع أهداف الأحزاب القائمة فى مصر» وإجراء سلسلة من الأحاديث الصحفية تولاها المستشار مأمون الهضيبى المتحدث الرسمى باسم الإخوان وأبو العلا ماضى، أكد خلالها الهضيبى -طبقا لخطة الجماعة- أن الحزب لا يمثل الإخوان، ولكنه يسير على بعض مبادئها.. والهدف الحصول على موافقة على تأسيس الحزب تتحرك الجماعة المحظورة من داخل نشاطه الشرعى، وإعداد مقار فى المحافظات والمدن والمراكز.

- محاولة إعادة السيطرة على النقابات المهنية والمجالس المحلية والمساجد والجمعيات الدينية والخيرية والخدمية.

– إعداد مخططات لاختراق القطاع التعليمى بكافة مراحله لغرس المفاهيم المتطرفة داخل نفوس الطلاب.

– إعداد مخططات تحريضية داخل القطاعات الجماهيرية المختلفة، وذلك بتوزيع المنشورات الإثارية لإشاعة مناخ من الاضطراب والترويع داخل هذه المواقع الجماهيرية.

– تشكيل تنظيم نسائى (إخوانى) يضطلع بمهام محددة داخل الأوساط النسائية لترويج الفكر المتطرف من خلاله.

– الاتصال مع مختلف وسائل التطرف الإرهابية، خاصة المسمى بالجماعة الإسلامية وتنظيم الجهاد.

– الاتصال بالأجنحة التنظيمية فى الخارج من خلال الاتصال بالتنظيم الدولى للإخوان وقيامه بالدعم مالياً ودعائياً.

وكالعادة أصدرت نيابة أمن الدولة العليا قرارها بحبس جميع المتهمين على ذمة التحقيق ١٥ يوماً ثم جددت حبسهم جميعاً لمدة ثلاثين يوماً أخرى!.

وقد اهتمت الأحزاب والدوائر السياسية ومراكز حقوق الإنسان والدوائر القانونية بهذه الحملة الجديدة، وركزت على عدد من الظواهر.

١– أن ما جاء فى مذكرة القول بأن التكليفات قد صدرت من المرشد العام الراحل محمود حامد أبو النصر إلى بعض القيادات الإخوانية بتأسيس حزب سياسى، وحددت تاريخ هذا التكليف بعد تاريخ وفاة المرشد العام السابق(!).

ومن المعروف فى كافة القضايا السياسية المماثلة أن مذكرات وتحركات مباحث أمن الدولة كانت مثار طعن وشك فى صحتها، وأن محاكم أمن الدولة العليا دأبت على طرحها جانباً وعدم الالتفات إليها. وقد وصفتها محكمة أمن الدولة فى إحدى القضايا المعروفة بأنها **«اتسمت بالعجلة التى أفقدتها ما ينبغى لها من دقة وتمحيص، ثم إنه قد عراها التناقض».. وتمضى المحكمة قائلة: «فأى شطط لحق بتلك التحريات والمعلومات يضعف منها بل ويهدرها».**

٢– أن السبب البارز لهذه الحملة، كما يتضح من مذكرة مباحث أمن الدولة ومن تحقيقات النيابة ومن الأشخاص المقبوض عليهم، **هو ضيق الحكومة بتوجه مجموعة من**

الإخوان المسلمون لتشكيل حزب سياسى «حزب الوسط» طبقاً لقانون الأحزاب المعمول به.. وهو ما اعتبرته الحكومة ومباحثها «**تحايل**» على إنشاء واجهة علنية لجماعة محظورة (الإخوان المسلمون)، وسايرت نيابة أمن الدولة هذا الاتهام غير المسبوق الذى لم يسبق توجيهه فى التاريخ «**على حد قول د. محمد سليم العوا** » لأى دولة، ولا يوجد مثل هذه التهمة لا فى القانون المصرى ولا فى أى قانون لبلد «شم رائحة الحضارة».

وقد سجل المهندس أبو العلا ماضى فى محضر التحقيق بعد سؤاله عن «جريمة» تأسيس حزب الوسط: «كنا نتمنى أن تقبل الحكومة خطوة تأسيس حزب الوسط بصدر رحب حتى تحل الأزمة المعروفة بالحالة الإسلامية، لكن يبدو أن هناك اتجاهات صدامية لا ترحب بذلك... بعد الأحداث التى جرت العام الماضى وما تخللها من اعتقال للنقابيين وإحالتهم للمحاكم العسكرية وإصدار أحكام بالسجن ضدهم وماحدث فى الانتخابات، سألونا كيف تقدمون أوراق تأسيس حزب على رغم ما أصابكم ؟... وكان ردنا أننا لن ننجرف أبداً إلى العنف ولن نمارسه رغم كل الضغوط».

٣- لفت أحد أبرز المحامين المتصدين للدفاع عن المتهمين فى قضايا الرأى والقضايا السياسية، إلى أن مباحث أمن الدولة وجهت اتهاما مماثلا لحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، فقالت فى مذكرة لنيابة أمن الدولة فى ٢١ من يناير ١٩٧٧ وقعها مساعد وزير الداخلية (**لواء حسن أبو باشا**) «أن بعض التنظيمات الشيوعية السرية دفعت عناصرها القيادية إلى استغلال شرعية التحرك من خلال حزب التجمع الوطنى فى السيطرة على لجانه الرئيسية بهدف توجيه نشاط الحزب لخدمة أهدافها ومخططاتها فى إثارة القاعدة الجماهيرية، وتهيئة المناخ الملائم لحركتها من تفجير الموقف فى الوقت المناسب». وهو ما يثبت كذبه فى قضية ١٨ و١٩ من يناير ١٩٧٧.

٤- رغم أن النيابة العامة هى جزء من السلطة القضائية، التى تتمتع بالاستقلال والحصانة، فالملاحظ أن تبعية النيابة العامة لوزارة العدل أدى إلى خضوعها عملياً للسلطة التنفيذية واستخدامها لإضفاء طابع قانونى على إجراءات ذات طابع سياسى وعمليات اعتقال، وقد سجلت محكمة أمن الدولة العليا برئاسة **المستشار محمد سعيد العشماوى** فى حكمها فى أحد القضايا السياسية عام ١٩٩٠ هذه الحقيقة، فقالت «وحيث إن المحكمة

لاحظت فى هذه الدعوى أن المطاعن التى توجه عادة إلى محاضر الضبط قد استطالت، حتى وصلت إلى محاضر تحقيق النيابة مثل الاتهام بعدم الحيدة وعدم إثبات كل الأقوال والوقائع، والتهديد بالإيذاء، ومجاملة رجال الضبط، وغير ذلك، وهو أمر لابد أن يؤثر على العمل القضائى بأكمله إذا استمر واستشرى.. والمحكمة وقد ساءها أن يصل التجريح إلى محاضر النيابة العامة، ويكون محمولاً على أسباب لها فى الأوراق دليل، فإنها تدعو إلى تعديل التشريع بحيث يتولى قضاة التحقيق وحدهم فى قضايا الرأى..».

وعلّق **صلاح عيسى** فى صحيفة «**العربى**» على هذه الحملة قائلاً: «إن تقدم بعض الإخوان بطلب لتشكيل حزب سياسى، هو خطوة مهمة فى اتجاه تأكيد اعترافهم بالتعددية الحزبية واقتناعهم بالأسلوب الديمقراطى كوسيلة لتنفيذ برامجهم، كان ينبغى الترحيب بها، إن لم يكن من أجل هذا السبب، فمن أجل توسيع شقة الخلاق داخل الإخوان، بين الذين شرعوا فى تأسيس الحزب والذين عارضوهم. إن قانون الأحزاب المطعون فى ديمقراطيته وفى دستوريته وفى شرفه، لم يصل إلى درجة من الوقاحة تجعله يبيح القبض على الناس لأنهم تقدموا بطلب رسمى لتشكيل حزب».

ورغم كل هذه الحقائق.. وربما بسببها تتوقع دوائر سياسية مطلعة إحالة هذه «القضية» الجديدة إلى محكمة عسكرية!!.

٤٨- وهكذا... برح الخفاء.. وظهر الصبح لذى عينين.. صدر قرار الاعتراض، ولكن الحكومة ضبطت متلبسة قبل انقضاء عدة الأربعة الأشهر المحددة للجنة الأحزاب السياسية لتقول كلمتها فى الحزب الجديد بإصدار الأسباب التى لم تذكرها لجنة شئون الأحزاب واصطنعت لقرارها أسباباً تقيمه بها.. ولكن هيهات..! فقد تبين للكافة أن المقصود الحقيقى لهذا القرار هو القضاء على الأمل الذى راود الحالمين فى أن يكون تأسيس هذا الحزب«**روحاً جديدة تسرى فى حياتنا السياسية المصرية..ونجاحاً لمصر كلها فى أن تتجاوز أزمتها السياسية بفجر جديد يخلصها من دوامة الفساد التى عبّرت انتخابات ١٩٩٥ عن عتوّها وسطوتها**»(الشعب ١٩٩٦/٤/٥ ص٤).

٤٩- ضبطت الحكومة متلبسة -بالإجراءات التى اتخذتها يوم ٢ من أبريل ١٩٩٦- بمحاولة إجهاض المشروع الحضارى الإسلامى الذى وصفه -بحق- الدكتور رفيق

صموئيل حبيب (الطاعن الثانى) بأنه: «ليس فقط يعبر عن الأمة وينبع منها، بل هو أيضاً طرح مستقبلى يبنى على **فهم حقيقى للماضى وقوانين التاريخ الحضارى، وبدلاً من محاولة تشويه الجميع علينا أن نحاول تحقيق التحدى الحقيقى.. أعنى النهضة الحضارية الشاملة.. فإن تحقيق النهضة سوف يبطل العنف لأن التخلف والتغريب معاً هما ما فجّر العنف**». (مقدمة كتاب: أوراق حزب الوسط، ص٢٠).

٥٠- وفى ضوء ذلك كله -يتبين لكل منصف- أن القرار الطعين جمع إلى عيب فقدان ركن السبب عدم المشروعية والانحراف الصارخ بالسلطة ومخالفة القانون والدستور، وهو قرار معدوم لبنائه على أسباب متوهمة، بل مخترعة، وهو ليس إلا حلقة من حلقات محاولة اللجنة الحكومية للأحزاب السياسية لمنع كل تجمع سياسى جاد من التعبير عن نفسه والإعراب عن فكره، ليبقى العمل السياسى -إلى الأبد- حكراً على قوم لا نحتاج إلى وصفهم، فشأنهم أبْيَنُ من أن يوصف، وليبقى تداول السلطة خرافةً لا تتحقق على الأرض المصرية، ولتبقى الديمقراطية لحناً من لحن القول الذى يُعرَفُ له أصحابه: «**ولو نشاءُ لأريناكهم فلعرفتهم فى لحن القول، والله يعلم أعمالكم. ولنبلونكم حتى نعلم المجاهدين منكم والصابرين ونَبْلُوَا أخباركم**» (سورة محمد: ٣٠ و٣١).

٥١- ولأن وأد الحقائق وإجهاض الأحلام وقتل الآمال -كل ذلك لا يدوم ولا يفلح- فإن المؤسسين إعمالاً لحقهم المقرر فى المادة الثامنة (فى فقرتها الرابعة عشرة) من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ -الخاص بالأحزاب السياسية- يتقدمون بهذا الطعن على قرار الاعتراض الصادر على تأسيس حزب الوسط من لجنة شئون الأحزاب السياسية، ملتمسين الحكم:

بناءً على ما تقدم

ومنطوقاً أمام المحكمة الإدارية العليا

بما يأتى:

أولاً: بقبول هذا الطعن شكلاً.

ثانياً: وفى الموضوع، بإلغاء القرار الصادر عن لجنة شئون الأحزاب السياسية بالاعتراض على تأسيس **حزب الوسط**، واعتبار القرار المذكور كأن لم يكن مع ما يترتب

على ذلك من آثار، ومع حفظ حقوق الطاعنين الأخرى كافة، وإلزام المطعون ضده بصفته بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة.

وكيل الطاعنين

دكتور محمد سليم العوا

المحامي بالنقض

فهرس الكتاب

رقم الإيداع : ٩٧/٢٦٤٤

مركز يافا للدراسات والأبحاث
ص . ب ٨٠٦ - المعادى - القاهرة
ت / فاكس / ٣٧٥٦٥٩٦

قالوا عن حزب الوسط

«أرحب بفكرة حزب الوسط وأعتبرها حركة طيبة،ولعلها تكون فرصة للخروج من العزلة المفروضة على الحركة الإسلامية» «وأخشى على الحركة الإسلامية أن تضيق بالمفكرين الأحرار من أبنائها، وأن تغلق النوافذ فى وجه التجديد والاجتهاد، وتقف عند لون واحد من التفكير.. لا تقبل وجهة نظر أخرى، تحمل رأياً مخالفاً فى ترتيب الأهداف أو تحديد الوسائل».

د. يوسف القرضاوى

«إن ماذكره الدكتور القرضاوى من أسباب تبرر تأييده للمؤسسين يشاركه فيها كثير من ذوى الفكر والرأى الذين عرفتهم، وهذا يكفى لاقناع كثير من الإخوان وغيرهم بتأييد المؤسسين ومساعدتهم عند الاقتضاء.. ويزيد من هذا التأييد موقف الجهات الرسمية الرافض للترخيص بتأييد الحزب».

د. توفيق الشاوى

«الوسط الذى يمثل جمهرة المصريين من الرجال والنساء البسطاء.. وهم فى الغالب فقراء، لكنهم دائماً صادقون ومخلصون ومتدينون وشرفاء.. ضد التبعية والتغريب، ومع الشعب العربى فى كل أرض ضد عدوه من كل لون، ومع المقهورين المسلمين والمسيحيين ضد الطغاة الظالمين.. بقلبه وعقله وشعوره، إن لم يستطع -من شدة الخوف- أن يفعل ذلك بيده أو بقلمه أو بلسانه.. هذا الوسط باق.. لا يُسجن، ولا يؤد ولا يفنى حتى يرث الله الأرض ومن عليها..

د. سليم العوا

«أعتقد أن هذه فكرة تمثل حلاً جيداً لأزمة الإخوان، حتى يكون هذا الحزب على صلة قوية بهم ويغذونه بالعضوية التى تبقى مفتوحة لغيرهم بما فى ذلك الأقباط والنساء، فى إطار حزب مدنى لا يمارس الدعوة الدينية التى هى مهمة جماعة الإخوان.

د. نعمان جمعه

«إن رفض حزب كحزب الوسط منبعه وجود حزب حاكم مهترىء يتهاوى ويخشى أية حركات سياسية.. كما أن نظرة الدولة للتيار المعتدل تراه أخطر من التيار العنيف لأن الاعتدال هو القوة التى تستطيع التعامل سياسياً مع الانهيار».

محمد سيد أحمد

«هكذا تكونت هذه الجبهة المضحكة، والمليئة بالمتناقضات، التى تضم جناحاً [illegible] الحكومة، وجناحاً من حزب التجمع، فضلاً عن الحرس الإخوانى القديم، والمنظمات [illegible] يتعاونون جميعاً فى سبيل هدف واحد، هو إفشال مشروع تأسيس حزب الوسط.

صلاح [illegible]



مركز يافا للدراسات والأبحاث
ص ب ٨٠٦ المعادى القاهرة
ت / فاكس ٣٧٥٦٥٩٦